

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس - سطيف 01-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة، مالية وتدقيق

الموضوع:

أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير
التقارير المالية الدولية
- دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف -

إشراف الأستاذ الدكتور:

أ.د. عقاري مصطفى

إعداد الطالبة:

قسوم حنان

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة سطيف	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بالرقي تيجاني
مشرفا ومقررا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عقاري مصطفى
عضوا مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. أحمد قايد نور الدين
عضوا مناقشا	جامعة قسنطينة	أستاذ محاضر	د. عياشي نور الدين
عضوا مناقشا	جامعة سطيف	أستاذ محاضر	د. رواجي عبد الناصر
عضوا مناقشا	جامعة سطيف	أستاذ محاضر	د. العايب عبد الرحمان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس - سطيف 01-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة، مالية وتدقيق

الموضوع:

أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير
التقارير المالية الدولية
- دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف -

إشراف الأستاذ الدكتور:

أ.د. عقاري مصطفى

إعداد الطالبة:

قسوم حنان

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة سطيف	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بالرقي تيجاني
مشرفا ومقررا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عقاري مصطفى
عضوا مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. أحمد قايد نور الدين
عضوا مناقشا	جامعة قسنطينة	أستاذ محاضر	د. عياشي نور الدين
عضوا مناقشا	جامعة سطيف	أستاذ محاضر	د. رواجي عبد الناصر
عضوا مناقشا	جامعة سطيف	أستاذ محاضر	د. العايب عبد الرحمان

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

إهداء

إلى والدي الحبيبين أطال الله عمرهما

إلى أخي صلاح الدين رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى إخوتي الأعزاء: منصور، محمد الأمين، أبو بكر الصديق

إلى أخواتي الأحباء: بسمة، سمية

إلى الزملاء والأصدقاء

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على انجاز هذا العمل،
والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ابن عبد الله وعلى آله
وصحبه أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان إلى أستاذي الأستاذ
الدكتور عقاري مصطفى على ما أفاض علي من علمه ووقته وجهده، فكان
عوناً لي وناصحاً أميناً ساهم بحسن توجيهاته ودقة تصويباته في انجاز هذا
العمل.

كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى الأساتذة
الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة هذه الرسالة ومناقشتها.

فالحمد لله الذي لا يتم عملاً إلا بأمره ولا توفيق إلا بحكمه، فمننا الجد
والكد ومنه التيسير والنجاح، فاللهم وفقنا لما تحبه وترضاه.

هدفت الرسالة إلى دراسة أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية -دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف-، وذلك من خلال معالجة الإشكالية الرئيسية التي تتمحور حول مدى تأثير تطبيق الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية. وتظهر أهمية هذه الإشكالية نتيجة للدعوات المتزايدة لتوحيد الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي وتبني معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) التي تحظى بالقبول العام، لتكون المرشد في تحديد الطرق المناسبة لقياس الأحداث المالية وعرضها والإفصاح عنها في شكل قوائم مالية صادقة وذات جودة عالية. وعلى هذا الأساس، ركزت دراستنا على قياس جودة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بالاعتماد على الخصائص النوعية للمعلومة المالية ونماذج الاستحقاق.

تشير النتائج المتوصل إليها إلى أن مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة متوسط، بالإضافة إلى أنه هناك تأييد كبير من طرف المستجوبين على مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية. كما خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية، وعلاقة ضعيفة جدا بين الإفصاح المحاسبي وممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة الأرباح؛ بمعنى أن طريقة استخدام المستحقات الاختيارية لا تعكس تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على تحسين جودة القوائم المالية من حيث الحد من إدارة المؤسسات لأرباحها.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، النظام المحاسبي المالي، جودة القوائم المالية، الخصائص النوعية للمعلومة المالية، إدارة الأرباح.

Abstract

This thesis highlights an important issue linked to the impact of accounting disclosure on the quality of financial statements in the light of the application of International Financial Reporting Standards - An empirical study about certain economic institutions in Sétif –, by addressing the major problem centered on the impact of the application of accounting disclosure in accordance with the financial accounting system on the quality of financial statements. The importance of this problem as a result of calls increased to standardize the accounting systems at the international level and the adoption of International Financial Reporting Standards (IAS / IFRS), which are generally accepted to be a leader in identifying appropriate ways to measure events of financial presentation and disclosure in the form of financial statements that are honest and high quality. On this basis, our study focused on measuring the quality of financial statements prepared in accordance with the financial accounting system based on the qualitative characteristics of financial information and accruals models.

The results suggest that the level of accounting disclosure in the institutions under study is average. In addition to that, there is considerable support by the respondents to the contribution of accounting disclosure in accordance with the financial accounting system to improve the quality of financial statements, It has been concluded that there is a strong relationship between the accounting disclosure and the quality of financial statements in terms of achieving qualitative characteristics, especially the reliability and comparability property. And a very weak relationship between the accounting disclosure and The practice of institutions under study for earning management; in the sense that the method of using discretionary accruals does not widely reflect the impact of financial accounting system on the quality of financial statements, from the point of reducing the degree of the institution earning management practices.

Key words: Accounting disclosure, The financial accounting system, The quality of financial statements, qualitative characteristics, Earnings management.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
III	الإهداء
IV	شكر وتقدير
V	ملخص
VI	فهرس المحتويات
XV	قائمة الجداول والأشكال
XIX	قائمة الملاحق
XXI	قائمة الاختصارات
	المقدمة
ب	1- طرح إشكالية البحث
ج	2- فرضيات البحث
د	3- نموذج البحث
و	4- أهداف البحث
و	5- أهمية البحث
ز	6- مجال البحث
ز	7- منهج البحث
ح	8- الدراسات السابقة
ك	9- تحديد موضع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
ك	10- تقسيمات البحث
	الفصل الأول : المعلومة المحاسبية، جودتها وأهميتها في ظل معايير التقارير المالية الدولية IAS- IFRS
2	تمهيد
3	I - المعلومة: مفهومها، أنواعها وأهميتها
3	1- ماهية البيانات
3	1.1- تعريف البيانات
5	2.1- مصادر البيانات
6	2- ماهية المعلومات
7	1.2- تعريف المعلومات
8	2.2- التمييز بين المعلومات والبيانات
9	3.2- أنواع المعلومات
11	4.2- أهمية المعلومات
13	3- ماهية المعرفة
13	1.3- تعريف المعرفة
15	2.3- تصنيف المعرفة
16	3.3- العلاقة بين المعلومات والبيانات والمعرفة

18	II - جودة المعلومة المحاسبية: مفهومها، قياسها وأبعادها
18	1 - مفهوم جودة المعلومة المحاسبية
19	2 - قيمة المعلومة المحاسبية
20	3- أبعاد جودة المعلومات المحاسبية
21	1.3- البعد الزمني
21	2.3- البعد المتعلق بالمضمون
22	3.3- البعد الشكلي
24	III - جودة المعلومة المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية وأهمية تحديدها وقيود استخدامها
24	1- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب تصنيف الهيئات المحاسبية
27	2- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي
29	1.2- الخصائص الرئيسية
29	1.1.2- الموثوقية
31	2.1.2- الملاءمة
35	2.2- الخصائص النوعية الثانوية
35	1.2.2- القابلية للمقارنة
36	2.2.2- القابلية للفهم
37	3.2.2- الثبات
37	3-2- قيود استخدام الخصائص النوعية
37	1.3.2- التكلفة والمنفعة
38	2.3.2- الأهمية النسبية
39	3.3.2- الممارسة الصناعية
39	4.3.2- التحفظ
41	3- أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
42	4- القوائم المالية، مفهومها، أهدافها ومستخدموها
42	1.4- تعريف القوائم المالية
43	2.4- عناصر التقارير المالية
43	3.4- أهداف القوائم المالية
45	1.3.4- أهداف القوائم المالية حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي
48	2.3.4- أهداف القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF)
49	4.4- استخدامات القوائم المالية
49	1.4.4- الاستخدامات الداخلية
50	2.4.4- الاستخدامات الخارجية
53	خلاصة الفصل الأول

	الفصل الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي
55	تمهيد
56	I - ماهية الإفصاح المحاسبي
56	1- مفهوم الإفصاح المحاسبي
56	1.1- نشأة الإفصاح المحاسبي
57	2.1- تعريف الإفصاح المحاسبي
59	2- أهمية الإفصاح المحاسبي
59	1.2- أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للمساهمين
62	2.2- أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة لأصحاب المصلحة الآخرون
63	3- أنواع الإفصاح المحاسبي
63	1.3- الإفصاح الكامل
64	2.3- الإفصاح الكافي
64	3.3- الإفصاح العادل
64	4.3- الإفصاح التفاضلي
64	5.3- الإفصاح الوقائي
65	6.3- الإفصاح التتقيفي أو الإعلامي
67	4- مقومات الإفصاح المحاسبي
67	1.4- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم
69	2.4- الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية
69	3.4- طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها
70	4.4- أساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية
71	5.4- توقيت الإفصاح عن البيانات المالية
72	5- قياس مستوى الإفصاح المحاسبي
72	1.5- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)
73	2.5- مؤشر الإفصاح الذي قدمته مؤسسة <i>Standard and Poor</i>
73	3.5- دراسة الباحثين <i>Mehdi NEKHILI et Ines FAKHFAKH</i>
73	4.5- دراسة الباحثين <i>Francisco Bravo URQUIZ & AL.</i>
74	5.5- دراسة محمد بن سلطان القباني السهلي
74	6.5- دراسة أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمن
74	6- تكاليف الإفصاح المحاسبي
75	1.6- تكاليف التجميع والتشغيل
75	2.6- التكاليف الناتجة عن الدعاوي القضائية
75	3.6- التكاليف السياسية
75	4.6- التكاليف المترتبة عن التأثير السلبي للإفصاح على الموقف التنافسي للمؤسسة

76	5.6- التكاليف الناتجة عن مشاكل الإفصاح المحاسبي
77	II - مفاهيم أساسية حول معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) والنظام المحاسبي المالي (SCF)
77	1- معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS)
77	1.1- تعريف معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS)
78	2.1- أهمية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية
79	3.1- أهداف معايير التقارير المالية الدولية
80	4.1- محددات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية
80	2- الإطار العام للنظام المحاسبي المالي
81	1.2- تعريف ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي
84	3- أهمية النظام المحاسبي المالي
85	III - الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي
85	1- قائمة المركز المالي (الميزانية)
85	1.1- تعريف قائمة المركز المالي (الميزانية)
86	2.1- مفاهيم المركز المالي
86	3.1- تصنيف بنود قائمة المركز المالي
88	4.1- شكل قائمة المركز المالي
90	5.1- العناصر التي يتطلب الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي
91	2- قائمة الدخل - حساب النتيجة-
91	1.2- تعريف قائمة الدخل
93	2.2- عناصر قائمة الدخل
94	3.2- شكل قائمة الدخل
96	4.2- هيكل قائمة الدخل
98	5.2- العناصر التي يتطلب الإفصاح عنها في قائمة الدخل
99	3- قائمة التغيرات في حقوق الملكية (جدول تغير الأموال الخاصة)
99	1.3- تعريف قائمة التغيرات في حقوق الملكية
100	2.3- بنود قائمة التغيرات في حقوق الملكية
101	4.3- العناصر التي يتطلب الإفصاح عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية
102	4- قائمة التدفقات النقدية
103	1.4- ماهية قائمة التدفقات النقدية
104	2.4- تبويب قائمة التدفقات النقدية
110	3.4- إعداد قائمة التدفقات النقدية
115	4.4- العناصر التي يتطلب الإفصاح عنها في متن قائمة التدفقات النقدية
117	5 - ملحقات القوائم المالية
117	1.5- تعريف ملحقات القوائم المالية
117	2.5- العناصر التي يتطلب الإفصاح عنها في ملحقات القوائم المالية

120	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية
123	تمهيد
124	I - الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي ومعايير التقارير المالية الدولية
124	1- الأسس العامة لعرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية
124	1.1- العرض العادل والامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية
125	2.1- مدى دلالة النظام المحاسبي المالي كأداة لتحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في القوائم المالية المفصح عنها
127	3.1- الفروض المحاسبية والنظام المحاسبي المالي
127	1.3.1- فرض استمرارية المؤسسة
128	2.3.1- فرض الدورية
128	3.1- المبادئ المحاسبية والنظام المحاسبي المالي
128	1.3.1- مبدأ عدم المقاصة
128	2.3.1- مبدأ استقلالية الدورات
129	3.3.1- مبدأ الحيطة والحذر
129	4.3.1- مبدأ الثبات في إتباع النسق
130	5.3.1- مبدأ محاسبة التعهد
130	6.3.1- مبدأ التكلفة التاريخية
131	7.3.1- مبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني
131	8.3.1- مبدأ المطابقة بين الميزانية الختامية والميزانية الافتتاحية
131	9.3.1- مبدأ وحدة القياس النقدي
131	10.3.1- مبدأ الأهمية النسبية
131	11.3.1- مبدأ الوحدة المحاسبية
132	12.4.1- مبدأ القابلية للمقارنة
132	2- التوسع في الإفصاح المحاسبي لتدعيم جودة المعلومة المالية
132	1.2- النشر الإلكتروني لمعلومات القوائم المالية
133	1.1.2- تعريف النشر الإلكتروني للبيانات المحاسبية
133	2.1.2- تعريف جودة المعلومات المعروضة على مواقع الإنترنت
136	3.1.2- معايير القوائم المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني
137	2.2- تعدد نماذج إعداد القوائم المالية
137	3.2- الإفصاح عن المعلومات المستقبلية
138	4.2- الإفصاح عن البعد الاجتماعي
138	1.4.2- تعريف الإفصاح عن البعد الاجتماعي

139	2.4.2- أهداف المحاسبة الاجتماعية
139	3.4.2- أساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية
141	4.4.2- معايير اختيار المعلومات الاجتماعية
142	5.2- الانتقال من الإفصاح الإلزامي إلى الإفصاح الاختياري
142	3- حدود التوسع في الإفصاح المحاسبي
143	II - دراسة تحليلية لبعض المعايير الدولية ودورها في تحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية
143	1- عرض القوائم المالية وجودة القوائم المالية
143	2- السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء وجودة القوائم المالية
146	3- الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية وجودة القوائم المالية
147	4- الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة وجودة القوائم المالية
149	5- الأدوات المالية- العرض والإفصاح وجودة القوائم المالية
151	6- التقارير المالية المرحلية وجودة القوائم المالية
154	7- الأدوات المالية- الاعتراف والقياس- وجودة القوائم المالية
158	8- الأدوات المالية- الإفصاح وجودة القوائم المالية
160	9- القطاعات التشغيلية وجودة القوائم المالية
164	III - نماذج قياس جودة القوائم المالية
164	1- قياس جودة القوائم المالية
165	1.1- الخصائص النوعية
165	2.1- نماذج الإستحقاق
170	3.1- قيمة الملاءمة
171	4.1- البنود الخاصة في التقارير المالية
172	5.1- الإعتراف بالخسائر
173	IV - العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية
174	1- العوامل البيئية
174	1.1- العوامل القانونية
175	2.1- العوامل الاقتصادية
178	3.1- العوامل السياسية
179	4.1- العوامل الثقافية والاجتماعية
183	2- العوامل المتعلقة بالمعلومات
183	3- جودة التدقيق
185	4- حوكمة المؤسسات
187	خلاصة الفصل الثالث
	الفصل الرابع: دراسة أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية في بعض المؤسسات المساهمة في ولاية سطيف

190	تمهيد
191	I - الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية
191	1- أهداف الدراسة الميدانية
191	2- التعريف بميدان الدراسة
192	3- أدوات جمع البيانات والمعلومات
193	1.3- تصميم مؤشر الإفصاح المحاسبي المستخدم في الدراسة
191	1.1.3- أسلوب تصميم مؤشر الإفصاح المستخدم في الدراسة
196	2.3- تصميم نموذج الاستمارة
196	1.2.3- إجراءات تصميم الاستبيان
199	2.2.3- صدق وثبات الاستبيان
200	3.3- استخدام نموذج " Kothari & al." سنة 2005
200	1.3.3- حساب المستحقات الكلية
200	2.3.3- تقدير معالم النموذج
201	3.3.3- حساب المستحقات غير اختيارية
201	4.3.3- حساب المستحقات الاختيارية
202	4- الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل
202	1.4- التكرارات المطلقة والنسبية
202	2.4- المتوسطات والانحرافات المعيارية
202	3.4- معامل الثبات ألفا كرونباخ
202	4.4- معامل الارتباط
203	5.4- تحليل الانحدار
203	5.4- معامل التحديد
204	II - عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات
204	1- عرض وتحليل نتائج مؤشر الإفصاح واختبار الفرضية الأولى
204	1.1- عرض وتحليل نتائج المحور الأول
208	2.1- عرض وتحليل نتائج المحور الثاني
210	3.1- عرض وتحليل نتائج المحور الثالث
213	2.1- اختبار الفرضية الأولى
214	2- عرض وتحليل نتائج الاستمارة واختبار الفرضية الثانية
214	1.2- عرض وتحليل نتائج الاستمارة
214	1.1.2- عرض وتحليل نتائج الجزء الأول "معلومات عامة"
214	أ- الجنس
215	ب- السن
215	ج- المؤهل العلمي
216	د- الوظيفة

217	هـ - الخبرة المهنية
218	2.1.2- عرض وتحليل نتائج الجزء الثاني "مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية"
218	أ- نتائج المحور الأول "الملاءمة"
220	ب- نتائج المحور الثاني "الموثوقية"
222	ج- نتائج المحور الثالث "القابلية للفهم"
224	د- نتائج المحور الرابع "القابلية للمقارنة"
226	2.2- اختبار الفرضية الثانية
227	1.2.2- اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية
231	2.2.2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية
235	3.2.2- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية
239	4.2.2- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية
242	5.2.2- اختبار الفرضية الثانية (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة)
247	3- عرض وتحليل نتائج ممارسات إدارة الأرباح واختبار الفرضية الثالثة
247	1.3- عرض وتحليل نتائج المستحقات الاختيارية
247	1.1.3- تحليل المستحقات الاختيارية للمؤسسات الممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح
250	2.1.3- تحليل المستحقات الاختيارية للمؤسسات العامة والخاصة
251	3.1.3- تحليل المستحقات الاختيارية للمؤسسات الربحية والخاسرة
253	2.3- اختبار الفرضية الثالثة
259	III - النتائج، التوصيات وآفاق الدراسة
259	1- نتائج الدراسة
259	1.1- نتائج الدراسة النظرية
261	2.1- نتائج الدراسة التطبيقية
261	1.2.1- مؤشر الإفصاح المحاسبي
262	2.2.1- أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية - الخصائص النوعية للمعلومة المالية -
263	3.2.1- أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية - نماذج الاستحقاق -
264	3.1- مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة
266	2- التوصيات
267	3- الآفاق المستقبلية للدراسة
268	خلاصة الفصل التطبيقي
269	الخاتمة
272	المراجع
284	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية وفقا لبعض الدراسات والهيئات المحاسبية	25
(2)	القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي ومعايير التقارير المالية الدولية	44
(3)	أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للمساهمين	61
(4)	أهم المستخدمين الرئيسيون للقوائم المالية	68
(5)	الميزانية في شكل تقرير مالي	89
(6)	المعلومات التي تظهر في متن الميزانية	90
(7)	تبويب قائمة الدخل حسب طبيعة المصروف	96
(8)	تبويب قائمة الدخل حسب وظيفة المصروف	97
(9)	قائمة تغيرات حقوق الملكية خلال الدورة المنتهية في N/12/31	101
(10)	قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة	112
(11)	قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة	114
(12)	أثر القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي	155
(13)	نماذج قياس جودة القوائم المالية	164
(14)	العلاقة بين القيم المحاسبية لـ Gray والقيم الثقافية لـ Hofstede	182
(15)	عدد ونسبة بنود مؤشر الإفصاح	194
(16)	الدرجة المعتمدة لحساب مؤشر الإفصاح	195
(17)	الإحصائيات الخاصة باستمارة الدراسة	198
(18)	مقياس درجة الموافقة لاستمارة الدراسة	198
(19)	مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي	199
(20)	معامل الثبات ألفا كرونباخ	199
(21)	مقياس قوة الارتباط	203
(22)	عدد ونسبة بنود الإفصاح عن المعلومات غير المالية	205
(23)	عدد ونسبة بنود الإفصاح عن المعلومات حول السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية	208
(24)	عدد ونسبة بنود الإفصاح عن المعلومات المالية	211
(25)	توزيع المستجوبين حسب الجنس	214
(26)	توزيع المستجوبين حسب السن	215
(27)	توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي	215
(28)	توزيع المستجوبين حسب الوظيفة	216
(29)	توزيع المستجوبين حسب الخبرة المهنية	217
(30)	نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الأول "الملاءمة"	219
(31)	نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الثاني "الموثوقية"	221
(32)	نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الثالث "القابلية للفهم"	223
(33)	نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الرابع "القابلية للمقارنة"	225

228	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية (جدول "Model Summary")	(34)
230	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية (جدول ANOVA)	(35)
230	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية (جدول "Coefficients")	(36)
232	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية (جدول "Model Summary")	(37)
233	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية (جدول "ANOVA")	(38)
234	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية (جدول "Coefficients")	(39)
236	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية (جدول "Model Summary")	(40)
237	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية (جدول "ANOVA")	(41)
238	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية (جدول "Coefficients")	(42)
239	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية (جدول "Model Summary")	(43)
241	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية (جدول "ANOVA")	(44)
241	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية (جدول "Coefficients")	(45)
243	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية (جدول "Model Summary")	(46)
245	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية (جدول "ANOVA")	(47)
245	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية (جدول "Coefficients")	(48)
247	الإحصاء الوصفي للمستحقات الاختيارية للمؤسسات محل الدراسة	(49)
249	التكرارات والنسب المؤوية للمؤسسات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح	(50)
250	المستحقات الاختيارية الموجبة والسالبة للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة الدراسة	(51)
250	الإحصاء الوصفي للمستحقات الاختيارية للمؤسسات العامة والخاصة	(52)
252	الإحصاء الوصفي للمستحقات الاختيارية للمؤسسات الربحية والخاسرة	(53)
254	نتائج اختبار الانحدار الخطي للفرضية الثالثة (جدول "Model Summary")	(54)
255	نتائج اختبار بيرسون (Pearson) للعلاقة بين الإفصاح المحاسبي وإدارة الأرباح	(55)
256	نتائج اختبار الانحدار الخطي للفرضية الثالثة (جدول "ANOVA")	(56)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
٥	نموذج الدراسة	(1)
5	دورة تحويل البيانات إلى معلومات	(2)
8	العلاقة بين البيانات والمعلومات	(3)
14	عناصر المعرفة	(4)
17	العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة	(5)
21	أبعاد جودة المعلومات	(6)
26	الصورة الصادقة: انعكاس النهج النوعي للمعلومة المحاسبية والمالية	(7)
28	البنية الهرمية للخصائص المحاسبية	(8)
34	تعارض خاصية الملاءمة والموضوعية (الثقة)	(9)
41	أهمية الخصائص النوعية لتصفية المعلومات المحاسبية	(10)
48	الهدف من الكشف المالية	(11)
50	استخدامات القوائم المالية بالنسبة للمستفيدين الخارجيين	(12)
106	مكونات قائمة التدفقات النقدية	(13)
173	العوامل التي تؤثر على جودة القوائم المالية	(14)
181	أبعاد Gray المحاسبية والقياس والإفصاح المحاسبي	(15)
184	أهمية جودة التدقيق	(16)
184	نموذج جودة القوائم المالية	(17)
193	أدوات جمع البيانات والمعلومات	(18)
229	لوحة الانتشار للعلاقة بين الإفصاح المحاسبي وخاصية الملاءمة	(19)
233	لوحة الانتشار للعلاقة بين الإفصاح المحاسبي وخاصية الموثوقية	(20)
237	لوحة الانتشار للعلاقة بين الإفصاح المحاسبي وخاصية القابلية للفهم	(21)
240	لوحة الانتشار للعلاقة بين الإفصاح المحاسبي وخاصية القابلية للمقارنة	(22)
244	لوحة الانتشار للعلاقة بين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية (الخصائص النوعية)	(23)
255	لوحة الانتشار للعلاقة بين الإفصاح المحاسبي وإدارة الأرباح	(24)
258	فرضيات البحث	(25)

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1)	قائمة المركز المالي	285
(2)	حساب النتائج حسب الطبيعة	287
(3)	حساب النتائج حسب الوظيفة	288
(4)	جدول تغير الأموال الخاصة	288
(5)	جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة الفترة من ...إلى...	289
(6)	جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة الفترة من ...إلى...	290
(7)	قائمة المؤسسات التي تم زيارتها	291
(8)	قائمة المؤسسات محل الدراسة	292
(9)	مؤشر مقترح لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة	293
(10)	قائمة محكمي مؤشر الإفصاح المحاسبي والاستمارة	295
(11)	الاستمارة النهائية	296
(12)	الاستمارة الأولية قبل التحكيم	299
(13)	نسبة الإفصاح في المؤسسات محل الدراسة	301
(14)	متوسط قيمة الخصائص النوعية (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة) في كل مؤسسة محل الدراسة	302
(15)	المستحقات الكلية للمؤسسات محل الدراسة خلال الفترة (2011-2013)	303
(16)	معادلات نموذج الانحدار للمؤسسات محل الدراسة (2011)، (2012)، (2013)	305
(17)	معادلات نموذج الانحدار لسنة 2011	308
(18)	معادلات نموذج الانحدار لسنة 2012	308
(19)	معادلات نموذج الانحدار لسنة 2013	308
(20)	المستحقات الاختيارية، المستحقات غير اختيارية وإدارة الأرباح في المؤسسات محل الدراسة	309

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات

الاختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
AAA	American Accounting Association	الجمعية المحاسبية الأمريكية
AICPA	American Institut of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموماً
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
SIC	Standing Interpretation committe	لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee	لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
OECD	Organisation de Coopération et de Développement Economique	منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية
SCF	Système comptable financier	النظام المحاسبي المالي
SEC	Securities and Exchange Commission	هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية
XBRL	Extensive Business Reporting Language	لغة تقارير الأعمال الموسعة

مقدمة

في ظل العولمة وظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وطبقا لتوجه المؤسسات نحو الاندماج والتميط كإحدى الاستراتيجيات المنتهجة، وزيادة اتساع أسواق رأس المال وتخطي المعاملات التجارية والمالية المجالين المحلي والإقليمي، تعاظم الاهتمام بالمحاسبة وبضرورة مسايرتها للمستجدات الدولية، وفي نفس الوقت حتمية تطوير قواعد وإجراءات ومبادئ محاسبية أخرى تواكب تلك التغيرات. على إثر ذلك، تم تشكيل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) حتى يعمل على وضع معايير محاسبية تحظى بالقبول العام، لتكون المرشد في تحديد الطرق المناسبة لقياس الأحداث المالية وعرضها والإفصاح عنها، كما يعمل بشكل مستمر على التوفيق بين المعايير المحاسبية المتبناة في مختلف الأنظمة المالية في كل دولة، وينصب اهتمامه أكثر على عملية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات والبيانات لإصدار قوائم مالية موثوق فيها.

من جهة أخرى، فإن الاهتمام بجودة القوائم المالية إنما هو نابع من الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في نجاح أو فشل المؤسسة ودرجة نموها وتطورها في المجال الذي تعمل فيه، حيث أنه بقدر ما تتوفر معلومات ملائمة ودقيقة وفي الوقت المناسب بقدر ما تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة والملائمة، وكذلك تساعد المساهمين ومختلف المستخدمين الخارجيين الذين لا يملكون سلطة الحصول على المعلومات التي يحتاجونها مباشرة من إدارة المؤسسات. فالقصور في متطلبات الإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة مما ينعكس على قرارات مختلف المستخدمين الخارجيين والداخليين.

يعتبر نقص الإفصاح والشفافية في القوائم المالية وعدم إظهار الوضعية الحقيقية للمركز المالي من الأسباب الأساسية لانهيار العديد من المؤسسات الاقتصادية، الأمر الذي انعكس سلبا على قرارات مختلف المستخدمين نتيجة فقدان هذه القوائم لأهم خصائصها ألا وهي جودتها. لذا أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) القائمة رقم (2) تحت عنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" حدد فيها المواصفات والمعايير الواجب توافرها في المعلومات المالية المنشورة لكافة الأطراف المستخدمة لها مع ترتيبها في شكل هرمي متسلسل حسب أولويتها. ومن أهم هذه الخصائص خاصيتي الملاءمة والموثوقية بالإضافة إلى الخصائص الثانوية التي لا تقل أهمية عن الخصائص الرئيسية.

بالإضافة إلى ما سبق، قدم مجلس معايير المحاسبة المالية كذلك إطارا متكاملًا لجودة الأرباح، فالتوصية رقم (1) الصادرة سنة 1978 حددت ضرورة توفير المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات كهدف أساسي من أهداف المحاسبة المالية. وعليه، فالتلاعب المحاسبي له أثر على مصداقية وجودة المعلومات الواردة في القوائم المالية التي يعتمد عليها جميع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة. ومن جهة أخرى، وبالنظر إلى أن معايير التقارير المالية الدولية تسعى إلى تحسين نوعية معلومات القوائم المالية فإنها ذات

صلة بتحليل سلوك جودة الأرقام المحاسبية الناتجة عن اعتماد هذه المعايير الدولية، حيث أن صرامة المعايير ودقتها من شأنها أن تمنع الإدارة من استغلال المرونة التي تسمح بها المبادئ المحاسبية والثغرات المتاحة لإدارة الأرباح.

على الصعيد المحلي، قامت الجزائر باعتماد نظام محاسبي مالي يتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية وذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها للتوجه نحو اقتصاد السوق، فالجزائر تسعى من تبنيتها لهذا النظام إلى تطوير السوق المالي وتدعيم كفاءته، وتقديم قوائم مالية صادقة وذات جودة عالية من قبل المؤسسات الجزائرية تساهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب، وتلبي احتياجاتهم من المعلومات وترشد قراراتهم الاستثمارية والائتمانية.

1- إشكالية البحث

يعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للعديد من الأطراف ذات المصلحة من أجل دعم قراراتهم، حيث لا تمتلك هذه الفئات سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها مباشرة من إدارة المؤسسات. لذا ازداد الاهتمام بموضوع الإفصاح المحاسبي من قبل الجهات العلمية والمهنية المحاسبية لتوفير بيانات ومعلومات وأسس قياس يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ مختلف القرارات للرفع من كفاءة الأسواق المالية وتحقيق المزيد من الملاءمة والثقة في القوائم المالية.

إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي سنة 2010 من خلال القانون رقم 07-11 وما تبعه من قوانين ومراسيم متعلقة به كان بهدف التوفيق بين الممارسات المحاسبية لدى مؤسساتها مع معايير التقارير المالية الدولية، التي تعمل على الانتقال من إفصاح محاسبي أساسه تقديم قوائم مالية ذات طابع قانوني إلى إفصاح مالي مبني على الواقع الاقتصادي يوفر قوائم مالية ذات جودة عالية. فالنظام المحاسبي المالي أولى أهمية كبيرة إلى مستخدمي المعلومات المالية وهذا من خلال كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية وملحقاتها.

وعلى هذا الأساس، فإن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي أصبحت موضع تساؤل حول مدى جودتها ومدى تلبية احتياجات مختلف أطراف المصلحة، لذلك سعى العديد من الباحثين للتعرف على مدى توفر الخصائص النوعية لجودة المعلومة في القوائم المالية. ومن جهة أخرى، وباعتبار أن القوائم المالية تساهم على نحو فعال في الحد من تباين المعلومات وتوفير معلومات جيدة تعكس الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسات، اعتمد العديد من الباحثين على تحليل جودة المعلومات المحاسبية من خلال تحليل جودة الأرباح؛ لأن الربح المحاسبي يعتبر من المؤشرات الهامة التي يستند إليها المهتمون بنشاط المؤسسة للحكم على الأداء الحالي والمستقبلي لها بهدف اتخاذ مختلف القرارات. فالعديد من المؤسسات تسعى للاختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم

المالية مما يؤثر على صافي ربح الفترة بما يحقق أهدافها وهو ما يعتبر تلاعب بالمعلومات المحاسبية وتضليل لمستخدميها.

بناء على ما سبق، يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي:

" إلى أي مدى يمكن أن يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية؟"

لمعالجة الإشكالية السابقة نطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مستوى الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات محل الدراسة؟
- هل يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية ملائمة لمختلف المستخدمين؟
- هل يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية موثوقة لمختلف المستخدمين؟
- هل يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية قابلة للفهم لمختلف المستخدمين؟
- هل يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة لمختلف المستخدمين؟
- ما تأثير تطبيق الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية؟
- هل يؤثر تطبيق الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على ممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة أرباحها؟

2- فرضيات البحث

لمعالجة الإشكالية الرئيسية والإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بها، حددنا الفرضيات الآتية:

- الفرضية الأولى: مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة متوسط؛
- الفرضية الثانية: يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية.

تنقسم الفرضية الثانية إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

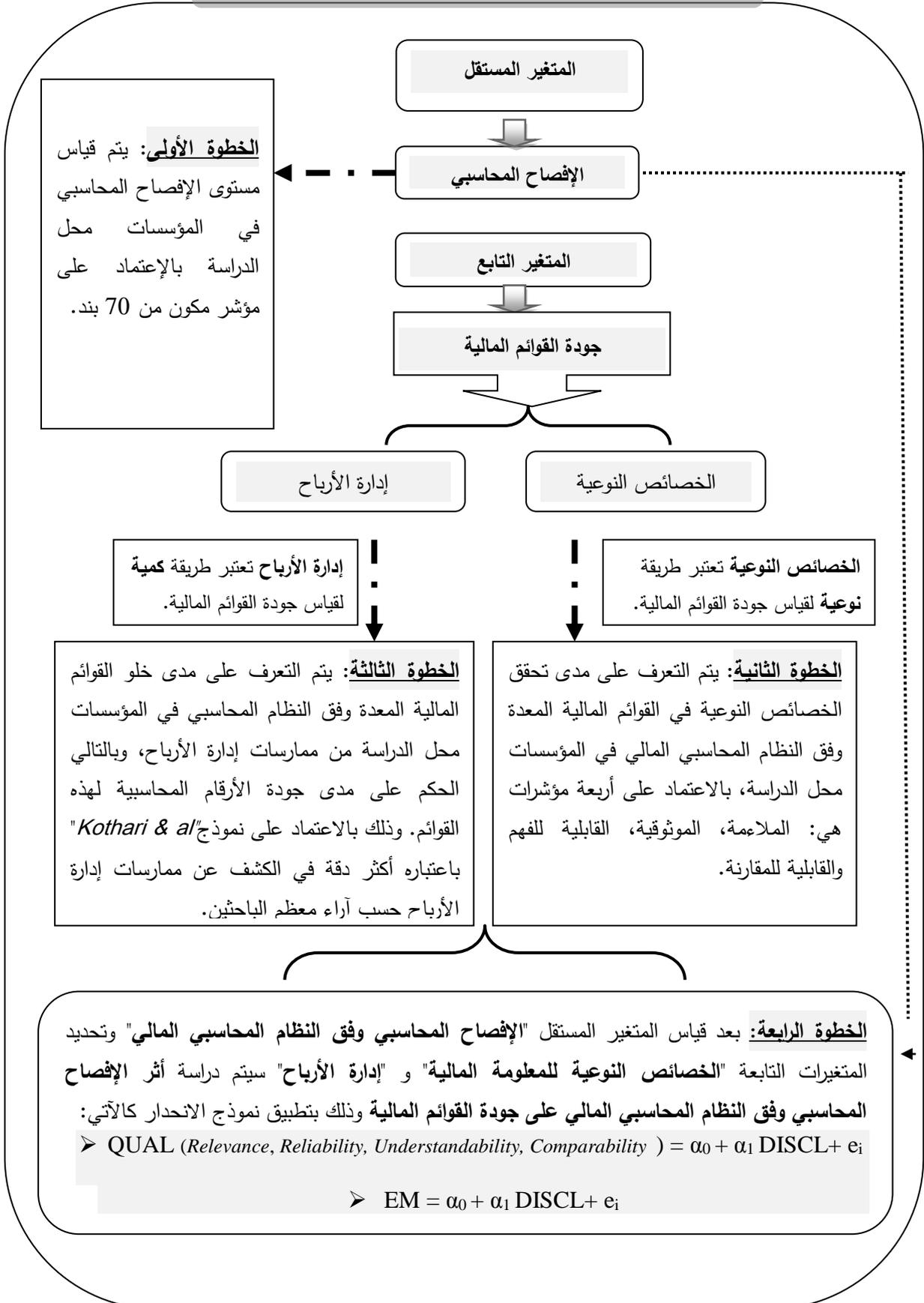
- الفرضية الفرعية الأولى: يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية ملائمة لمختلف المستخدمين؛

- الفرضية الفرعية الثانية: يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية موثوقة لمختلف المستخدمين؛
 - الفرضية الفرعية الثالثة: يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للفهم لمختلف المستخدمين؛
 - الفرضية الفرعية الرابعة: يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة لمختلف المستخدمين.
- الفرضية الثالثة: يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي سلباً على ممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة أرباحها الأمر الذي يعكس جودة القوائم المالية المعدة وفقه.

3- نموذج البحث

يمكن تمثيل النموذج العام للدراسة الذي يتضمن المتغير المستقل والمتغيرات التابعة في الشكل الآتي:

شكل رقم (1) : نموذج الدراسة



المصدر: إعداد الطالبة بناء على متغيرات الدراسة

يوضح الشكل رقم (01) المتغيرات التي سيتم تناولها في هذا البحث، حيث يعبر المتغير المستقل عن الإفصاح المحاسبي أما المتغير التابع فيمثل جودة القوائم المالية الذي يتم دراسته من جانبين أساسيين هما الخصائص النوعية للمعلومة المالية وإدارة الأرباح.

4- أهداف البحث

تهدف فصول دراستنا لتحقيق الآتي:

- إعداد إطار نظري خاص بمتغيرات هذا البحث من أجل تكوين قاعدة معرفية تمكننا من بناء نموذج تطبيقي سليم من حيث مفاهيمه؛
- التعرف على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة؛
- التعرف على وجهة نظر المهنيين المحاسبين في المؤسسات محل الدراسة حول مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة في قوائمها المالية؛
- إبراز أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية؛
- التعرف على مدى ممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة الأرباح في قوائمها المالية؛
- إبراز أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في الحد من ممارسة المؤسسات لإدارة أرباحها.

5- أهمية البحث

تتبع أهمية البحث في كونه يتناول بالدراسة والتحليل أحد المواضيع الهامة وخاصة أن الإفصاح المحاسبي أصبح مطلباً مهماً للمحاسبة كنظام للمعلومات، وذلك نتيجة للاتجاه المتزايد نحو توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى العالمي، الأمر الذي يتطلب إعداد قوائم مالية تتميز بالموثوقية، المصدقية، خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ومن الممارسات الاحتمالية.

من جهة أخرى، فإن البحث يعالج إشكالية جودة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير التقارير المالية الدولية، وخاصة بعد تزايد اهتمام المجتمع الدولي ومؤسسات القطاع الخاص بدور الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، مما يفرض على الإدارة العليا لتلك المؤسسات تبني معايير محاسبية تعمل على تحسين أدائها وزيادة ثقة المساهمين في المعلومات المفصح عليها.

ما يزيد من أهمية هذا البحث أنه يحتوي على دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، للتعرف على مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية ومن حيث مدى خلو هذه القوائم من ممارسات إدارة

الأرباح. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الدراسة تفتح المجال للبحث في الطرق الأخرى لقياس جودة القوائم المالية.

6- مجال البحث

- **المجال الجغرافي:** تم البحث في بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، حيث تضمن 21 مؤسسة تفصح عن جميع قوائمها المالية؛

- **المجال الزمني:** بالنسبة للمجال الزمني للدراسة الميدانية فقد امتد من بداية شهر سبتمبر 2014 إلى غاية منتصف شهر أبريل 2015، تم خلال هذه الفترة توزيع الاستبيان وجمع الاستمارات. كما تم الحصول على القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة التي تخص السنوات من 2010 إلى غاية 2013 وذلك قصد دراسة مؤشر الإفصاح المحاسبي المستخدم في الدراسة، بالإضافة إلى دراسة مدى إدارة المؤسسات لأرباحها، وتم استبعاد سنة 2014 نظرا لعدم توفر القوائم المالية لبعض المؤسسات في تاريخ إجراء الدراسة الميدانية.

7- منهج البحث

حتى نتمكن من تحليل الإشكالية المطروحة، تم المزج بين الأسس النظرية المتعلقة بالموضوع والمستمدة من مختلف المراجع سواء كانت عربية أو أجنبية هذا من جهة، والممارسات التطبيقية المستمدة من المجال التطبيقي للدراسة بالاعتماد على التقارير المالية، الاستمارة، الملاحظة والمقابلة الشخصية من جهة أخرى. وعليه، استدعت دراسة الموضوع اعتماد منهج مركب وهذا بالنظر لطبيعته؛ فقد اعتمد المنهج الوصفي والتحليلي في شقي الدراسة، أين تم التطرق لمفاهيم متغيرات الدراسة وتلخيصها وتحليلها في الجانب النظري، في حين تم جمع البيانات، وصفها ومن ثم تحليلها وتفسيرها للحكم على فرضيات الدراسة في الجانب التطبيقي. كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن في جزء بسيط من الدراسة بهدف تحديد الاختلافات بين تقييم جودة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على أساس مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومة المالية من جهة، وعلى أساس مدى ممارسة المؤسسات لإدارة أرباحها من جهة أخرى.

8 - الدراسات السابقة

فيما يلي عرض لبعض الدراسات السابقة التي لها أهمية في تعزيز النواحي النظرية والتطبيقية لهذا البحث، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- دراسة *Abdullah Al MUTAWAA & Aly M HEWAIDY* سنة 2010 بعنوان "مستوى الإفصاح ومدى امتثاله لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS: دراسة تطبيقية حول المؤسسات الكويتية"

تناولت هذه الدراسة مدى امتثال المؤسسات الكويتية لمتطلبات الإفصاح بموجب معايير التقارير المالية الدولية مبينة العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح. ولغرض تحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم مؤشر يتضمن 101 بند خاصة بـ 12 معيار محاسبي دولي (IAS1، IAS10، IAS14، IAS16، IAS18، IAS21، IAS23، IAS24، IAS27، IAS28، IAS32، IAS34)، وتم تطبيقه على 48 مؤسسة. بينت نتائج التحليل الإحصائي أن مستوى الإفصاح في المؤسسات محل الدراسة يقدر بـ 69٪، وأن نسبة عدم امتثال المؤسسات للإفصاح والتي تقدر بـ 31٪ كانت نتيجة أسباب اقتصادية.

ب- دراسة *Nidal Omar Zalloum & al.,* سنة 2013 بعنوان "درجة الإفصاح والتحفظ في القوائم المالية السنوية في المؤسسات المساهمة الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان"

تناولت مدى امتثال المؤسسات المساهمة العامة الأردنية لتطبيق مؤشر الإفصاح المحاسبي المقترح، وكذلك مدى تأثير محاسبة التحفظ. وكمرحلة أولى قام الباحثون بتصميم مؤشر لقياس الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة يتضمن 105 بند مقسمة على النحو الآتي:

- مؤشر الإفصاح عن الميزانية (45 بند)؛
- مؤشر الإفصاح عن بيان الدخل الشامل (30 بند)؛
- مؤشر الإفصاح عن قائمة التغيرات في حقوق الملكية (7 بنود)؛
- مؤشر الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية (7 بنود)؛
- مؤشر الإفصاح عن ملحقات القوائم المالية (16 بند).

توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات محل الدراسة لديها اهتمام كبير بالإفصاح المحاسبي حيث قدرت نسبة امتثالها لمعايير الإفصاح 92.85٪، إلا أنه لا يوجد امتثال كامل لمتطلبات الإفصاح وفق المؤشر التي تم اقتراحه. ويرى الباحث أن أحد التفسيرات المحتملة لعدم وجود الامتثال الكامل يرجع إلى التغيير المستمر والسريع في التشريعات التي تهدف إلى توفير المعلومات اللازمة، والتي ينبغي تواجدها في القوائم المالية لمساعدة مختلف المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

ج- دراسة *Ferdy VAN BEEST & al* سنة 2009 بعنوان "جودة التقارير المالية: قياس الخصائص النوعية"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح فعالية اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة القوائم المالية، من خلال دراسة الإشكالية التالية: "إلى أي مدى يمكن للمعايير أن تؤثر على قرار فائدة المعلومات في إعداد القوائم المالية". للإجابة على هذه الإشكالية اعتمد الباحثون على أداة شاملة لقياس جودة القوائم المالية استناداً إلى الخصائص النوعية التي تطرق إليها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). تم في الدراسة التطبيقية الاعتماد على التقارير المالية الخاصة بسنة 2007، 2008 و2009 لـ 231 مؤسسة مدرجة في بورصة الولايات المتحدة، المملكة المتحدة والبورصة الهولندية من أجل تقييم جودة القوائم المالية المعدة وفق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ووفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (US GAAP). لتحقيق أهداف البحث تم تصميم استبيان يضم 21 سؤال مقسمة على خمسة خصائص نوعية (الملاءمة، التمثيل الصادق، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، الوقتية) وتوصل الباحثون إلى أنه هناك درجة عالية من حيث تحقق الخصائص النوعية السابقة الذكر مع وجود بعض القيود المتعلقة بالصدق والثبات، كما توصل البحث إلى أن القوائم المالية المعدة وفق معايير (IFRS) أكثر ملاءمة من القوائم المالية المعدة وفق (US GAAP) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القوائم المالية المعدة وفق (US GAAP) أكثر تمثيل للواقع (العرض العادل) من القوائم المالية المعدة وفق (IFRS). وفي الأخير قدم الباحثون جدول يلخص نماذج قياس جودة القوائم المالية (نماذج الاستحقاق، قيمة الملاءمة، البنود الخاصة في القوائم المالية وطريقة الخصائص النوعية).

د- دراسة *Vera PALEA* سنة 2013 بعنوان "معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) وجودة القوائم المالية: دروس من التجربة الأوروبية"

ناقشت هذه الدراسة أثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) في أوروبا على جودة القوائم المالية، حيث بينت الدراسة أن اللائحة الأوروبية 1606/2002 حددت هدفاً فعالاً يتمثل في تحسين نوعية التقارير المالية؛ وأن الهدف الأساسي من اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في الاتحاد الأوروبي هو ضمان مستوى أعلى من الإفصاح والشفافية والتي تؤدي بدورها إلى فعالية وكفاءة السوق المالي. اعتمدت هذه الدراسة على استعراض الدراسات التجريبية التي بينت أن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية يحسن من جودة القوائم المالية. وتوصل الباحث إلى أنه يمكن تحديد جودة القوائم المالية من خلال التعرف على مدى تحقق الخصائص النوعية الرئيسية والثانوية (القابلية للتحقق، القابلية للمقارنة، التوقيت المناسب، القابلية للفهم)، كما أشار الباحث إلى وجود طرق أخرى يمكن من خلالها قياس موثوقية جودة القوائم المالية من بينها جودة المحاسبة التي تركز على إدارة الأرباح أو طريقة الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب.

هـ - دراسة *Panagiotis E.DIMITROPOULOS & al* سنة 2013 بعنوان "أثر معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة المحاسبة: أدلة على التجربة اليونانية"

بحثت هذه الدراسة في أثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية في اليونان وذلك من خلال الإجابة على التساؤلين الرئيسيين التاليين: أولاً: "ما إذا كان اعتماد معايير التقارير المالية الدولية سيخفف من سلوك إدارة الأرباح في المؤسسات اليونانية؟" ثانياً: "ما إذا كان اعتماد معايير التقارير المالية الدولية سيؤثر على أهمية المعلومات المحاسبية (الأرباح والقيمة الدفترية)". وللإجابة على التساؤلين السابقين تم الاعتماد على عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة أثينا لمدة ثماني سنوات (من سنة 2001 إلى غاية سنة 2008). توصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ساهم على نحو فعال في تقليل ممارسات إدارة الأرباح، الحد من التباين في المعلومات، توفير معلومات جيدة تعكس الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسات مع زيادة أهمية الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب. بالإضافة إلى زيادة أهمية الأرقام المحاسبية المدرجة في القوائم المالية والتي تم الإفصاح عنها.

و - دراسة *Edilson PAULO & al* سنة 2013 بعنوان "أثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية للشركات البرازيلية والأوروبية"

انطلقت هذه الدراسة من عدة عوامل يمكن أن تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية (خصائص المؤسسة، الممارسات والإجراءات المتبعة في إعداد البيانات المالية، نظام الحكم، سوق رأس المال، التنظيم...) وتحديدًا ركزت على عامل مدى تأثير معايير المحاسبة على نوعية الأرقام التي تم الإفصاح عنها وذلك نظراً إلى أن المحاسبة الدولية ذات جودة أعلى. تناول البحث التساؤل الرئيسي التالي: "ما هي آثار اعتماد IFRS على جودة المعلومات المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من طرف المؤسسات البرازيلية والأوروبية؟". وبناء على ما سبق، فإن الدراسة هدفت إلى تحليل أثر اعتماد IFRS على جودة الأرباح المعلنة من قبل المؤسسات العامة البرازيلية والأوروبية في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2011. وأظهرت النتائج أن نوعية المعلومات المحاسبية لم تتحسن بشكل ملحوظ مقارنة بفترة ما قبل اعتماد IFRS ويرجع سبب ذلك إلى الأزمات المالية التي حدثت بعد سنة 2005، بالإضافة إلى أنه توجد عوامل أخرى تؤثر على جودة المعلومة المحاسبية كالشفافية، البيئة الاقتصادية للمؤسسة، مصادر رأس المال الرئيسية، كفاءة سوق رأس المال.

9- تحديد موقع الدراسة الحالية ضمن الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح أن العديد من الباحثين اعتمدوا في دراساتهم على مؤشر لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات، مع ضرورة تكيف هذا المؤشر والبيئة التي أجريت فيها الدراسة وذلك بحذف أو إضافة بعض البنود. كما اتضح من الدراسات السابقة أن معظمها تناولت الأثر بين معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) وجودة القوائم المالية من خلال مدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المالية المفصح عنها، بالإضافة إلى مدى خلو القوائم المالية المعدة وفق معايير التقارير المالية الدولية من ممارسات إدارة الأرباح. وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات السابقة تمت في دول أجنبية تختلف من ناحية الطابع الاقتصادي والمؤسسي عن الدول العربية. وفي هذا المجال، فإن الدراسات العربية والوطنية تعتبر قليلة جداً، وإن وجدت فإنها تركز على جانب الخصائص النوعية للمعلومة المالية من الجانب النظري وأهملت الجانب المتعلق بمدى صدق الأرقام المفصح عنها في القوائم المالية.

لذلك تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها مساهمة مثمرة تم إجراؤها في البيئة الجزائرية، بالإضافة إلى أنها ركزت على جانبين مهمين يتعلقان بتحديد جودة القوائم المالية هما الخصائص النوعية للمعلومة المالية ومدى صدق بيانات القوائم المالية (خلوها من ممارسات إدارة الأرباح). ويعتبر هذين الجانبين من أكثر الطرق استخداماً لقياس أثر اعتماد معايير التقارير المالية على جودة القوائم المالية من طرف معظم الباحثين.

بالإضافة إلى ما سبق، فمحددات بيئة الأعمال الجزائرية لا تسمح بتطبيق طرق أخرى لقياس جودة القوائم المالية، كطريقة الملاءمة التي تعتمد على عوائد الأسهم لأنها تتطلب توفر سوق مالي نشط مع عدم توفر دراسات سابقة كافية في هذا المجال يمكن الاعتماد عليها؛ أما طريقة البنود الخاصة في القوائم المالية فهي طريقة صعبة القياس نوعاً ما لأنها تركز على الجانب الجزئي للجودة وتهمل الجانب الكلي أو العام.

10- تقسيمات البحث

بغية الإلمام بكل جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا الأسئلة الفرعية، تم تقسيم البحث إلى مقدمة، أربعة فصول وخاتمة على النحو الآتي:

الفصل الأول: المعلومة المحاسبية، جودتها وأهميتها في ظل معايير التقارير المالية الدولية (IAS-

IFRS)

احتوى هذا الفصل على ثلاثة محاور، خصص المحور الأول لمفهوم المعلومة، أهميتها وأنواعها في حين خصص المحور الثاني لمفهوم جودة المعلومة المحاسبية، قياسها وأبعادها حيث تم فيه التطرق إلى

جودة المعلومة المحاسبية بصفة عامة شملت العديد من الدراسات ووجهات النظر. أما المحور الثالث اهتم بجودة المعلومة المحاسبية في ظل معايير التقارير المالية الدولية وأهمية تحديدها وقيود استخدامها؛

الفصل الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير التقارير المالية الدولية

تناولنا في المحور الأول ماهية الإفصاح المحاسبي، أنواعه ومقوماته تطرقنا فيه إلى تعريف الإفصاح المحاسبي وكذا أهميته، مقوماته وتكاليفه. كما تناولنا في المحور الثاني مفاهيم أساسية حول معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) والنظام المحاسبي المالي (SCF)، أما في المحور الثالث تطرقنا إلى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقهما.

الفصل الثالث: إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية

خصصنا المحور الأول لدراسة الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي ومعايير التقارير المالية الدولية، في حين خصصنا المحور الثاني لدراسة معايير المعلومات المالية وجودة القوائم المالية حيث ركزنا على أهم معايير الإفصاح وعرض البيانات المالية، أما المحور الثالث تناول أهم طرق قياس جودة القوائم المالية، وفي المحور الرابع تطرقنا إلى العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية.

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية

تم في هذا الفصل إجراء دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، من أجل تحديد مستوى الإفصاح المحاسبي فيها، بالإضافة إلى التعرف على أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة قوائمها المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية. ومن جهة أخرى، تم إجراء دراسة تحليلية على القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة للوقوف على مدى جودة القوائم المالية من حيث خلوها من ممارسات إدارة الأرباح، وبناء على ذلك، قسم هذا الفصل إلى ثلاثة محاور أساسية المحور الأول تطرق إلى الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية، المحور الثاني تناول عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات في حين تناول المحور الثالث النتائج، التوصيات والمقترحات.

الفصل الأول:

المعلومة المحاسبية، جودتها وأهميتها في ظل معايير التقارير

المالية الدولية IAS- IFRS

تمهيد

أدت التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال إلى زيادة الحاجة إلى المعلومات المالية المفيدة التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، ولا تقتصر الحاجة إلى المعلومات المالية على أصحاب المؤسسات فقط بل تمتد لتشمل مختلف المستخدمين الداخليين والخارجيين للقوائم المالية.

إن المعلومات الجيدة هي طريق الوصول إلى القرار الاقتصادي الرشيد، فلا ينتظر أن يكون القرار ملائماً طالما تأسس على معلومات غير ملائمة ولا تتوفر فيها معايير جودة المعلومات المالية، لذلك ينبغي أن تتوفر المعلومات على خصائص وصفات لتكون جيدة وملائمة وتلبي احتياجات مختلف المستخدمين لتحقيق الأهداف الموضوعية وإنجاح الخطط المرسومة.

إن جودة ونزاهة المعلومات المحاسبية تعكس صحة الحسابات المعروضة في القوائم المالية وتزيد من فعاليتها ونفعيتها لكافة الأطراف المستفيدة، لذا حدد مجلس معايير المحاسبة المالية المعايير الواجب توافرها في القوائم المالية في شكل هرمي متسلسل حسب أولويتها، كما أوضح في دراسته أن جودة المعلومات المحاسبية لا تعتمد فقط على الخصائص الذاتية لها إذ لا بد من توافر خصائص في متخذي القرار ومستخدمي هذه المعلومات.

سوف نركز في هذا الفصل على جودة المعلومات المحاسبية، خصائصها وأهميتها من خلال دراسة المحاور الآتية:

- I - المعلومة: مفهومها، أنواعها وأهميتها؛
- II - جودة المعلومة المحاسبية: مفهومها، قياسها وأبعادها؛
- III - جودة المعلومة المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية وأهمية تحديدها وقيود استخدامها.

I - المعلومة: مفهومها، أنواعها وأهميتها

تمثل المعلومات عنصراً هاماً في المؤسسات لأنها تعكس التفاعل الذي يحدث في بيئتها الداخلية والخارجية، من خلال مساهمتها في زيادة قدرة الإدارة على رسم الخطط والسياسات الصحيحة وتحديد احتياجات المؤسسة ومواردها كما تسهل عملية الاتصال بين الأفراد.

1- ماهية البيانات

1.1- تعريف البيانات

تعرف البيانات بأنها: "مجموعة من الحقائق غير المنظمة التي قد تأخذ شكل أرقام أو رموز لا تؤثر في سلوك المتلقي لها"¹. كما تعرف البيانات على أنها: "مجموعة الحقائق والرموز غير المبوبة والتي يتم الحصول عليها أو تسجيلها عن بحث أو مشاهدة أو استبيان أو أي أداة للقياس والتقدير، ويمكن للبيانات أن تكون أرقاماً أو حروفاً وكذلك يمكن لها أن تكون أصواتاً أو صوراً"².

كما تشير البيانات إلى المادة الخام التي يتم تجميعها من مصادر داخلية وخارجية عن طريق القراءة، الملاحظة، القياس، الحساب...، ومن ثم تسجيلها. وتعتبر البيانات الداخلية سهلة الاستخدام بالإضافة إلى أنها محددة وواضحة³.

قد تكون البيانات على شكل أرقام عادية أو نسب مئوية أو أشكال هندسية أو إشارات أو رموز تتعدد حسب المستخدمين، ويتم جمع البيانات من مصادر متعددة رسمية وغير رسمية، داخلية وخارجية، شفوية وكتابية وقد لا تفيد البيانات وهي بشكلها الأولي إلا بعد تحليلها، تفسيرها وتحويلها إلى معلومات⁴.

على ضوء التعريف المقدمة أعلاه، نستخلص أن البيانات هي مجموعة من الحقائق الموضوعية تحتاج إلى معالجة وتنظيم لتتحول إلى معلومات، وبالتالي فهي تصف جزء مما حدث، ولا تقدم أحكاماً أو تفسيرات أو قواعد للعمل.

إن تحويل البيانات إلى معلومات يتطلب معالجتها وفق مجموعة من المراحل كالاتي⁵:

- الحصول على البيانات وتسجيلها: تأتي البيانات من مصادر داخلية وخارجية، وبعد ذلك تبدأ عملية تسجيلها يدوياً أو آلياً؛

¹- أسامة العامري، اتجاهات إدارة المعلومات، دار أسامة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 181.

²- فريد فهمي زيارة، المقدمة في تصكيك وتحليل النظم، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2010، ص 19.

³- Terry LUCEY, **Managment information systems**, High Holboen, London, Ninth edition, 2005, p 16.

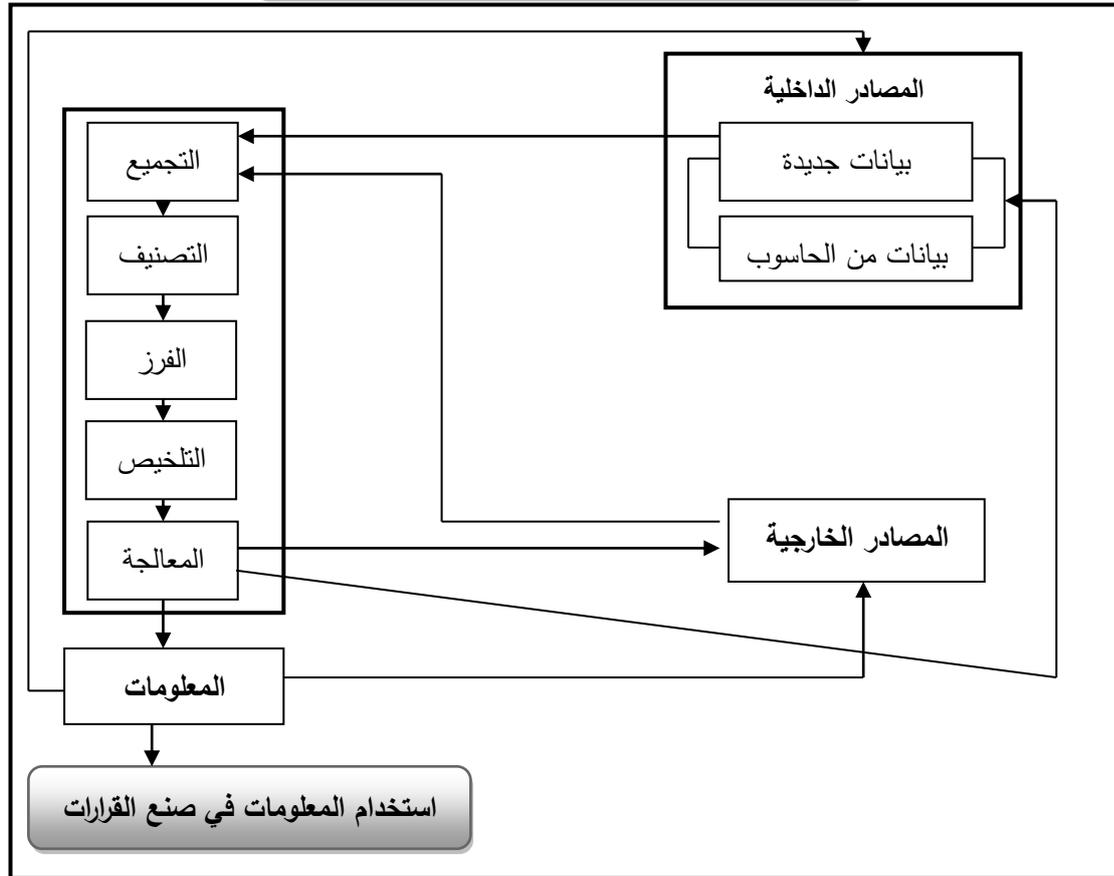
⁴- ربحي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 95.

⁵- المرجع السابق، ص ص 97-98.

- **مراجعة البيانات:** تهدف عملية مراجعة البيانات إلى التأكد من مطابقة البيانات التي تم تسجيلها مع المصادر التي أخذت منها لتفادي الأخطاء وتصحيحها إن وجدت؛
- **التصنيف:** يتم تجميع البيانات في مجموعات أو فئات متجانسة وفقا لمعيار معين. ويجري التصنيف عادة على أساس نظام ترميز قد يكون رقميا أو عن طريق الأحرف أو باستخدام النوعين معا بحسب البرنامج المستخدم ونوعية البيانات؛
- **الفرز:** يتم ترتيب البيانات بطريقة معينة تتفق والكيفية التي تستخدم بها تلك البيانات، فالترتيب يكون إما ترتيبا تصاعديا أو تنازليا؛
- **التلخيص:** تهدف عملية التلخيص إلى دمج مجموعة من البيانات وجمعها لتتوافق واحتياجات مستخدميها. ويتم استخدام البيانات الملخصة عادة في المستويات الإدارية العليا، فمثلا القوائم المالية (الميزانية العمومية، جدول حساب النتائج...) تعد تلخيصا للعمليات والمهام التي تمت خلال فترة معينة؛
- **العمليات الحسابية والمنطقية:** يمكن أن تكون العمليات الحسابية بسيطة أو معقدة، فعمليات الجمع والطرح والقسمة تعد عمليات حسابية بسيطة، بينما تعد أساليب بحوث العمليات والاقتصاد القياسي والأساليب الرياضية عمليات معقدة. أما العمليات المنطقية فيمكن أيضا أن تكون بسيطة أو معقدة وعليه فالهدف من العمليات الحسابية والمنطقية هو تقديم بيانات جديدة ومفيدة للمستخدم.
- **التخزين:** تهدف هذه العملية إلى الاحتفاظ بالبيانات إلى وقت الحاجة إليها. وهناك عدة طرق لتخزين البيانات منها: حفظ البيانات على شكل مستندات ورقية أو وسائط ممغنطة...؛
- **الاسترجاع:** يقصد بالاسترجاع البحث عن بيانات معينة واستدعاؤها عند الحاجة إليها؛
- **إعادة الإنتاج:** تهدف هذه العملية إلى تقديم البيانات في شكل يمكن أن يفهمها ويستخدمها من يطلبها، فقد يتم تقديم البيانات في شكل تقرير مكتوب، أو في شكل رسومات بيانية أو هندسية، أو أن يتم عرض البيانات على شاشة الحاسوب مباشرة؛
- **التوزيع والاتصال:** يقصد بهذه العملية إيصال البيانات إلى مستخدميها في الوقت وبالشكل المناسب.

ويمكن تلخيص المراحل السابقة الذكر في الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): دورة تحويل البيانات إلى معلومات



المصدر: ربحي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 99. يلخص الشكل رقم (02) مراحل تحويل البيانات إلى معلومات حيث يتم الحصول على البيانات من مصادر داخلية وخارجية ثم تجميعها، تصنيفها، فرزها، تلخيصها ومعالجتها لتصبح معلومات تستخدم في اتخاذ مختلف القرارات.

2.1- مصادر البيانات

هناك أربعة مصادر أساسية للبيانات هي¹:

- أ- المصدر الوثائقي: يشمل البيانات المنشورة وغير المنشورة والمحفوظة التي تجمع من قبل أجهزة الدولة أو الهيئات العلمية أو مراكز البحوث. ومن أمثلة هذه المصادر نذكر:
- الإحصائيات والمنشورات التي تصدر عن أجهزة الإحصاء والدوائر والمؤسسات المختلفة التي تتعلق بجميع الأحداث الاقتصادية التعليمية والاجتماعية.

¹ - علاء السالمي وآخرون، أساسيات نظم المعلومات الإدارية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص16-17.

– الكتب والمطبوعات المتوفرة في المكتبات، ويقسم هذا المصدر إلى مصادر أولية تشمل جميع البيانات التي تم جمعها ونشرها من طرف الجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى المصادر الثانوية والتي تضم جميع البيانات التي تم جمعها ونشرها كذلك من طرف جهات أخرى تختلف عن الجهات ذات العلاقة.

ب- المصدر الميداني: يتم الحصول على البيانات وفق الطرق الآتية:

- طريقة المقابلة الشخصية: يتم جمع البيانات من وحدات المجتمعات الإحصائية التي تشملها الدراسة بشكل مباشر وبموجب استمارات إحصائية أعدت لهذا الغرض؛
- طريقة التجربة والتسجيل: أي القيام بالتجربة ومن ثم تسجيل النتيجة التي يتم التوصل إليها؛
- طريقة المشاهدة: بمعنى المشاهدة المباشرة للمؤسسات والقيام بجمع البيانات عنها؛
- طريقة استخدام وسائل الاتصال (الهاتف أو البريد) في ملأ الاستمارات الخاصة بجمع المعلومات.

ج- شبكات المعلومات وبنوك قواعد البيانات: يتم الحصول على البيانات من طرف البنوك العالمية، الإقليمية، الخاصة أو المحملة على الحاسبات المتوفرة عن طريق شبكة المعلومات أو عن طريق الاشتراك وربط شبكة محلية مع شبكات عالمية أو إقليمية.

د- الإنترنت: تتضمن شبكة الانترنت عددا كبيرا من قواعد المعلومات، المكتبات، الجامعات، المراكز البحثية، المؤسسات الرسمية خاصة التجارية والخدمية والعلمية. ومن الخدمات الأساسية للانترنت أنها تتوفر على بريد إلكتروني وتسمح بالمناقشة والحوار، بالإضافة إلى إمكانية الحصول والبحث على المعلومات في مختلف الميادين ومن مختلف مناطق العالم.

2- ماهية المعلومات

من الأهداف الرئيسية لنظم المعلومات إنتاج المعلومات وتقديمها إلى مختلف المستخدمين داخل المؤسسة وخارجها لمساعدتهم في أداء مهامهم. وعليه فإن إنتاج المعلومات المناسبة يساهم في التقليل من حالة عدم التأكد* لدى متخذ القرار وتجعله قادرا على اتخاذ قرارات أكثر نفعاً وأقل تكلفة.

* حالة عدم التأكد: عدم القدرة على تحديد احتمالات للحالات الممكنة في ظل تعدد البدائل المتاحة لحل المشكلة.

1.2- تعريف المعلومات

تعرف المعلومات بأنها: " مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة بطريقة توليفية مناسبة تعطي معنى خاص لمجموعة من الأفكار والمفاهيم بكيفية متجانسة تمكن من الاستفادة منها والوصول إلى المعرفة واكتشافها"¹.

ويمكن تعريف المعلومات من حيث²:

- قيمة ما يحصل عليه الأفراد والمؤسسات من أفكار كانت غير معروفة بالنسبة لهم؛

- قيمة البيانات التي تمت معالجتها وأصبحت ذات دلالة ومعنى وأدت إلى تغيير ردود الأفعال ذات الصلة باتخاذ القرار؛

- كمية المعلومات التي يحتاجها المستخدمون للاختيار بين البدائل المختلفة، فحجم المعلومات يعتمد على حجم وصعوبة المشكلة المراد حلها.

وعليه، فالمعلومة تعبر عن حقائق تؤكد أو تصحح فكرة معينة، كما توفر المعرفة التي لا يمكن للمتلقي أن يمتلكها، فهي تتضمن قيمة مضافة للمتلقي³. ومن جهة أخرى، فإن المعلومات تمنح صفة المصادقية وترقى لمكانة المعرفة عندما تستخدم للقياس أو لغرض المقارنة، وتقييم نتائج مسبقة ومحددة، ولههدف الاتصال أو المشاركة في حوار أو نقاش، فهي بذلك تخدم غرضا محددًا⁴.

على ضوء ما سبق، فإن المعلومة عبارة عن بيانات تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل. وتعتبر كذلك عن مجموعة البيانات التي يعتمد عليها في القيام بالدراسات، الأبحاث، تغيير السلوك وردود الأفعال لدى الأطراف المتلقية والمستخدم لها. وكقاعدة عامة، يمكن للمستخدمين اتخاذ قرارات أفضل كلما زادت كمية ونوعية المعلومات، فالمعلومة تعتبر وسيلة اتصال بين شخص سواء كان طبيعياً أو معنوياً ومحيطه من أجل أن يتأقلم مع متغيرات هذا المحيط لغرض تنمية المعارف وزيادة ثقافة متخذ القرار.

¹ - عامر إبراهيم قنديلجي وعلاء الدين عبد القادر الجنابي، نظم المعلومات الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2009، ص 30.

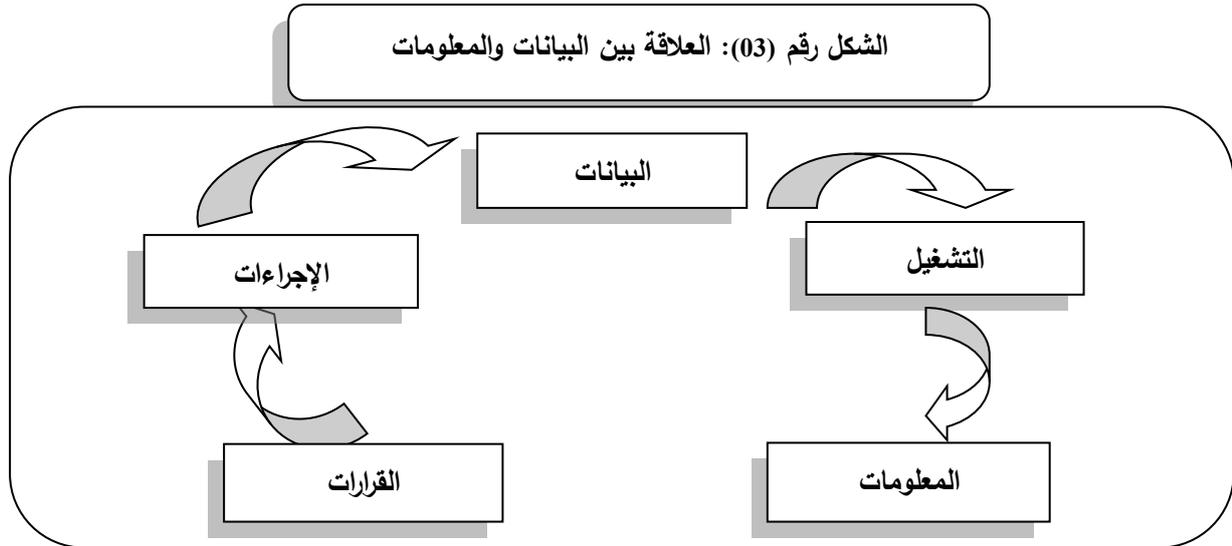
² - علي خلف حجاجبة، اتخاذ القرارات الإدارية، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 104.

³ -Chaker HAOUET, **Information décisionnelle et management de la performance**, Cahier de Recherche, Laboratoire Orléanais de Gestion I.A.E.d'Orléans, France, 2008, p 5.

⁴ - أسامة العامري، مرجع سابق، ص 68.

2.2- التمييز بين المعلومات والبيانات

تعتبر البيانات عن حقائق مجردة ليس لها معنى أو دلالة في ذاتها، فهي لا تضيف شيئاً إلى معرفة مستخدمها بما يؤثر على سلوكهم في اتخاذ القرار. أما المعلومات تعبر عن ناتج العمليات التشغيلية على البيانات بشكل يجعل لها معنى ودلالة وذات استخدام مفيد. والشكل الموالي يوضح الفرق بين البيانات والمعلومات:



المصدر: راجع: خلف حجاجبة، اتخاذ القرارات الإدارية، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص107.

يلاحظ من الشكل رقم (03) أن البيانات ترتبط بالمعلومات بعلاقة دورية، حيث يتم تجميع البيانات ومعالجتها للحصول على المعلومات التي تستخدم في اتخاذ القرارات ومن ثم تبنى عليها مجموعة من الإجراءات والتي بدورها تؤدي إلى استحداث بيانات جديدة يتم معالجتها مرة أخرى للحصول على معلومات.

كما تجدر الإشارة إلى أن معيار الاستفادة من قبل المتلقي هو أساس التمييز بين البيانات والمعلومات، وذلك من خلال¹:

أ- الإضافة المعرفية:

إن معيار المستوى المعرفي للمستفيد هو الأساس في التمييز بين المعلومات والبيانات، فإذا ما أدت البيانات إلى إضافة في المستوى المعرفي للشخص المتلقي لها أو قامت بالتقليل من حالة عدم التأكد تحولت إلى معلومات، وإذا لم تؤد البيانات إلى أي إضافة معرفية للمتلقي بقيت مصنفة ضمن البيانات. وكمثال على ذلك علامات الطالب التي يتحصل عليها، حيث تعتبر معلومات للطالب وبيانات لقسم

¹ - عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، 2006، ص ص 12-13.

التسجيل يتم معالجتها حتى يتم التحصل على المعلومات المرجوة كنسبة النجاح وعدد الطلبة الناجحين مثلا.

ب - الارتباط:

إن معيار التأثير في القرار المتخذ هو الأساس في التمييز بين البيانات والمعلومات، فإذا ما ارتبطت البيانات بحدث أو بمشكلة معينة تتطلب اتخاذ قرار بشأنها وأثرت في القرار المتخذ إما باتخاذ قرار سليم، وإما أن تؤكد أو تغير أو تعدل ذلك القرار السليم في هذه الحالة تتحول البيانات إلى معلومات بالنسبة للمتلقي. أما إذا كانت البيانات غير مرتبطة بموقف يستلزم اتخاذ قرار بشأنه تبقى مجرد بيانات.

3.2- أنواع المعلومات

إن الزيادة في كمية ونوعية المعلومات أدى إلى ضرورة وضع نظم متكاملة لها لتقليل حالة عدم التأكد وتوفيرها في الوقت المناسب وفق احتياجات مستخدميها. وقد تعددت التصنيفات المتعلقة بأنواع المعلومات لذا سنقوم بالتطرق لبعض التصنيفات كما يلي:

حسب درحمون هلال فإن المعلومات تصنف إلى ثلاثة أنواع كالاتي¹:

أ- **معلومات التشغيل (information de fonctionnement)**: تمثل مجموعة المعلومات الضرورية للسير اليومي للمؤسسة تساعد على مراقبة المهام العادية فيها. وتقسم إلى معلومات القيادة التي تعبر عن المعلومات المتعلقة بالتحكيم أو بتنفيذ عملية معينة، ومعلومات الرقابة المتعلقة بمراقبة نتائج تنفيذ العمليات.

ب- **معلومات التأثير (information d'influence)**: يهدف هذا النوع من المعلومات إلى التأثير في سلوك الأفراد الذين تربطهم علاقة بالمؤسسة سواء كانوا داخليين أو خارجيين، كما يمكن من خلالها خلق صلة تربط بين العامل والمسؤول بهدف التخلص من الحواجز وتحسيس كل فرد بأن المؤسسة ملك له.

ج- **معلومات التوقع (information d'anticipation)**: هي تلك المعلومات التي تسمح للمؤسسة بالتعرف على بعض التغيرات التي يمكن أن تحدث مستقبلا في محيطها، وذلك من خلال الاستفادة من بعض المزايا أو تجنب بعض المخاطر. فهي معلومات تفيد في قيادة المؤسسة في الاتجاه الصحيح وهذا النوع ينظر إليه على أنه مرتبط باليقظة، فهو لا يفرض على المؤسسة ولكن يمكن أن يوجد بفضل إدارة المديرين.

¹ - هلال درحمون، المحاسبة التحليلية: نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 52.

أما علاء السالمي فيصنف المعلومات من منظور نظم المعلومات الإدارية كآتي¹:

أ- **معلومات إنجازية:** هي المعلومات التي يحتاجها الجهاز الإداري في اتخاذ قرار أو إنجاز عمل أو مشروع؛

ب- **معلومات إنمائية:** هي المعلومات التي يحتاجها الإداري في تطوير وتنمية القدرات وتوسيع الإدراك في مجال العمل والحياة مثل المعلومات التي يتلقاها المترصون من الدورات التدريبية؛

ج- **معلومات تعليمية:** هي المعلومات التي تحتاجها الإدارة في المؤسسات التعليمية مثل الجامعات والمعاهد والمدارس؛

د- **معلومات إنتاجية:** هي المعلومات التي تفيد في إجراء البحوث التطبيقية وفي تطوير وسائل الإنتاج واستثمار الموارد الطبيعية والإمكانات المتاحة بشكل أحسن كمعلومات إنتاج سلعة معينة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن ندرج تصنيفات أخرى للمعلومات كآتي:

أ- **معلومات مالية ومعلومات إدارية:**

المعلومات المالية: تبرز المعلومات المالية العمليات والأحداث المتعلقة بالمجالات المالية والمحاسبية كإعداد الميزانيات المختلفة، إعداد القوائم المالية، تقدير التكاليف وكيفية توزيعها. تهدف هذه المعلومات إلى تحديد وقياس نتيجة النشاط خلال فترة معينة، عرض المركز المالي الصافي، تحديد مستوى السيولة وقدرة المؤسسة على السداد.

المعلومات الإدارية: المعلومات الإدارية تنقسم إلى ثلاث مستويات هي: المعلومات الإستراتيجية، المعلومات الوظيفية والمعلومات التنفيذية.

ب- **معلومات رسمية ومعلومات غير رسمية:**

المعلومات الرسمية: هي المعلومات الإجبارية التي يجب على المؤسسات الإفصاح عنها في شكل تقارير مالية أو ملحقات أو غير ذلك.

المعلومات غير الرسمية: تعتبر المعلومات غير الرسمية مكملة للمعلومات الرسمية في حال عدم اكتمالها أو حاجتها لمزيد من الشرح، وتأخذ المعلومات غير رسمية صوراً شتى كالاتقادات، الاجتهادات، الأقاويل، الخبرات الشخصية والمعرفة المسبقة.

ج- **معلومات عن التخطيط:** هي معلومات تهتم بتوجيه المؤسسة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب. وتهدف هذه المعلومات إلى إعداد ما يلي:

¹ - علاء السالمي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 15-16.

- **الموازنات التخطيطية:** تبرز الوضع المالي للمؤسسة في لحظة معينة، كما أنها تستخدم لغرض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤوليات الأفراد؛
- **التكاليف المعيارية:** يتم من خلالها التحديد المسبق لمستويات النشاط لتسهيل عملية مساءلة ومحاسبة كل مستوى، يتعلق هذا النوع من المعلومات بالأنشطة الدورية المتكررة ويصدر عن نظام محاسبة التكاليف الفعلية والمعيارية.
- **معلومات تاريخية ومستقبلية:**
 - **معلومات تاريخية:** هي معلومات عن سنوات سابقة تتعلق بقياس الأحداث التي تمت في الماضي (كالإيرادات من المبيعات أو الدخل الصافي) وذلك بغرض تقييم كفاءة المؤسسة في تحقيق أهدافها وبيان مركزها المالي؛
 - **معلومات حالية:** هي معلومات متاحة في وقت اتخاذ القرار يتم تقديمها بصورة دورية ومنتظمة وفورية، ذات طابع تحليلي تتعلق بالنشاط الجاري للمؤسسة، مثل الأرباح الموزعة والعائد على السهم؛
 - **معلومات مستقبلية:** هي معلومات تقديرية غير مؤكدة يتم إعدادها لغرض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل، ويتم نشرها من طرف الإدارة أو المحللين الماليين، بحيث تصبح هذه المعلومات معياراً للحكم على الأداء مستقبلاً، مثل المعلومات حول التنبؤ بالأرباح أو التنبؤ بالعائد على السهم. ويمكن القول أن المعلومات التاريخية والحالية هي أساس التوصل إلى المعلومات المستقبلية.
- كما يمكن تصنيف المعلومات حسب حجم المؤسسات وطبيعة أعمالها ومصادرها كالاتي¹:
 - أ- **معلومات داخلية:** تصدر عن مختلف المؤسسات التنظيمية والإدارية المكونة للمؤسسة، وكذلك الأشخاص العاملين فيها سواء كانت هذه المعلومات تعطى بطريقة مباشرة أو من خلال النشرات والدوريات التي تصدرها المؤسسة.
 - ب- **معلومات خارجية:** تعتبر مصادر ذات درجة كبيرة من الأهمية وذات قيمة عالية لما تعكسه من واقع حقيقي وما تتميز به من دقة وشمولية. تتوفر هذه المعلومات خارج نطاق المؤسسة سواء كانت من طرف أشخاص أو هيئات حكومية أو مراكز خاصة بالمعلومات والبحث العلمي، وتشمل كذلك: النشرات والدوريات الصادرة عن الجهات المختصة، المنافسين، الموردين، العملاء، النقابات، الهيئات الحكومية كوزارة المالية، التخطيط، العمل، دوائر الإحصاءات العامة والانترنت.

4.2- أهمية المعلومات

- تبرز أهمية المعلومات من خلال دورها في تلبية احتياجات مختلف المستخدمين كالمستثمرين الحاليين والمرتبطين، المقرضين، الموردين، الدائنين، العملاء، الجهات الحكومية والجمهور وذلك من خلال:
- أ- **المعلومة أداة لاتخاذ القرارات:** يمكن للمعلومات أن تكون مهمة في اتخاذ القرارات من خلال¹:

¹- علي خلف حاججة، مرجع سابق، ص110.

- **ندرة الموارد الاقتصادية:** تتبع أهمية المعلومات من حيث أنها ضرورية لاتخاذ وترشيد القرارات، حيث تساعد المعلومات على توزيع واستخدام الموارد الاقتصادية بشكل أفضل.
- **ظروف عدم التأكد:** تتخذ قرارات بشأن أنشطة وأعمال تتعلق بالمستقبل الذي يتصف بالغموض وعدم التأكد، وهنا تلعب المعلومات دوراً أساسياً في تسهيل عملية اتخاذ القرارات وذلك بتقليل درجة عدم التأكد المحيطة بظروف اتخاذ القرار، عن طريق إمداد متخذ القرار بالأساس العلمي المبني على المعرفة لبناء توقعاته المستقبلية.
- **التغذية الراجعة:** تساهم المعلومات الناتجة عن تنفيذ القرارات في متابعة وإجراء التقييم والتحقق بما يساعد على توفير معلومات لترشيد القرارات المستقبلية.
- ب- **المعلومة أداة للربط مع المحيط:** إن الأنظمة الاقتصادية المفتوحة كالمؤسسة الاقتصادية تحتاج لأن تكون بينها وبين بيئتها نوع من التبادل، ويعتمد هذا التبادل على توصيل المعلومات والموارد بين الأنظمة والبيئة، فحتى يحافظ أي نظام على بقائه واستمراره يجب عليه أن يتعامل مع بيئته. وبناء على ذلك، فإن المعلومة لها دور في محيط المؤسسة بعدة أشكال نذكر منها²:
- تحت شكل معلومة مندمجة في منتج معين، لأن أي منتج له مركبات مادية، مركبات معلوماتية، السعر، مواصفات وطريقة استعمال. وبفضل التكنولوجيا يمكن تمييز منتج أو تحسينه عن طريق إضافة أو دمج ميزات أخرى إضافية من المعلومات كإنشاء خط هاتفي خاص يسمح للزبائن بإمكانية الحصول على نصائح وإرشادات، أو إدماج طرق استعمال مثلاً تخصيص فضاءات في برامج الإنترنت تتيح للمستعمل إمكانية الإطلاع المباشر والتفصيلي على المعلومات وبأقل التكاليف؛
- تحت شكل أنظمة معلومات بين المؤسسات المختلفة، فتكنولوجيا المعلومات يمكن اعتمادها من أجل تقوية وتمتين المركز التنافسي للمؤسسة من خلال علاقة جديدة "زبون- مورد" كاعتماد بعض الموردين وسائل اتصال موجهة أساساً لتسهيل الطلبات.
- ج- **المعلومة أداة للاتصال:** إن المعلومة هي وسيلة اتصال بين شخص سواء كان طبيعياً أو معنوياً مع محيطه، وذلك من خلال المشاركة في تبادل المعلومات الهامة في شكل أوامر أو تقارير لتوصيل نتائج عمل المؤسسة لمستخدميها باختلاف أنواعهم وأهدافهم وتعدد مواقفهم وأحكامهم بشأنها.

¹- راجع:

- ياسين أحمد العيسى، أصول المحاسبة الحديثة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الجزء الأول، 2003، ص 24؛

- Terry LUCEY, Op.Cit., p18.

²- تيجاني بالريقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005، ص 71.

أما من وجهة النظر المحاسبية، اهتمت جمعية المحاسبة الأمريكية "AAA" سنة 1966 في دراستها بأهمية المعلومة كأداة للاتصال حيث عرفت المحاسبة بأنها "عملية تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية بحيث تمكن مستخدمي المعلومات من إجراء التقييمات واتخاذ القرارات"¹.

بالإضافة إلى ذلك، ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي غزت كافة الأنشطة الاقتصادية في تعزيز دور المعلومة كأداة للاتصال من خلال بناء وتصميم تطبيقات فعالة ومتخصصة، تساهم في تمكين المؤسسات الاقتصادية من السيطرة على تدفق المعلومات ومعالجتها داخليا وخارجيا وضمان الإمدادات المعلوماتية الضرورية لها بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب، بهدف ضمان قيامها بنشاطاتها المختلفة وتسهيل عملية اتخاذ القرارات الرشيدة التي تساهم في تحقيق أهداف المؤسسات.

د- المعلومة أداة للتنسيق بين المهام والوظائف: في أي نظام يتم تقسيم المهام والوظائف على الأفراد وغالبا ما يتطلب الأمر عند القيام بهذه المهام تداخل العديد منها، مما يصعب مهمة ملاحظة كل فرد أثناء مزاولته نشاطه. لذلك يتم تنظيم هيكل لتدفق المعلومات وذلك بتحديد القنوات التي تسير عليها والوسائل التي تحملها كالوثائق، الاجتماعات، اللقاءات وغيرها من أجل خلق الفعالية وتسهيل الرقابة.

3- ماهية المعرفة

تعتبر المعرفة من العناصر الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد المعاصر ليستجيب لاحتياجات مختلف المستخدمين. فالاقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها المحرك الرئيس لعملية النمو المستدام وخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات.

1.3- تعريف المعرفة

تعرف المعرفة على أنها "هيكل من الحقائق والمفاهيم المتراكمة أو الأفعال التي تعبر عن حالة معرفية"². وتعد المعرفة عملية ديناميكية تنشأ من خلال التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والمؤسسات وتكون محددة السياق والمفهوم³.

وعليه، فالمعرفة تعبر عن معلومة حقيقية موثوق فيها نتجت من العالم الحقيقي، تكون منظمة، مفهومة، معالجة ومعدة وفق عدة أشكال⁴. بمعنى أنها تعبر عن مجموعة المعلومات مضافا إليها المعنى الدلالي.

¹- AAA, **Statement of Basic Accounting Theory**, AAA, 1966, p 01.

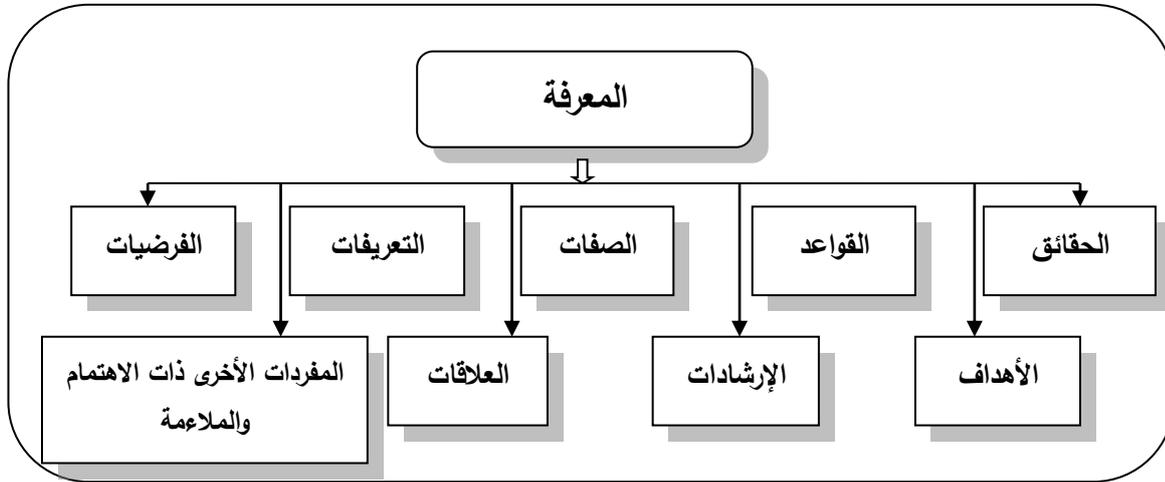
²- أسامة العامري، مرجع سابق، ص 181.

³-Philippe PAQUET, **de l'information a la connaissance**, cahier de recherche, laboratoire orléanais de gestion I.A.E.d'orléans, France,200 6, p10.

⁴-Alexandru TUGUI, **comptabilité basée sur la connaissance**, publier dans : comptabilité et connaissances le 30/03/2011, France, version1, 2005, p 3.

والشكل الموالي يوضح عناصر المعرفة:

الشكل رقم (04): عناصر المعرفة



المصدر: راجع- أسامة العامري، اتجاهات إدارة المعلومات، دار أسامة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 182.

يتضح من الشكل السابق أن المعرفة هي مزيج من الحقائق، القواعد، الصفات، التعريفات، الفرضيات، الأهداف، الإرشادات، العلاقات والمفردات الأخرى ذات الاهتمام والملاءمة. وعلى هذا الأساس فالمعرفة تعبر عن مجموعة المعلومات المخزنة والقابلة للاستعمال.

كما يمكن عرض مفاهيم المعرفة كما وردت في بعض المناهج كما يلي¹:

أ - **المنهج الاقتصادي**: يرى أن المعرفة هي رأس مال فكري إذا ما تم ترجمتها إلى نشاطات عملية تمارس داخل المؤسسة، بمعنى أنها تشكل قيمة مضافة تتحقق عند استثمارها.

ب - **المنهج المعلوماتي**: تشكل المعلومات الركيزة الأساسية للمعرفة، ويعرف أصحاب هذا المنهج المعرفة على أنها القدرة على التعامل مع المعلومات من حيث جمعها، تبويبها، تصنيفها وتوظيفها لتحقيق أهداف المؤسسة.

ج - **المنهج الإداري**: ينظر إلى المعرفة على أنها أحد أصول المؤسسة تتعامل معه الإدارة وخاصة عند إنتاج السلع أو تقديم الخدمات.

د - **المنهج التقني**: تعرف المعرفة وفق هذا المنهج على أنها قدرات تقنية فنية توظفها المؤسسة لتحقيق أهدافها، وفي الغالب تكون هذه المعرفة ضمنية تتعلق بمعرفة تقنيات وفنيات تخص القيام بإنجاز عمل معين وتعرف بالمعرفة الفنية الإجرائية.

¹ - ربحي مصطفى عليان، إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 62-63.

ه - **المنهج الاجتماعي:** ينظر إلى المعرفة على أنها كيان اجتماعي تنشأ بسبب طبيعة العلاقات بين العاملين في المؤسسة، حيث توظف هذه البنية الاجتماعية أساساً لتحقيق أهداف المؤسسة.

و- **المنهج الوظيفي:** تعبر المعرفة وفق هذا المنهج عن القوة التي تمكن المؤسسة من مواجهة التحديات وتحقيق التميز وخاصة في ظل بيئة تتميز بالتغير السريع؛ أي أن المعرفة تشكل ميزة تنافسية تمكن المؤسسة من تعزيز قدراتها للتعامل مع حالات الغموض وعدم التأكد.

ز - **المنهج الشمولي:** يحتوى هذا الاتجاه على أكثر من منهج في تحديد مفهوم المعرفة، التي تشكل الإطار النظري لبناء الكيان المعرفي الذي يمد المؤسسة بالقدرة التي تجعلها في موقف أكثر فاعلية لتحقيق التميز. فهو موجود اقتصادي ذو هيكل اجتماعي ينتج عن التفاعل بين المناهج السابقة والعوامل التقنية المتمثلة في العوامل التكنولوجية والحاسوبية.

ح - **المنهج ثنائي المصطلح:** يشير هذا المنهج إلى أن المعرفة تتكون من جزأين، جزء أول ظاهر يمكن التعامل معه وتحويله إلى وثائق قابلة للنقل والتعلم وجزء ثاني ضمني غير ظاهر يمثل المعرفة الموجودة عند الأشخاص، التي تتضمن المهارات، القدرات، الخبرة والحكمة وهذا يشير إلى المعرفة الظاهرية والضمنية.

يتضح مما سبق، أن المعرفة هي عبارة عن أفكار ومفاهيم تصل إليها المؤسسة وتستخدمها لاتخاذ قرار فعال يحقق أهدافها، بمعنى أن المعرفة تمثل مجموعة المعلومات المنظمة، المفهومة، المحللة والقابلة للاستخدام في حل مشكلة معينة. وعليه يمكن القول أن المعرفة قوة خاصة عندما تتوفر القدرة لتطبيقها.

2.3- تصنيف المعرفة

يشير عبد الستار العلي وآخرون إلى أن المعرفة تعد مزيجاً من الخبرات، المهارات، القدرات والمعلومات المتراكمة لدى العاملين والمؤسسة، ويمكن تقسيمها إلى نوعين¹:

أ- **المعرفة الصريحة:** هي المعرفة الرسمية، القياسية، المرزمة، النظامية، المعبر عنها كميًا والقابلة للنقل والتعلم وتسمى أيضاً المعرفة المتسربة لإمكانية تسربها إلى خارج المؤسسة، نجدها في عدة أشكال كالملكية الفكرية المحمية قانوناً، براءات الاختراع، حقوق النشر، الأسرار التجارية، كما نجدها مجسدة في منتجات المؤسسة وخدماتها، أدلة إجراءات عملها وخططها ومعايير تقييم أدائها.

ب. **المعرفة الضمنية:** هي المعرفة غير الرسمية، الذاتية، المعبر عنها بالطرق النوعية، غير قابلة للنقل والتعلم وتسمى المعرفة الملتصقة، تظهر في عمل الأفراد والمجموعات داخل المؤسسة فهي تعطي خصوصية للمؤسسة. وتصنف المعرفة الضمنية إلى نوعين: معرفة تقنية تعود إلى عمق

¹-عبد الستار العلي و آخرون، المدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص ص37-38.

المعرفة ومعرفة إدراكية تعبر عن مخطط ذهني ونماذج ذهنية ومعتقدات تقود الأفراد في أفعالهم وسلوكياتهم اليومية.

ويذهب آخرون إلى تقسيم المعرفة إلى معرفة تنظيمية تعبر عن كمية المعرفة في المؤسسة والطريقة التي يمكن استخدامها بها والوقت اللازم لفهم العناصر الجديدة، أو معرفة تكنولوجية ترتبط بالطريقة التي تستخدم بها التكنولوجيا لإنتاج السلع وتقديم الخدمات، كما يمكن أن تكون معرفة متدفقة تعبر عن مزيج من الخبرات والمهارات التي يمتلكها الأفراد لخلق المعرفة¹.

3.3- العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة

إن المعرفة تتكون من المعلومات والتي بدورها تتبع من البيانات، وتتحول المعلومات إلى معرفة من خلال²:

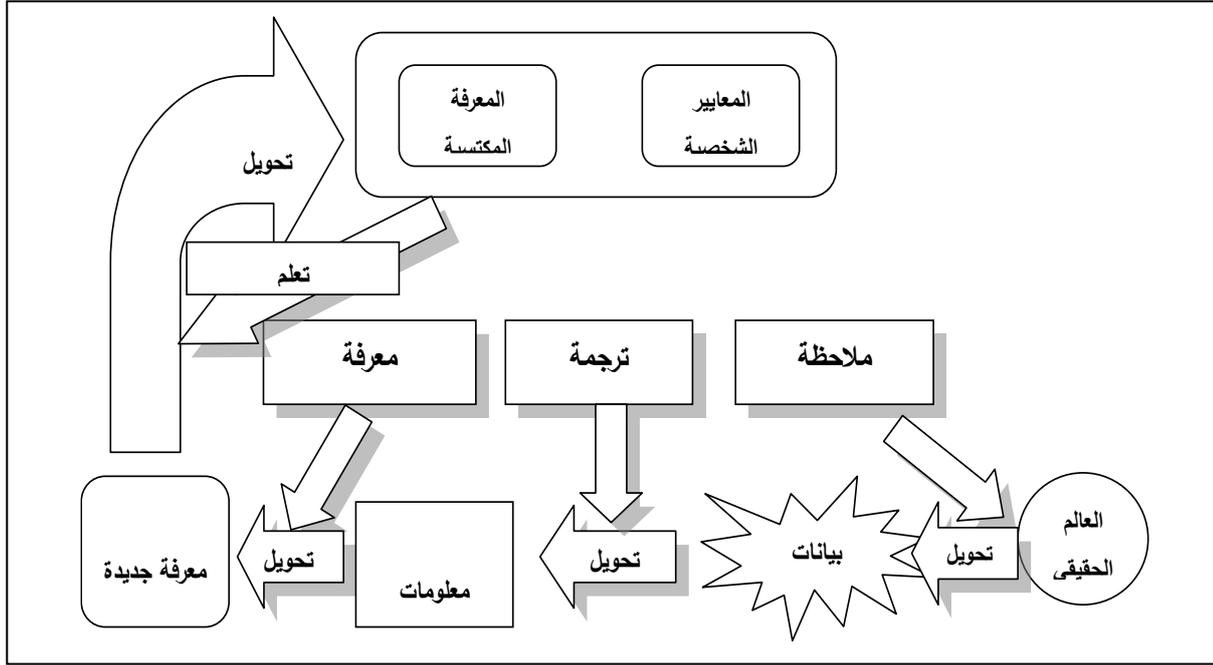
- المقارنة: كيفية مقارنة المعلومات المتعلقة بموقف ما مع المعلومات المتعلقة بمواقف أخرى حدثت؛
- العواقب: ما هي الأمور التي تترتب على استخدام المعلومات من أجل اتخاذ القرارات وتنفيذها؛
- الترابط: كيف تترابط أجزاء المعلومات مع بعضها البعض؛
- التخمين: ما يفكر فيه الآخرون بشأن هذه المعلومات.

والشكل رقم (05) يلخص العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة:

¹ -Alexandru TUGUI, Op.Cit.,p 3-4.

² -رحي مصطفى عليان، إدارة المعرفة، مرجع سابق، ص ص 59-60.

الشكل رقم (05): العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة



Source : Rahma CHEKKAR et Pierre LABARDIN, *De l'information comptable à la connaissance financière des années 1670 a nos jours*, 26 éme congrès de l'AFC, LILLE, France, Version A, 2005, p 4.

يتضح من الشكل رقم (05)، أن العالم الخارجي يزودنا بالبيانات التي تتحول إلى معلومات عن طريق معالجتها، لتصبح صورة ذات معنى قابلة للاستخدام من طرف المستفيد، ومن ثم تتحول المعلومات إلى معرفة مكتسبة جديدة نتيجة لعملية تراكم مجموعة الأفكار والحقائق وذلك باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق في النهاية هدف المؤسسة. وعليه، يتضح أن مصطلح المعلومات مرتبط بالبيانات والمعرفة، إذ أن المعرفة هي الحصلة النهائية لاستخدام واستثمار المعلومات من قبل صناع القرار والمستخدمين الآخرين.

II - مفهوم جودة المعلومة المحاسبية وقياسها وأبعادها

تمثل المعلومات المحاسبية المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي بعد تغذيته بالبيانات المالية ومعالجتها وتقديمها في شكل قوائم مالية تزيد من المعرفة العلمية والعملية التي يستند إليها مختلف المستخدمون في عملية اتخاذ القرار.

كما تعتبر جودة هذه المعلومات من الموضوعات التي نالت قدرا كبيرا من الاهتمام وخاصة بعد الانهيارات الكبيرة لعدد من المؤسسات العالمية، حيث أصبح المستثمرون يشكون في دقة القوائم المالية ومدى صدق تعبيرها عن المركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة.

1- مفهوم جودة المعلومة المحاسبية

الجودة مفهوم فلسفي واسع يهدف إلى تحقيق التميز فيما تقدمه المؤسسة الاقتصادية من خدمات ومنتجات كالقوائم المالية التي تعد بمثابة المنتج النهائي لمخرجات النظام المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية، إذ أن النظام المحاسبي يشبه بدرجة كبيرة نظام الإنتاج حيث يتم تحويل المادة الخام إلى قوائم مالية تستخدم في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية والائتمانية وذلك بعد دراستها وتحليلها¹. وعلى هذا الأساس، يمكن القول أنه من الأسباب الرئيسية للاهتمام بجودة القوائم المالية اعتبارها كمدخلات أساسية لعملية اتخاذ القرارات.

لقد تباينت وجهات نظر الباحثين حول جودة المعلومات المحاسبية، فلم يتم التوصل على إثر ذلك إلى تعريف جامع يصفها ويعرفها تعريفا شاملا، وهذا بسبب اختلاف المداخل ووجهات النظر الخاصة بها. وعليه، سنحاول التطرق لأكثر التعاريف تداولاً:

يقصد بجودة المعلومة تلك الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية وإعداد القوائم المالية، كما تساعدهم في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق طرق محاسبية بديلة².

بالإضافة إلى ذلك، تعد جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المقياس المناسب لتقييم مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبي من حيث كفاءة تشغيله وجودة تصميمه، كما أن جودة المعلومات المحاسبية تكمن في قدرتها على إضافة قيمة لمتخذي القرارات الاقتصادية وذلك بتزويدهم بالمعلومات التي تحفزهم على اتخاذ القرارات التي تحقق أهداف تلك الجهات وتخفض من احتمالات عدم

¹ - أحمد شوقي، مقياس جودة التقارير المالية، الأهرام الاقتصادي، مصر، تاريخ الصدور: 2009/09/28، تاريخ الاطلاع 2012/12/16، متوفرة على الموقع الإلكتروني:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=83315&eid=265>

² - عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص 195.

التأكد المصاحبة لتلك القرارات¹. بمعنى أن جودة المعلومات تعبر عن الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، وذلك لمساعدة مختلف المستخدمين في اتخاذ قراراتهم، بالإضافة إلى أن هذه الخصائص يجب أن تكون ذات فائدة كبيرة وخاصة في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة².

كما تتحدد جودة المعلومات بمدى فائدتها لكل من المسؤولين عن وضع المعايير وإعداد القوائم المالية التي تكون خالية من التحريف والتضليل ومعدة في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية. وبمدى قدرتها على تحفيز مستخدمي المعلومات بجعلهم أكثر كفاءة في اتخاذ قرارات فعالة تؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة ككل، كما تمكنهم من وضع الخطط اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة والرقابة على مستويات الأداء والتأكد من تنفيذ ما تم تخطيطه واتخاذ الإجراءات التصحيحية بعد اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها.

2- قيمة المعلومة المحاسبية

إن قيمة المعلومات تعبر عن المنفعة التي تقدمها مطروحا منها تكلفة إنتاجها، وتكمن المنافع الرئيسية للمعلومات في تخفيض حالة عدم التأكد وتحسين القرارات وتحقيق قدرة أفضل على تخطيط وجدولة الأنشطة³. وبالتالي يمكن للمستخدم أن يكون قادرا على اتخاذ قرار أقل ضررا وأكثر نفعاً.

كما تتحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل، بالإضافة إلى مدى كفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناء عليها. حيث يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة.

أما بالنسبة للقياس الكمي لقيمة المعلومات، يتم التمييز بين حالة التأكد التام وحالة عدم التأكد كالاتي⁴:

- في حالة التأكد التام أي عند توفر معلومات كافية، تقاس قيمة المعلومات من خلال المقارنة بين منفعة المعلومات وتكاليف الحصول عليها، وذلك لأن المعلومات التامة تسمح بأن يتم اتخاذ القرار الأمثل في كل مرة تنشأ فيها حاجة لاتخاذ القرار؛

¹ - علي حسين الدوجي، حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق، العدد السابع، 2009، ص7.

² - يوسف محمود جريوع، نظرية المحاسبة: الفروض- المفاهيم- المبادئ- المعايير، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 66.

³ - بول. ج. ستينبارت ومارشال رومني، نظم المعلومات المحاسبية، تعريب: قاسم إبراهيم الحسيني، مراجعة: أيمن حداد ومهند عتمة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الجزء الأول، 2009، ص 26.

⁴ - عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سابق، ص 29.

– أما في حالة عدم التأكد التام أي عدم توفر معلومات كافية، فيقتصر دور المعلومات على التقليل من حالة عدم التأكد، وبالتالي يجب أخذ درجة المخاطرة بعين الاعتبار عند حساب قيمة المعلومات، وتعتبر درجة المخاطرة عن المنافع الناتجة عن البديل مضروباً في احتمال تحقق هذا البديل. ونخلص من ذلك، إلى أن المعلومات تستخدم بهدف التقليل من حالة عدم التأكد لدى متخذ القرار، وأن قيمة المعلومات يمكن قياسها وتحديدها من خلال مدى قدرتها على تخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدميها.

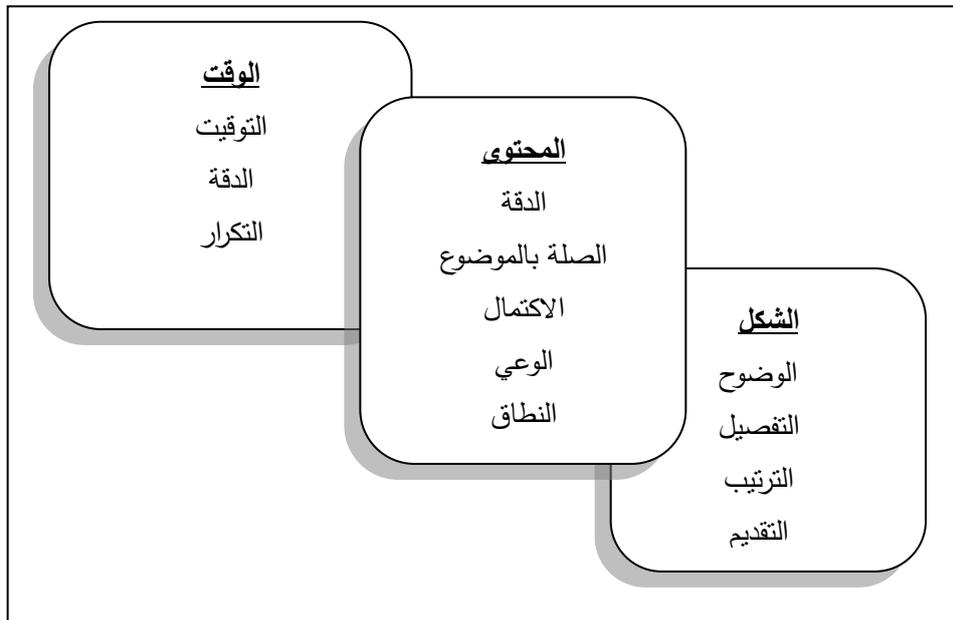
خلاصة القول، أن تحديد قيمة المعلومات ليس أمراً سهلاً، إذ يصعب تحديد تكاليف وفوائد المعلومات بشكل كمي كما أنه من الصعب تحديد قيمة المعلومات قبل إنتاجها واستغلالها، وعليه يجب حساب القيمة المتوقعة للمعلومات بأفضل الطرق بحيث لا يتم إنتاج معلومات تتجاوز تكلفتها المنافع المتوقعة من إنتاجها. وعليه، فقيمة المعلومة تظهر من خلال قدرتها على زيادة الأرباح والتقليل من الخسائر الناتجة عن عملية اتخاذ القرار.

3- أبعاد جودة المعلومات المحاسبية

تم حصر جودة المعلومات في ثلاثة أبعاد رئيسية هي البعد المتعلق بالمحتوى والبعد المتعلق بالشكل والبعد المتعلق بالتوقيت، وكل بعد يشمل مجموعة من الخصائص التي تدعم البعد الرئيسي لتحقيق في النهاية جودة المعلومة.

والشكل رقم (06) يلخص أبعاد جودة المعلومات كالاتي:

الشكل رقم (06): أبعاد جودة المعلومات



Source: James A. O' BRIEN, **Introduction to information systems: Essentials for the internal work. Ed E-Business enterprise**, Eleventh edition, Chapter1, Mc Graw-Hill, New york, Etats Unis 2002, P 3.

من جهة أخرى، يرى ربحي مصطفى عليان أن جودة المعلومة تتحقق من خلال مجموعة من الأبعاد، نلخصها فيما يلي¹:

1.3- البعد الزمني: يتحدد وفق الخصائص الآتية:

- التوقيت: المعلومات يجب أن تقدم عندما تكون مطلوبة؛
- الآنية: يجب أن يوافق توقيت تقديم المعلومات الأحداث؛
- الفترة الزمنية: يتم تقديم المعلومات حول الماضي والحاضر والتوقعات المستقبلية.

2.3- البعد المتعلق بالمضمون: يشمل العناصر الآتية:

- الدقة: يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها أي درجة تمثيل المعلومات للماضي والحاضر والمستقبل، فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية؛
- ذات صلة: المعلومات يجب أن تكون مرتبطة بمدى الحاجة إليها من قبل شخص معين في حالة معينة؛

- الاكتمال: كل المعلومات المطلوبة يجب أن تقدم كاملة؛
- الوعي: المعلومات المطلوبة يجب أن تقدم وتكون مفهومة من طرف متلقيها؛

¹- ربحي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات، مرجع سابق، ص 115-116.

- النطاق: المعلومات يمكن أن يكون لها نطاق واسع أو ضيق أو ذات تركيز داخلي أو خارجي؛
- الأداء: المعلومات يجب أن تظهر أداء الأنشطة المنجزة، والتقدم الذي تم تحقيقه والموارد المتراكمة.

3.3- البعد الشكلي: يشمل الخصائص الآتية:

- الوضوح: تقدم المعلومات بشكل سهل ومفهوم؛
- التفصيل: يمكن أن تكون المعلومات مفصلة أو ملخصة إلا أنها يجب أن تقي باحتياجات المستخدمين؛

- الترتيب: المعلومات يمكن ترتيبها بتعاقب محدد مسبقاً؛

- التقديم: المعلومات يمكن أن تقدم بشكل سردي، رقمي، بياني، مطبوعة، فيديو أو أي شكل آخر؛

في هذا الشأن، أشارت *إنعام علي توفيق الشهرلي* سنة 2010 إلى أبعاد جودة المعلومة من خلال مدى تحقق فاعلية المعلومات، حيث أن هذه الأخيرة تقاس بمستوى جودة المخرجات وجودة مخرجات المعلومات لها معايير محددة تمثل مقياساً لها، كالآتي¹:

أ- **المعايير الفلسفية:** ترتبط المعايير الفلسفية بالدقة، القابلية للاستخدام، التوقيت المناسب، الخلو من الأخطاء والمصادقية؛

ب- **المعايير الزمنية:** تتضمن خاصية الثبات، صلاحية المعلومات، بعد التخطيط والبعد المستقبلي؛

ج- **المعايير المادية:** تشمل خاصية المادية الموضوعية، الصياغة، ملائمة العرض، الكم والكيف، التكامل، الأمن والسرية، القابلية للتحقق والقابلية للمقارنة.

د- **المعايير القيمية:** تتضمن المرونة، القبول العام، الشفافية، الأهمية النسبية، القابلية للقياس، هدف المعلومة والمنفعة المضافة.

بناء على ما سبق، فمعايير المعلومة يمكن أن تحقق عدة منافع كالمنافع الشكلية، المنافع الزمنية، المنافع المكانية، منافع التملك، درجة الرضا عن المعلومات، المنافع التي تخص تقليل الخطأ أو الحد من الأخطاء وزيادة القيمة المضافة، هذه الأبعاد تخص ديناميكية الجودة في اتجاهاتها المتعلقة بالاستخدام المناسب، المصادقية، المرونة، الأمنية، الوثوق، الاعتمادية وطريقة العمل².

ومن جهة أخرى، تتحدد خصائص المعلومات الجيدة من خلال الهدف المحدد والواضح من المعلومة، الاحتراس والكفاءة، الاحتمال والتقدير، القيمة، الحداثة، الدمج والإيجاز (الرسائل الطويلة غير المنظمة تحتوي على نسبة دمج معلومات منخفضة والجداول والأشكال البيانية توفر عادة معلومات

¹ - إنعام علي توفيق الشهرلي، أساليب قياس قيمة المعلومات: دراسات وتطبيقات، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 11-12.

² - المرجع السابق، ص 12.

أفضل)، التوقيت الملائم وما يقتضيه من تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة المعلومات لمستخدميها عند الحاجة إليها، وذلك لأن المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عند الحاجة إلى استخدامها، الدقة والتي لا تتحقق إلا باستخدام نظام سليم لتشغيل البيانات حيث تقل الأخطاء البشرية بدرجة كبيرة، الملاءمة والتي يقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات والأغراض التي تعد من أجلها، والشمول أين يجب أن تشمل المعلومات جميع جوانب الموضوع، أي اتساع مجال المعلومات بدرجة تساعد على الوضوح¹.

في ضوء دراستنا لأبعاد جودة المعلومة، يتضح لنا وجود اختلاف حول تحديد وتصنيف هذه الأبعاد إلا أنها تشترك في جوهرها، حيث صنفت في ثلاثة أبعاد رئيسية هي البعد الزمني والبعد الشكلي والبعد المتعلق بالمضمون. ومن جهة أخرى تم ربط أبعاد جودة المعلومة بمدى فاعليتها ومدى تحقق كل من المعايير الزمنية والمعايير القياسية والمعايير المادية وهذا لتحقيق في النهاية كل من المنافع الشكلية والزمانية ومنافع التملك.

¹ - عبد الفتاح إبراهيم زربية وفتحي أحمد الشيباني، نظم المعلومات المالية: أسسها النظرية وبناء قواعد بياناته، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 31-32.

III - جودة المعلومة المحاسبية في ظل معايير التقارير المالية الدولية وأهمية تحديدها وقيود استخدامها

نظرا للتطورات التي طرأت على الأسواق المالية والفضائح التي مست العديد من المؤسسات الكبرى والتي كان سببها عدم دقة المعلومات المحاسبية التي توفرها تلك المؤسسات، فقد توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) نحو إصدار العديد من المعايير المحاسبية التي تبنى عليها نظم المعلومات المحاسبية الحديثة لتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

إن شفافية القوائم المالية وقيمتها تتحددان من خلال المعلومات التي يتم الإفصاح عنها لأصحاب المصلحة، وخاصة بعد تبني المفاهيم الأساسية التي تدعم الإفصاح عن القوائم المالية، بالإضافة إلى تحديد أهداف الإبلاغ المالي للتنبؤ بالمنفعة المتوقعة للتدفقات النقدية والتنبؤ بأداء وربحية المؤسسة. ولكي تكون المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية ذات فائدة، يجب أن تتصف بخصائص تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها وتحقق أهدافهم.

1- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب تصنيف الهيئات المحاسبية

لقد اهتمت العديد من الدراسات والهيئات المحاسبية بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما بينت أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومات، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (01):

الجدول رقم (01): أهم الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية وفقا لبعض الدراسات والهيئات المحاسبية

الهيئة والدراسة	الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية
الجمعية الأمريكية للمحاسبة (1966)	الملاءمة، إمكانية التحقق، البعد عن التحيز، السرية، التماثل، الثبات.
دراسة الباحثين (Stabus et Kenly, 1973)	الملاءمة، إمكانية الاعتماد، إمكانية المقارنة، الحيادية، الوقتية، القابلية للفهم، الإفصاح الأمثل.
لجنة ترولبولود (Trueblood, 1973)	الملاءمة، إمكانية الاعتماد، الأهمية النسبية، القابلية للفهم، البعد عن التحيز، الاتساق، إمكانية المقارنة، تغليب الجوهر على الشكل.
تقارير المؤسسات البريطانية (1975)	الملاءمة، الموضوعية، إمكانية الاعتماد، الوقتية، إمكانية المقارنة، الاكتمال، القابلية للفهم.
المعيار رقم (2) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB, 1980)	الملاءمة، إمكانية الاعتماد، الأهمية النسبية، أمانة العرض، القابلية للفهم، الحيادية، الثبات، القابلية للمقارنة، إمكانية التحقق، التكلفة/المنفعة، الوقتية، القيمة التنبؤية، التغذية العلمية.
دراسة الباحث (Stamp, 1980)	الملاءمة، الموضوعية، القابلية للمقارنة، الوقتية، الوضوح، الإفصاح التام، إمكانية التحقق، الدقة، التماثل، البعد عن التحيز، التوحيد، الجوهر قبل الشكل، الأهمية النسبية، التكلفة والمنفعة، المرونة، الاتساق، التحفظ، المعقولية.

المصدر: عثمان مداحي، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص 76.

نستخلص من الجدول أعلاه، أن الدراسات المحاسبية ركزت على أهم الخصائص النوعية التي يمكن اعتمادها كمعيار لتميز المعلومات الهامة والمفيدة عن غيرها من المعلومات ومن ثم تحديد مدى جودة المعلومات المحاسبية المعروضة. كما نلاحظ أن معظم الدراسات أكدت على خاصية الملاءمة، الموضوعية، التوقيت الملائم، قابلية المعلومات للمقارنة والقابلية للفهم كأهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.

من ناحية أخرى، في سنة 2010 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإعادة تصنيف الخصائص النوعية للمعلومة المالية إلى:

- خصائص رئيسية: تشمل العناصر الآتية¹:

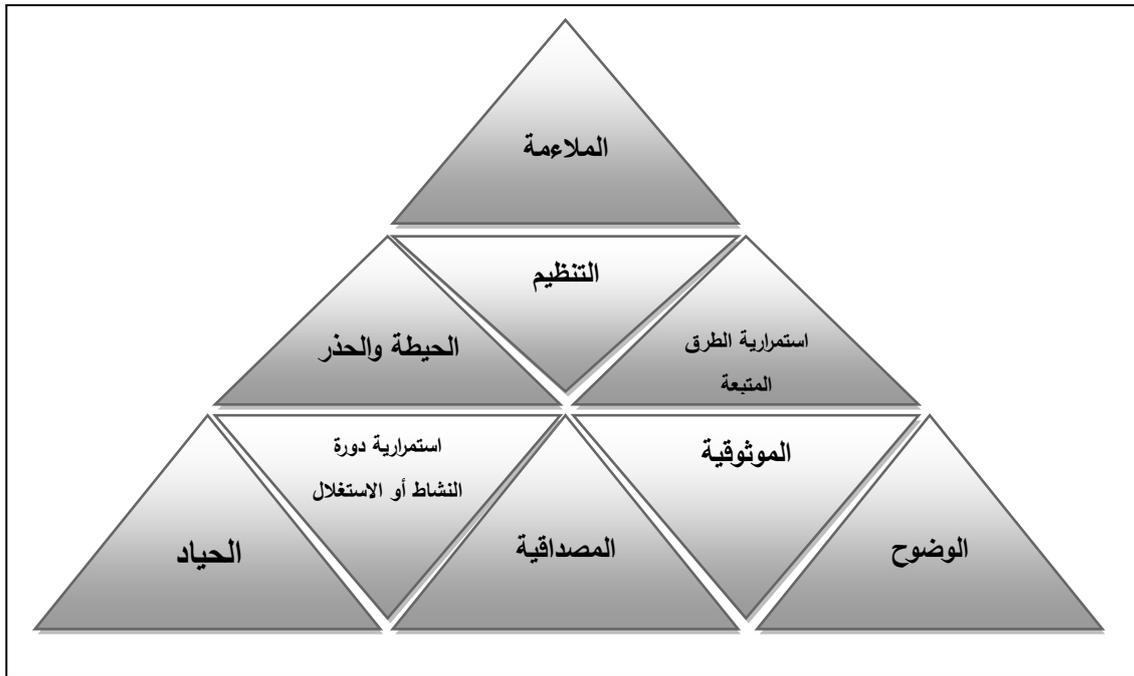
- الملاءمة: المعلومة الملائمة يكون لها دور تنبؤي، قيمة استرجاعية وضرورية لاتخاذ القرار؛
- العرض العادل: يتضمن العرض العادل أن تكون المعلومات محايدة، خالية من الأخطاء ومكتملة.

- خصائص معززة (مدعمة): تشمل العناصر الآتية²:

- القابلية للمقارنة: قابلية المعلومات للمقارنة مع معلومات المؤسسة نفسها ومؤسسات أخرى؛
- القابلية للفهم: معلومات بسيطة، واضحة وخالية من التعقيد؛
- الوقتية: توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات؛
- القابلية للتحقق: هي خاصية جديدة في الإطار المفاهيمي لسنة 2010*، بمعنى أنه يجب ضمان المصدقية والموضوعية في المعلومات المالية المعروضة.

كما رتب Frédéric COMPIN هذه الخصائص النوعية في شكل هرمي كالآتي:

الشكل رقم (07): الصورة الصادقة: انعكاس النهج النوعي للمعلومة المحاسبية والمالية



Source : Frédéric COMPIN, **Manuel de droit de l'information financière**, manuel universitaire numérique, Avril 2010, p43. Disponible sur le site : http://alertelanguagecomptable.fr/contenu/droit_info_financ.pdf consulté le (26/11/2016)

¹ - Ana LALEVIC FILIPOVIC, Revised qualitative characteristics of financial statements as precondition for strengthening information power on capital market, economics and organization Vol.9, N°1, 2012, p p. 87-88.

² - Ibid, p. 89.

*See: International Accounting Standards Board (IASB), conceptual framework for financial reporting 2010, September 2010.

يتضح من الشكل رقم (07)، أن خاصية الملاءمة تأتي في قمة الهرم لأنها تعتبر الأساس في إحداث تغيير في اتجاه القرار وتقييم محصلة البدائل الذي يتعلق به، مع الإشارة إلى ضرورة توافر الخصائص النوعية الأخرى التي تتسم بها المعلومات المحاسبية. وتعتبر خاصية الحيطة والحذر، التنظيم واستمرارية الطرق المتبعة ضرورية لتطبيق مفهوم الصورة الصادقة، الوضوح والحياد. كما أن الموثوقية والاستمرارية هما بدورهما يعتمدان على ثلاثة مبادئ رئيسية هي: الوضوح، المصادقية والحياد.

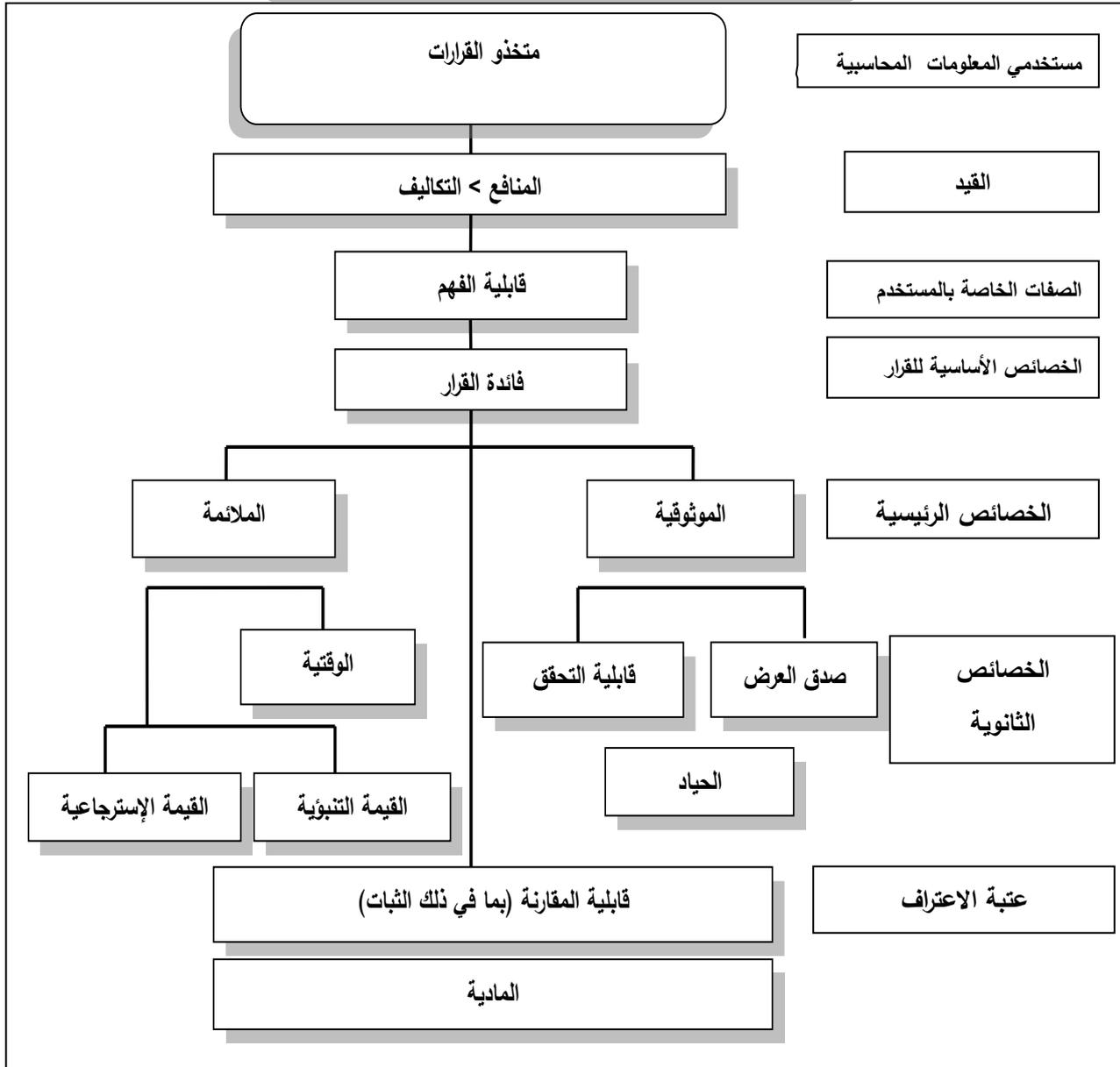
2- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي

يعد المحاسب القوائم المالية ويضمنها معلومات محاسبية تتصف بخصائص أو سمات نوعية معينة كي تكون مفيدة لمستخدميها وإذا خلت المعلومات المحاسبية من هذه الخصائص تكون عديمة الفائدة. تقوم معايير التقارير المالية الدولية بتوجيه وإلزام إدارة المؤسسة بالتقيد بإصداراتها في عملية القياس والاعتراف بالعمليات التجارية التي تقوم بها، وصولاً إلى إعداد قوائم مالية تتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ليستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم المالية والتي يجب أن تكون مدققة من طرف مدقق خارجي مستقل يصادق على أن إدارة المؤسسة قامت بتطبيق جميع معايير المحاسبة المنصوص عليها في الأنظمة المحاسبية.

ويعد البيان رقم (2) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB, 1980) * بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" من أهم الدراسات التي حددت الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية، حيث اعتمدت في تحديد هذه الخصائص على دراسة الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) بعنوان "بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة" والبيان رقم (4) الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بعنوان "المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية لمؤسسات الأعمال"، بالإضافة إلى اعتمادها على دراسة لجنة تروبلود (TRUEBLOOD) بعنوان: "أهداف القوائم المالية" الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين. ويمكن توضيح أهم الخصائص النوعية حسب البيان رقم (2) في الشكل الآتي:

* تطرق المحور الثالث للخصائص النوعية الواردة في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB, 1980) بالدراسة والتحليل، ذلك لأن النظام المحاسبي المالي في الجزائر اعتمد على مصطلحات خصائص جودة المعلومة المحاسبية المبينة فيه، بالإضافة إلى أنه توجد العديد من الدراسات السابقة التي اعتمدت على دراسته.

الشكل رقم(08): البنية الهرمية للخصائص المحاسبية



Source : Financial Accounting Standards Board (FASB), **Statement of financial accounting concepts N°2: Qualitative characteristics of accounting information**, 1980, p13. Available at <http://www.fasb.org/cs/BlobServer?blobcol=urldata&blobtable=MungoBlobs&blobkey=id&blobwhere=1175820900526&blobheader=application%2Fpdf> (26/11/2016)

انطلاقاً من الشكل أعلاه، يتضح أنه تم تقسيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بصورة متدرجة، بدءاً بالخصائص الرئيسية ومن ثم الخصائص الثانوية مع إبراز أهم قيدين على هذه الخصائص، ويمكن توضيح ما تم التطرق إليه في الشكل رقم (08) فيما يلي:

1.2- الخصائص الرئيسية

سنحاول في النقاط الموالية استعراض الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومة المالية والمتمثلة في خاصيتي الموثوقية والملاءمة، مع التطرق للعناصر التي تحقق هذه الخصائص وتحديد العلاقة بينهما.

1.1.2- الموثوقية

تتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه¹. ولكي تتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية يجب أن تتوافر على الخصائص التالية:

أ- التمثيل الصادق:

حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفروض أن تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول. فعلى سبيل المثال، يجب أن يمثل بيان المركز المالي بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها أصول والتزامات وحقوق ملكية للمؤسسة بتاريخ وضع التقرير وفقا لمقاييس الاعتراف. حيث أنه معظم المعلومات المالية تكون عرضة لبعض المخاطر كونها أدنى من التمثيل الصادق الذي من المفروض أن تبينه، وهذا ليس بسبب التحيز ولكن بسبب الصعوبات الكامنة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها، أو في تصميم واستخدام وسائل القياس والعرض لإيصال الرسائل التي تتسجم مع تلك العمليات المالية والأحداث².

كما تعتبر عملية قياس الآثار المالية لبعض عناصر الأصول غير مؤكدة لدرجة أن المؤسسة غالبا لا تعترف بها في القوائم المالية. فعلى سبيل المثال، وباعتبار أن غالبية المؤسسات تكون شهرة محل عبر الزمن إلا أنه من الصعب التعرف على هذه الشهرة وقياسها بموثوقية، وفي حالات أخرى يكون من الملائم الاعتراف ببعض العناصر والإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بعملية الاعتراف بها وقياسها.

ب- تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني:

إن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائما متطابقا مع تلك التي تظهر في شكلها القانوني، وحتى تمثل المعلومات العمليات والأحداث الأخرى تمثيلا صادقا فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتخلص المؤسسة من أصل ما إلى طرف آخر بطريقة يفهم من وثائقها أنها تمرير ملكية الأصل إلى

¹ - Barry ELLIOT, Jamie ELLIOT, financial accounting and reporting, pearson education, London, 11th edition , 2007, p 106.

² - أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية: النموذج الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 43.

الطرف الآخر، بينما تبقى المؤسسة تحصل على الفوائد الاقتصادية المستقبلية للأصل عن طريق اتفاقيات تضمن ذلك، فاعتبار العملية عملية بيع في هذه الحالة لا يمثل بصدق العملية التي تمت¹.

ج- الحياد:

إن أهداف التقرير المالي تلبى احتياجات العديد من مستخدمي المعلومات الذين لديهم مصالح متباينة، وخاصة أنه لا توجد نتائج محددة مسبقاً تتناسب كل مستخدم، فالمعلومات المعروضة في القوائم المالية يجب أن تكون محايدة أي خالية من التحيز. ولا تعتبر المعلومات المالية محايدة إلا إذا كانت طريقة اختيار وعرض المعلومات تؤثر على اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة محددة سلفاً²، مع ضرورة عدم تفضيل مصالح مجموعة على مجموعة أخرى من مستخدمي القوائم المالية.

ونخلص من ذلك إلى أنه لكي تكون المعلومات محايدة ينبغي أن تتوفر الشروط الآتية:

- يجب الاختيار من بين بدائل القياس والإفصاح تلك التي تكون أكثر فاعلية في إنتاج المعلومات الملائمة والموثوقة؛
- الشمول: يكمن في درجة الإلمام بالحدث المراد عرضه من خلال توفير التفاصيل اللازمة وعدم إهمال تسجيل البيانات الأساسية، مع عدم إغفال أي جزء من الأحداث الهامة عند إعداد القوائم المالية؛
- عدم المغالاة في عملية تقدير الأصول والخصوم.

د- الحيطة والحذر:

يقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل من الالتزامات والمصروفات. إن ممارسة الحيطة والحذر لا تعني مثلاً خلق احتياطات سرية أو وضع مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة متعمدة للالتزامات والمصروفات حيث عندها لا تكون القوائم المالية محايدة وعليه لن تحقق خاصية الموثوقية³.

يصادف معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف التي لا يمكن تجنبها، مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة وقابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد بالاعتماد على الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية.

¹- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الجزء الأول: عرض القوائم المالية، 2003/2002، ص 81.

²- وليد ناجي الحياي وحسين الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مركز الكتاب، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 64.

³- يوسف محمود جريوع، مرجع سابق، ص 126.

هـ - الاكتمال:

من أجل أن تتصف المعلومات الواردة في القوائم المالية بالمصداقية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، ويمكن أن تصبح القوائم المالية غير موثوقة وغير ملائمة إذا ما تم حذف أي معلومات يمكن أن تجعلها خاطئة أو مظلة.

2.1.2- الملاءمة

تعتبر المعلومات ملائمة أو ذات علاقة وثيقة بالغرض الذي تعد من أجله إذا ساعدت المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في تقييم البدائل التي تتعلق بالاحتفاظ بعلاقتهم الحالية مع المؤسسة، أو تكوين علاقات جديدة معها شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة¹. وتعرف ملاءمة المعلومات على أنها: " تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، وترتبط الملاءمة بطبيعتها وبأهميتها النسبية²."

ومن جهة أخرى يمكن تعريفها على أنها: " المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وبالتطبيق على التقارير المالية يكون ذلك عن طريق مساعدة مستخدمي هذه التقارير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية"³. وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من:

- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية؛
- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات، بمعنى أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة؛
- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية؛
- تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه المعلومات.

ونخلص من ذلك إلى أن الملاءمة تعني وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها، ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تساعد متخذ القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار، وأن تحدث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين من خلال تغيير درجة التأكد المحيطة بالقرار محل الدراسة.

¹ - سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 105.

² - Ali TAZDAIT, *Maitrisé du system comptable financier*, ACG, Alger, 1ere édition, 2009, p 23.

³ - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص ص 199-200.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نلخص أهم العناصر التي ترتبط بالملاءمة كالاتي:

أ- **القيمة التنبؤية:** تساعد المعلومات الملائمة المستخدمين في عمل التنبؤات عن الماضي والحاضر والمستقبل، فالمعلومات المحاسبية يمكن أن تؤثر في القرار من خلال تحسين قدرة متخذ القرار في التنبؤ. وللاستفادة من مفهوم القدرة على التنبؤ أوضحت الجمعية الأمريكية للمحاسبة أربع طرق تمكن من ذلك وهي¹:

- الطريقة المباشرة: تقضي بتزويد الإدارة بمختلف التنبؤات كالتدفقات النقدية المتوقعة دون الرجوع إلى بيانات الماضي، ويحد تطبيق هذه الطريقة سوء الاستخدام المحتمل والالتزامات الناتجة عن التوقعات غير الدقيقة؛

- الطريقة غير المباشرة: تقضي بتقديم بيانات عن أحداث ماضية تمكن المستخدمين من التنبؤ، وتفترض هذه الطريقة وجود علاقة ارتباط قوية بين أحداث الماضي وأحداث المستقبل، وهذا الوضع قد يكون غير مبرر؛

- طريقة اعتماد مؤشرات مرشدة: من خلال توفير بيانات تكون تحركاتها وتغيراتها بمثابة مؤشر سابق يعكس حدوث تحركات وتغيرات في الأحداث المتنبأ بها؛

- طريقة المعلومات المعززة: من خلال توفير معلومات مالية تستخدم للتنبؤ ببيانات أخرى، وتفترض هذه الطريقة وجود علاقة ارتباط بين البيانات المالية والبيانات الأخرى.

ب- **القيمة الإسترجاعية:** تؤثر في القرار من خلال تأكيد أو تصحيح توقعات أولية لمتخذ القرار، ومن أمثلة المعلومات المحاسبية التي تساعد على التنبؤ بالأحداث الماضية والأحداث المستقبلية إعداد تقارير الحسابات الختامية الخاصة بنتائج الفترة عن طريق الأقسام، وكذلك إعداد التقارير الربع سنوية التي تساعد على التنبؤ بالأرباح السنوية قبل نهاية العام بالنسبة لأي شخص فهي مثال واقعي على التغذية الإسترجاعية²؛

كما تسمح خاصية القيمة الرقابية بالتعلم من القرارات المتخذة سابقا، وذلك بتراكم خبرات إعادة تقييم ومتابعة تلك القرارات للتأكد من صحتها، أو ضرورة تعديلها. وتقوم التغذية الراجعة على فكرة المقارنة بين الخطة والتنبؤ وبين المنفذ وما جرى فعلا، أي تستند إلى فكرة تحديد الانحراف بين ما تم التنبؤ به وبين ما حدث فعلا، وهذا المدخل يعني التقييم المستمر بهدف التحسين المستمر³.

¹ - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير - دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 194.

² - طلال الحجواي وريان نعم، المحاسبة المالية 1، جبهة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 51.

³ - رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص

ج- التوقيت المناسب:

من الضروري أن يتوفر لمختلف المستخدمين ما يلزمهم من المعلومات الملائمة للقيام بتنبؤاتهم واتخاذ قراراتهم، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون هذه المعلومات حديثة في طبيعتها أكثر من ارتباطها بالفترات السابقة فقط، وفي الواقع فإن مفهوم الملاءمة ينطوي ضمنا على عامل التوقيت ومع ذلك يجب التركيز على التوقيت الذي يمثل قيدا هاما على نشر القوائم المالية، ويجب أن يكون تجميع وتلخيص المعلومات المالية ونشرها سريعا بقدر الإمكان لضمان إتاحة معلومات حديثة لمستخدمي المعلومات المالية تصلح لإعداد التنبؤات واتخاذ القرارات¹.

وكتعريف أدق يمكن القول أن التوقيت المناسب هو: " توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات، فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها، فلن يكون لها تأثير على القرار، إذ أن عملية اتخاذه تكون دائما محددة بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار، فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات الملائمة"².

في هذا المجال فإنه يمكن التضحية أحيانا ببعض الدقة الحسابية ودرجة عدم التأكد لفائدة التوقيت المناسب، ذلك أن عملية اتخاذ القرار تكون دائما مرتبطة بمدى زمنية معينة، وعليه فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي يتم الحصول عليها في الوقت المناسب حتى لو على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المعلومات الناتجة.

وخلاصة القول، أن المعلومة المحاسبية الملائمة لا بد أن تؤثر في القرار وأن تساعد مستخدمي التقارير المالية على تكوين توقعات عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية. كما ترتبط الملاءمة بمستخدمي المعلومات المحاسبية ومدى قدرتهم على استيعابها وكذلك مدى إدراك معدي المعلومات المحاسبية بطبيعة الاحتياجات المختلفة والأثر الذي يمكن أن تحدثه هذه المعلومات عند اتخاذ القرارات.

العلاقة بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية

تعتبر الملاءمة والموثوقية خاصيتين أساسيتين في تقييم نوعية المعلومات المقدمة في التقارير المالية بغرض استخدامها في اتخاذ القرار، ذلك أن أي تحسين في إحداها يؤدي إلى تحسين في الأخرى، لكن لا يمكن أن يحدث ذلك دوما والسبب أن هناك كثير من الطرق والسياسات المحاسبية التي تستدعي التضحية بمقدار من الموثوقية في سبيل تحقيق مزيد من الملاءمة والعكس صحيح³.

1 - الدون س اندريكسن، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الرابعة، 2005، ص 129.

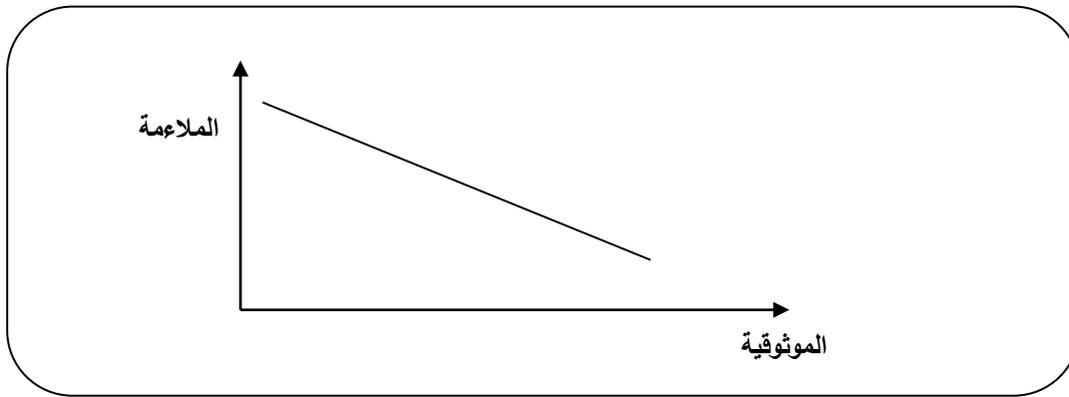
2 - رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص 192 - 193.

3 - مصطفى عقاري، مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005، ص 106.

وعليه، يمكن أن تتوفر في المعلومات خاصية الملاءمة ولا تتوفر خاصية الموثوقية لدرجة أن الاعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللاً. على سبيل المثال إذا كان مبلغ الأضرار المطالب بها بموجب إجراء قانوني هي موضع نزاع، فإن اعتراف المؤسسة بكامل المبلغ المطالب به في بيان المركز المالي من الممكن أن يعد غير مناسب، ومن جهة أخرى يمكن أن يكون الإفصاح عن المبلغ وظروف المطالبة به مناسباً¹.

يمكن توضيح التعارض بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية في الشكل الآتي:

الشكل رقم (09): تعارض خاصية الملاءمة والموضوعية (الثقة)



المصدر: مصطفى عقاري، مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005، ص 108.

نستخلص من الشكل أعلاه، أن هناك علاقة عكسية بين خاصية الملاءمة والموثوقية، حيث أنه كلما زادت جودة إحداهما انخفضت جودة الأخرى، ومن الضروري التضحية بقدر من الملاءمة مقابل مزيد من الموضوعية (الثقة) أو العكس، وأنه ليس من المقبول غياب أحد هاتين الخاصيتين سواء الملاءمة أو الثقة بالكامل في المعلومات المحاسبية مما يستلزم إجراء نوع من المبادلة بينهما.

¹ - أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 42.

2.2- الخصائص النوعية الثانوية

سنحاول في النقاط الموالية استعراض الخصائص النوعية الثانوية للمعلومة المالية والمتمثلة أساسا في العناصر الآتية:

1.2.2- القابلية للمقارنة

حتى تزداد فائدة المعلومات المتعلقة بأي مؤسسة، يجب أن يمكن مقارنتها بنفس معلومات المؤسسات الأخرى من أجل تقييم مراكزها المالية وتغيراتها وكذا أدائها ومعلومات نفس المؤسسة عن فترة سابقة من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء¹. إن مقارنة البيانات عبر الزمان والمكان يتطلب إنتاج معلومات مالية معدة بنفس السياسات المحاسبية وغير قابلة للتغيير إلا إذا كانت تعطي صورة أفضل عن المؤسسة المعنية، فالمقارنة بين المعلومات تشير بالضرورة إلى إنشاء نظام معياري خاص².

ويقصد بالقابلية للمقارنة إمكانية مقارنة المعلومات الخاصة بالمؤسسة بمعلومات مماثلة عن مؤسسات أخرى وبمعلومات مماثلة عن نفس المؤسسة في فترات أخرى، بحيث تمكن المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير متماثلة. فقرارات تخصيص الموارد تتضمن عمليات تقييم البدائل، ولا يمكن إجراء تقييم دقيق للبدائل إلا إذا كانت هناك معلومات قابلة للمقارنة³.

تجدر الإشارة إلى أن الحاجة إلى القابلية للمقارنة يجب أن لا تتداخل مع مفهوم الاتساق، كما يجب أن لا تصبح عائقا أمام تبني معايير محاسبية جديدة، حيث أنه من غير المناسب للمؤسسة أن تستمر في المحاسبة بنفس الأسلوب عن عملية مالية أو حدث آخر إذا كانت السياسة لا تتفق مع تحقيق خاصية الملاءمة والموثوقية، كما أنه من غير المناسب أن تبقى المؤسسة على سياستها المحاسبية دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملاءمة وموثوقية، وحيث أن المستخدمون يرغبون بمقارنة المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة على مرور الزمن فإنه من الضروري أن تظهر البيانات المالية والمعلومات الموازية الخاصة بالفترات السابقة⁴.

من جهة أخرى، يمكن القول أن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة هو إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأية تغيرات في هذه السياسات وآثار هذه

¹ -Barry ELLIOT et Jamie ELLIOT, Op. Cit., P 105.

²-Guy Djougoue, **fiabilité de l'information comptable et gouvernance d'entreprise : une analyse de l'audit légal dans les entreprises camerounaise**, colloque international : la gouvernance :Quelles pratiques promouvoir pour le développement économiques de l'Afrique, Lille, France, 3/11/2007, p 6.

³ -دونالد كيسو وجيرى ويجانت، المحاسبة المتوسطة، ترجمة: أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الجزء الأول، 1999، ص71.

⁴ - أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 47.

التغيرات، بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تساعد في تحقيق القابلية للمقارنة، كما تساعد هذه الخاصية في مقارنة المركز المالي ونتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة الواحدة من فترة لأخرى ومؤسسات أخرى في نفس الفترة الزمنية.

2.2.2- القابلية للفهم

تعرف القابلية للفهم على أنها: "خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها، بمعنى آخر البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد"¹.

كما أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) إلى القابلية للفهم على أنها: "ينبغي أن تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية مفهومة لأولئك الذين لهم فهم معقول حول الأعمال والأنشطة الاقتصادية"². ومن جهة أخرى يمكن تعريفها على أنها: "المعلومات المفهومة من جانب متخذ القرار، وتتأثر القابلية للفهم بمهارة وخبرة من يعدها من جهة، ثم بمهارة وخبرة من يستخدمها من جهة أخرى"³.

وبشكل أدق يمكن القول أن قابلية فهم المعلومات تحكمها مجموعة من الخصائص التي تتعلق بالمستخدم، فمستخدم المعلومات يفترض أن يكون لديه معرفة معقولة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية، وأن تكون لديه الرغبة في دراسة المعلومات باهتمام وعناية أكبر، كما يجب عدم استبعاد المعلومات حول القضايا المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إذا كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية وعدم استبعادها بحجة أنه من الصعب فهمها من طرف بعض المستخدمين.

تأسيسا على ما تقدم، فإنه يتم قياس قابلية المعلومات للفهم بالاعتماد على خمسة عناصر أساسية كالتالي⁴:

- مدى تنظيم المعلومات الواردة في التقرير السنوي وطريقة تصنيفها؛
- درجة الوضوح والبساطة والإفصاح في عرض المعلومات؛
- أهمية وجود أشكال وجداول لتحسين الفهم وتوضيح العلاقات وضمان الإيجاز؛
- ما إذا كان معد التقرير السنوي يجمع بين الكلمات والجمل ذات العلاقة بطريقة سهلة ومفهومة؛
- مستوى الوعي والإدراك والفهم لدى مستخدمي تلك المعلومات.

¹- وليد ناجي الحياي، النظرية المحاسبية، منشورات الأكاديمية العربية بالدنمرك، الجزء الأول، 2007، ص 84.

²- Financial Accounting Standard Board, **Qualitative characteristics of accounting information** , Op. Cit., p 22.

³- محمد مطر وموسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس، العرض والإفصاح ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص 332.

⁴- Ferday VAN BEEST et autres, **Quality of financial Reporting: measuring qualitative characteristics**, Nijmegen centre for Economics (NiCE), Nice working paper 09-108, 2009, p14.

3.2.2- الثبات

يقصد به استخدام نفس المبادئ، الفروض، الطرق والإجراءات المحاسبية من قبل المؤسسة من سنة لأخرى، ولا يعني ذلك أن المؤسسات لا يمكنها الانتقال من طريقة محاسبية معينة لأخرى، إذ يمكن للمؤسسات تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدمها وذلك في الحالات التي يثبت فيها أن الطريقة الجديدة تعد أفضل من القديمة، وفي هذه الحالة فإنه يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر هذا التغيير المحاسبي ومبرر إجرائه وذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها هذا التغيير.

عند حدوث تغيير في المبادئ المحاسبية المستخدمة يجب أن يشير إليه المراجع في فقرة توضيحية بتقرير المراجعة، حيث تقوم هذه الفقرة بتحديد طبيعة التغيير وإرشاد القارئ إلى الملاحظة الواردة على القوائم المالية التي قامت بمناقشة هذا التغيير بالتفصيل¹.

3.2- قيود استخدام الخصائص النوعية

يمكن تحديد القيود المحاسبية فيما يلي:

1.3.2- التكلفة والمنفعة

تسعى الأسواق المالية ومختلف المستخدمين إلى التوفيق بين التكلفة المرتفعة لتجميع المعلومات وتحليلها واستخدامها وبين الحاجة للإفصاح عن المعلومات لخدمة مصالح مختلف الأطراف ذات المصلحة². وتتضمن تكاليف المعلومات المحاسبية عدة عناصر مثل تكاليف تجميع، تشغيل، تخزين واسترجاع المعلومات، تكاليف المراجعة والتدقيق وتكاليف الإفصاح. بمعنى أن التكاليف تشمل تكلفة الموارد البشرية والمادية اللازمة لتشغيل نظام المعلومات المحاسبي وتنقسم إلى نوعين³:

أ- **تكلفة المعلومة الأساسية:** هي تكلفة لا بد منها في سبيل الحصول على الموارد البشرية والمادية اللازمة لتشغيل البيانات وإنتاج المعلومات والمتمثلة في:

- تكلفة المعدات: هي تكلفة ثابتة ترتفع عند زيادة مستوى التشغيل الآلي للبيانات؛
- تكلفة التصميم والتحليل: تشمل تكلفة إمداد إجراءات تشغيل البيانات، أما في حالة التشغيل الالكتروني فتشمل على تكلفة البرامج؛
- تكلفة الحيز والعوامل المناخية: وتشمل على تكلفة الحيز المكاني الذي يشغله نظام المعلومات وتكييف الهواء ووحدات الطاقة والأمن؛

¹ - دونالد كيزو وجيري يجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 72.

² محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، بحث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية وأعمال المؤتمرات، القاهرة، مصر، 2007، ص 3.

³ - زياد هاشم وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدياء للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص 88.

- تكلفة التحويل: هي تكلفة الطرق المتبعة في تشغيل البيانات بالإضافة إلى تكاليف تحويل النظام الآلي إلى الكتروني؛

- تكلفة التشغيل: هي تكلفة القوة العاملة وصيانة الأجهزة.

ب- **تكلفة المعلومات الإضافية:** تشمل كافة التكاليف التي تنتج عن عملية تجميع وتحليل البيانات وإعداد المعلومات اللازمة لحالة معينة بهدف اتخاذ قرار معين. ويتوقف حدوث هذه التكلفة على القيمة الإضافية للمعلومة والعائد المرتبط بهذه القيمة.

أما التكاليف التي يتحملها مستخدمو القوائم المالية فتشمل تكاليف الحصول على القوائم المالية وتكاليف الاستشارات الخاصة بخبراء التحليل المالي، إضافة إلى التكاليف الأخرى التي يتحملونها في حالة الاعتماد على معلومات غير ملائمة وغير موثوقة.

ومن جهة أخرى، يمكن أن تكون المعلومات المحاسبية مفيدة ومع ذلك فهي مكلفة لعملية إنتاجها، لذا يلزم الموازنة بين تكاليف تقديم المعلومات والمنافع التي يمكن الحصول عليها عند استخدامها، ويلزم بالطبع أن تزيد المنافع عن التكاليف. إن صعوبة تطبيق هذا القيد المحاسبي تكمن فيما يلي:

- المنافع والتكاليف لا تكون قابلة للقياس دائماً، ويعتبر القياس الكمي للمنافع عادة أكثر صعوبة من التكاليف؛

- تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهادية تعتمد بشكل رئيسي على التقدير؛

- التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع، فالتكلفة قد تدفع لجهات معينة بينما تستفيد منها جهات أخرى غير الذين أعدت من أجلهم.

2.3.2- الأهمية النسبية

الأهمية النسبية مفهوم يرتبط بالخصائص النوعية وخاصة الملاءمة، وتعرف كل من المادية والملاءمة في إطار ما يؤثر أو يحدث فرقا لدى متخذ القرار، حيث يمكن اتخاذ قرار بعدم الإفصاح عن معلومات معينة نظرا لعدم حاجة المستثمرين إلى مثل هذا النوع من المعلومات (فهي غير ملائمة)، أو لأن المبالغ التي تنطوي عليها صغيرة جدا لدرجة أنها لا تحدث أي فرق (فهي غير مادية)، ولا يعتبر الحجم في حد ذاته دون مراعاة لطبيعة البند أو الظروف التي تم فيها اتخاذ الحكم عادة كأساس كافي للحكم على المادية¹.

ولأجل تحديد الأهمية النسبية لعنصر معين لابد من التعرف على ما يلي²:

¹ - ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، تعريب خالد علي أحمد كأجيبي وإبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 88.

² - كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 85.

ما هو معيار الأهمية النسبية؟ لمن توجه المعلومات المهمة؟ علاقة الأهمية النسبية بالإفصاح التام؟ ما هي الخصائص النوعية الوصفية والكمية؟ النقدية للمعلومات المهمة نسبياً؟ درجة الخبرة المهنية للمحاسب الذي يحدد العناصر المهمة؟ دور المنظمات المهنية والجمعيات العلمية في تحديد وقياس الأهمية النسبية لبعض العناصر؟ درجة الموضوعية للمحاسب في حكمه على أهمية العناصر؟ دور التشريعات الحكومية والقوانين في تحديد الأهمية النسبية؟ طبيعة الحدث الاقتصادي المترتب على هذا العنصر المهم؟ نوع التدفقات سواء كانت داخلية أم خارجية؟ دور العنصر المهم في اتخاذ القرارات؟ أثر العنصر المهم على سلوك متخذ القرار؟.

بصفة عامة يمكن القول أن المعلومات تعتبر ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف.

3.3.2- الممارسة الصناعية

تختلف المؤسسات الاقتصادية عن بعضها البعض، حيث أن لكل قطاع اقتصادي ما يتميز به عن غيره من القطاعات الأخرى، فالطبيعة الخاصة للمؤسسات التجارية والصناعية تستدعي في بعض الحالات الخروج عن المبادئ المحاسبية العامة، وإتباع العرف أو الطرق المحاسبية المناسبة لأنشطة تلك المؤسسات، كتنظيم الاستثمارات المالية على أساس القيم السوقية في المؤسسة المالية، وكذلك الإعلان عن المحاصيل الزراعية على أساس قيمتها السوقية، ويعود ذلك بالفائدة على قراء القوائم المالية مما يساهم في اتخاذ قرارات رشيدة¹.

4.3.2- التحفظ

يعرف التحفظ بأنه: "إذا كنت في حالة شك فعليك أن تختار الحل الذي يكون احتمال زيادته للأصول والدخل أقل ما يمكن"، أي أن التحفظ يرشد المحاسب في المواقف الصعبة وذلك بإتباع قاعدة معقولة تماماً مفادها: ابتعد عن المغالاة في تقدير صافي الدخل أو صافي الأصول². فالتحفظ يتطلب قياس الإيرادات، المكاسب، صافي الدخل، الموجودات وحقوق الملكية بالقيم الأقل من بين القيم الممكنة ويفضل تأجيل الاعتراف بها بينما يقيس المصروفات، الخسائر والالتزامات بالقيم الأعلى ويفضل تعجيل الاعتراف بها. ومن أهم تطبيقات هذا المبدأ في المجال العملي: تقييم بضاعة آخر المدة بسعر التكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، تكوين المخصصات بأنواعها كمخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص هبوط أسعار الأوراق المالية ومخصص خصم أوراق القبض.

¹ - حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص55.

² - دونالد كيزو وجيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 90.

- لكن، يعاني مبدأ الحيطة والحذر من عدة عيوب يمكن أن نلخصها فيما يلي:
- حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي أكثر موثوقية ينبغي استخدام مقياس موحد لقياس البيانات المالية، في حين أن مبدأ الحيطة والحذر يعتمد القيم الأدنى للأصول والإيرادات والقيم الأعلى للمصروفات والمطلوبات؛
 - إن استخدام مبدأ الحيطة والحذر للقيم الدنيا والعليا يؤدي إلى عدم الدقة في تحليل المركزين الماليين قصير الأجل وطويل الأجل للمؤسسة الاقتصادية¹؛
 - إن تطبيق مبدأ الحيطة والحذر كان دافعه تحقيق الموضوعية في عملية القياس في فترة الانتعاش الاقتصادي لأغلب اقتصاديات العالم؛ إلا أنه في حالة التضخم الاقتصادي يستوجب الأمر التخلي عن سياسة التحفظ لزوال المبررات الموضوعية لاستمرار تطبيقها؛
 - يتعارض مبدأ الحيطة والحذر مع هدف ضرورة الإفصاح عن جميع المعلومات الملائمة.
- في ضوء دراستنا للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لاحظنا أنها تعتبر كمحور أساسي يحقق أهداف القوائم المالية من حيث تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين، وكذلك الدائنين والمستخدمين الآخرين. وذلك مع مراعاة قدرة مستخدم المعلومات في فهمها واستيعابها، إذ يجب أن تكون هذه المعلومات مفهومة بواسطة الأشخاص الذين لديهم فهم معقول للأنشطة الاقتصادية كما لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بعناية كافية.
- من الشرح السابق للخصائص النوعية وحسب دراسة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) يتضح ما يلي:
- هناك قيذان رئيسيان يظهران في التنظيم الهرمي للخصائص النوعية وكلاهما كمي (المنفعة/التكلفة، الأهمية النسبية)، كما أنه هناك محددتين آخرين لا يقلان أهمية عن المحددين السابقين هما الممارسات الصناعية والتحفظ؛
 - الملاءمة والموثوقية هما الخاصيتان الأساسيتان الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة عالية، ولكن هناك احتمال وجود تعارض بين هاتين الخاصيتين نتيجة تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية، لذلك وجب التضحية بمقدار من الملاءمة في مقابل المزيد من الثقة والعكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية في مقابل المزيد من الملاءمة؛
 - على الرغم من أن التنظيم الهرمي يفرق بين الخصائص الرئيسية والفرعية، إلا أنه لا يحدد أولويات بين هذه الخصائص. فالتنظيم يعد كوسيلة إيضاح يبين الخصائص التي يجب أن تشملها المعلومات المحاسبية فقط؛

¹ - وليد ناجي الحيايلى وبدر محمد علوان، المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي، الورق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2003، ص25.

- وكقاعدة عامة، فإن المعلومات المحاسبية المفيدة لمستعملها يجب أن تشتمل على كل من الخصائص الرئيسية والفرعية بأقل قدر ممكن. و بعد هذا القدر فإن القدر الذي يمكن أن نضحي به في مقابل زيادة قدر خاصية أخرى بدون انتقاص فائدة وأهمية المعلومات المحاسبية يتوقف على الظروف المحيطة¹.

3- أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

ينبغي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أن تستجيب بشكل كبير لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية، فالمعلومات المحاسبية ينبغي أن تكون خالية من تحيز الذين يقومون بإعدادها مع ضرورة أن تعكس الواقع الاقتصادي. ويمكن تحديد أهمية الخصائص النوعية لتصفية المعلومات المحاسبية في الشكل الآتي:

الشكل رقم (10): أهمية الخصائص النوعية لتصفية المعلومات المحاسبية



المصدر: عبد الكريم محمد سلمان النجار، مدى دور مراقب الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في المحاسبة القانونية، مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2012، ص 18.

يتضح من الشكل رقم (10) أهمية الخصائص النوعية في تصفية المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها من قبل إدارة المؤسسة، حيث أن الخصائص النوعية تمكننا من التمييز بين المعلومات المفيدة، النافعة والضرورية عن المعلومات غير المهمة وغير النافعة. ولضمان جودة المعلومات

¹ - فؤاد محمد البيهي، نظرية المحاسبة المدخل المعاصر، دار النهضة العربية، بور سعيد، مصر، الطبعة الثانية، 2002، ص 186.

المحاسبية المعروضة يقوم مراقب الحسابات بالتحقق من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ليؤكد مدى صحتها ومطابقتها للمعايير المتعارف عليها وخاصة أن لها أثرا في نتائج اتخاذ القرارات.

4- القوائم المالية، مفهومها، أهدافها ومستخدموها

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها المؤسسة حوصلة نشاطها في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية؛ وتتضمن القوائم المالية مختلف الآثار المالية للعمليات والأحداث التي تقوم بها المؤسسة.

1.4- تعريف القوائم المالية

القوائم المالية هي: "الوسائل التي بموجبها تنتقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للمؤسسة الاقتصادية"¹. وتعرف كذلك على أنها: " الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم تلخيص جميع البيانات وتسجيلها لتظهر في النهاية على شكل مجموعة من القوائم، وهذه الأخيرة ليست هدفا في حد ذاتها وإنما وسيلة للحصول على المعلومات والنتائج للاستفادة منها في اتخاذ القرارات والحكم على نتائج عمليات المؤسسة وتقييم مركزها المالي"².

تعد القوائم المالية على أساس أنها قوائم ذات أغراض عامة تمكن من تلبية احتياجات العديد من المستخدمين، مع التركيز على احتياجات المستخدمين المباشرين الذين ليس لديهم سلطة الحصول على المعلومات المحاسبية وهم المستثمرون والدائنون.

بناء على ما تقدم، نستنتج أن القوائم المالية هي من أكثر التقارير المحاسبية أهمية باعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومات المالية التي تحتاجها الأطراف الخارجية، وتعد هذه القوائم بطريقة موجزة تعكس من خلالها تاريخا مستمرا من العمليات والأحداث المؤثرة في المؤسسة معبرا عنها بوحدة نقدية. وقد ظهر مفهوم الاستخدام العام للقوائم المالية الذي يقوم على أساس أن كل الأطراف الداخلية والخارجية تجد حاجاتها من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، ولم يخص فئة معينة بإمكانية استخدام البيانات المحاسبية لاتخاذ القرار. وقد غطى هذا المفهوم القصور الذي ظهر في "مفهوم اتخاذ القرار" الذي يخص فئة المستثمرين فقط بإمكانية الحصول على المعلومات التي تساعدهم في عملية التنبؤ بالمستقبل.

هذا ويجدر التنبيه إلى أن الفرق بين القوائم والتقارير المالية يتمثل في أن القوائم المالية تشمل عادة: قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، كما تشمل أيضا الملاحظات على القوائم والجداول الملحقة؛ ولكن بعض المعلومات المالية قد

1 - فالتر ميجس وروبرت ميجس، المحاسبة المالية، ترجمة: وصفي عبد الفتاح أبو المكارم وآخرون، مراجعة: أحمد حامد حجاج، دار المريخ، السعودية، 2007، ص 34 .

2- محمد عباس حجازي، المدخل الحديث في المحاسبة: نظم المعلومات، أداة للاتصال و أساس لاتخاذ القرارات، دار غريب للطبع، القاهرة، مصر، الجزء الثاني، 1977 ، ص262 .

يكون من الأفضل تقديمها عن طريق التقارير المالية وليس القوائم المالية، إما لأنها تطلب من طرف جهات رسمية أو حكومية أو لأن إدارة المؤسسة ترغب في الإفصاح عنها اختياريًا. فالتقارير المالية تمثل مفهوم أشمل من القوائم المالية، إذ أنها تشمل بالإضافة إلى القوائم المالية كل من الأشكال الأخرى للإفصاح، والمتعلقة بتقديم المعلومات المحاسبية كالتوقعات، التقارير المالية المودعة لدى بورصة الأوراق المالية والأخبار الجديدة.

ويمكن تقسيم التقارير المالية حسب الجهة المستفيدة منها إلى نوعين¹:

- أ- **تقارير داخلية**: معدة للاستخدام الداخلي، توفر معلومات داخلية تفصيلية تخدم الجهات الإدارية العليا بالمؤسسة، مثل قوائم التكاليف التاريخية والمعارية وبيان الانحرافات وتحليلها، الموازنات التخطيطية لمختلف الأنشطة، تقارير دورية عن الإنتاج والمبيعات والمصروفات؛
- ب- **تقارير خارجية**: معدة للاستخدام الخارجي كقائمة الدخل والمركز المالي وقائمة مصادر واستخدامات الموارد.

2.4- عناصر التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات مصدرا مهما من مصادر المعلومات التي يلجأ إليها المحلل المالي والمستفيدون الآخرون، فهي الإطار العام والأوسع الذي يضم العناصر الآتية²:

أ- **القوائم المالية**: تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين:

- **قوائم مالية أساسية**: وهي القوائم التي يتعين على المؤسسات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب المصلحة ومختلف المستفيدين وتضم: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفق النقدي وقائمة التغير في حقوق الملكية.

يوضح لنا الجدول التالي القوائم المالية الواجب إعدادها في كل من النظام المحاسبي المالي* (SCF) ومعايير التقرير المالية الدولية** (IAS/IFRS).

¹ - رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، 2009، ص 297.

² - مؤيد راضي خنفر وغان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص ص 28-51.

* تم التطرق للإطار العام للنظام المحاسبي المالي SCF (تعريفه، أهميته...) في الفصل الثاني: المحور (II) .
** يستخدم في متن هذا البحث مصطلح معايير التقارير المالية الدولية للتعبير عن معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

الجدول رقم (02) : القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي ومعايير التقارير المالية الدولية

القوائم المالية حسب المرجعية الدولية (IAS/IFRS)	القوائم المالية حسب (SCF)
<ul style="list-style-type: none"> ◆ قائمة المركز المالي؛ ◆ قائمة الدخل ؛ ◆ قائمة التدفق النقدي؛ ◆ قائمة التغير في حقوق الملكية؛ ◆ الإيضاحات والجدول الإضافية. 	<ul style="list-style-type: none"> ◆ الميزانية؛ ◆ حساب النتيجة؛ ◆ جدول سيولة الخزينة؛ ◆ جدول تغيير الأموال الخاصة؛ ◆ الملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة.

المصدر: إعداد الطالبة

يوجد اتفاق بين المرجعية الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والنظام المحاسبي المالي (SCF) من حيث إعداد القوائم المالية الأساسية، إلا أنها تختلف في المصطلحات؛

- قوائم مالية مكملة للقوائم الأساسية: هي قوائم تعد بشكل اختياري من قبل المؤسسات بناء على ظروف معينة، وكمثال على ذلك: قوائم القيمة المضافة، القوائم التفصيلية للبنود الإجمالية التي وردت في القوائم الأساسية.

تجدر الإشارة إلى أنه هناك اختلاف في طرق الإفصاح عن المعلومات المالية، فهناك من يعتمد النموذج التقليدي لعرض المعلومات (الحساب)، وهناك من يتبع النموذج الحديث في العرض والإفصاح عن المعلومات (القائمة).
ب- المعلومات الإضافية:

تعد المعلومات الإضافية كجزء من البيانات المالية، توضح للمستخدم بشكل تفصيلي بعض المعلومات المفيدة والمتعلقة بالبنود الواردة في القوائم المالية. تغطي المعلومات الإضافية في معظم الأحيان البنود الآتية:

- السياسات المحاسبية: توضح من خلالها المؤسسة السياسات المحاسبية التي اتبعتها عند إعدادها للقوائم المالية كتوضيحها لطرق الإهلاك المستخدمة، طرق تقييم المخزون، السياسات المستخدمة في استنفاد الأصول غير الملموسة والسياسة المتبعة من قبل المؤسسة في اعتبار الإيراد متحققاً؛ كما يجب على المؤسسة أن تفصح عن أي تغيير يطرأ على هذه السياسات في حال حدوث ذلك التغيير.

- الالتزامات الطارئة أو المحتملة: ترتبط هذه الالتزامات بأوضاع وظروف قائمة فعليا كالدعاوى القضائية ضد المؤسسة أو الخسائر المحتملة عن عقود شراء غير قابلة للإلغاء، حيث يكون احتمال الحكم على المؤسسة شبه مؤكد. ويجب الاعتراف بهذه الخسائر وتحميلها للفترة المالية في حالة إمكانية حدوث هذه الخسائر بدرجة عالية مع إمكانية قياسها بشكل يمكن الاعتماد عليه. وفي حال عدم توفر

هذين الشرطين كأن يصاحب هذه الالتزامات حالة من عدم التأكد حول قيام الالتزام من عدمه أو حول قيمة الالتزام وتاريخه وقياسه، فإن هذه الالتزامات يتم الإفصاح عنها في شكل ملاحظات ضمن ملحقات القوائم المالية.

ج- تقرير مدقق الحسابات:

تحتوى التقارير السنوية للمؤسسات على تقرير مدقق الحسابات الخارجي، حيث يقوم بالإفصاح عن نتيجة فحصه للقوائم المالية من حيث مدى دقة المعلومات الواردة فيها ومدى تمثيلها لواقع المؤسسة عن فترة زمنية معينة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم المدقق بإبداء رأيه حول مدى توافق إعداد القوائم المالية مع المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية. وعليه، يمكن للمستخدمين الوثوق والاعتماد على التقارير المنشورة بناء على التقرير الذي يقدمه المدقق الخارجي بصفته طرفاً محايداً في المؤسسة.

د- تقرير مجلس الإدارة:

يقوم مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن أنشطة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، ويتضمن التقرير معلومات عن الإنتاج، المركز المالي والتسويقي للمؤسسة، معلومات حول حجم المبيعات ونموها وتطورها، المشاريع التي أنجزتها المؤسسة خلال العام وما تتوى إنجازه في العام القادم وبعض المعلومات التكميلية التي قد يحتاجها مستخدمو التقارير المالية.

3.4- أهداف القوائم المالية

بما أن الأهداف تمثل الركيزة الأساسية لنظام المحاسبة المالية، فقد تعددت محاولات تحديد أهداف القوائم المالية، ومن بين هذه المحاولات دراسة لجنة ترويلود، مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز، دراسة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي والنظام المحاسبي المالي. لذلك سنحاول التطرق لأهم دراستين على النحو الآتي:

1.3.4- أهداف القوائم المالية حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) خمسة قوائم بمفاهيم المحاسبة المالية المرتبطة بالتقرير المالي لمؤسسات الأعمال جاءت في بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم (01) وهي¹ :

أ- القائمة رقم 1 [SFAC N.1] بعنوان "أهداف التقرير المالي لمؤسسات الأعمال" تعرض أهداف المحاسبة والغرض منها؛

ب- القائمة رقم 2 [SFAC N.2] بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، تنطبق إلى الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة؛

¹ - دونالد كيزو وجيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ص 65-66.

ج- القائمة رقم 3 [SFAC N.3] بعنوان "عناصر القوائم المالية لمؤسسات الأعمال"، تقدم تعريفات للبنود التي تتضمنها القوائم المالية مثل: الأصول، الالتزامات، الإيرادات والمصروفات؛

د- القائمة رقم 5 [SFAC N.5] بعنوان "الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمؤسسات الأعمال"، والتي قامت بوضع أربعة معايير أساسية للاعتراف والقياس وبعض الإرشادات حول نوعية المعلومات التي يلزم أن تتضمنها القوائم المالية ومتى يتم ذلك؛

هـ- القائمة رقم 6 [SFAC N. 6] بعنوان "عناصر القوائم المالية"، حلت محل القائمة رقم 3، حيث قامت بتوسيع نطاق تطبيقها لتشمل المنظمات غير الهادفة للربح. في هذا المجال أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) قائمة خاصة بمفاهيم المحاسبة المالية ترتبط بالمنظمات غير الهادفة للربح، وهي القائمة رقم 4 [SFAC N. 4] بعنوان "أهداف التقرير المالي في المنظمات غير الهادفة للربح".

في مجال تحديد الأهداف قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) بنشر بيانين، الأول خاص بأهداف التقارير المالية في المؤسسات التجارية أما الثاني يتعلق بالمؤسسات غير التجارية أو المؤسسات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح، وفيما يلي نتناول ما جاء بهذين البيانين:

- **الأهداف الرئيسية للتقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية:** تتمثل الأهداف الرئيسية فيما يلي:

- توفير معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية: يجب أن يتم إعداد التقارير المالية بشكل يمكن من خلاله توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين ومختلف المستخدمين تساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- توفير معلومات تساعد على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية: يجب أن تساعد التقارير المالية مختلف المستخدمين على تقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التأكد المصاحبة لها. وترتبط التدفقات النقدية ارتباطاً وثيقاً بقدرة المؤسسة على توفير نقدية من إيراداتها الجارية لمواجهة التزاماتها عند استحقاقها، وكذا الاحتياطات النقدية الأخرى¹.
- توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة والمتطلبات المترتبة على هذه الموارد: يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة والالتزامات التي عليها، لمساعدة المستثمرين والدائنين على تحديد نواحي القوة والضعف وكذا تحديد المقدرة المالية واحتمالات مواجهة حالات العسر المالي.

- **الأهداف الفرعية للتقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية:** تسعى القوائم المالية إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

¹ - فؤاد محمد البيهي، مرجع سابق، ص 177.

- توفير معلومات حول تقييم أداء المؤسسة خلال الفترة، ويعتمد هذا التقييم على مقاييس صافي الربح ومكوناته. كما يمكن أن يستخدم المستثمرون والدائنون المعلومات المحاسبية عن الماضي في تقدير التوقعات المستقبلية المتعلقة بالمؤسسة؛
 - توفير معلومات تساعد على قياس درجة سيولة الأموال، بمعنى أن القوائم المالية يجب أن تتضمن المعلومات المتعلقة بمصادر الأموال وأوجه استخداماتها؛
 - توفير معلومات تفيد في تقييم درجة الكفاءة الإدارية وتقييم الأداء، وذلك من خلال تقييم قدرة الإدارة على تنفيذ مسؤولياتها التي وكلها لها المساهمون في تخطيط موارد المؤسسة والرقابة عليها وكيفية استخدامها الاستخدام الأمثل؛
 - توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة، فالقوائم المالية يجب أن تتضمن أية ملاحظات وتفسيرات ترى الإدارة أهميتها لمستخدمي هذه القوائم، وذلك بإيضاح بعض الأحداث أو العمليات التي ينعكس أثرها على الأرقام المحاسبية وإيضاح الافتراضات التي استخدمت في إعداد الحسابات.
- أهداف التقارير المالية في المؤسسات غير الاقتصادية:

هناك ثلاثة خصائص رئيسية تميز المؤسسات غير التجارية عن غيرها من المؤسسات¹:

- تدبير جزء من الموارد المالية من أشخاص وجهات لا يتوقعون الحصول في مقابلها على منافع اقتصادية مماثلة لما ساهموا به من موارد؛
- نشاط هذه المؤسسات لا يهدف إلى تقديم سلع وخدمات بأسعار تحقق أرباحا؛
- لا توجد حقوق ملكية محددة في هذه المؤسسات.

يمكن تحديد أهم المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية للمؤسسات غير الاقتصادية فيما يلي:

- معلومات مفيدة تتعلق بتدبير الأموال سواء في الحاضر أو المستقبل؛
- معلومات تساعد على تقييم مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في تقديم خدماتها في المستقبل، وعملية التقييم تتعلق بتوقعات المستقبل والأداء الذي تم في الماضي؛
- معلومات تبين مدى قدرة الإدارة على القيام بمسؤولياتها ومدى التقيد بالحدود المفروضة على استخدام الموارد المتاحة؛
- معلومات توضح الموارد الاقتصادية المتاحة والالتزامات القائمة على هذه الموارد. ذلك أن هذه المعلومات تفيد في تحديد مواطن الضعف والقوة في تقدير التدفقات النقدية المتوقعة من وإلى المؤسسة المحاسبية؛
- معلومات تتعلق بأي إيضاحات أو ملاحظات تساعد مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم.

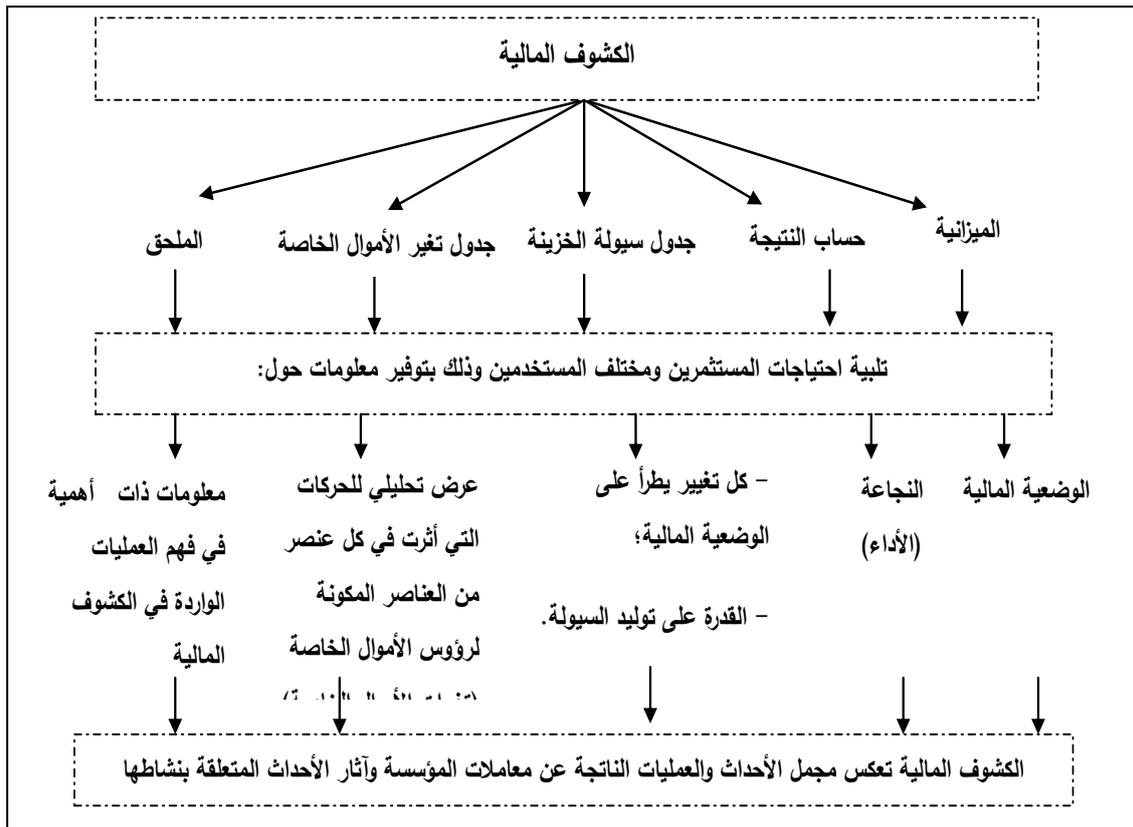
¹ - يوسف محمود جريوع، مرجع سابق، ص 52.

من خلال دراسة أهداف القوائم المالية التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، نستنتج أن القائمة رقم (01) تشير إلى أن عملية إعداد التقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية ليست غاية في حد ذاتها وإنما مصدر للمعلومات المفيدة التي تقدمها الإدارة لمستخدمي القوائم المالية الذين لا يمكنهم الحصول على المعلومات من جهات أخرى، وبناء على ذلك فإن الأهداف التي يقدمها بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم (01) هي أهداف موجهة للغرض العام يتم فيها التركيز على احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين لا تتوافر لديهم سلطة الحصول على المعلومات المالية التي يحتاجون إليها من المؤسسة، كما تساعد هذه الأهداف على تسهيل الاستخدام الكفء للموارد المحدودة وتحقيق كفاءة الأسواق المالية.

2.3.4- أهداف القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF)

يمكن توضيح أهداف الكشوف المالية* وفق النظام المحاسبي المالي في الشكل الآتي:

الشكل رقم (11): الهدف من الكشوف المالية



المصدر: راجع - القانون رقم 11-07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، المادة 26 ص 05.

- والمرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المادة (35، 36، 37)، ص ص 14-15.

* اعتمد النظام المحاسبي المالي (SCF) مصطلح الكشوف المالية كبديل لمصطلح القوائم المالية.

نلاحظ من الشكل رقم (11) أن النظام المحاسبي المالي (SCF) اهتم بتلبية احتياجات مختلف المستخدمين، وذلك من خلال إلزام المؤسسات بضرورة إعداد كشوف مالية تعرض بصدق وضعيتها المالية، نجاعتها، كل تغيير يطرأ على حالتها المالية، عرض تحليلي للحركات التي تؤثر في كل عنصر من العناصر المكونة لرؤوس الأموال الخاصة بالإضافة إلى إعداد الملحق الذي يتضمن كل معلومة ذات أهمية لفهم عمليات الكشوف المالية.

وخلاصة القول، أن المحاسبة المالية تعتبر أداة هامة من أدوات اتخاذ القرارات ترتكز أهميتها على المعلومات التي تقدمها في شكل تقارير وقوائم مالية تهدف إلى توفير معلومات حول الوضعية المالية والأداء والتدفقات النقدية للمؤسسة، وتمكن كذلك من التعرف على التغيرات في حقوق الملكية. وتعتبر في الوقت الحاضر وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية هي وجهة النظر السائدة في تحديد أهداف المحاسبة، وقد عرف هذا الاتجاه بالاتجاه النفعي أو اتجاه فائدة المعلومات في اتخاذ القرارات¹. ذلك أن الوظيفة الرئيسية للقوائم المالية وطبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها إنما تعتمد على المعلومات التي يحتاجها مستخدمو هذه القوائم، وعليه يجب تحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية وتغليب وجهة نظرهم في عملية إنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية.

4.4- استخدامات القوائم المالية

تتعدد الفئات المستخدمة للقوائم المالية، منهم من له علاقة مباشرة ودائمة بالمؤسسة كالملاك والمسيرين، ومنهم من له علاقة غير مباشرة معها كالمقرضين والموردين الذين تربطهم علاقة تعامل ظرفية تحدها المصالح المشتركة. وقد ترتب عن هذا التعدد في الفئات اختلاف طبيعة المعلومات المطلوبة والتي تتوقف إلى حد كبير على مجال القرار الذي يراد اتخاذه؛ أي الاستخدامات الداخلية والخارجية الآتية²:

1.4.4- الاستخدامات الداخلية: إن عملية تحضير وإعداد التقارير والكشوف المالية وغير المالية لأغراض القرارات الداخلية لا يراعى في تحضيرها وإعدادها القواعد والقوانين العامة المنظمة للمحاسبة كالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لأن طبيعة هذه التقارير سرية تتداول وتستعمل لأغراض داخلية. وعلى ضوء ذلك، تكون الإدارة في حاجة أكبر إلى المعلومات الخاصة بنشاط المؤسسة، كمقارنة المنافع المتأتبة من استخدام الأصول بالقيم التي تحصل عليها جراء التنازل عنها. وبالنسبة للإدارة تعتبر التكاليف الجارية وتكاليف الفرصة البديلة والتكاليف الحدية ملائمة للكثير من القرارات الإدارية، ولا يعنى كون هذه النماذج المستعملة في القياس ملائمة لقرارات الإدارة أن تكون بالضرورة ملائمة لقرارات المستثمرين والدائنين.

¹ - يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص 40.

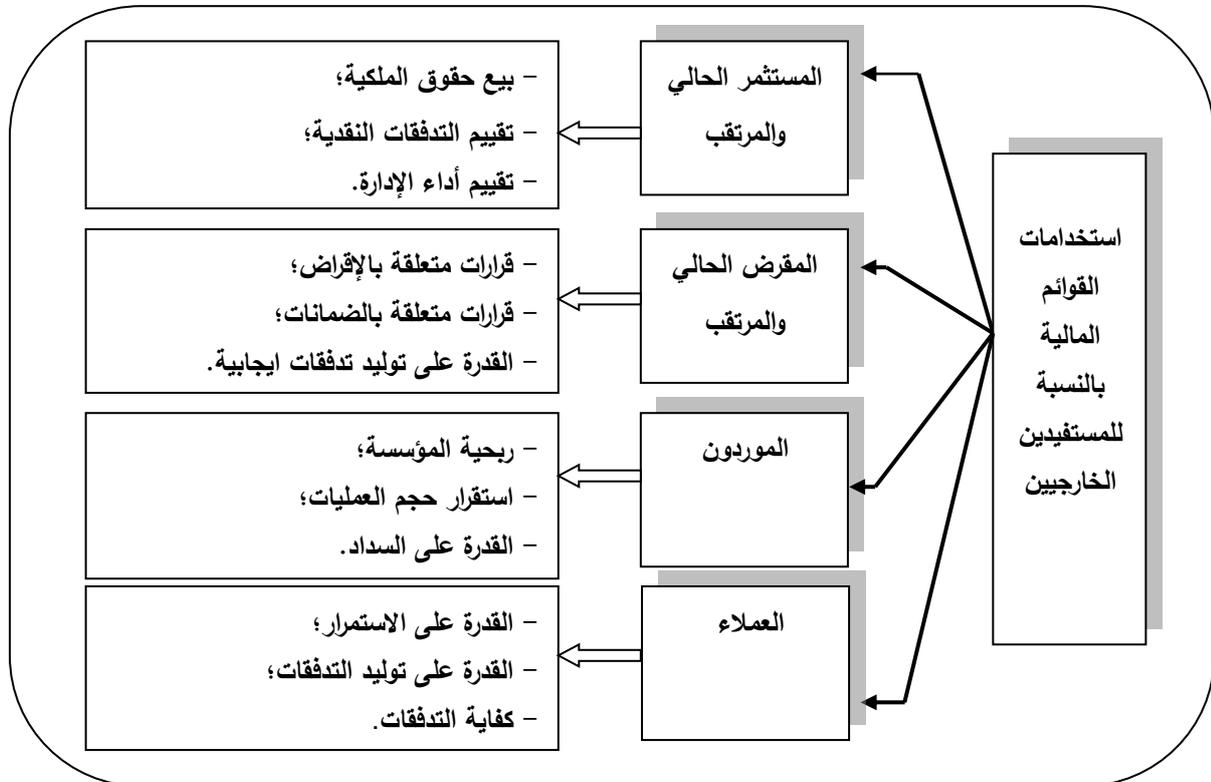
² - مصطفى عقاري، مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني، مرجع سابق، ص ص 73-75.

2.4.4- الاستخدامات الخارجية: إن عملية إعداد القوائم المالية في نهاية الدورة المالية يهدف إلى توصيل المعلومات للأطراف الخارجية مهما كانت طبيعة علاقتهم بالمؤسسة، وذلك بغية تمكينهم من التعرف على نتائج أعمال المؤسسة وطريقة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لها. ولكن تعدد المستخدمين الخارجيين للتقارير المالية يقتضي أن تكون اهتماماتهم بشؤون المؤسسة مختلفة، كما تقتضى أن تختلف علاقتهم بالمؤسسة من حيث أن:

- بعض مستخدمي التقارير المالية تكون احتياجاتهم خاصة من المعلومات، وفي نفس الوقت لديهم قدرة الحصول عليها طبقاً لاحتياجاتهم. ومن أمثلة هذه الفئة: مصالح الضرائب، البنوك، الهيئات المالية الأخرى، السلطات المشرفة على تداول الأوراق المالية والنقابات العمالية؛
- المستخدمون الذين لا يمتلكون سلطة الحصول على احتياجاتهم من المعلومات، وتعتبر القوائم المالية التي تعدها المؤسسة المصدر الأساسي للحصول على المعلومات التي يحتاجونها بالنسبة لهم. ومن جهة أخرى، تعتبر هذه القوائم قوائم مالية ذات غرض عام تعدها الإدارة نتيجة لعدم القدرة على تحديد احتياجات مختلف الفئات بشكل واضح، مع الأخذ بالاعتبار تعارض الاهتمامات والمصالح.

والشكل الموالي يوضح استخدامات القوائم المالية لمختلف المستفيدين الخارجيين:

الشكل رقم (12): استخدامات القوائم المالية بالنسبة للمستفيدين الخارجيين



المصدر: محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2009، ص183.

من خلال الشكل رقم (12)، نلاحظ أن المستثمرون الحاليون والمرتبون، الدائنون، الموردون والعملاء يعتبرون من أهم الفئات الخارجية المستخدمة للمعلومات المحاسبية الذين لديهم سلطة محدودة في الحصول على المعلومات التي يرغبون فيها. وعليه، تكون القوائم المالية معدة بافتراض أن مستخدميها على إلمام بالمفاهيم الأساسية للمحاسبة المالية بطريقة تمكنهم من تقدير قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية وتحليل المركز المالي لها.

وبصفة عامة، يمكن حصر المستخدمين الخارجيين والداخليين للقوائم المالية في الفئات الرئيسية الآتية¹:
أ- **المستثمرون**: إن مقدمي رأس المال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، فالمستثمرون يهتمون بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات بشأن الإبقاء أو بيع استثماراتهم في المؤسسة، وبالتالي فهم يركزون على تقييم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح ومعدلات النمو ومدى قدرة المؤسسة على الاستمرار والمنافسة في السوق؛

ب- **الموظفون**: يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافآتهم، تعويضاتهم، منافع التقاعد، توفير فرص العمل واستقرار وربحية المؤسسة؛
ج- **المقرضون**: مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عليها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق؛

د- **الموردون والدائنون الآخرون**: الموردون والدائنون الآخرون مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد فيما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق؛

هـ- **العملاء**: العملاء مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها؛

و- **الحكومات والمؤسسات العامة**: تحتاج الحكومات ووكالاتها المعلومات من أجل تنظيم عملية تخصيص وتوزيع الموارد، تحديد السياسات الضريبية وإجراء إحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة؛

ز- **الجمهور**: توفر القوائم المالية للجمهور المعلومات المتعلقة باتجاه تطور ونماء المؤسسة وتنوع أنشطتها.

تجدر الإشارة إلى أنه نظرا لتعدد فئات المستخدمين وتنوع أغراضهم وإمكانياتهم فالقوائم المالية يجب أن تعد في ظل فرضية أساسية وهي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في استخدام وتفسير المعلومات المالية، كما يجب عرضها بطرق منظمة ومنطقية تمكن المستخدم متوسط الكفاءة من قراءتها وفهمها بيسر وسهولة. ومن جهة أخرى، فإن التعدد في هذه الفئات يعكس بدون شك موضوع عدم التجانس في الاهتمامات والرغبات، مما يثير التساؤل فيما إذا كانت القوائم المالية كوحدة واحدة في أي اقتصاد أو دولة

¹- Stephan BRUN, Les normes comptables internationales IAS-IFRS, Cualino editeur,EJA-paris, 2006, p p 49-50.

تلمي مختلف الاهتمامات التي يكون بعضها متضاربا والبعض الآخر متكاملًا. وعليه فإن الأمر يستوجب التفكير في إعداد قوائم مالية متعددة توجه لتلبية احتياجات مختلف الأطراف كإعداد تقارير داخلية تعد لمقابلة احتياجات الإدارة، تقارير خارجية ذات استخدام خاص تعد لمقابلة احتياجات محددة لبعض المستخدمين الخارجيين وتقارير خارجية ذات استخدام عام تعد لمقابلة الاحتياجات المشتركة لكافة الأطراف الأخرى ذات المصلحة في المؤسسة.

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات لمختلف الأطراف ذات المصلحة، وعليه يجب أن تكون المعلومات الواردة فيها ملائمة وموثوقة يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، حتى يكون المستثمرون الحاليون والمرقبون والمقرضون على بينة بالحقائق الموضحة لأوضاع المؤسسة. وبناء على ذلك، اهتمت العديد من الهيئات بتحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواجب توافرها في القوائم المالية باعتبارها من المكونات الأساسية للإطار النظري للمحاسبة المالية فهي تربط بين أهداف الإبلاغ المالي من ناحية ومفاهيم الاعتراف والقياس من ناحية أخرى. فعلى سبيل المثال يعد البيان رقم (02) بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية من الدراسات الشاملة والمهمة في تحديد أهم الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية.

بالإضافة إلى ما سبق؛ يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

- أن فائدة المعلومات بالنسبة لمتخذ القرار تتحدد على أساس معرفة العديد من الشروط لعل أهمها تلك التي تتعلق بمجال الاستخدام كطبيعة القرارات التي يواجهها، طبيعة النموذج القراري المستخدم، طبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، مقدار ونوعية المعلومات المتوفرة، المقدرة على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك لدى متخذ القرار؛
 - أن مستوى جودة المعلومات المحاسبية لا تعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط (الملاءمة والموثوقية) بل تتعداها إلى خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات)؛
 - يجب أن تتصف الخصائص النوعية بالمرونة والتغيير، بمعنى أنها تتأثر بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تقدم فيها تلك المعلومات المحاسبية. أما الفائدة الرئيسية من وجود خصائص ثابتة لجودة المعلومات المحاسبية هو إعداد إطار من المعايير يتصف بالشمول؛
 - أن قيمة المعلومة تشير إلى إمكانية القياس الكمي للمنفعة المترتبة عن استخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار، أي الفرق بين القيمة المتوقعة للقرار وتكلفته.
- من جهة أخرى، فعملية إعداد وعرض القوائم المالية تواجه في الواقع العملي العديد من الاعتبارات التي ترتبط بكيفية الإفصاح عن البيانات المحاسبية وعرضها، اختيار الوسيلة المحاسبية المقبولة، مقدار ونوع المعلومات المحاسبية التي تقدم والشكل العام لها لتكون ذات فائدة لصناع القرار، وهذا ما سيتم مناقشته ضمن محتويات الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير
التقارير المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي

تمهيد

اهتمت الجهات العلمية والمهنية المحاسبية بموضوع الإفصاح المحاسبي وعلى نحو خاص بعد ظهور مؤسسات المساهمة وتطور المحاسبة وارتباط هذا التطور بالقوائم المالية، التي تتضمن بيانات ومعلومات وأسس قياس يمكن استخدامها كأساس لاتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان، تحقيق الفائدة الإعلامية القصوى لمستخدميها، توفير الموثوقية والمصدقية، عقد المقارنات الزمانية والمكانية وتحقيق فعالية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المؤسسة وعلى المستوى القومي.

وباعتبار القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها وسيلة إبلاغ أساسية يعتمد عليها مستخدمو المعلومات المحاسبية، استوجب الأمر السعي نحو وضع تشريعات ومعايير متفق عليها تخص الإفصاح وكيفية عرض المعلومات المالية لإزالة العوائق وتقليل الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة. لذلك بادرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) عرض القوائم المالية والمعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS7) قائمة التدفقات النقدية لتنظيم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية والإفصاح عنها وتسهيل تفسيرها.

من جهة أخرى، أولى النظام المحاسبي المالي كذلك أهمية كبيرة لمستخدمي المعلومات المالية، وهذا من خلال كمية المعلومات التي نص على ضرورة الإفصاح عنها في القوائم المالية وملحقاتها؛ بمعنى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى إحداث تغييرات على محتوى وشكل القوائم المالية الأساسية وملحقاتها لتتوافق مع التغييرات المالية والمحاسبية الدولية، وجعل هذه القوائم تتوفر على الخصائص النوعية المفيدة لمستخدميها.

سوف نتناول هذا الفصل بدراسة المحاور الأساسية الآتية:

I - ماهية الإفصاح المحاسبي؛

II - مفاهيم أساسية حول معايير التقارير المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي؛

III - الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي.

I - ماهية الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية، إذ أنه يمثل المرحلة التي يستطيع من خلالها المحاسبون التعبير عن جهودهم في توفير المعلومات اللازمة لمختلف الفئات المستخدمة لها في شكل مجموعة من القوائم المالية ذات الاستخدام العام.

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي

يعتبر مفهوم الإفصاح من القضايا الهامة في الفكر المحاسبي، وخاصة أن المحاسبة تهدف إلى تحقيق وظيفتين أساسيتين هما القياس والإفصاح عن المعلومات لمختلف المستخدمين الداخليين والخارجيين لاتخاذ القرارات المناسبة، لذلك توجب أن يعبر الإفصاح المحاسبي عن المحتوى المعلوماتي للأحداث والعمليات المالية بصدق وشفافية.

1.1- نشأة الإفصاح المحاسبي

يرجع الاهتمام بمفهوم الإفصاح المحاسبي إلى بداية تأسيس مؤسسات المساهمة حيث يقوم المساهمون بتوكيل جهات متخصصة لتسيير مصالحهم وينتظرون معلومات عن نتائج أعمال مؤسساتهم، مما أدى إلى وجود بعد بين المساهمين الذين يمتلكون المؤسسة وبين الأرقام المحاسبية، لذا كان لا بد من تصوير الميزانية وطباعتها ونشرها لإتاحة الفرصة لهؤلاء المساهمين من الإطلاع على المركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة معينة. وما لبثت أزمة الكساد التي حلت بالنظام الاقتصادي عام 1929 وما رافقها من حملات إعلامية تناولت مسألة الإفصاح أن نشأت المطالبة بعرض حركة أموال المؤسسة ونشاطها وذلك بعرض مشترياتها ومبيعاتها ومصروفاتها المختلفة. وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن مستوى الإفصاح المطلوب في ظل النظام الرأسمالي الحر السائد في تلك الفترة اعتمد على قائمة للمركز المالي وقائمة للدخل وقائمة للتوزيع، وأن هذا المستوى من الإفصاح ينسجم مع مفهوم المستثمر العادي* في ظل المؤسسات الصغيرة نسبيا.

مع تطور الحياة الاقتصادية توسعت مؤسسات المساهمة واحتكرت الأسواق المالية، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إصدار تشريعات (كما في قانون شيرمان وقانون كلايتون)** تمنع فتح فروع لمؤسسة واحدة في أكثر من ولاية. ومن جهة أخرى، لجأت هذه المؤسسات القابضة إلى السيطرة على مؤسسات أخرى عن طريق حيازة نسبة لا تقل عن 20% من رأسمالها لتتمكن من اتخاذ القرارات الإدارية المهمة في مؤسساتها التابعة والتي تحافظ على أسمائها وشخصياتها المعنوية المستقلة، وبذلك

* المستثمر العادي هو المستخدم ذا المهارة المحدودة في تحليل المعلومات المالية يحتاج إلى ميزانية عمومية، قائمة للدخل، قائمة للتوزيع وقائمة لحقوق الملكية معززة بتقرير مراجع حسابات مستقل.

** قانون شيرمان (1890) وقانون كلايتون (1914) من قوانين مكافحة الاحتكارات.

تتحقق السيطرة دون التعرض لقوانين منع الاحتكار. وقد نتج عن هذا النوع من التنظيم مشكلات قانونية ومحاسبية منها مشكلة التفكير في تصميم وإعداد قوائم مالية تعكس صورة المركز المالي العام الموحد لكل مؤسسات المجموعة الواحدة مجتمعة كما لو كانت مؤسسة محاسبية واحدة لها شخصية مستقلة. ولم تقف القوانين عند حدود القوائم المالية الموحدة التي كانت تشتمل على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي الموحدة بل نجدها قد ألزمت المؤسسات بإعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة أيضاً¹.

وعليه يمكن القول أن دور المستثمر العادي في اتخاذ القرارات الاستثمارية اضمحل في ظل النظام الرأسمالي الاحتكاري، ليحل محله مجتمع مالي من متخذي القرارات يحتل فيه المحللون الماليون ومستشارو الاستثمار المكان الأول، مما يجعل مفهوم المستثمر العادي غير كاف لتلبية حاجة المجتمع المالي، وإن هذا الاستنتاج دفع كثيراً من كتاب المحاسبة لنقد المفهوم التقليدي الذي يفترض مستثمراً عادياً يعتمد على قائمة الدخل وقائمة للمركز المالي، والمطالبة بتوسيع مفهوم الإفصاح ليشمل معلومات أوسع من تلك القوائم التقليدية².

من هنا ظهرت الحاجة للاهتمام بموضوع الإفصاح المحاسبي نتيجة للعديد من الأسباب لعل أهمها الاتساع المستمر لنطاقه نتيجة التطورات المتزايدة في البيئة الاقتصادية، والتي تولد العديد من المشكلات المحاسبية التي تحتاج إلى معايير محاسبية تساعد مختلف المؤسسات في قياس العناصر المرتبطة بها والإفصاح عنها، فضلاً عن ارتباط الإفصاح بالقوائم والتقارير المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس يتم إتباعها للوصول إلى بنود هذه التقارير.

2.1- تعريف الإفصاح المحاسبي

يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه: " اتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الجوهرية التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمؤسسة"³. ويعرف كذلك بأنه: " نشر المعلومات الضرورية لمختلف الفئات التي تحتاجها وذلك لزيادة فاعلية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، ولتقييم درجة المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات وكذلك للوصول إلى القرار الذي يحقق أهداف هذه الفئات والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب فيها"⁴.

ومن جهة أخرى عرفت كل من *Omaima HASSAN and Claire MARSTON* الإفصاح على أنه: " إقرار الذمة المالية من خلال نشر المعلومات المالية وغير المالية سواء كانت عددية أو نوعية، مطلوبة أو طوعية، متاحة عبر قنوات رسمية أو غير رسمية كالتقارير السنوية، المؤتمرات، التقارير المرحلية،

¹ - حسين القاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة، دار الثقافة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، ص ص 243-244.

² - المرجع السابق، ص 242.

³ - طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 530.

⁴ - سعادة علي العبد خليل، الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (5)،

مجلة المدقق الأردنية، الأردن، العدد 76/75، مارس 2008، ص ص 20-23.

النشرات والبيانات الصحفية¹. وقد عرف Etienne FARVAQUE and al إفصاح المؤسسات على أنه: "عملية نقل المعلومات من داخل المؤسسات نحو أطراف خارجية، كما يشيرون إلى أن هذا الإفصاح ليس موجه للمساهمين والمستثمرين فقط لتحليل أهمية الاستثمارات، ولكن موجه أيضا لأصحاب المصلحة الآخرين لاسيما للحصول على معلومات حول السياسات الاجتماعية والبيئية للمؤسسات والتواصل مع أدائها والحكم عليها"².

أما إدون س هنديكسن يرى الإفصاح المحاسبي أنه: " المعلومات الضرورية التي تكفل الأداء الأمثل لأسواق رأس المال الكفاءة، ويفترض هذا وجوب عرض معلومات كافية تسمح بالتنبؤ باتجاهات التوزيعات واختلاف وتغاير الإيرادات المستقبلية، كما يجب أن يتم التركيز على تفضيلات المستثمرين والمحللون الماليون المحنكون لأنهم يحتاجون المعلومات لتقييم مخاطر المؤسسات وليتمكنوا من الحصول على محافظ أوراق مالية متنوعة وتوليفات من الاستثمارات توافق مواقفهم من المخاطر، بينما الهيئات العمومية والدائنون يمتلكون قدرة الحصول على معلومات إضافية وفقا لاحتياجاتهم"³.

من دراسة التعريف السابقة يلاحظ أنها ركزت على ضرورة أن يوفر الإفصاح المحاسبي كافة المعلومات الهامة واللازمة لمختلف الأطراف ذات المصلحة لاتخاذ قراراتهم وتلبية احتياجاتهم المتنوعة. وعليه، يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي هو مجموعة البيانات والمعلومات التي توفرها المؤسسات لمختلف المستخدمين على شكل قوائم مالية، تقارير محاسبية، نشرات...مع مراعاة أن يتم عرضها بلغة مفهومة وواضحة دون أي لبس أو تظليل. وتجدر الإشارة إلى أنه على الجهات المعدة للمعلومات أن تأخذ بالاعتبار توافق نوعية وطريقة عرض هذه المعلومات مع المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها لتحقيق الاتساق والتوافق في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي وتوفير بيانات مالية تعكس الواقع الاقتصادي بصورة دقيقة.

أما عن طريقة الإفصاح عن المعلومات المالية فقد تأخذ أحد الشكلين الآتيين:

أ- الإفصاح الإلزامي: يعبر عن المعلومات التي يتم الكشف عنها وفق متطلبات الإفصاح المبينة في النظام الأساسي لكل دولة سواء في شكل قوانين، أنظمة مهنية، معايير أو قواعد كالتالي تفرضها البورصات مثلا⁴. يشتمل الإفصاح الإلزامي عادة على القوائم المالية الأساسية، تقرير مدقق الحسابات، تقرير مجلس الإدارة (تقرير حول حوكمة المؤسسات، المكافآت...) والملاحق.

¹ - Omaira HASSAN and Claire MARSTON, **Disclosure measurement in the empirical accounting literature**, Economics and finance working paper series, Brunel university, N° 10 – 18, LONDON, September, 2010, P 7.

² - Etienne FARVAQUE and al, **corporate disclosure : A review of its (direct and indirect) benefits and costs**, economie internationale,CAIRN.INFO, 2011/4 n° 128, p 8.

³ - إدون س هنديكسن، النظرية المحاسبية، ترجمة و تعريب كمال خليفة أبو زيد، الإسكندرية، مصر، الطبعة الرابعة، 2008، ص766.

⁴ - Omaoma HASSAN and Claire MARSTON, Op. Cit., p 7.

ب- الإفصاح الاختياري: يمثل كافة المعلومات التي تزيد عن الإفصاح الإلزامي سواء كانت معلومات مالية أو غير مالية.

يمكن عرض أهم خصائص الإفصاح الاختياري في النقاط الآتية¹:

- له دور إعلامي في توفير المعلومات التي غالبا ما تكون حكرا على الإدارة فقط؛
- عدم وجود شكل خاص به نظرا لقلّة الدراسات والتنظيمات التي تهتم به؛
- يعتبر آلية أكثر كفاءة وأقل تكلفة لإيصال المعلومات في الوقت المناسب؛
- يكون عادة في شكل سردي بدلا من الطبيعة العددية، ومن أمثلة ذلك: المعلومات الخاصة بالمخاطر المحتملة، المعلومات غير المالية المتعلقة بالجانب الاجتماعي والبيئي وخصائص المؤسسة الاستراتيجية؛

- يخفض من تكلفة رأس المال وتكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية من جهة، ويزيد من اهتمام المحللين الماليين والمستثمرين بأداء المؤسسات ودرجة سيولتها من جهة أخرى.

وعليه، يمكن أن نستنتج أن الإفصاح الاختياري يكمل الإفصاح الإلزامي ويؤكد المعلومات الواردة فيه مما يزيد من فائدة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية المقدمة لمختلف الأطراف ذات المصلحة، لأنه غالبا ما يتوفر لدى المديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي لمؤسساتهم أكثر من غيرهم من الأطراف الخارجية كما يمتلكون الحافز للإفصاح الاختياري عنها، الأمر الذي يساهم في إنتاج قيمة مضافة للمؤسسة والأطراف ذات الصلة بها.

يمكن التمييز كذلك بين الإفصاح الداخلي والخارجي حيث يوجه الإفصاح الداخلي إلى إدارة المؤسسة بالدرجة الأولى وتهتم به المحاسبة الإدارية، في حين أن الإفصاح الخارجي يوجه إلى مجموعات خارجية متعددة غير متجانسة وذات أهداف مختلفة.

2- أهمية الإفصاح المحاسبي

يمكن أن نتناول أهمية الإفصاح المحاسبي من جانب أهميته بالنسبة للمساهمين باعتبارهم أصحاب رأس المال يهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، ومن جانب أهميته بالنسبة لأصحاب المصلحة الآخرين، كالاتي:

1.2- أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للمساهمين

يرى *Etienne FARVAQUE* أنه سواء كان الإفصاح المحاسبي اختياريًا أو مفروضًا بقوانين تنظيمية فهو يحقق فوائد وقيمة مضافة للمساهمين، ويتم ذلك من خلال الآليات الآتية²:

¹- Lakshmanan SHIVAKUMAR, *Mandatory Disclosure Vs Voluntary disclosure*, London business school, 2010, p 10.

²- راجع:

Etienne FARVAQUE AND al, Op.Cit.pp.10-13.

- تحسين المعلومات التي يحتفظ بها المساهمون: من بين خصائص المعلومات الجيدة أنها تحسن التوقعات المستقبلية وتحد من التباين في المعلومات التي تتداول في السوق المالي. هذا التباين الذي يسمح للمساهمين بتحقيق أرباح على حساب مساهمين آخرين من خلال ما يعرف باسم علم التداول "Informed trading"؛

-التأثير على سلوك المستثمرين وزيادة حصة السيولة: إن الإفصاح المحاسبي يقلل من تباين المعلومات، يخفض من مظاهر الغش والاحتيال، يرسى قواعد المنافسة المنظمة ويدعم موثوقية المعلومات المالية مما يؤدي إلى جذب عدد كبير من المستثمرين إلى السوق وبذلك تزيد السيولة وتخفض تكلفة رأس المال؛

- تغيير في السلوك الإداري: عن طريق تحسين الإدارة التنفيذية والتركيز على القرارات المتخذة من قبل المديرين مع الأخذ بالحسبان العواقب المترتبة على تكلفة رأس المال. فإدارات المؤسسات لديها في الغالب معلومات عن المؤسسة تفوق ما لدى المستثمرين، وهذه المشكلة يترتب عليها فشل السوق إذا ما استخدمت الإدارة ما لديها من معلومات لتضليل المستثمرين، لذلك يمكن أن يساهم الإفصاح المحاسبي في تحسين سلوك الإدارة وتنشيط السوق المالي.

وقد اعتمد *Etienne FARVAQUE* في تحديده للآليات الثلاثة السابقة على نتائج مجموعة من الدراسات، نذكر بعضها منها ملخصة ضمن الجدول رقم (03):

الجدول رقم (03): أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للمساهمين

أهم نتائج الدراسة	الدراسة
- أثبت الباحثون نظرياً أن الارتفاع في درجة الإفصاح المحاسبي يقلل من تباين المعلومات وحجم التداول.	دراسة (Diamond and Verrecchia, 2000) بعنوان "الإفصاح، السيولة وتكلفة رأس المال"
- إفصاح المؤسسات (مقاس بالمعايير والشفافية) يزيد من سعر الاكتتاب بنسبة 10٪.	دراسة (Patel and Dallas, 2002) بعنوان "الشفافية والإفصاح: نظرة منهجية مع دراسة النتائج"
- إن مزيد من الشفافية في التقارير المالية السنوية تقلل من تكلفة رأس المال.	دراسة (Botoson and Plumlee, 2002) بعنوان "إعادة النظر في مستوى الإفصاح والتكلفة المتوقعة لرأس المال"
- كلما ارتفع مستوى إفصاح المؤسسة ارتفعت السيولة الإجمالية للسهم.	دراسة (Heflin and al, 2005) جودة الإفصاح وسيولة الأسواق
- إن مزيد من الشفافية يضمن ارتفاع حصة التمويل الخارجي للمؤسسة؛ - المؤسسة الأكثر شفافية تخفض من تكاليف الوكالة.	دراسة (Khurana and al., 2006) بعنوان "تطور المؤسسة والإفصاح: دراسة ميدانية"
- إن اشتراط إفصاح تنظيمي محكم يؤدي إلى انخفاض مستويات الديون وذلك برفع رأس مال المؤسسة بسهولة.	دراسة (E Fagotto and al, 2006) بعنوان "فعالية سياسات الإفصاح التنظيمية"
- اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) يساعد على زيادة حجم المعاملات.	دراسة (C. Leuz and P.D Wysocki, 2006) بعنوان "الآثار الاقتصادية لاعتماد التقارير المالية والتنظيم المحاسبي: عرض ومناقشة النتائج المستقبلية"
- الإفصاح يؤدي إلى انخفاض تقلب العوائد.	دراسة (Ferrell and Lambert et al, 2007) بعنوان "الإفصاح الاختياري وعوائد الأوراق المالية"

المصدر: راجع:

-Etienne Farvaque et al, **corporate disclosure : A review of its (direct and indirect) benefits and costs**, economie internationale, CAIRN.INFO, 2011, 2011/4 n° 128, p p 10-16.

من خلال الجدول أعلاه وبناء على ما تقدم، نستنتج أن أهمية الإفصاح المحاسبي تتبع من كونه وسيلة اتصال أساسية بين الإدارة ومختلف المستثمرين، إذ يلعب دوراً مهماً في تحديد أسعار الأسهم في السوق المالي، يخفض من حالة عدم التأكد، يشجع المدخرون على تقديم أموالهم للمستثمرين، يرفع درجة السيولة ويسمح بترشيح عملية اتخاذ القرار من خلال إتاحة المعلومات للجميع دون تحيز.

ومن جهة أخرى، يعتبر الإفصاح من أهم آليات حوكمة المؤسسات إذ يساهم في الحد من مشكلة الوكالة التي تتبع من رغبة المديرين في استخدام المعلومات والإفصاح عنها بالقدر الذي يحقق مصالحهم، ومن ناحية أخرى فإن أصحاب رأس المال يرغبون في الإفصاح لتحقيق المساءلة المحاسبية عن الأداء.

2.2- أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة لأصحاب المصلحة الآخرين

يرى *Etienne FARVAQUE* أن أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة لأصحاب المصلحة الآخرين تتلخص في نقطتين أساسيتين هما تجنب الفضائح المالية وتحقيق الاستقرار المالي. إذ يساعد الإفصاح المحاسبي على تحسين فهم المستخدمين لهيكل ونواحي نشاط المؤسسة، سياساتها وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية، الأخلاقية، علاقات المؤسسة مع المجتمع التي تعمل فيه، تدعيم علاقاتها بصورة وثيقة مع المستثمرين المحتملين، كما يوفر معلومات منتظمة موثوق فيها قابلة للمقارنة ومفصلة تسمح بتقييم نشاط الإدارة واتخاذ القرارات الملائمة.

في هذا الصدد حدد *Michael HARVEY and Fred KEER* ثلاث مميزات أساسية يحققها الإفصاح المحاسبي كالاتي¹:

- يعمل على تحديد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة التي تساهم في اتخاذ القرار الذي يحقق الأهداف المرجوة؛
 - يساعد الإدارة على إظهار مساهمات المؤسسة في تقديم السلع والخدمات وتحديد مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع ككل؛
 - يساهم في تنظيم السوق المالي وتنشيطه، وذلك بتوفير معلومات شفافة ومفيدة عن المتعاملين فيه.
- أما عن الشروط التي يجب مراعاتها في عملية الإفصاح المحاسبي فيمكن تلخيصها فيما يلي²:

- يجب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية فقط وإنما يشمل أيضا:

- الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية للمؤسسة؛
- الإفصاح عن أهداف المؤسسة؛
- حقوق الملكية؛
- إتاحة معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين (مؤهلاتهم، كيفية اختيارهم، مدى استقلاليتهم، مرتباتهم، حوافزهم...)
- الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة؛
- توفير معلومات عن المخاطر المستقبلية المتوقعة؛

¹- Michael HARVAY and Fred KEER, *Financial accounting theory and standards*, second edition, prentice hall international, London, 1983, p 173.

²- علي أحمد الزين ومحمد حسني عبد الجليل صبيحي، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية: أعمال المؤتمرات، القاهرة، مصر، 2009، ص ص 89-90.

- الإفصاح عن هيكل وسياسات وقواعد الحوكمة.
- مراعاة المعايير الدولية عند إعداد المعلومات، الإفصاح عنها ومراجعتها؛
- قابلية المراجعين الخارجيين للمساءلة أمام المساهمين؛
- إتاحة المعلومات للأطراف المختلفة بصورة عادلة مع الأخذ بالاعتبار توقيتها المناسب وتكلفتها؛
- ينبغي تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات وتشجيع الإدارة على تقديم التحليلات والمعلومات للمحللين الماليين، السماسرة ووكالات التقييم.

خلاصة القول، أن أهمية الإفصاح المحاسبي تعود أساساً إلى اعتباره كأحد الأسس الرئيسية التي تعتمد عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بالإضافة إلى تعدد وتنوع الجهات المستفيدة من هذه المعلومات وخاصة من حيث طبيعة القرارات المتخذة والآثار المترتبة عليها.

3- أنواع الإفصاح المحاسبي

بعد التعرف على مفهوم الإفصاح المحاسبي وتحديد أهميته بالنسبة للمساهمين والمستخدمين الآخرين، سنحاول التعرف على أنواعه في الآتي:

1.3- الإفصاح الكامل

يتطلب الإفصاح الكامل التعبير عن الأحداث الاقتصادية بدقة حتى لا يتم إخفاء أي معلومة جوهرية ذات أثر على المستخدم أو على قراراته، فالإفصاح لا يقتصر على الحقائق المتعلقة بنهاية الفترة المحاسبية فقط بل يمتد إلى بعض الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

إن الإفصاح الكامل وفق النموذج المحاسبي المعاصر ينطلق من أربعة فروض رئيسية هي¹:

- فرض مقابلة احتياجات المستخدمين الخارجيين من المعلومات المحاسبية وذلك بتقديم مجموعة من القوائم والتقارير المالية ذات الغرض العام؛
- فرض أن المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين الخارجيين هي معلومات عن الدخل والثروة في المؤسسة؛
- فرض أن القوائم المالية هي: قائمة المركز المالي، قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية؛
- فرض أن إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام تعتبر من أنسب وسائل الإفصاح من وجهة نظر مقارنة التكلفة بالعائد.

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 276.

2.3- الإفصاح الكافي

يضمن الإفصاح الكافي الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية حتى تكون غير مضللة لمستخدميها، ويختلف حجم المعلومات المفصوح عنها حسب احتياجات مختلف المستخدمين ومصالحهم.

3.3- الإفصاح العادل

يتطلب الإفصاح العادل عرض القوائم والتقارير المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصالح الفئات الأخرى، من خلال مراعاة احتياجات جميع الأطراف المستخدمة للمعلومات المالية بشكل متوازن¹.

4.3- الإفصاح التفاضلي

يعتمد مدخل "الإفصاح التفاضلي" على التقارير السنوية المختصرة بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحاً شاملاً، ولكن الكثير منهم يحتاج إلى معلومات ملخصة وذات تحليل فني مختصر، تركز على التفاضل أو التفاوت بين البنود وذلك بعقد مقارنات توضح التغيرات الجوهرية وتحدد الاتجاه العام لتلك التغيرات. إلا أن هذا النوع من الإفصاح مازال محل خلاف ويعتبر إجراء غير مقبول عموماً، ذلك لأن مؤيدي هذا الاتجاه يفترضون مستثمراً أقل دراية واستيعاباً من المستثمر العادي الذي يفترضه مهنة المحاسبة².

5.3- الإفصاح الوقائي

يهتم الإفصاح الوقائي بتبسيط المعلومات المنشورة حتى تصبح مفهومة لمستثمر محدود المعرفة، بمعنى أنه يتم التركيز على المعلومات الموضوعية التي لا تعكس درجة كبيرة من حالة عدم التأكد. ويعبر هذا النوع من الإفصاح عن الاتجاه التقليدي الذي يهدف إلى حماية المستثمر العادي ذي المعرفة المحدودة³.

يعتمد الإفصاح الوقائي على الفروض الرئيسية الآتية⁴:

- فرض أن المستخدم الرئيسي للمعلومات المحاسبية المفصوح عنها هو المستثمر متوسط الدراية والمعرفة (المساهمون الحاليون والمرقبون، المقرضون، الدائنون...)
- فرض أن احتياجات المستثمر الخارجي تتعلق بالدخل والثروة في المؤسسة؛

¹ - المرجع السابق، ص 181.

² - رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص 218.

³ - أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقارير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الجزء الثاني، 2007، ص 33.

⁴ - رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص 219-220.

- فرض أن القوائم المالية ذات الغرض العام هي أنسب أسلوب للإفصاح المحاسبي من حيث مقارنة تكلفة الإفصاح بالمنفعة أو العائد المتوقع؛
- فرض أن القوائم المالية ذات الغرض العام هي: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفق النقدي؛
- فرض أن القوائم المالية ذات الغرض العام مترابطة ومتكاملة؛ فترابطها يعني أنها تخضع لنفس أسس القياس المحاسبي وينظمها تطبيق القيد المزدوج، أما تكاملها فيعني تجميع وتشغيل المعلومات الناتجة من القوائم المختلفة؛
- تعد الملاحظات الهامشية، تقرير مدقق الحسابات، تقرير الإدارة، الجداول التحليلية والمقارنة لبعض بنود الأصول، الالتزامات وحقوق الملكية كجزء متمم للقوائم المالية الأربعة السابقة الذكر.

6.3- الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي

يعتبر هذا النوع من الإفصاح اتجاها معاصرا يهتم بالمعلومات المالية وغير المالية الكمية والوصفية الملائمة لاتخاذ القرارات كالإفصاح عن التنبؤات المالية، الإنفاق الرأسمالي والمخطط ومصادر تمويله. ويفترض هذا الاتجاه مستثمرا حسيفا ذا دراية واطلاع واسعين يمتلك القدرة على التحليل، عقد المقارنات وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية.

ما يميز الإفصاح التثقيفي هو أنه يستوعب الإفصاح التقليدي ويضيف إليه مجموعة جديدة من القوائم كقائمة القيمة المضافة وقوائم الإفصاح عن أثر تغيرات المستوى العام للأسعار، فهو ينقل الاهتمام من القوائم المالية الأساسية ذات الغرض العام إلى القوائم المالية المرحلية وتقارير التنبؤات المالية¹.

في هذا الصدد يمكن تحديد هدفين أساسيين للإفصاح التثقيفي هما:

- توفير معلومات تمكن السوق المالي من تحديد الأسعار المتوازنة التي تحقق عدالة توزيع العوائد والمخاطر، مما يؤدي إلى الحد من مساوئ استخدام بعض المعلومات الخاصة التي تحقق مصالح بعض المتعاملين على حساب مصالح متعاملين آخرين لا تتوافر لديهم تلك المعلومات²؛
 - تقديم معلومات إضافية تزيد من معرفة مستخدمي القوائم المالية، فهو يظهر إلى جانب المعلومات المحاسبية الإلزامية المنصوص عليها وفق قوانين خاصة معلومات إضافية يعتقد بأنها ضرورية لإتمام عملية الإفصاح وجعلها أكثر فاعلية.
- إضافة إلى أنواع الإفصاح المحاسبي السابقة الذكر، يمكن التمييز بين مستويين أساسيين للإفصاح المحاسبي هما:

¹ - المرجع السابق، ص 222.

² - أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، مرجع سابق، ص 34.

- **المستوى المثالي للإفصاح:** يتحقق هذا المستوى عندما تكون القوائم المالية المنشورة على درجة عالية من التفصيل، الدقة، المصدقية وأن يتم عرضها بالشكل وفي الوقت الذي يناسب احتياجات ورغبات كل مستخدم ذي مصلحة. ومن الناحية النظرية فإنه يمكن تحديد العوامل التي تحقق المستوى المثالي للإفصاح إلا أن هذا المستوى لا يمكن الوصول إليه من الناحية الواقعية، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المتعددة للقرارات، عدم القدرة على تحديد مدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى التفاوت الكبير بين درجة استجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل نظم القياس المحاسبي المختلفة، والتي قد تكون مصداقيتها محل تساؤل نظرا لوجود العديد من المحددات والقيود التي تضعها مجموعة الفروض، المبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم أساليب جمع مخرجات هذه النظم وقياسها.

مما سبق، يمكن التمييز بين جانبين أساسيين للإفصاح الأمثل هما¹:

• التجميع الأمثل للبنود: بقدر ما يتعلق الأمر بالتجميع الأمثل للمفردات في مجموعات، يجب أن تشمل القوائم المالية على التفاصيل التي تكفي لتزويد المستخدمين بالمعلومات المطلوبة عن الأنواع المختلفة من الأصول، الخصوم، حقوق أصحاب رأس المال، الإيرادات، المصاريف، المكاسب، الخسائر والتدفق النقدي. غير أن التفاصيل التي تزيد عن الحد الملائم قد تؤدي إلى إرباك من يستخدم هذه القوائم لأنه يحتاج إلى دراسة قدر كبير من البيانات التفصيلية لكي يستخلص منها المعلومات الأساسية التي يحتاجها، فضلا عن ذلك فإنه لا ينبغي أن تظهر البنود غير الهامة لمفردات مستقلة حتى لا يؤدي الإفراط في سرد التفاصيل إلى إغفال البيانات الهامة؛

• الشرح الأمثل للبيانات: يجب إضافة شرح تكميلي للعناوين الرئيسية والفرعية والقيم المالية التي تشملها القوائم بما يكفل توضيح كل منها، كما يجب تفادي وضع المعلومات الهامة ضمن التفاصيل الأقل أهمية. وتعتبر الإيضاحات التي تتعلق بالقوائم المالية ضرورية لشرح حدود استخدامات هذه القوائم إلا أن هذه البيانات قد تكون مطولة بدرجة تتناقض مع الإفصاح الأمثل، ويتوقف ذلك جزئيا على قدرات مستخدمي هذه القوائم.

- **المستوى الواقعي للإفصاح:** هو الإفصاح الذي يوازن بين الفائدة التي ستتحقق من المعلومات وبين تكلفة تلك المعلومات "الجدوى الاقتصادية"، ويرتكز هذا المفهوم على المبادئ، الأصول المحاسبية، السياسات الإدارية، توجهات جهات الإشراف والرقابة من جهة ومصالح الأطراف التي ستستخدم تلك البيانات من جهة أخرى².

¹- تيجاني بالرقبي، مرجع سابق، ص 80.

* **الجدوى الاقتصادية:** هي مجموع الدراسات المتعلقة بتقييم الفرص الإنتاجية والاجتماعية والتسويقية لمشروع معين، وتتطلب هذه الدراسات توافر بيانات ومعلومات تمكن متخذ القرار من اتخاذ القرار الاستثماري السليم.

²- محمد مطر وآخرون، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات: الإطار الفكري وتطبيقاته العملية، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996، ص370.

نخلص مما سبق، إلى أن الإفصاح الزائد عن الحد المطلوب قد يصعب من مهمة تفسير القوائم المالية ويلفت الأنظار إلى التفاصيل غير المهمة، كما أن الإفصاح بأقل ما يمكن قد لا يكون كاف لاتخاذ القرارات المناسبة. وبصفة عامة يمكن القول أن الفكر المحاسبي ميز بين ثلاثة أنواع أساسية من الإفصاحات هي: الإفصاح الكامل والإفصاح العادل والإفصاح الكافي. حيث يهتم الإفصاح الكامل بعرض جميع المعلومات الملائمة، أما الإفصاح العادل فيهتم بالمعاملة المتساوية لمختلف الأطراف، بينما الإفصاح الكافي فيضمن الحد الأدنى من المعلومات التي تجعل القوائم المالية غير مضللة. هذا ويجدر التنبيه، إلى أنه لا يوجد تعارض بين المفاهيم الثلاثة السابقة للإفصاح والتي تعتبر مفاهيم مقبولة عموماً في الفكر المحاسبي إذ أن الإفصاح الكامل لا بد أن يكون عادلاً وكافياً.

4- مقومات الإفصاح المحاسبي

نظراً لعدم تطابق مصالح الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية أدى ذلك إلى اختلاف الزوايا التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم، فكل طرف ينظر إلى الإفصاح بما يحقق مصلحته وأهدافه. وعليه، سيتم تناول المقومات الأساسية التي يعتمد عليها في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية كالتالي:

1.4- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم

إن تحديد نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد، فكل مؤسسة تسعى إلى تلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين باختلاف أنواعهم.

في هذا المجال، تظهر أهمية تحديد الجهة التي ستستخدم المعلومات المحاسبية من خلال حقيقة جوهرية مفادها أن الأغراض التي ستستخدم فيها تكون من طرف جهات متنوعة، وعليه فإن تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات يجب أن تسبق الحاجة إلى تحديد الغرض من استخدامها. ومن جهة أخرى، يساعد تحديد هذه الجهة على تحديد الخصائص الواجب توافرها في المعلومات سواء من حيث المحتوى أو من حيث شكل وطريقة العرض¹.

والجدول الموالي يوضح أهم الجهات المستخدمة للقوائم المالية حسب بعض المنظمات المحاسبية كالتالي:

¹ - محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سابق، ص 345.

الجدول رقم (04): أهم المستخدمون للقوائم المالية

المستخدمون الرئيسيون	الهيئات
- المستثمرون الحاليون والمرقبون، الدائنون، مستخدمون آخرون يهتمون باتخاذ قرارات رشيدة في الاستثمار، الإقراض وقرارات أخرى.	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)
- حملة الأسهم والدائنين الحاليين والمرقبين، الممولين، العملاء، العمال، المحللين الماليين، إدارة الضرائب، السلطات التنظيمية والإحصائية.	لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)
صنف مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى فئتين هما: - المستخدمون المباشرون* : المساهمون الحاليون والمرقبون، الزبائن، الموردون، الإدارة، العاملون، السلطات الحكومية والضريبية والمستهلكون. - المستخدمون غير المباشرون** : المستشارون، المحللون الماليون، سلطات الإشراف والتسجيل، مشرعو القوانين، الاتحادات التجارية، النقابات العمالية، الجمهور العام، المنافسون والدوائر الحكومية الأخرى.	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)

المصدر: من إعداد الباحثة

يتضح من الجدول أعلاه، أن هناك تشابه بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ولجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) في تحديدهم للفئات الرئيسية المستخدمة للقوائم المالية، إلا أن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين قام بتصنيف المستخدمين الرئيسيين بصورة أدق وأشمل لتشمل كل من المستخدمين المباشرين وغير المباشرين. وفي ظل فرضية وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لها اقترح الباحثون حلاً لهذه المشكلة وذلك من خلال تطبيق نموذج التقرير المالي الذي يلبي احتياجات المستخدم المستهدف.

لكن، هناك اختلاف بين الباحثين في تحديد مفهوم المستخدم المستهدف فهناك من يعتبره المستثمر العادي، في حين اعتبره آخرون المحلل المالي أما *Chethovic* فحدده على أنه القارئ المعياري^{***}. ومن جهة أخرى اعتبره المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA,1973)¹ على أنه مجموعة الفئات

* مستفيدون لهم اهتمام مباشر بالمؤسسة وليس لهم أي دراية بالأنشطة اليومية لها.

** مستفيدون لهم اهتمام غير مباشر بالمؤسسة وليس لهم أي دراية بالأنشطة اليومية لها.

*** القارئ المعياري هو من يحتل من حيث مهارته في تفسير القوائم المالية مكاناً وسطاً بين المستخدم الماهر للمعلومات المحاسبية والمستخدم غير الماهر.

¹ - راجع - محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سابق، ص 345-347.

الرئيسية المستخدمة للتقارير، واعتبرت هذه الدراسة شاملة لاعتمادها على مفهوم التقرير المالي متعدد الأغراض وعدم تركيزها على فئة معينة من الفئات المستخدمة للتقارير المالية بل تعدت ذلك لتشمل مجموعة الفئات الرئيسية المستخدمة لهذه التقارير.

وأخيراً، استقر الباحثين في الفكر المحاسبي على تحديد مفهوم المستخدم المستهدف على أنه يمثل تلك الفئات التي يحتمل استخدامها للتقارير المالية، مع التركيز على فئة الملاك الحاليين والمحتملين والدائنين¹.

2.4- الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية

إن خاصية الملاءمة تتطلب وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي من استخدامها من جهة أخرى². بمعنى أن ملاءمة المعلومات لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو مستخدم بديل. وعليه، ينبغي ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بخاصية ملاءمتها والتي تعد المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها.

3.4- طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

إن معيار الإفصاح المناسب* عن المعلومات المحاسبية يجب أن يكون مرناً وطبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، بمعنى أن التقارير المحاسبية يجب أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية والكفيلة بجعلها غير مضللة وتفي باحتياجات مختلف المستخدمين.

يمكن تقسيم المعلومات التي يتم الإفصاح عنها إلى:

- **معلومات كمية:** هي معلومات مالية تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية ناتجة عن الأحداث التي تقوم بها المؤسسة وتعد بمثابة المادة الخام للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين، ويتم عرضها عادة في متن القوائم المالية³.
- **معلومات غير كمية:** هي معلومات غير مالية يتم صياغتها في شكل وصفي والإفصاح عنها من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية، وغالباً ما تكون هذه البيانات مرتبطة بالمعلومات الكمية.

¹ - محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سابق، ص 347.

² - المرجع السابق، ص 348.

* حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ماهية الإفصاح المناسب بما يلي: "إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية) وإن عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضاً بالملاحظات المرفقة بها وبمدى ما فيها من تفاصيل وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم".

³ - Wikipédia, **Information financière**, Disponible sur le site :

https://fr.wikipedia.org/wiki/Information_financi%C3%A8re . consultée le (14/04/2014).

تعتبر المعلومات غير الكمية ملائمة إذا كان الإفصاح عنها مثمرا ومفيدا في عملية اتخاذ القرارات؛ أي أنها تعتبر ملائمة إذا أضافت إلى إجمالي منفعة المعلومات ما يعوض أثر زيادة التفاصيل وصعوبة التحليل. هذا بالإضافة إلى أنها لا تتعرض لتأثير التحريفات الناتجة عن بعض الإجراءات المحاسبية كما أنها أكثر سهولة وقابلية للفهم حتى من طرف غير المتخصصين في المجال المحاسبي.

4.4- أساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يتم الإفصاح عن المعلومات إما في متن القوائم المالية أو في الملاحق المرفقة بتلك القوائم، وتتوقف عملية المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية.

يمكن تلخيص أهم أساليب الإفصاح المحاسبي فيما يلي:

أ- **الشرح بين قوسين:** نستخدم أسلوب الشرح بين قوسين في القوائم المالية لتوضيح أو إزالة غموض بعض الأرقام الواردة فيها، والتي يصعب فهمها أو حسابها أو تحديد سبب ظهورها كبيان المبدأ المستخدم في تقييم المخزون في نهاية الفترة. كما يجب أن لا تكون هذه الإيضاحات طويلة حتى لا تحول الاهتمام عن البيانات الرئيسية الملخصة في القوائم.

ب- الملاحظات:

تستخدم الملاحظات إذا لم يكن من المناسب إظهار الإيضاحات الإضافية بين قوسين، وتعرض هذه الملاحظات كل الحقائق الهامة بأكثر قدر ممكن من الاكتمال والإيجاز كما يجب أن تصاغ بعناية دون تضليل لمساعدة القارئ في فهمها، هذا ويجب أن تضيف الملاحظات إلى المعلومات المتاحة في القوائم المالية ولا تتناقض معها ولا تكون في شكل تساؤلات دون تقديم إجابة¹.

ويعتبر الشكل الوصفي أكثر صعوبة في اتخاذ القرارات نظرا لصعوبة قراءة وفهم هذه الملاحظات دون دراسة معمقة مما يؤدي لاحتمال التغاضي عنها وخاصة في ظل التعقيدات المتزايدة لبيئة أعمال المؤسسات². ومن وجهة نظر أخرى، يمكن القول أن الملاحظات تسمح لنا بعرض المعلومات غير الكمية كجانب مكمل للتقرير المالي، الإفصاح عن تحفظات وقيود الميزانية، عرض مادة إعلامية كمية أو وصفية ذات أهمية ثانوية لاستخدامها في إزالة الغموض عن عنصر أو بعض عناصر القوائم المالية عندما يكون التوضيح شرحا مطولا، أي لا يمكن عرض المعلومات بصورة كافية في متن القائمة دون الانتقاص من وضوحها.

ج- الجداول الملحقة:

يتم استخدام الجداول الملحقة بالنظر لأهمية بعض العناصر في القوائم المالية من حيث الكم والكيف عن بقية العناصر الأخرى، وهذا بهدف عرض المزيد من المعلومات التفصيلية عن بعض الأصول

¹ - دونالد كيسو وجيرى ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 243.

² - إلدون س. هندريكسن، مرجع سابق، ص ص 787-788.

والخصوم كطرق اهتلاك الأصول الثابتة وإعداد قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار.

د- البنود المقابلة:

بمعنى أن تدرج المعلومة في مكان ما من القائمة وتدرج معلومة مرتبطة بها في مكان آخر من القائمة نفسها، وتعتبر البنود المقابلة عن العلاقة بين بند من الموجودات وآخر من المطلوبات باعتبارها نقطة اتصال في الميزانية العمومية، كأن يتم تخصيص صندوق للنقدية من أجل استخدامه في تسديد سندات القروض (يذكر أمامه: أنظر جانب الالتزامات) ويذكر في جانب المطلوبات أمام بند السندات المستحقة (أنظر جانب الموجودات). بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام البنود المقابلة للربط بين حسابات بعض الموجودات طويلة الأجل ومجمع استهلاكها¹. وعادة ما يكون الهدف من البنود المقابلة هو تسهيل مهمة مستخدمي القوائم المالية للتعرف على القيمة الحقيقية لكل عنصر من عناصر الميزانية أو قائمة الدخل.

هـ- تحليلات الإدارة:

يتضمن تقرير مجلس الإدارة التوقعات المستقبلية، الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها، العوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة في المستقبل، الأحداث غير المالية، التغيرات التي حدثت خلال السنة والتي تؤثر على عمليات المؤسسة كالتغيرات في السياسات الإدارية، بالإضافة إلى أنه يتضمن معلومات حول الإنتاج ودرجة نمو المبيعات والأرباح.

و- تقرير مراجع الحسابات:

اعتبر *الدون س. هندريكسن* أن تقرير المراجع الخارجي ليس مكانا للإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسة ولكنه يؤدي دوره كطريقة للإفصاح من خلال عرض المعلومات الآتية²:

- الأثر المهم نسبيا لنتيجة استخدام طرق محاسبية مختلفة عن تلك الطرق المقبولة؛
- الأثر المهم نسبيا لنتيجة الانتقال من استخدام طريقة محاسبية مقبولة عموما إلى طريقة أخرى؛
- اختلاف في الرأي بين المراجع والعميل حول قبول طريقة أو أكثر من الطرق المحاسبية المستخدمة في التقارير.

5.4- توقيت الإفصاح عن المعلومات المالية

عند توفير المعلومات بعد فترة طويلة من الأحداث المقرر عنها تصبح لا قيمة لها مستقبلا وغير ملائمة واستخداماتها إن وجدت محدودة³. وعليه يجب أن يتم إيصال المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب الذي يساعد على اتخاذ القرار وإلا فقدت هذه المعلومات قيمتها، وغالبا ما يتم الإفصاح عن

¹- محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سابق، ص 355.

²- إدون س. هندريكسن، مرجع سابق، ص 795.

³- ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سابق، ص 86-87.

المعلومات بعد انتهاء السنة المالية للمؤسسة مباشرة وإن كان إصدار قوائم مالية دورية لفترات أقل من سنة ذا فائدة أكبر لأنه يعكس الأحداث الهامة التي يمكن أن تحدث خلال السنة المالية وتؤثر عليهم.

في ضوء دراستنا لأساليب الإفصاح المحاسبي، يتضح لنا أهمية أن يراعي معدو القوائم المالية أن تكون المعلومات مرتبة ومصنفة وواضحة بحيث يسهل الوصول إليها وفهمها من قبل مستخدميها، كذلك فإن القدرة على قراءة القوائم المالية تتطلب قدرا من المهارة والخبرة. وتعتبر الأساليب السابقة الذكر مكملة لبعضها البعض حيث يتوقف استخدام أي أسلوب من الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة وأهمية المعلومات، ويمكن استخدام وسائل أخرى مكملة للإفصاح المحاسبي كاستخدام الجداول الإحصائية والرسومات البيانية لسهولة توصيل المعلومات.

5- قياس مستوى الإفصاح المحاسبي

تجدر الإشارة أن عددا من الباحثين اعتمدوا في دراساتهم مؤشرا لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمؤسسة معينة أو عدد من المؤسسات، ويشير هذا المؤشر إلى درجة الإفصاح الذي يتم من خلاله مقارنة مستوى الإفصاح في القوائم المالية لمؤسسة معينة مع مؤسسات أخرى وذلك عبر الفترات المختلفة.

إضافة إلى الدراسات السابقة المدرجة في إشكالية البحث، يمكن إدراج بعض الدراسات الأخرى التي تناولت موضوع قياس الإفصاح المحاسبي كالاتي:

1.5- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD): وضعت منظمة التعاون خمسة مبادئ للحوكمة، من بينها مبدأ " الإفصاح والشفافية" الذي يعبر عن الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية كأحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها قواعد حوكمة المؤسسات لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة. كما يمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على مدى تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل المؤسسات الاقتصادية المختلفة والتأكد من توافر المعلومات المعدة وفقا لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية لكافة المتعاملين في السوق بالشكل الذي يساهم في اتخاذ القرارات الرشيدة¹.

وطبقا لهذا المؤشر تتحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية إذا تضمن الإفصاح في تلك التقارير ثمانية معلومات أساسية هي: النتائج المالية والتشغيلية للمؤسسة، أهداف المؤسسة، الملاك الرئيسيين للأسهم وحقوق التصويت، أعضاء مجلس الإدارة والمديرين، المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، المخاطر التي تواجه المؤسسة، العاملين والأطراف ذات المصالح في المؤسسة وهيكل وإجراءات الحوكمة.

¹- organisation de coopération et de développement, **Principes de gouvernement d'entreprise de l'OCDE.**, OECD elibrary,2004, 22-23.

2.5- مؤشر الإفصاح الذي قدمته مؤسسة *Standard and Poor*: يعتبر هذا المؤشر المقياس الذي اعتمدت عليه معظم الدراسات في قياس مستوى الشفافية والإفصاح، وبناء عليه يتحقق الإفصاح والشفافية في التقارير المالية إذا تضمن الإفصاح في تلك التقارير 98 بند (معلومة) مقسمة في ثلاثة محاور أساسية كالآتي¹:

- هيكل الملكية وحقوق المستثمرين (28 بند)؛
- شفافية المعلومات والإفصاح عنها (35 بند)؛
- هيكل مجلس الإدارة وعملياته (35 بند).

3.5- دراسة الباحثين *Mehdi NEKHILI et Ines FAKHFAKH* هدفت الدراسة إلى شرح العلاقة بين الإفصاح الاختياري للمعلومات وآليات الحوكمة للمؤسسات الحكومية. حيث تم حساب مؤشر الإفصاح كمرحلة أولى وذلك بالاعتماد على 74 بند مقسمة في خمسة محاور أساسية كما يلي²:

- معلومات عامة حول المؤسسة (19 بند)؛
- معلومات مالية (16 بند)؛
- معلومات غير مالية (16 بند)؛
- معلومات متوقعة مستقبلية (10 بنود)؛
- تعليقات الإدارة حول التغيرات الأساسية (13 بند).

4.5- دراسة الباحثين *Francisco Bravo URQUIZ & AL.* ، هدفت الدراسة إلى إجراء مقارنة بين ثلاثة مؤشرات مقترحة على مدى ثلاث سنوات (2003،2002، 2004) مصنفة كالآتي³:

- مؤشر نوعي (*Quality index*) يتضمن البنود التالية: الإستراتيجية، نبذة عن المؤسسة (الهيكل المالي ، الهيكل التنظيمي، العمليات) والمحيط الخارجي (السياسة، الاقتصاد، بنود مالية واجتماعية، المحيط، الصناعة، الجانب القانوني).
- مؤشر المدى (*Scope index*): يشمل البنود الآتية: المحيط، تطور المؤسسة، الأهداف (الإستراتيجية، السياسات المالية)، معلومات حول سياسات الأرباح، معلومات حول المستثمرين المستقبليين وهيكل المؤسسة.
- مؤشر كمي (*Quantity index*): يتضمن عدد البنود التي تم الإفصاح عنها من طرف المؤسسات محل الدراسة، وذلك بحساب عدد البنود القصوى التي تم الإفصاح عنها في سنة معينة مقارنة بعدد البنود الدنيا التي تم الإفصاح عنها في سنة أخرى.

¹- Standard & Poor, **Transparency and disclosure** : Overview of methodology and study results, United states ? 2002 , P18.

²- Mehdi NEKHILI et Ines FAKHFAKH, **Les relations entre les mécanismes de gouvernement et l'indice de divulgation volontaire d'information : étude clinique de deux entreprises tunisiennes**, pp.CD-Rom. HAL ID : « halshs-00558233. Tunisia, 2011, P24.

³- Francisco BRAVO URQUIZ and., **"Disclosure" "indices design : does it make a difference ?**, Spanish accounting review, Vol.12, N°2, legal: MA- 1436/97,2009, p 260-264.

5.5- دراسة محمد بن سلطان القباني السهلي بعنوان: " مؤشر مقترح لقياس مستوى الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية"، تهدف الدراسة إلى قياس درجة الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات المتداولة في السوق السعودي باعتبارهما أحد الخصائص الرئيسية لجودة التقارير المالية. ومن أجل تحقيق أهداف هذا البحث طور الباحث مؤشر يتكون من 92 بند موزعة ضمن المحاور الآتية¹:

- هيكل الملكية وحقوق المستثمرين؛
- الشفافية المالية والإفصاح؛
- هيكل وعمليات مجلس الإدارة؛
- معلومات القوائم المالية.

6.5- دراسة أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمان بعنوان: "قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي -دراسة نظرية وتطبيقية-"، يهدف البحث إلى التعرف على مستوى الشفافية والإفصاح في المؤسسات المساهمة السعودية وذلك باختبار مدى توافر 75 بند في المؤسسات محل الدراسة التي تتوزع على النحو الآتي²:

- هيكل الملكية وحقوق المساهمين (14 بند)؛
- الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية: تشمل اتجاهات المؤسسة (11 بند)، السياسات المحاسبية (8 بنود)، المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (3 بنود)، معلومات عن مراجع الحسابات (4 بنود)، معلومات عن الفرص والأخطار (7 بنود)، معلومات عن شدة التنافس في الصناعة (4 بنود)، معلومات عن رضا العاملين (3 بنود)؛
- معلومات عن مجلس الإدارة (21 بند).

6- تكاليف الإفصاح المحاسبي

في هذا المجال يطرح الباحثان *A. Admati and P. Pfleiderer* السؤال التالي: إذا كان الإفصاح إيجابياً جداً لماذا لا تقوم المؤسسات بالإفصاح بصفة تلقائية دائماً؟. والحقيقة هي أن المؤسسات تكون عادة ملزمة بالإفصاح عن معلومات معينة وهذا في حد ذاته يكشف وجود تكاليف ناتجة عن عملية الإفصاح. فتكلفة إنتاج ونشر المعلومات لا يمكن تجاهلها وهي تعبر عن التكاليف المباشرة للإفصاح، كما اعتبر الباحثان أنه في حالة ما إذا تم الإفصاح عن تفاصيل إضافية أو زادت عملية تنظيم المعلومات

¹ - محمد بن سلطان القباني السهلي، مؤشر مقترح لقياس مستوى الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية، مجلة البحوث المحاسبية - الجمعية السعودية للمحاسبة-، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، العدد الثاني، المجلد العاشر، 2011، ص21.

² - أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمان، قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي - دراسة نظرية وتطبيقية-، الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان: مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين، جامعة الملك سعود، السعودية، 19/18 ماي 2010، ص33.

سترتفع تكلفة إنتاجها وتوصيلها، بالإضافة إلى أن زيادة جودة المعلومات ودرجة الإفصاح المحاسبي تؤدي إلى توليد تكاليف التنفيذ¹.

إن قرار زيادة كمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها تتأثر بمجموعة التكاليف المرتبطة بها، والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية²:

1.6- تكاليف التجميع والتشغيل

هي التكاليف التي يتحملها معدو ومستخدمو المعلومات المالية، وغالبا ما تكون هذه التكاليف كبيرة وتختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن مستخدم إلى آخر، وتتوقف على عدة عوامل أهمها حجم المؤسسة ونوع الإفصاح المقدم أو المطلوب.

2.6- التكاليف الناتجة عن الدعاوي القضائية

إذا ما قامت المؤسسة بالإفصاح اختياريا عن تنبؤاتها بالدخل المتوقع، وكانت هذه التنبؤات مفرطة في التفاؤل فإن المستثمرين يمكنهم مقاضاة تلك المؤسسة أو إدارتها لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة اعتمادهم على التنبؤات الخاطئة، ولا شك أن عواقب الخطأ في الإفصاح قد يدفع الإدارة إلى التقليل من الإفصاح عن هذا النوع من المعلومات.

3.6- التكاليف السياسية

تلعب الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمؤسسات دورا هاما في تحديد الإجراءات السياسية التي تتخذ إما في صالح هذه المؤسسات أو في غير صالحها، فالمؤسسات التي تظهر قوائمها أرباحا خيالية غالبا ما تكون محط أنظار واهتمام السياسيين والعاملين والجمهور العام. كما يمكن أن تتعرض هذه المؤسسات للنقد لينتهي الأمر إلى فرض إجراءات سياسية من شأنها أن تحد من أرباحها أو تقلل معدل نموها كفرض ضرائب استثنائية على أرباحها أو تحديد أسعار بيع منتجاتها بمعرفة الأجهزة الحكومية، وتسمى هذه الإجراءات وما يترتب عليها من التزامات وأعباء بالتكاليف السياسية.

4.6- التكاليف المترتبة عن التأثير السلبي للإفصاح على الموقف التنافسي للمؤسسة

لقد توجه العديد من المدراء إلى اعتبار أن التوسع في الإفصاح يؤثر على الموقف التنافسي للمؤسسة ويحملها تكاليف إضافية إذا ما قامت المؤسسات المنافسة باستخدام هذا الإفصاح لصالحها. وتعتبر المعلومات المتعلقة بالبحث والتطوير وكذلك المنتجات الجديدة من الأمور الحساسة في مجال الإفصاح المحاسبي، حيث أن المستثمرون لا يقبلون على المساهمة في الإصدار الجديد إلا إذا قامت المؤسسة بتقديم معلومات تفصيلية خاصة بالبحث والتطوير والمنتجات الجديدة، ومن ناحية أخرى فإن توفير تلك

¹ - Etienne FARVAQUE and al, Op.Cit., p p 16-15.

² - أحمد السيد، أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين: منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري، مجلة البحوث التجارية. جامعة الزقازيق. مصر، 1993، ص112.

المعلومات قد يخدم المنافسين ويساعدهم على مراجعة وتوجيه خطط التطوير الخاصة بهم مما يضعهم في موقف تنافسي أفضل. ومن جهة أخرى، فإن التقدم العلمي في مجال الحاسبات ونظم المعلومات وتعدد مصادر الإفصاح ساعدت المؤسسة على الاحتفاظ بقاعدة غنية لمصادر المعلومات عن كل ما يفعله المنافسون وفي ظل هذه الظروف فإن التكاليف التي تتحملها المؤسسة نتيجة التوسع في الإفصاح تكون أقل أهمية.

5.6- التكاليف الناتجة عن مشاكل الإفصاح المحاسبي

تتباين طبيعة الإفصاح المطلوب في المؤسسات من بلد إلى آخر وحتى من مؤسسة إلى أخرى مما يولد العديد من المشاكل لعل أهمها:

- اختلاف احتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية، الأمر الذي يصعب عملية التوفيق بين متطلبات الإفصاح واحتياجات المستخدمين؛

- تباين قدرة المستخدمين على فهم وتفسير المعلومة المحاسبية وذلك لاختلاف مستواهم التعليمي من بلد إلى آخر؛

- تقديم كمية كبيرة من المعلومات المحاسبية يمكن أن يؤثر على قيمة المعلومات المحاسبية المفيدة؛

- في بعض الحالات ينبغي تحديد طبيعة مستخدمي المعلومات المالية وخاصة إذا كانت هناك عدة أطراف، الأمر الذي يتطلب كفاءة عالية في تطبيق مبدأ الإفصاح.

بناء على ما سبق، يمكن القول أنه رغم مزايا وفوائد الإفصاح المحاسبي وخاصة من حيث مقدار الملاءمة والثقة التي يمنحها للمستخدمين الداخليين والخارجيين، إلا أنه لا يمكن تجاهل تكاليفه سواء السياسية أو تكاليف التنفيذ أو تكاليف الدعاوى القضائية، لذلك نجد أن المؤسسات تحرص دائما على أن تكون الفوائد الناتجة عن الإفصاح المحاسبي تفوق التكاليف المترتبة عليه.

II - مفاهيم أساسية حول معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) والنظام المحاسبي المالي (SCF)

تهدف مخرجات النظام المحاسبي إلى توفير المعلومات المالية التي يعتمد عليها متخذو القرار، هذه الأخيرة تفرض وجود لغة مشتركة تحقق الشفافية والقابلية للمقارنة، غير أن وجود عدة أنظمة محاسبية كان عائقا لتحقيق ذلك، فأصدرت معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) بهدف توحيد اللغة والأنظمة المحاسبية على المستوى العالمي.

1- معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS)

تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 1973 بهدف إصدار معايير المحاسبة الدولية (IAS) وتحقيق التوافق المحاسبي، وفي سنة 2001 تغير اسم هذه اللجنة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وكذلك تم تعديل مسمى معايير المحاسبة الدولية (IAS) إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

1.1- تعريف معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS)

يعرف المعيار المحاسبي على أنه: "قاعدة محددة يتم بموجبها تحديد وقياس الأهداف المالية للمؤسسة وإيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية بغرض اتخاذ القرارات اللازمة من طرف المستخدمين"¹. وبصفة عامة فإن معايير التقارير المالية الدولية هي مجموعة القواعد والأسس التي تضبط الأعمال والتصرفات والإجراءات المحاسبية وتضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجات المحاسبية، وكذلك تبين الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها.

يمكن تلخيص إجراءات إصدار وتطوير معيار محاسبي على النحو الآتي²:

- يحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية موضوعا ويعين لجنة تنظيمية أو إدارية لإعداد مسودة دراسة؛
- بمجرد موافقة ثلثي المجلس على مسودة الدراسة يتم نشرها لتلقي التعليقات من الأطراف المهتمة بالموضوع؛
- بعد مراجعة مسودة الدراسة يتم نشرها كميّار محاسبي بعد موافقة ثلاثة أرباع المجلس على الأقل، وقد يقرر المجلس في أي وقت من خلال مجموعة من الإجراءات إصدار ورقة مناقشة في الموضوع لتشجيع التعليق والملاحظات؛

¹ - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، الجزء الأول، 2008، ص ص 125-127.

² - أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، مرجع سابق، ص 75.

- بعد إصدار ورقة العمل فإن المجلس يتخذ واحدا من القرارات الآتية:
 - تبني المعيار المقترح على أنه بيان رسمي لمعيار المحاسبة المالية؛
 - اقتراح تنقيح المعيار المقترح، وذلك بإتباع الإجراءات العملية المناسبة؛
 - تأجيل إصدار المعيار وترك المشكلة قائمة على جدول الأعمال؛
 - عدم إصدار المعيار واستبعاد المسألة من جدول الأعمال.

2.1- أهمية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية

تكمّن أهمية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية أساسا في الدور الذي تلعبه لتحقيق التوافق المحاسبي الدولي من أجل توفير قوائم مالية تتضمن معلومات محاسبية تتصف بالثبات والموثوقية وتساعد على اتخاذ قرارات رشيدة من طرف مختلف المستخدمين¹.

ويمكن حصر أهم مزايا تطبيق معايير التقارير المالية الدولية فيما يلي:

- إن عملية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية توفر مناخ استثماري ملائم يتوفر فيه الأمن، الديمقراطية، شفافية المعلومات المالية والنظم القانونية والجبائية والاستثمارية مما يساعد على تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية. حيث يرى العديد من الباحثين أن المستثمر الأجنبي يعتمد ويثق في القوائم المالية المعدة وفق معايير التقارير المالية الدولية والتي تمكنه وبأقل تكلفة من مقارنة البيانات المالية مع مثيلاتها في الدول الأخرى؛
- إن القوائم المالية التي تعد وفق معايير التقارير المالية الدولية يكون لها أثر إيجابي على مختلف المستخدمين ومتخذي القرارات، حيث تمكنهم من تقييم مدى قدرة المؤسسة على تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي وقياس كفاءتها والتعرف على تغيرات الوضع المالي؛
- إن تطبيق المعايير الدولية يساهم في تطور اقتصاد الدول وذلك من خلال تحفيز مؤسساتها على التنافس محليا وإقليميا ودوليا، وخاصة في ظل عولمة المؤسسات وتزايد الاهتمام بضرورة ضبط الممارسة المحاسبية للحد من الفساد المالي والإداري بشكل خاص؛
- الحاجة المتزايدة إلى رؤوس الأموال لتنفيذ مختلف المشاريع الاقتصادية، وما يرافق ذلك من رغبة الممولين والمستثمرين في الحصول على المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسات المدرجة في البورصات العالمية تكون تقاريرها موحدة وقابلة للمقارنة؛
- عندما تتبنى الدول معايير التقارير المالية الدولية، فإنها بذلك تعتمد لغة إبلاغ مالي دولية توّهل مؤسساتها بأن يصبح إفصاحها المحاسبي مفهوما ومقروءا في الأسواق العالمية؛

¹ حسن عمر محمد وسعد الساكني، معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،

- التطور المستمر لمعايير التقارير المالية الدولية حسب المستجدات الدولية يرافقه كذلك تطور نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات.

3.1- أهداف معايير التقارير المالية الدولية

تسعى المحاسبة الدولية إلى تحقيق العديد من الأهداف العامة التي تتحقق على المستوى الدولي والأهداف الخاصة التي تتحقق على المستوى المحلي كآلاتي¹:

1.3.1- الأهداف العامة

- توحيد وتنسيق المبادئ، المعايير، الأسس، القواعد والطرق المحاسبية المختلفة على المستوى العالمي عن طريق المنظمات المهنية والهيئات الدولية؛
- معالجة مشاكل قياس وإعداد القوائم المحاسبية التي تنتج عن العمليات التجارية الدولية؛
- توفير البيانات والمعلومات المحاسبية الموضوعية والملائمة التي تحتاجها الأسواق المالية العالمية ومختلف الجهات المستفيدة؛
- إمكانية إجراء التحليل المالي وتقييم أداء المؤسسات على المستوى الدولي والمقارنة بينها؛
- توفير إطار نظري وعملي ينظم الممارسات المحاسبية ويحكم طريقة إعداد التقارير المالية على المستوى الدولي؛
- تحقيق الاتساق والتوافق في الممارسات المحاسبية وتوفير بيانات مالية تعكس الواقع الاقتصادي بصورة دقيقة.

2.3.1- الأهداف الخاصة

- دراسة الأنظمة المحاسبية في مختلف الدول والاستفادة من تجاربها للتوصل إلى نظم محاسبية أكثر ملاءمة ودقة تلبي الاحتياجات المختلفة لكل بلد؛
- وضع أسس وقواعد محاسبية دولية يمكن الاستعانة بها لتطوير النظم المحاسبية المحلية؛
- مساعدة المؤسسات المالية والرقابية على معرفة مدى تأثير تطبيق الأنظمة المحاسبية المختلفة على تطوير اقتصاديات المؤسسات الدولية؛
- تسهيل عملية مراجعة القوائم المالية وزيادة الثقة فيها؛
- بيان أسباب اختلاف البيانات والمعلومات المحاسبية المدرجة في التقارير المالية للمؤسسات الدولية بمختلف أنواعها.

¹ - سعود جايد العمري، المحاسبة الدولية: منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 21.

4.1- محددات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية

هناك بعض المحددات التي تقيد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يمكن إدراجها فيما يلي¹:

- عدم قابلية معايير التقارير المالية الدولية للتطبيق على مستوى كل دول العالم لاختلاف البيئة الاقتصادية، الثقافية، السياسية...؛
- يتطلب تطبيق بعض المعايير تعديلات في القوانين والأنظمة والتشريعات في الدول المطبقة؛
- أن معايير التقارير المالية الدولية هي في تطور مستمر ودائمة التغيير بسبب التفسيرات التي تصدر عن لجنة التفسيرات (IFRIC)، والتغذية العكسية التي تظهر بعد تطبيق المعايير إضافة إلى جهود المنظرين وتغير مختلف الظروف السياسية والاقتصادية؛
- كثرة الخيارات والبدائل المحاسبية سواء في قواعد القياس أو في قواعد الإفصاح مما يوفر فرصا واسعة للاختلاف في تطبيقها من قبل المحاسبين، الأمر الذي يؤدي إلى آثار سلبية تحد من قابلية البيانات المالية للمقارنة²؛
- اختلاف مستوى التعليم في الدول المطبقة للمعايير، ففي الدول المتقدمة لا توجد صعوبة لفهم المعايير المحاسبية وتطبيقها على عكس الدول النامية؛
- الضغوطات السياسية التي تمارس على مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عند وضع المعايير وتعديلها؛
- تعدد التعاريف لنفس المفهوم في معايير التقارير المالية الدولية، وهذا يجعل المسؤولين أمام حقيقة عدم وجود تعريف محدد متفق عليه ؛
- إن معايير التقارير المالية الدولية قد تشكل في بعض الأحيان عبئا ثقيلًا، حيث أنه من الصعب الالتزام بمعايير ومتطلبات دولية إضافية أكثر تعقيدا وتكلفة.

2- الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

نتيجة لعملية الإصلاح التي فرضتها التحولات الاقتصادية في مجال التوحيد المحاسبي قامت الجزائر باعتماد نظام محاسبي مالي يستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية ووافق معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS)، وخاصة من حيث المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وإضفاء المصدقية والشفافية والاستجابة لمتطلبات أصحاب المصلحة بهدف اتخاذ القرارات المناسبة.

¹ - خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 27-30.

² - أحمد بلقاي، نظرية المحاسبة، تعريب: رياض عبد الله، دار اليازوري، العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009، ص 214.

1.2- تعريف ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

يعرف النظام المحاسبي المالي في المادة الثالثة من القانون رقم 11-07 بأنه: "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، تصنيفها، تقييمها، تسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ونجاجتها، ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية"¹.

يمكن تلخيص الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي في النصوص التنظيمية والقانونية التالية:

- قانون رقم 11-07 المؤرخ في 2007/11/25: تضمن النظام المحاسبي المالي وألغى المخطط المحاسبي الوطني وذلك ابتداء من تاريخ 2009/01/01، ثم تم تأجل تطبيقه إلى غاية 2010/01/01. تضمن قانون النظام المحاسبي المالي 43 مادة مقسمة إلى سبعة فصول كالآتي²:

- الفصل الأول: تعريفات ومجال التطبيق (من المادة الثانية إلى المادة الخامسة)؛
- الفصل الثاني: الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية (من المادة السادسة إلى المادة التاسعة)؛

- الفصل الثالث: تنظيم المحاسبة (من المادة 10 حتى المادة 24)؛
- الفصل الرابع: الكشوف المالية (من المادة 25 حتى المادة 30)؛
- الفصل الخامس: الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة (من المادة 31 حتى المادة 36)؛
- الفصل السادس: تغيير التقديرات والطرق المحاسبية (من المادة 37 حتى المادة 40)؛
- الفصل السابع: أحكام ختامية (من المادة 41 حتى المادة 43).

- المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ بتاريخ 2008/05/26:

تضمن هذا المرسوم تطبيق أحكام القانون 11-07 في 44 مادة كالآتي³:

- تعريف الإطار التصوري للمحاسبة المالية (أربعة مواد)؛
- تعريف عناصر القوائم المالية (تسعة مواد)؛
- المعايير المتعلقة بطرق القياس ومحاسبة عناصر الكشوف المالية (مادتان)؛
- مدونة الحسابات (مادة واحدة)؛
- تعريف القوائم المالية (ستة مواد)؛
- متفرقات: الحسابات المدمجة، تغيير الطرق المحاسبية، مسك المحاسبة المالية المبسطة... (سبعة مواد).

¹- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 26.

²- القانون رقم 11-07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، 2007، ص 03-06.

³- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 2008،

- المرسوم التنفيذي 09-110 المؤرخ بتاريخ 07/04/2009:

تم من خلاله تحديد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي؛ بمعنى أنه يتم مسك المحاسبة المالية بواسطة أنظمة الإعلام الآلي وتصنيف المعلومات ثم معالجتها مع عرض الوثائق المرافقة لكل تسجيل محاسبي، إضافة إلى ذلك يجب أن يقوم البرنامج المعلوماتي المعد للمحاسبة بتعريف المؤسسة وخصائصها وإعداد الكشوف المالية مع مراعاة القيد المزدوج وتساوي الجانبين الدائن والمدين مع عدم شطب أو حذف أو تعديل أي تسجيل محاسبي مصادق عليه¹.

- القرار الوزاري المؤرخ بتاريخ 26/07/2008:

حدد هذا القرار قواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها. يعتبر هذا القرار مرجعي إذ يعد من أكثر الوثائق شمولية وتفصيلا لموضوع المحاسبة المالية.

جاء هذا القرار في أربعة أبواب كالاتي²:

- الباب الأول: قواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء والمنتجات وإدراجها في الحسابات؛
- الباب الثاني: عرض الكشوف المالية؛
- الباب الثالث: مدونة الحسابات وسيرها؛
- الباب الرابع: المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة، والتي يجب أن تقيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منتظم وموثوق مع إجراء الجرد وحفظ الكشوف التي تبين ذلك كوثيقة إثبات لمحاسبة المؤسسة، كما تم عرض نماذج للكشوف المالية التي يجب على المؤسسات الصغيرة أن تعدها.

- التعليم رقم 02 المؤرخة بتاريخ 29/10/2009: حول التطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي وتضمنت الإجراءات الواجب إتباعها لأجل الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي؛ قامت وزارة المالية من خلال المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار مجموعة من التعليمات المنهجية وذلك بعد 1 جانفي 2010، جاءت لتدعم وتقدم شروحات أكثر للتعليمية الوزارية الثانية المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 كالاتي³:

- المذكرة المنهجية رقم (01) المؤرخة بتاريخ 19 أكتوبر 2010 والتي تتضمن التطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي؛

- المذكرة المنهجية رقم (02) المؤرخة بتاريخ 28 ديسمبر 2010 المتعلقة بالنتيبيات المعنوية؛

¹- المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المتضمن لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي المؤرخ في 07 أبريل 2009، الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية، من المادة 1 إلى المادة 24، العدد 21، 2009، ص ص 04-07.

²- القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، المادة رقم 2-3، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،

العدد 19، 2009، ص 3.

³ - Conseil National de la Comptabilité (CNC), Note méthodologique de première application du SCF, Ministère des finances. Disponible sur le site : <http://www.cnc.dz> (12/10/2012)

- المذكرة المنهجية رقم (03) المؤرخة بتاريخ 28 ديسمبر 2010 المتعلقة بالمخزونات؛
- المذكرة المنهجية رقم (04) المؤرخة بتاريخ 20 مارس 2011 المتعلقة بالنتيبتات العينية؛
- المذكرة المنهجية رقم (05) المؤرخة بتاريخ 26 مارس 2011 المتعلقة بمنافع الموظفين قصيرة وطويلة الأجل؛
- المذكرة المنهجية رقم (06) المؤرخة بتاريخ 05 ماي 2011 المتعلقة بالمصاريف والإيرادات خارج الاستغلال، حيث تضمنت هذه المنهجية كيفية الانتقال الخاصة بالحسابات (692- 696- 698- 699- 792- 750- 780- 796- 797- 798)؛
- المذكرة المنهجية رقم (07) المؤرخة بتاريخ 24 ماي 2011 والمتعلقة بالعقود طويلة الأجل؛
- المذكرة المنهجية رقم (08) المؤرخة بتاريخ 7 جوان 2011 وتضمنت المذكرة بعض الأمثلة المتعلقة بالأصول والخصوم المالية الخاصة بكيفية الانتقال.

تجر الإشارة، إلى أن أحكام هذا القانون تطبق على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، ويستثنى من تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية. وتلزم المؤسسات الآتية بمسك المحاسبة المالية¹:

- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية عينية على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛
- المؤسسات الصغيرة التي يتعدى رقم أعمالها ونشاطها عتبة معينة يمكنها مسك دفاترها حسب المحاسبة المبسطة.

في هذا الشأن حدد النظام المحاسبي المالي المؤسسات الصغيرة ذات رقم الأعمال المحدود ووضع لها نظام محاسبي مبسط خاص بها على عكس معايير التقارير المالية الدولية والمخطط المحاسبي الوطني. إضافة إلى هذا فإن نظام المحاسبة المالية تخضع له جميع المؤسسات ذات الشكل القانوني بصفة إجبارية كما أن المؤسسات المدرجة في البورصة ملزمة كذلك بتطبيق هذه المعايير.

¹ القانون رقم 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة رقم 4، مرجع

سابق، ص3.

3- أهمية النظام المحاسبي المالي

إن التحولات التي شهدتها الأسواق العالمية والاقتصاديات الدولية وخاصة مع محاولة الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وإبرامها العديد من اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، استوجب ذلك ضرورة توفير معلومات مالية تتصف بالخصائص النوعية الرئيسية والثانوية تساعد المستثمرين والمقرضين على اتخاذ مختلف القرارات، ومن ثم تجميعها في قوائم وتقارير مالية قابلة للمقارنة ومعدة وفق معايير التقارير المالية الدولية.

يمكن توضيح أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في النقاط الآتية:

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضع المالية للمؤسسة؛
- يوضح المبادئ والسياسات المحاسبية الواجب إتباعها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا عند إعداد القوائم المالية مما يقلل من حالات التلاعب ويسهل عملية مراجعة الحسابات؛
- يشجع الاستثمار الأجنبي وذلك بتلبيته لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية كما تمكنهم من إجراء المقارنة؛
- ينشط السوق المالية الجزائرية من خلال التشجيع على الادخار وتهيئة المؤسسات لاستثمار أموالها في السوق المالية؛
- انسجام النظام المحاسبي المالي في الجزائر مع معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى زيادة شفافية المعلومات المتاحة؛
- تبني النظام المحاسبي المالي يساهم في تحسين علاقة المؤسسة مع الأطراف المتعاملة معها وخاصة تلك التي تستفيد من قوائمها المالية الختامية؛
- يتوافق النظام المحاسبي المالي مع الوسائل والبرامج المعلوماتية التي تسمح بتسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية؛
- تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة وتحويل القوائم المالية من المؤسسة التابعة والفروع إلى المؤسسة الأم.
- إعداد قائمة التدفقات النقدية يساعد العديد من المستخدمين في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية والتمويلية، كما تساعدهم في تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الدخل والتدفقات النقدية؛

III - الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية والنظام

المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية ذات الغرض العام (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية والملاحق) كمدخلات للعديد من المستخدمين عند اتخاذ قراراتهم، لذلك يجب أن تعد وفق معايير دولية ذات جودة عالية تتوافر فيها الخصائص النوعية للمعلومة المالية. ولتحقيق هذا الهدف كان لا بد من الالتزام بمعايير العرض والإفصاح الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لإنتاج بيانات مالية قابلة للمقارنة مع البيانات المالية للمؤسسة نفسها للفترات السابقة والبيانات المالية لمؤسسات أخرى.

من جهة أخرى، اهتم النظام المحاسبي المالي بعرض البيانات المالية وذلك من خلال الإطار التصوري الذي يشكل دليلاً لإعداد وعرض القوائم المالية التي تشمل خمسة قوائم أساسية هي: الميزانية، حساب النتيجة، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة بالإضافة إلى الملاحق وتعتبر كل المؤسسات الخاضعة قانوناً ملزمة بإعدادها عن كل سنة مالية.

1- قائمة المركز المالي (الميزانية)

سنحاول في النقاط التالية التطرق إلى تعريف قائمة المركز المالي، تصنيفها، شكلها والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها إما في متنها أو في ملحقاتها.

1.1- تعريف قائمة المركز المالي

يمكن تعريف الميزانية من الناحية الاقتصادية والمحاسبية كالتالي: "الميزانية من الناحية الاقتصادية تمثل توازن بين كميات من ممتلكات اقتصادية معينة كانت قد وضعت تحت تصرف المؤسسة الاقتصادية وبين مصادر تمويل تلك الممتلكات. أما من الناحية المحاسبية فالميزانية عبارة عن كشف بأصول المؤسسة الاقتصادية من جهة وبخصومها من جهة أخرى في بداية أو نهاية فترة زمنية معينة"¹، وتعرف كذلك بأنها: "صورة صادقة تعبر عن وضعية المؤسسة في لحظة معينة"².

وعليه يمكن القول أن قائمة المركز المالي هي كشف بأرصدة أصول والتزامات المؤسسة وحقوق الملكية فيها وذلك في تاريخ معين، فهي تعطي صورة واضحة لحالة المؤسسة المالية في لحظة زمنية غالباً ما تكون السنة المالية.

¹ - عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 42.

² - Catherine Deffains CRAPSKY, *Comptabilité générale : principes, opérations de régularisation, états financiers anglo-saxon*, Bréal, France, 4^{ème} édition, 2006, P 32.

2.1- مفاهيم المركز المالي

يمكن تحديد مفهومين أساسيين للمركز المالي كآلاتي¹:

- مفهوم التكلفة التاريخية: وفق هذا المفهوم تقوم الأصول وفق التكلفة الأصلية التاريخية مطروحا منها الاستهلاك المقدر؛

- مفهوم التكلفة الجارية: تقوم الأصول وفق هذا المفهوم بالقيمة الاستبدالية الجارية أو صافي القيمة القابلة للتحقيق، وفي هذا الشأن أوصت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) في تقريرها "بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة" في عام 1966 على أن يتم عرض المركز المالي للمؤسسة وفق التكاليف التاريخية ووفق التكاليف الجارية في بيان واحد، لأن معلومات التكاليف الجارية - حسب رأي اللجنة - تخدم مجموعة واسعة من أهداف التنبؤ واتخاذ القرارات².

3.1- تصنيف بنود قائمة المركز المالي

يمكن تقسيم بنود قائمة المركز المالي إلى ثلاثة أقسام رئيسية كآلاتي³:

1.3.1- الأصول

هي ممتلكات تسيطر عليها المؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية ومن المتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية. وعليه يمكن أن نستنتج من هذا التعريف ثلاث خصائص رئيسية يجب توافرها في الأصول هي³:

- ممتلكات تسيطر عليها المؤسسة عن طريق الملكية أو أي حقوق قانونية مشابهة؛
 - تنتج عن أحداث ماضية؛
 - وجود منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة، أي هناك احتمال لأن تساهم الأصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تدفق النقدية أو ما يعادلها للمؤسسة.
- وتقسم الأصول إلى العناصر الآتية:

أ- الأصول المتداولة:

الأصول المتداولة هي تلك الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو استخدامها خلال الدورة التشغيلية أو السنة أيهما أطول، كما تظهر الأصول المتداولة في الميزانية حسب ترتيب سيولتها.

يتم تصنيف الأصل كأصل متداول في الحالات الآتية:

- الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقدية خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية؛

¹ - رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي - مدخل نظرية المحاسبة -، مرجع سابق، ص 304.

² - المرجع السابق، ص 305.

³ - أحمد نور، المحاسبة المالية: القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004/2003، ص ص 47-48.

- الأصول التي يتوقع أن تتحقق أو تكون معدة للبيع أو تستهلك خلال دورة التشغيل العادية للمؤسسة (الدورة التشغيلية هي الفترة التي تبدأ من تاريخ امتلاك المواد الخام إلى تاريخ بيعها وتحويلها إلى نقدية أو أي أصل آخر قابل للتحويل إلى نقدية بسهولة، وإذا كانت الدورة التشغيلية لا يمكن تحديدها فيتم اعتبار مدتها 12 شهراً¹)؛
- الأصول التي تم الاحتفاظ بها لغرض إعادة بيعها في الأجل القصير، أي أنها معدة بصفة أساسية للمتاجرة؛
- النقدية وما في حكمها ما لم يكن هناك قيد على استخدامها لمدة 12 شهراً على الأقل.

ب- الأصول غير المتداولة:

تشمل الأصول الملموسة، غير الملموسة، التشغيلية والمالية طويلة الأجل وكل الأصول التي يتم اقتناؤها ليس لغرض إعادة بيعها أو تحويلها إلى نقدية خلال الفترة المحاسبية أو دورة التشغيل العادية للمؤسسة، بل يتم اقتناؤها لاستخدامها في الأجل الطويل.

2.3.1- الخصوم

عرف الإطار المفاهيمي للمحاسبة الخصوم بأنها: "مطلوبات حالية تمثل حقوقاً للغير على المؤسسة ناتجة عن أحداث سابقة تتطلب التوضيح ببعض أصولها مستقبلاً للتخلص من هذه الالتزامات"². وعليه يمكن القول أن الالتزام يمثل دين حالي واجب الوفاء ولا يمكن تفاديه تقوم المؤسسة بتسويته عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما.

تقسم الالتزامات إلى العناصر الآتية:

أ- الخصوم المتداولة:

يتم تصنيف الالتزام على أنه متداول في حالة توقع تسويته خلال دورة التشغيل العادية للمؤسسة ويتم تحميله بصفة أساسية لأغراض المتاجرة، وأن لا يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سداده لأكثر من 12 شهراً بعد تاريخ إعداد الميزانية.

ب- الخصوم غير المتداولة:

هي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة أو التي لا تستحق خلال 12 شهراً أو التي لا يتم تحملها لأغراض المتاجرة، أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من 12 شهراً. وتعتبر كذلك عن الالتزام الذي يتوقع أن يتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال 12 شهراً ويطلق عليها اسم الالتزامات طويلة الأجل³. من

¹- خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 115.

²- Catherine MAILLET and al , **Les normes comptables internationales IAS-IFRS**, Foucher Paris, France, 5éme édition, 2007, P.34.

³- خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 117.

جهة أخرى، يمكن أن تشمل بعض اتفاقيات الاقتراض تعهدات من قبل المقترض بأن يكون الالتزام مستحق الدفع عند الطلب إذا حدث إخلال بشروط معينة في الاتفاقية المتعلقة بالمركز المالي للمقترض، وفي هذه الأحوال يتم تصنيف الالتزام على أنه غير متداول في الحالات التالية فقط¹:

- وافق المقرض قبل اعتماد القوائم المالية على أنه لن يطالب بالدفع نتيجة للإخلال؛
- إذا لم يكن من المحتمل حدوث إخلالات أخرى بالشروط الموضوعة خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية.

بالنسبة لكافة الالتزامات طويلة الأجل فإنه يجب بيان تاريخ الاستحقاق، طبيعة الالتزام، سعر الفائدة ووصف لأي ورقة مالية مرهونة لدعم وتأييد الاتفاق بوضوح، كذلك في حالة السندات والكمبيالات طويلة الأجل يجب بيان أي علاوة أو خصم على حدة كإضافة أو استقطاع من القيمة الاسمية أو قيمة التعادل للسند أو الكمبيالة².

3.3.1- حقوق الملكية

تنتج حقوق الملكية بطرح مجموع الالتزامات من مجموع الأصول أي أنها تمثل المنافع المتبقية في أصول المؤسسة بعد طرح كافة التزاماتها. وبعبارة أخرى فإن حقوق الملكية تعبر عن الحق المتبقي للملاك بعد استيفاء حقوق الدائنين.

4.1- شكل قائمة المركز المالي

لم يتضمن المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS 1) شكل معين لقائمة المركز المالي فقد يتم عرضها على شكل قائمة أو يتم عرضها على شكل ميزانية. إن الشكل التقليدي للميزانية يقضي بإظهار الأصول في جانب والخصوم في جانب آخر، إلا أنه هناك اتجاه يقضي بتصوير الميزانية في شكل تقرير مالي ينظم رأسيا كما هو موضح في الجدول الآتي:

¹ - طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 242.

² - طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 132.

جدول رقم (05): الميزانية في شكل تقرير مالي

	أولاً: صافي القيمة الدفترية:
xxxx	الأصول المتداولة
xxx	- الخصوم المتداولة
xxx	= رأس المال العامل
xx	+ صافي الأصول الثابتة بعد خصم مجموع الاستهلاك
xxx	المجموع
xxx	- الخصوم طويلة الأجل
xxx	صافي القيمة الدفترية
	ثانياً: حقوق الملكية:
xxx	رأس المال
xxx	+ الأرباح المحجوزة من سنوات سابقة
xxx	المجموع
xx	+ صافي الربح الذي تقرر الاحتفاظ به خلال السنة
xxx	- صافي الخسارة إن وجدت
xxx	حقوق الملكية

المصدر: محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي: شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، الطبعة الثانية، 2009، ص 81.

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن شكل التقرير المالي للميزانية يتضمن إظهار كل البنود في جانب واحد بالشكل الذي تظهر فيه مجموعتين رئيسيتين هما: صافي القيمة الدفترية للأصول وحقوق الملكية.

5.1- العناصر التي يتطلب الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي الأول أن يتم الإفصاح كحد أدنى على المعلومات الآتية في متن قائمة المركز المالي:

الجدول رقم (06): المعلومات التي تظهر في متن قائمة المركز المالي

الأصول	الخصوم
الأصول غير الملموسة	حسابات دائنة
الآلات والمعدات والتجهيزات	مخصصات
الممتلكات العقارية	التزامات مالية
الأصول المالية	التزامات ضريبية جارية
الاستثمارات التي يتم المحاسبية عنها بطريقة حقوق الملكية	التزامات ضريبية مؤجلة
الأصول البيولوجية	احتياطات
أصول ضريبية مؤجلة	حصة الأقلية
المخزون	حقوق المساهمين
الحسابات المدينة	الالتزامات المتعلقة بمجموعة أصول محازة بغرض البيع
أصول محازة بغرض البيع	
أصول ضريبية متداولة	
النقدية وما في حكمها	
أصول تشتمل مجموعة معدة للبيع (IFRS 5)	

المصدر: هيني فان جريونينج، معايير التقارير المالية والدولية: دليل التطبيق، ترجمة: طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص 29.

بين النظام المحاسبي المالي كذلك شكل الميزانية (قائمة المركز المالي) والمعلومات التي يجب إدراجها في متنها (الملحق رقم 01). حيث قدمت القائمة كشف ملخص لأصول وخصوم المؤسسة مع التمييز بين الأصول الجارية وغير الجارية والخصوم الجارية وغير الجارية، كما احتوت على عمودين العمود الأول خاص بمبالغ العناصر المدرجة في القائمة للسنة الحالية والعمود الثاني خاص بمبالغ العناصر للسنة السابقة ذلك بهدف إجراء عملية المقارنة. تعد قائمة المركز المالي أساسا لتوفر معلومات حول المركز المالي، السيولة والقدرة على السداد .

تجدر الإشارة أنه على المؤسسة أن تعرض في متن الميزانية أو في الإيضاحات المتممة تبويبات أخرى فرعية للبنود المجملة بشكل يتلاءم مع عمليات المؤسسة كالاتي¹:

- تبويب الأصول الملموسة حسب نوعيتها كما هو موضح في المعيار المحاسبي الدولي رقم (16)؛

¹- Code IFRS, Normes et interprétations, Groupe revue fiduciaire, 3ème édition , 2007, p 28.

- يتم تحليل المدينون إلى مبالغ مستحقة على أعضاء آخرين في المجموعة ومبالغ مستحقة على أطراف ذات العلاقة، ومبالغ أخرى؛
 - يتم تبويب المخزون تبويبا فرعيا إلى مواد أولية، بضاعة قيد الانجاز وبضاعة جاهزة طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (2)؛
 - تبويب المخصصات بشكل يتلاءم مع عمليات المؤسسة؛
 - يتم تحليل رأس المال والاحتياطات بحيث تعرض بشكل منفصل فئات رأس المال المدفوع، والاحتياطات بأنواعها.
- بالنسبة لكل نوع من أسهم رأس المال يتم الإفصاح عن¹:
- عدد الأسهم المصرح بها؛
 - القيمة الاسمية لكل سهم؛
 - مطابقة عدد الأسهم غير المسددة في بداية كل فترة مالية وفي نهايتها؛
 - الحقوق والامتيازات والقيود الخاصة بكل فئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وإعادة تسديد رأس المال؛
 - الأسهم التي تمتلكها المؤسسة نفسها أو مؤسساتها الفرعية أو الزميلة؛
 - الأسهم المحتفظ بها للإصدار بموجب عقود الخيارات وعقود البيع متضمنة شروط الإصدار وقيمتها.
- وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملكية ومبلغ أية أرباح أسهم تفضيلية متراكمة لم يتم الاعتراف بها.

2- قائمة الدخل - حساب النتيجة-

سنحاول في النقاط الموالية التطرق إلى تعريف قائمة الدخل، تحديد عناصرها، شكلها والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها إما في متنها أو في ملحقاتها.

1.2- تعريف قائمة الدخل

تعرف قائمة الدخل بأنها: " تقرير يقيس مدى نجاح عمليات المؤسسة في فترة زمنية معينة، ويستخدم هذا التقرير في مجال الأعمال والاستثمار لتحديد ربحية المؤسسة وقيمة الاستثمار بها وقدرتها الائتمانية"². وتعرف كذلك على أنها: " قائمة مالية تعد عن فترة محاسبية معينة وتقيس التدفقات التي حدثت خلال هذه الفترة، وتبين ذلك من خلال عرضها لأرباح الدورة المالية والتنبؤ بالأرباح المستقبلية مما

¹- Odile BARBE et Laurent DIDELOT, **les IFRS**, Groupe revue fiduciaire, 2007, p 568.

²- دونالد كيسو وجيرى ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص167.

يعطي صورة أوضح عن إمكانية المؤسسة على سداد الالتزامات وتقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة¹.

وعليه يمكن القول أن قائمة الدخل هي كشف بإيرادات المؤسسة خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي أنفقتها المؤسسة في سبيل الحصول على هذه الإيرادات خلال نفس الفترة، لتظهر في النهاية النتيجة الصافية التي تكون إما ربح أو خسارة.

ويمكن أن نحدد ثلاثة مفاهيم أساسية لمفهوم الدخل كالآتي²:

- مفهوم لجنة المصطلحات المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (1900 AICPA): الدخل هو ذلك المقدار الناتج بعد أن نخصم من الإيرادات أو من الإيرادات التشغيلية تكلفة البضاعة المباعة وأية مصروفات وخسائر أخرى. يعكس هذا التعريف للدخل المحاسبي بوضوح وجهة نظر مقابلة إيرادات الدورة المالية بمصروفاتها، أي أنه يعتمد وجهة نظر قائمة الدخل.

- مفهوم لجنة المبادئ المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (1970 AICPA): صافي الربح هو عبارة عن زيادة الإيرادات عن المصروفات الخاصة بالدورة المحاسبية. يحافظ هذا التعريف كذلك على وجهة نظر قائمة الدخل، الذي يعتمد على مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات في تحديد صافي دخل الدورة.

- مفهوم مجلس معايير المحاسبة المالية (1985 FASB): الدخل الشامل هو التغير في حقوق الملكية (صافي الأصول) للمؤسسة خلال الدورة الناتج عن العمليات والأحداث والظروف التي ليس مصدرها الملاك أصحاب رأس المال؛ بمعنى أن الدخل الشامل يشمل جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال الدورة المحاسبية، ما عدا تلك التغيرات الناتجة عن استثمارات الملاك أو التوزيعات لهم. هذا التعريف يمثل تحولاً صريحاً من وجهة نظر قائمة الدخل إلى وجهة نظر قائمة المركز المالي.

في هذا الشأن يشير الشيرازي إلى أنه يمكن إعداد قائمة الدخل طبقاً لمفهومين أساسيين للربح المحاسبي كالآتي³:

- مفهوم الربح من العمليات الجارية أو من النشاط التشغيلي: يعتبر هذا المفهوم من مفاهيم الربح المحاسبي، الذي يستند على تبرير أساسي وهو أن العناصر غير عادية أو غير متكررة أو التي تتعلق بنشاط فترات أخرى يجب استبعادها عند تحديد صافي الربح للفترة الحالية لجعل قائمة الدخل أكثر فائدة في مجال تقييم الأداء وعمل التنبؤات الخاصة بالمستقبل، بحيث تتضمن قائمة الدخل العناصر التي تعتبر عادية ومتكررة وتتعلق بنشاط الفترة الحالية؛

¹ - يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص 174.

² - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير - دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 321.

³ - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 211-212.

– مفهوم الربح الشامل: يستند هذا المفهوم إلى أن قائمة الدخل يجب أن تتضمن كافة العمليات والأحداث والظروف التي أدت إلى تغيير حقوق الملكية خلال الفترة بعد استبعاد العمليات الرأسمالية التي تتم مع أصحاب رأس المال. وبذلك فمفهوم الربح الشامل يزيد من إمكانية الاعتماد على المعلومات بينما يؤثر سلباً على مستوى الملاءمة نتيجة استبعاد معلومات تحليلية ذات ارتباط وثيق بعملية التقييم واتخاذ القرارات.

2.2- عناصر قائمة الدخل

تتضمن قائمة الدخل العناصر الآتية:

1.2.2- الإيرادات: هي التدفقات المالية الداخلة إلى المؤسسة والتي تؤدي إلى زيادة أحد الأصول أو تخفيض أحد الخصوم أو كلاهما، وتعتبر كذلك عن العوائد أو الدخول التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة قيامها بأنشطتها المختلفة، تنتج الإيرادات عن بيع البضاعة الجاهزة أو المصنعة أو عن أداء الخدمات للغير، وقد تنتج عن أنشطة أخرى لا تتعلق بنشاط المؤسسة الرئيسي كإيرادات الاستثمارات وإيرادات العقارات المؤجرة للغير.

يمكن التمييز بين نوعين من الإيرادات¹:

أ- الإيرادات الرأسمالية: هي الأرباح والعوائد الناتجة عن بيع أحد الأصول الثابتة للمؤسسة بسعر يفوق القيمة الدفترية للأصل، وكذلك الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات طويلة الأجل؛
ب- الإيرادات الإرادية: هي ناتجة عن عمليات المؤسسة الاعتيادية كبيع السلع والخدمات خلال الفترة المحاسبية، وكذلك الإيرادات الناتجة عن بعض الأنشطة الطارئة في المؤسسة خلال نفس الفترة.

2.2.2- المصروفات: هي التدفقات المالية الخارجة من المؤسسة والتي تؤدي إلى تخفيض أحد الأصول أو زيادة أحد الالتزامات أو كلاهما. وتعرف كذلك بأنها المبالغ التي تدفعها المؤسسة لغرض تسهيل أداء أنشطتها المختلفة سواء تلك المتعلقة بالإنتاج، الشراء، البيع أو إدارة العاملين بها. وهي على نوعين²:
أ - مصروفات رأسمالية: هي المبالغ التي تنفقها المؤسسة لغرض الحصول على السلع أو الخدمات أو الأصول ذات الاستخدامات أو المنافع طويلة الأجل كإجراء الأراضي والمباني؛
ب - مصروفات إرادية: هي المبالغ التي تنفقها المؤسسة لغرض الحصول على السلع والخدمات ذات الاستخدامات قصيرة الأجل.

¹ - وليد ناجي الحياي وبندر محمد علوان، مرجع سابق، ص 39.

² - المرجع السابق، ص ص 36-37.

3.2.2- المكاسب: هي الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة صفقات طارئة أو عرضية للمؤسسة باستثناء تلك الناتجة عن الإيرادات أو استثمار الملاك¹.

4.2.2- الخسائر: هي ذلك الجزء من الإنفاق أو ذلك الجزء المستنفذ من موارد المؤسسة (الأصول) دون أن يكون له قدرة حالية أو مستقبلية على تحقيق الإيرادات، وتعتبر الخسائر عن قيم أنفقت أو تنفق دون مقابل ولم تتوقع المؤسسة وقوعها وبالتالي لا يمكن تجنبها أو حسابها مسبقاً². كما يمكن تعريفها على أنها الانخفاض في حقوق الملكية (صافي الأصول) من صفقات طارئة أو عرضية للمؤسسة باستثناء تلك الناتجة عن المصروفات والتوزيعات على الملاك.

3.2- شكل قائمة الدخل

يمكن أن تكون قائمة الدخل على ثلاثة أشكال كالآتي:

1.3.2- قائمة الدخل المختصرة

تشمل قائمة الدخل المختصرة مجموعتين فقط هما الإيرادات والمصروفات، حيث يطرح من الإيرادات جميع التكاليف والمصروفات والاستهلاكات والفوائد المدينة وأية خسائر ناتجة عن عمليات أخرى للوصول إلى صافي الدخل أو الخسارة.

تتميز قائمة الدخل المختصرة بالبساطة وعدم التعقيد، إلا أنها لا تفرق بين الإيرادات الناتجة عن الأنشطة العادية والإيرادات الناتجة عن أنشطة أخرى، كما أنها لا تساعد على إجراء التحليلات المالية لبنود الميزانية العمومية بما يفيد في تقييم أداء المؤسسة وكفاءة الإدارة وتحديد مواطن الإسراف أو الوفرة في بعض البنود وتوفير المؤشرات التي تفيد في التنبؤ واتخاذ القرارات³.

2.3.2- قائمة الدخل ذات المراحل المتعددة: إن قائمة الدخل المتعددة المراحل يمكن أن تظهر جميع أو بعض الأجزاء الآتية⁴:

أ- الجزء التشغيلي: هو تقرير بإيرادات ومصروفات العمليات الأساسية للمؤسسة ويشمل الأجزاء الفرعية الآتية:

– المبيعات أو الإيراد: هو جزء فرعي يعرض المبيعات، الخصومات، المسموحات، المردودات والمعلومات الأخرى المتعلقة بها للوصول إلى صافي إيراد المبيعات؛

– تكلفة البضاعة المباعة: هو جزء فرعي يعرض تكلفة البضائع التي تم بيعها لتوليد إيراد المبيعات؛

¹ أمين السيد أحمد لطفي، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 129.

² مصطفى عقاري، مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني، مرجع سابق، ص ص 267-268.

³ محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سابق، ص 218.

⁴ دونالد كيسو وجيرى ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 175.

- المصاريف البيعية: هو جزء فرعي يعرض المصروفات الناتجة عن جهود المؤسسة لإتمام المبيعات؛
- المصاريف الإدارية أو العامة: هو جزء فرعي يقرر عن المصروفات الإدارية أو العامة.
- ب- الجزء غير التشغيلي: هو تقرير بالإيرادات والمصروفات الناتجة عن أنشطة ثانوية أو فرعية للمؤسسة. كما يمكن أن يقرر عن بعض المكاسب والخسائر الخاصة غير المتكررة أو غير العادية في هذا الجزء. ويقسم الجزء التشغيلي إلى:
- إيرادات ومكاسب أخرى: هي مجموعة الإيرادات المكتسبة أو المكاسب المحققة -بعد طرح المصروفات الخاصة بها عادة- والناتجة عن الصفقات غير التشغيلية؛
- مصروفات وخسائر أخرى: هي مجموعة المصروفات أو الخسائر التي تتحملها المؤسسة -بعد استبعاد الإيرادات المتعلقة بها عادة- نتيجة للصفقات غير تشغيلية.
- ج- ضريبة الدخل: هي جزء يتعلق بالضرائب المفروضة على دخل المؤسسة من العمليات المستمرة.
- د- العمليات غير المستمرة: تعبر عن المكاسب والخسائر الجوهرية الناتجة عن بيع قسم من المؤسسة كخط إنتاجي في مؤسسة متعددة الأنشطة الرئيسية.
- هـ- بنود غير عادية: تعبر عن المكاسب والخسائر الجوهرية الناتجة عن البنود غير العادية كالتأمين أو حظر قانوني جديد بعدم بيع سلعة معينة.
- و- الأثر التراكمي لتغيير مبدأ محاسبي: يعبر عن نتيجة الانتقال من مبدأ محاسبي مقبول عموماً إلى مبدأ آخر مقبول عموماً أيضاً، كالتحول من الاهتلاك المتناقص إلى الاهتلاك الخطي.
- ز- تحديد عائد السهم: يتم الإفصاح عن عائد السهم في الملحق.
- وعليه، فقائمة الدخل متعددة المراحل أو القائمة التفصيلية يعتمد عليها المحاسبين الذين يفضلون عرض هذه الأجزاء الإضافية. وعادة يفضل استخدام هذه القائمة لأنها تفصل بين الصفقات التشغيلية والصفقات غير تشغيلية كما أنها تقوم بمقابلة التكاليف والمصروفات بالإيرادات المرتبطة بها وتبرز بعض المكونات الوسيطة للدخل التي تدخل في حساب النسب المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة¹.
- 3.3.2- قائمة الدخل المركزة:** في بعض الحالات يكون من المستحيل عرض كل التفاصيل المطلوبة للمصروفات في قائمة دخل واحدة ذات حجم مناسب، لذلك يتم إدراج إجمالي مجموع هذه المصروفات فقط في قائمة الدخل وإعداد جداول إضافية توضح هذه الإجماليات، وبذلك يمكن اختصار قائمة الدخل في عدد قليل من البنود مع ضرورة أن يوجه القراء الذين يدرسون كل البيانات المقرر عنها عن العمليات اهتمامهم إلى الجداول المرفقة².

¹ - يوسف محمود جريوع، مرجع سابق، ص 169.

² - رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 178.

4.2- هيكل قائمة الدخل

يمكن هيكل قائمة الدخل إما على أساس طبيعة المصروف أو حسب وظيفة المصروف كآلاتي:
 1.4.2- أسلوب التحليل على أساس طبيعة المصروف: وفق هذا الأسلوب يتم تجميع المصروفات في قائمة الدخل حسب طبيعتها (كالاستهلاك، مشتريات المواد، تكاليف النقل، الأجور، الرواتب وتكاليف الإعلان)، ولا يتم إعادة توزيعها بين مختلف المهام ضمن المؤسسة، ويعتبر هذا الأسلوب سهل التطبيق في التصنيفات حسب المهمة¹.

والجدول رقم (07) يوضح طريقة تبويب قائمة الدخل حسب طبيعة المصروف:

جدول رقم (07): تبويب قائمة الدخل حسب طبيعة المصروف

XX		الإيراد
XX		دخل آخر
	X	التغير في المخزون للبضاعة التامة وتحت التشغيل
	X	المواد الخام والمستهلكات المستخدمة
	X	مصروف منافع العاملين
	X	مصروف الاستهلاك
	X	مصروفات أخرى
(X)		إجمالي المصروفات
X		صافي الربح قبل الضرائب

المصدر: طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الجزء الأول، 2009، ص 72.

2.4.2- أسلوب التحليل على أساس وظيفة المصروف: وفق هذا الأسلوب يتم تصنيف المصروفات حسب وظيفتها كجزء من تكلفة المبيعات أو أنشطة التوزيع أو الأنشطة الإدارية. وكثيرا ما يوفر هذا الأسلوب في العرض معلومات أكثر ملاءمة للمستخدمين مقارنة بأسلوب تصنيف المصروفات حسب طبيعتها، إلا أن توزيع المصروفات حسب الوظائف يمكن أن يعتمد على التقدير الشخصي. توجد عدة طرق لتصنيف الأعباء حسب الوظيفة نذكر منها:

- التجميع حسب الوظيفة الاقتصادية أو النشاط (المشتريات، الإنتاج، التوزيع، الإدارة،...);
- التجميع حسب وسيلة الاستغلال (أنواع الورشات);
- التجميع حسب المنتوجات أو الخدمات (المصنع، المكتب،...);

¹- Ali TAZDAIT, Op. Cit., p 76.

- التجميع حسب مراكز المسؤولية (المديرية العامة، المديرية التجارية، المديرية المالية، مصلحة الدراسات،...)؛
- التجميع حسب المناطق الجغرافية.

والجدول رقم (08) يوضح طريقة تبويب قائمة الدخل حسب وظيفة المصروف:

جدول رقم (08): تبويب قائمة الدخل حسب وظيفة المصروف

X	الإيراد
(X)	(-) تكلفة المبيعات
X	مجمل الربح
X	دخل أخرى
(X)	مصروفات بيع وتوزيع
(X)	مصروفات إدارية
(X)	مصروفات أخرى
XX	صافي الربح قبل الضرائب

المصدر: طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الجزء الثاني، 2009،

ص 72.

قدم النظام المحاسبي المالي كذلك نموذجين لعرض جدول حساب النتيجة (الملحق رقم 02، الملحق رقم 03) مثلما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS 1). حيث يتم إعداد جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة أين يتم تصنيف المصروف بناء على طبيعته (المواد الأولية، مصاريف الأجور، الاهتلاكات...) بهدف تحديد النتائج الوسيطة، مع إمكانية الاعتماد اختياريًا على جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة أين يتم تصنيف المصروف بناء على وظيفته (مصاريف البيع، المصاريف الإدارية...) بهدف قياس النسب بين أصناف الأعباء والإنتاج الإجمالي المباع.

ويعد جدول حساب النتيجة على أساس مبدأ محاسبة الالتزام ويحتوى على أرصدة السنة الماضية والسنة الحالية لإمكانية إجراء عملية المقارنة. بالإضافة إلى أنه يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم نشاط المؤسسة من خلال إظهاره للنتيجة الصافية للدورة، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة الصافية للنشاطات العادية، نتيجة العمليات الاستثنائية ويوفر كذلك معلومات تساعد على حساب النسب المالية وتقييم الأداء.

5.2- العناصر التي يتطلب الإفصاح عنها في قائمة الدخل

يتطلب الإفصاح في قائمة الدخل عن البنود المتعلقة بالإيراد، تكاليف التمويل، الحصة من الربح أو الخسارة في المؤسسات الزميلة والعقود المشتركة، مصروف الضريبة، الربح أو الخسارة، الربح أو الخسارة المرتبطة بأصحاب حقوق الملكية للمؤسسة الأم وحقوق الأقلية، تخفيضات المخزون للقيمة القابلة للتحقق أو تخفيضات الممتلكات والمنشآت والمعدات للقيمة القابلة للاسترداد، إعادة هيكلة نشاطات المؤسسة والمخصصات المتعلقة بها، نتائج بيع الممتلكات والمنشآت والمعدات، نتيجة بيع الاستثمارات، العمليات غير المستمرة والتسويات القضائية.

في هذا الشأن وضع النظام المحاسبي المالي كذلك المعلومات التي يتم عرضها في جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة كالآتي¹:

- الهامش الإجمالي، القيمة المضافة والفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتوجات المالية والأعباء الحالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب، الرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة؛
- حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

تجدر الإشارة أنه على المؤسسة أن تعرض في متن قائمة الدخل أو في الإيضاحات المتممة تبويبات أخرى فرعية للبنود الإجمالية إذا كان لها أهمية نسبية، على سبيل المثال²:

- تخفيض تكلفة المخزون إلى صافي قيمة بيعه أو تخفيض قيمة الأراضي، المباني، التجهيزات إلى قيمة بيعها؛
- المؤونات المخصصة لإعادة هيكلة أنشطة المؤسسة؛

¹- القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، المادة 2.230، مرجع سابق، ص ص 24-25.

² - مصطفى عقاري، المعيار المحاسبي الدولي 1: عرض القوائم المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الأول، 2007، ص 20.

- التخلي أو التنازل عن الأراضي، المباني والتجهيزات؛
- التنازل عن الاستثمارات في الأوراق المالية؛
- العمليات المتوقعة؛
- تسوية النزاعات.

كما يجب على المؤسسة التي تقوم بتصنيف المصروفات حسب وظيفتها، أن تفصح عن أي معلومات إضافية يمكن أن تعكس بشكل عادل نتائج أنشطة المؤسسة كعبء الاستهلاك للأصول الملموسة والأصول غير الملموسة، بالإضافة إلى مصروف منافع العاملين والتوزيعات المعلنة ونصيب السهم الواحد منها¹.

بناء على ما تقدم، يتضح لنا أن قائمة الدخل يمكن اعتبارها من أكثر القوائم المالية استخداماً من قبل الأطراف المرتبطة بالمؤسسة ذلك لأنها تعكس الربح أو الخسارة الصافية خلال دورة مالية محددة وتبين مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في تحقيق الأرباح. بالإضافة إلى أنها تمكن المستثمرين من تحديد العائد من وراء استثماراتهم، وتساعد الدائنين والبنوك في التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة و طويلة الأجل. هذا ويجدر التنبيه إلى أن النظام المحاسبي المالي يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي الأول الخاص بعرض القوائم المالية فيما يتعلق بالمعلومات الواجب إدراجها في متن أو ملحقات قائمة الدخل.

3- قائمة التغيرات في حقوق الملكية (جدول تغير الأموال الخاصة)

سنحاول في النقاط الموالية التطرق إلى تعريف قائمة التغيرات في حقوق الملكية، تحديد بنودها، شكلها والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها إما في متنها أو في ملحقاتها.

1.3- تعريف قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تمثل قائمة التغيرات في حقوق الملكية عرض تحليلي للحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر المكونة لرؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية. كما تعتبر هذه القائمة حلقة وصل بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، فهي تفصح عن التغير الناتج عن قائمة الدخل متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة بقائمة المركز المالي.

وللتغيرات في حقوق الملكية مصدران رئيسيان هما²:

أ- صافي الربح الشامل (صافي الخسارة الشاملة): يتضمن الدخل الشامل ناتج مقابلة الإيرادات بالمصروفات الخاصة بالنشاط الطبيعي للمؤسسة، ويراعى بعد ذلك النشاط غير الطبيعي في صورة

¹ - المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1): عرض البيانات المالية، الفقرة 83-85، ص 20.

² - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير - دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 323.

مكاسب وخسائر كمكاسب وخسائر الحيازة، العمليات الرأسمالية، الظروف الطارئة كالتقادم التكنولوجي، تغيرات الأسعار وإعادة التقييم؛

ب- المعاملات مع أصحاب رأس المال بصفتهم ملاكا للمؤسسة، ويمكن التمييز بين نوعين:

- استثمارات من الملاك: تمثل الزيادة في صافي الأصول أو حقوق الملكية، وهي معاملات في اتجاه واحد بين المؤسسة وبين ملاكها أي أنها ليست عمليات تبادلية، لأن العمليات التبادلية تتم بين المؤسسة من جهة وبين الغير من جهة ثانية؛
- التوزيعات إلى الملاك: عبارة عن استثمار سالب يخفض من حقوق الملكية أو صافي الأصول، وتعد تلك التوزيعات أيضا معاملات في اتجاه واحد أي أنها ليست عمليات تبادلية.

2.3- بنود قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تشمل قائمة التغيرات في حقوق الملكية ثلاثة بنود رئيسية كالاتي¹:

1.2.3- التغيرات في رأس المال المدفوع: يتكون رأس المال المدفوع (رأس المال المساهم به) من البنود الآتية:

أ- **رأس المال القانوني:** يمثل القيمة الاسمية للأسهم أو قيمة الحصص؛

ب- **رأس المال الإضافي:** يشمل علاوة الإصدار أو خصم إصدار الأسهم والهبات الرأسمالية (رأس المال الممنوح كهبة) وأسهم الخزينة؛

وتشمل التغيرات في رأس المال المدفوع ما يلي:

- زيادة رأس المال، في صورة استثمارات إضافية يقدمها الملاك أو المساهمون، حيث تكون الزيادة في صورة نقدية أو عينية وتكون أحيانا عن طريق تسديد الملاك لبعض التزامات المؤسسة مباشرة بدلا عنها؛
- تخفيض رأس المال، وتكون في حالة توزيعات رأس المال و يتم هذا التوزيع من رأس المال المدفوع.

2.2.3- التغيرات في الأرباح المحتجزة (رأس المال المكتسب)

تمثل الأرباح المحتجزة الأرباح المحققة وغير موزعة حتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي (نتائج رهن التخصيص)، ويمثل رقم رأس المال المكتسب الحد الأقصى الذي يمكن توزيعه في شكل عائد على الاستثمار وذلك حتى تتم المحافظة على رأس المال المدفوع كضمان عام للدائنين.

إن التغيرات في رأس المال المكتسب ترجع إلى ثلاثة مصادر هي:

- رصيد الأرباح المحتجزة أول الدورة وتعديله بتسويات السنوات السابقة كتصحيح أخطاء سنوات سابقة؛
- توزيعات الأرباح على الملاك أو المساهمين خلال الدورة؛
- صافي الربح الشامل (الخسارة) حسبما تظهره قائمة دخل الدورة الجارية.

¹ - المرجع السابق، ص ص 292 - 295.

3.2.3- التغييرات في رأس المال المحتسب

رأس المال المحتسب يمثل تسويات رأسمالية لم تتحقق بعد حتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي، ومن أهم مصادر التغيير فيه نذكر:

- مكاسب أو خسائر إعادة التقويم؛
- مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة؛
- مكاسب أو خسائر ترجمة أرصدة العملات الأجنبية المتوفرة في نهاية الدورة.

4.3- العناصر التي يتطلب الإفصاح عنها في قائمة التغييرات في حقوق الملكية

يمكن توضيح النموذج المقترح لقائمة تغييرات حقوق الملكية في الشكل الآتي:

الجدول رقم (09): قائمة تغييرات حقوق الملكية خلال الدورة المنتهية في N/12/31

الإجمالي	رأس المال المحتسب	رأس المال المكتسب	رأس المال المدفوع	مصادر التغييرات
xxx	xx	xx	xx	أرصدة 1/1
xx	-	-	xx	زيادة (تخفيض) رأس المال
(xx)	-	-	(xx)	شراء أسهم الخزينة
(xx)	-	(xx)	-	توزيعات الأرباح
xx	-	xx	-	ربح (خسارة) الدورة الجارية
xx	xx	-	-	مكاسب (خسائر) إعادة التقويم
xx	xx	-	-	مكاسب (خسائر) حيازة غير محققة
xxxx	xxx	xxx	xxx	المجموع: أرصدة 12/31

المصدر: رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير - دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 296.

بملاحظة الجدول الموضح أعلاه واستناداً إلى المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS 1) فإنه يتوجب على المؤسسة أن تقوم بعرض المعلومات الآتية في قائمة التغييرات في حقوق الملكية¹:

- صافي الربح أو الخسارة؛
- كل بند من بنود الدخل أو المصروفات خلال الفترة الذي تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية وإجمالي هذه البنود؛
- آثار التغييرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء التي يتم معالجتها بالاستناد إلى المعيار المحاسبي الدولي الثامن (IAS 8) وذلك لكل بند من بنود حقوق الملكية؛

¹ - خالد جمال الجعرات، مرجع سابق، ص ص 126-128.

- رصيد الربح أو الخسارة المتجمعة في بداية الفترة وعند تاريخ الميزانية العمومية، والتغيرات الخاصة بالفترة.

بالإضافة إلى ما سبق، يجب على المؤسسة أن تعرض ضمن قائمة التغير في حقوق الملكية أو في الإيضاحات المتممة العناصر الآتية¹:

- معاملات رأس المال مع الملاك وتوزيعات الأرباح لهم؛
- تسويات أرصدة الأرباح والخسائر المتراكمة في بداية ونهاية الفترة؛
- المطابقة بين القيمة الدفترية لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة.

من جهة أخرى، تناول النظام المحاسبي المالي (SCF) شكل جدول تغير الأموال الخاصة (الملحق رقم 04) والعناصر التي يجب الإفصاح عنها كآلاتي²:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- حركة رأس المال سواء زيادة أو نقصان أو استرجاع؛
- مكافآت رأس المال (توزيع الحصص)؛
- نواتج وأعباء سجلت مباشرة في رأس المال؛
- تغييرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي تؤثر مباشرة على رؤوس الأموال.

نخلص من ذلك، أن جدول تغير الأموال الخاصة يساعد على معرفة عمليات توزيع الحصص، الأعباء، النواتج المسجلة مباشرة في رأس المال، التغيرات في الطرق المحاسبية ومختلف التصحيحات للأخطاء التي كان لها أثر على رأس المال.

4- قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)

تعتبر قائمة التدفقات النقدية حديثة العهد نسبياً مقارنة مع القوائم الأساسية الأخرى، وقد شهدت منذ ظهورها إلى الآن تطورات ملحوظة سواء من حيث المداخل المتبعة في إعدادها أو من حيث صور أو نماذج عرضها. ويعتبر المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS 7) بعنوان "قائمة التدفقات النقدية" الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من أهم الدراسات التي اهتمت بهذه القائمة، حيث تناولت طريقة إعدادها وعرضها ومختلف المفاهيم المتعلقة بها.

¹ - Bernard RAFFOURNIER, *Les normes comptables internationales (IFRS/IAS)*, Ed. économique, 3ème édition, 2006, p34.

² - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 81.

1.4- ماهية قائمة التدفقات النقدية

قبل التطرق إلى تعريف قائمة التدفقات النقدية، سيتم عرض تطورها التاريخي منذ إنشائها وحتى إصدار معيار خاص بها.

1.1.4- التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية

تطورت قائمة التدفقات النقدية من حيث الشكل والمضمون عبر ثلاثة مراحل أساسية كالآتي:

أ- قائمة المصادر والاستخدامات:

بداية كان يطلق على قائمة المصادر والاستخدامات اسم " قائمة من أين تم الحصول على الأموال وكيف صرفت"، ولم تكن تتضمن سوى عملية عرض للزيادة أو النقص في بنود قائمة المركز المالي للمؤسسة، وبعد عدة سنوات تغير اسم هذه القائمة ليصبح "قائمة الأموال المخصصة". وفي سنة 1963 قام مجلس مبادئ المحاسبة (APB) بإعادة إعداد وعرض قائمة الأموال المخصصة باسم "قائمة مصادر الأموال وأوجه استخداماتها" لتعرض معلومات مكملة للتقارير المالية المنشورة إلا أنها لا تحمل صفة إلزامية العرض ورأي المراجع في هذه القائمة يكون اختياريًا¹. ولإعداد هذه القائمة يتطلب الأمر استخدام قائمتين متتابعتين للمركز المالي ولا يشترط أن تكون الفترتين التي أعدت عنهما هاتين الميزانيتين متساويتين فالمهم فقط أن تكون الميزانيتين لمؤسسة واحدة ومتابعتين وبعد ذلك يتم حساب التغيرات بالزيادة أو النقص في كل بند، ثم تصنف هذه التغيرات إلى مصادر واستخدامات.

وعليه، فإن قائمة مصادر الأموال واستخداماتها تستعمل لدراسة التدفقات الماضية من أجل معرفة استخدامات الأموال والطريقة التي تم بها تمويل تلك الاستخدامات، فهي بالإضافة إلى كونها مفيدة في دراسة الماضي فهي ضرورية أيضا عند التخطيط للمستقبل².

ب- قائمة التغيرات في المركز المالي:

أصدر مجلس المبادئ المحاسبية سنة 1971 الرأي رقم (19) بعنوان "التقرير عن التغيرات في المركز المالي" ألزم فيه المؤسسات بضرورة أن تكون هذه القائمة أحد القوائم الرئيسية التي يتم نشرها، على أن تخضع للمصادقة من قبل المدقق الخارجي مثلها مثل أي قائمة مالية أخرى وأن يصبح اسمها قائمة "التغيرات في المركز المالي"³. وقد استمر إعداد هذه القائمة خلال الفترة 1974-1987 وفقا لمفهوم رأس المال العامل، إلا أنها تعرضت بعد ذلك للعديد من الانتقادات حول مدى فعاليتها خاصة بعد تصاعد

¹ ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سابق، ص 286 .

² عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية: مدخل اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007، ص 133.

³ آمال نوري محمد، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية- دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية-، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق، العدد الرابع والثلاثون، 2013، ص 332.

حالات الإفلاس التي تعرضت لها المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت القوائم المالية لتلك المؤسسات تفصح عن صافي أرباح مرتفع بينما كانت تواجه عجزاً في السيولة النقدية.

ج- قائمة التدفقات النقدية:

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) سنة 1987 المعيار رقم (95) طالب فيه بإعداد قائمة التدفقات النقدية (CFS) كقائمة أساسية يتم إصدارها إلى جانب قائمة الدخل والمركز المالي. وفي سنة 1992 أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبي الدولي السابع " قائمة التدفقات النقدية" ودخل حيز التنفيذ في سنة 1994.

2.1.4- تعريف قائمة التدفقات النقدية

تعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها: " أحد القوائم المالية التي تعدها المؤسسة عن الفترة المحاسبية تقدم ملخصاً بالمتحصلات والمدفوعات النقدية عن هذه الفترة، كما تعطي صورة عن أنشطة المؤسسة في مجال الاستثمار والتمويل"¹. وتعرف على أنها: "قائمة توضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة سواء كانت تدفقات نقدية داخلية أو تدفقات نقدية خارجية"².

وعليه، يمكن أن نستنتج أن قائمة التدفقات النقدية هي أحد القوائم الأساسية تقوم بتقديم معلومات لا تقدمها قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، حيث توفر معلومات عن كل بند من بنود النقدية وتقدم إجابات واضحة عن مصادرها وأوجه استخداماتها ومقدار التغيير الذي طرأ عليها خلال الفترة المالية، بالإضافة إلى أنها تمكن المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين من تحليل النقدية وتقدير قيمة التدفقات المستقبلية.

يمكن توضيح أهم المفاهيم المرتبطة بقائمة التدفقات النقدية في النقاط الآتية:

- **التدفق النقدي:** يمثل النقدية وما في حكمها الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة وتتضمن النقدية المتاحة والودائع الجارية؛
- **ما في حكم النقدية:** هي الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي يسهل تحويلها إلى نقدية، وتخضع لمخاطر غير هامة فيما يتعلق بتغيرات قيمتها.

2.4- تبويب قائمة التدفقات النقدية

1.2.4- تصنيف التدفقات النقدية

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي (IAS 7) تصنيف المتحصلات والمدفوعات النقدية إلى ثلاث أنشطة أساسية كالاتي:

¹ - عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص 86.

² - خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 41.

أ- الأنشطة التشغيلية:

تعتبر التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية مؤشرا هاما لبيان مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية تكفي لسداد التزاماتها، المحافظة على قدرتها التشغيلية، توزيع أرباح نقدية على المساهمين وتمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خاصة.

تقسم التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى متحصلات ومدفوعات كالاتي¹:

- المتحصلات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية، وتشمل:

- المتحصلات النقدية المرتبطة بالمبيعات وتقديم الخدمات؛
- المتحصلات النقدية المرتبطة بفوائد القروض المقدمة للغير بما في ذلك عوائد الاستثمار في الأوراق المالية؛

- المتحصلات النقدية الأخرى غير المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية.

- المدفوعات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية، وتشمل:

- المدفوعات النقدية المرتبطة بسداد قيمة المشتريات والخدمات؛
- المدفوعات النقدية المرتبطة بفوائد القروض المقدمة من الغير؛
- المدفوعات النقدية الأخرى غير المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية.

ب- الأنشطة الاستثمارية:

التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية هي التدفقات التي تقوم بها المؤسسة من شراء وبيع الأصول الثابتة وكذلك عمليات منح القروض وتحصيلها. ويعتبر التدفق النقدي السالب (الخارج) الناتج عن الاستثمار مصدر قوة للمؤسسة، ذلك لأن استثمار الأموال في شراء الآلات والمعدات يزيد من الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة مخزون المنافع المستقبلية. بينما تقوم المؤسسة ببيع أصولها بهدف تسديد التزاماتها المطلوبة مما يؤدي إلى تخفيض المخزون.

تقسم التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية إلى متحصلات ومدفوعات كالاتي:

- التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة الاستثمارية، وتشمل:

- المتحصلات النقدية من تحصيل الدين أو بيعه؛
- المتحصلات النقدية من تحصيل أو بيع أدوات الدين في المؤسسات الأخرى؛
- المتحصلات من بيع أدوات الملكية في المؤسسات الأخرى؛
- المتحصلات النقدية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة.

- التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية، وتشمل:

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي، مرجع سابق، ص 543.

- المدفوعات النقدية الناتجة عن شراء أصول ثابتة؛
- المدفوعات النقدية لاقتناء أدوات الملكية في مؤسسات أخرى أو اقتناء أدوات الدين لمؤسسات أخرى.

ج- الأنشطة التمويلية:

تتمثل التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في التدفقات الناتجة عن بنود الالتزامات وحقوق الملكية. يمكن تقسيم التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية إلى متحصلات ومدفوعات كالاتي:

- التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية، وتشمل:

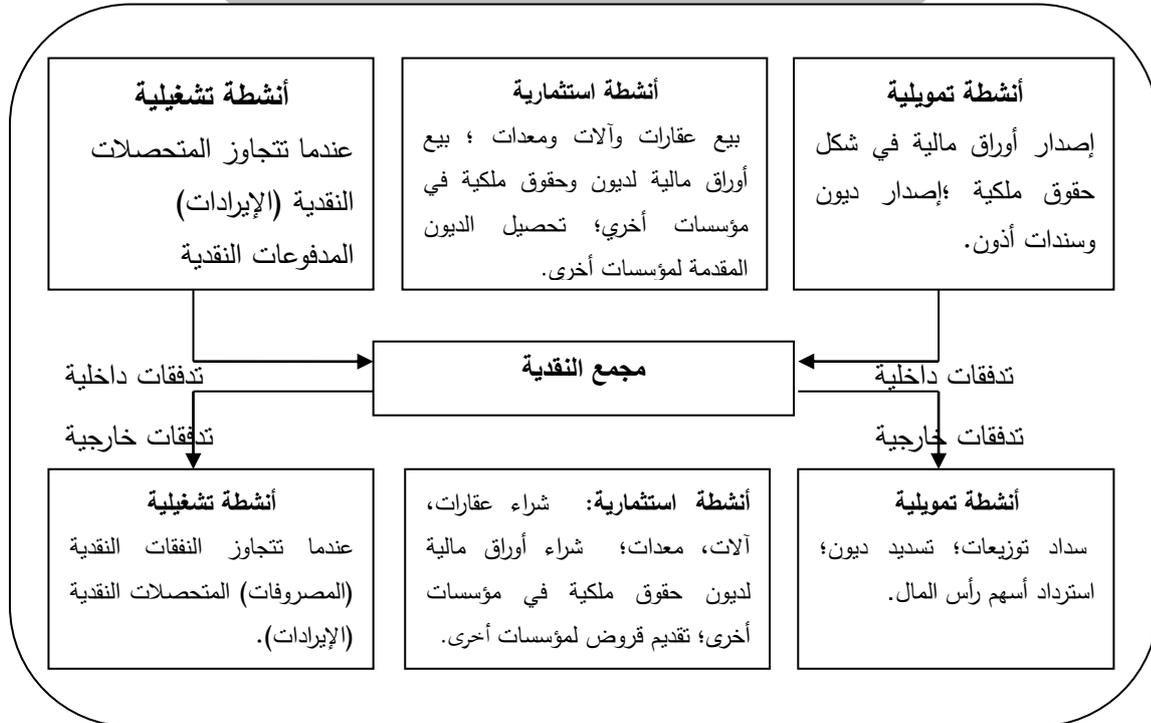
- المتحصلات من إصدار أسهم رأس المال؛
- المتحصلات من إصدار الدين كالسندات؛
- المتحصلات من البنوك أو الاقتراض طويل وقصير الأجل.

- التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية، وتشمل:

- مدفوعات توزيعات الأرباح للمساهمين أو رد جزء من حقوق الملكية (تخفيض رأس المال)؛
- سداد جزء أو كل أدوات الدين بما فيها التزامات الإيجار؛
- سداد المبالغ المقرضة من البنك أو من أطراف أخرى.

بناء على ما تقدم، يمكن تلخيص أهم مكونات قائمة التدفقات النقدية في الشكل الآتي:

الشكل رقم (13) : مكونات قائمة التدفقات النقدية



المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 139.

2.2.4- الحالات الخاصة المتعلقة ببند قائمة التدفقات النقدية

أ- الفوائد وتوزيعات الأرباح:

ينبغي الإفصاح عن كل من التدفقات النقدية من الفوائد وتوزيعات الأرباح المقبوضة والمدفوعة بشكل منفصل، كما ينبغي تبويب كل منها بطريقة تتصف بالثبات من فترة لأخرى إما على أنها أنشطة تشغيل أو استثمار أو تمويل.

بالنسبة للمؤسسة المالية فإنها تبويب الفوائد المدفوعة والفوائد والتوزيعات المقبوضة على أنها تدفقات نقدية لنشاط التشغيل لأنها تؤثر في تحديد صافي الربح أو الخسارة، ولكن لا يوجد إجماع في الرأي بالنسبة لتبويب هذه التدفقات النقدية بالنسبة للمؤسسات الأخرى. من جهة أخرى، يمكن أن تبويب الفوائد المدفوعة والفوائد والتوزيعات المقبوضة على أنها تدفقات لأنشطة تمويلية وتدفقات نقدية لأنشطة استثمارية على التوالي لأنها تمثل تكاليف الحصول على الموارد المالية أو عوائد الاستثمارات¹. وكمثال على ذلك، فإن توزيعات الأسهم يمكن أن تبويب على أنها تدفق نقدي تمويلي لأنها تمثل تكلفة الحصول على الموارد المالية، وقد يتم تبويبها ضمن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية في التعرف على مقدرة المؤسسة على سداد توزيعات الأسهم من التدفقات النقدية الناشئة من التشغيل.

ب- ضرائب الدخل:

يتعين الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية الناتجة عن ضرائب الدخل، كما يتعين تصنيف تلك التدفقات كتدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية ما عدا في الحالات التي ترتبط بشكل خاص بالأنشطة التمويلية والاستثمارية؛ أي تبويب على أساس تبويب المعاملة الرئيسية المتعلقة بها.

ج- البنود غير العادية:

تعرف البنود غير العادية على أنها بنود هامة نسبياً ذات خصائص تختلف عن الأنشطة النمطية أو المعتادة للمؤسسة ولا يتوقع حدوثها بصورة متكررة، كما لا تعتبر عوامل حاكمية في أي تقييم لعمليات التشغيل العادي للمؤسسة. ويجب استيفاء المعيارين التاليين لاعتبار الحدث أو الصفقة بند غير عادي²:

- الطبيعة غير معتادة: يجب أن يتوافر في الحدث أو الصفقة درجة عالية من عدم الاعتياد، وأن تكون طبيعتها غير مرتبطة بصورة واضحة بالأنشطة المعتادة أو النمطية للمؤسسة بعد أخذ البيئة التي تعمل فيها المؤسسة بالاعتبار؛
- عدم تكرار الحدث: يجب أن يتسم الحدث أو الصفقة بطبيعة تجعل من غير المتوقع حدوثها بصورة متكررة في المستقبل القريب، بعد أخذ البيئة التي تعمل فيها المؤسسة بالاعتبار.

¹- أحمد نور، مرجع سابق، ص ص 788-789.

²- دونالد كيسو وجيرى ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 182.

تتطلب التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود الاستثنائية في قائمة التدفقات النقدية بشكل منفصل حسب الأنشطة الناتجة عنها إلى تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية وذلك لمساعدة مستخدمي القائمة في فهم طبيعة هذه التدفقات وتأثيرها على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمؤسسة.

د - التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية:

يمكن التمييز في التدفقات النقدية الأجنبية بين التدفقات الناتجة عن العملة الأجنبية والتدفقات النقدية الناتجة عن فروق صرف ترجمة القوائم المالية كالاتي:

- التدفقات النقدية الناتجة عن العملة الأجنبية:

يتم الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة عن العملة الأجنبية كما يلي:

يجب أن تسجل التدفقات النقدية التي تنشأ عن العمليات بالعملة الأجنبية باستخدام عملة المؤسسة التي تنشر بموجبها بياناتها المالية، وذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية إلى عملة المؤسسة باستخدام سعر الصرف* السائد بين عملة التقرير** والعملة الأجنبية*** في تاريخ التدفق النقدي¹.

يمكن تعريف المعاملة بالعملة الأجنبية على أنها معاملة محددة أو تتطلب التسوية بعملة أجنبية كما تتضمن المعاملات الناشئة عن قيام المؤسسة بما يلي²:

- شراء أو بيع سلع وخدمات أسعارها محددة بعملة أجنبية؛
- إقراض أو اقتراض أموال عندما تكون المبالغ المستحقة لها أو عليها محددة بعملة أجنبية؛
- عندما تصبح المؤسسة طرفاً في عقد تبادل عملة أجنبية غير منجز؛
- عندما تقوم المؤسسة بامتلاك أو التخلص من أصول أو تسدد التزامات محددة بعملة أجنبية.

بشكل عام تم تحديد ثلاثة تواريخ أساسية مرتبطة بالقياس المحاسبي للمعاملات الأجنبية: هي تاريخ حدوث المعاملة وتسجيلها بالدفاتر، تاريخ إعداد الميزانية وإقفال حسابات النتيجة وتاريخ انتهاء المعاملة من خلال السداد أو التحصيل بالعملة الأجنبية.

- التدفقات النقدية الناتجة عن فروق صرف ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية:

تعرف العملية الأجنبية بأنها عمليات تقوم بها أحد المؤسسات التابعة أو الحليفة أو أحد الفروع أو الأنشطة في بلد آخر بخلاف البلد الذي تعمل فيه المؤسسة. وتصنف العمليات الأجنبية إلى:

* يعرف المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 سعر الصرف على أنه: " هو معدل التبادل بين عملتين".

** عملة التقرير: العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية.

*** العملة الأجنبية: هي جميع العملات الأخرى بخلاف العملة التي تستخدم في إعداد القوائم المالية للمؤسسة.

¹ Odile BARBE et Laurent DIDELOT, Op.Cit., P 587.

² Anne LE MANH et maillet BAUDRIER, Les normes comptables internationales IAS/IFRS, Berti édition, Paris: Foucher, 2006, P 179.

• المؤسسة الأجنبية:

تقوم المؤسسة الأجنبية بالعديد من العمليات كتجميع النقد، تكبد مصروفات، توليد دخل، الاقتراض باستخدام عملتها المحلية كما يمكن أن تدخل في معاملات بالعملة الأجنبية بما في ذلك معاملات بعملة التقرير. وعليه يمكن تحديد مجموعة من المؤشرات تساعد في الدلالة على أن العمليات الأجنبية تعتبر مؤسسة أجنبية كما يلي¹:

- إذا كانت النشاطات الأجنبية تتم بدرجة عالية من الاستقلالية عن عمليات المؤسسة معدة التقرير رغم إمكانية تحكم المؤسسة معدة التقرير بالنشاطات الأجنبية؛
- العمليات مع المؤسسة معدة التقرير لا تشكل نسبة عالية من نشاطات العملية الأجنبية؛
- يجرى تمويل نشاطات العملية الأجنبية بشكل رئيسي من عملياتها الخاصة أو من الاقتراض المحلي وليس من عملة المؤسسة معدة التقرير؛
- يتم بشكل رئيسي دفع أو سداد تكاليف العمل والمواد والأجزاء الأخرى لمنتجات أو خدمات العملية الأجنبية بالعملة المحلية وليس بعملة المؤسسة معدة التقرير؛
- التدفقات النقدية للمؤسسة معدة التقرير لا ترتبط بالنشاطات اليومية للعمليات الأجنبية ولا تتأثر مباشرة بنشاطاتها.

في هذا الشأن فإن المؤسسة عند ترجمة القوائم المالية تقوم بترجمة الأصول والالتزامات النقدية منها وغير النقدية للمؤسسة الأجنبية بسعر الإقفال، وترجمة بنود الدخل والمصروف للمؤسسة الأجنبية حسب سعر الصرف بتاريخ العمليات، ما عدا إذا كانت المؤسسة تعد تقاريرها بعملة اقتصاد عالي التضخم ففي هذه الحالة يتم ترجمة بنود الدخل والمصروف بسعر الإقفال، وتصنف التدفقات النقدية الناتجة عن فروق صرف ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية كحقوق ملكية حتى يتم التخلص من صافي الاستثمار.

• العمليات الأجنبية التي تعتبر مكملة لعمليات المؤسسة معدة التقرير:

يتم التعامل مع العمليات الأجنبية المكملة لعمليات المؤسسة معدة التقرير على أنها امتداد لعملياتها. على سبيل المثال، قد تكون العمليات الأجنبية فقط لبيع بضائع مستوردة من المؤسسة معدة التقرير وإرسال المتحصلات لها، في مثل هذه الحالة يكون للتغير في سعر الصرف بين عملة التقرير وعملة البلد الذي تتم فيه العمليات الأجنبية تأثير فوري على التدفقات النقدية لعمليات المؤسسة معدة التقرير، كما يؤثر التغير في سعر الصرف على البنود النقدية الإفرادية المحتفظ بها في العمليات الأجنبية وليس صافي استثمار المؤسسة معدة التقرير في تلك العمليات. أما بالنسبة للقوائم المالية التي تعتبر مكملة لعمليات المؤسسة معدة التقرير فيتم ترجمتها كما لو أن المعاملات في العمليات الأجنبية تخص المؤسسة معدة التقرير (أي أن المؤسسة معدة التقرير هي التي اشتركت في هذه العمليات).

¹ - المعيار المحاسبي الدولي رقم 21، الفقرة رقم 27.

لا تعتبر الأرباح والخسائر غير المحققة(*) التي تنشأ عن التغيرات في معدلات صرف العملة الأجنبية تدفقات نقدية، ولكن يجري التقرير عن آثار التغيرات في سعر الصرف للعملة الأجنبية عن النقدية وما يعادلها المحتفظ بها أو التي تستحق بعملة أجنبية في قائمة التدفقات النقدية بهدف مطابقة أرصدة النقدية وما يعادلها بين أول الفترة ونهايتها¹. ويعبر عن هذا المبلغ بشكل منفصل عن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويتضمن الفروقات إن وجدت كما لو تم التقرير عن التدفقات النقدية على أساس أسعار الصرف في نهاية الفترة المالية.

3.4- إعداد قائمة التدفقات النقدية

خلافًا لقائمتي الدخل والمركز المالي اللتان تعدان استنادًا إلى أرصدة ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات الجردية وفق أساس الاستحقاق، فإن قائمة التدفقات النقدية يتم إعدادها من خلال إتباع الخطوات الآتية²:

- تحديد التغير في النقدية وذلك بطرح رصيد النقدية في أول الفترة من آخرها، وذلك بإجراء بسيط يستنتج مباشرة من أرصدة النقدية في الميزانيتين؛
- تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، ويتطلب هذا تحليل قائمة الدخل الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما يتطلب مقارنة الميزانيتين وتحديد بيانات من عمليات مقتناة؛
- تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية، من خلال تحليل بقية التغيرات الأخرى في حسابات الميزانية لمعرفة أثرهم على النقدية.
- يتم تحليل المعلومات الإضافية المفصح عنها خارج الميزانية وقائمة الدخل؛
- إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا للطريقة المباشرة أو غير المباشرة.

أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومعياري المحاسبة الدولي (IAS 7) باستخدام الطريقة المباشرة لعرض صافي التدفق النقدي، إلا أنهم لم يمانعوا باستخدام الطريقة غير المباشرة. وعليه سيتم تناول الطريقتين في النقاط الآتية:

أ- **الطريقة المباشرة:** يتم بموجب هذه الطريقة الإفصاح عن المبالغ الإجمالية للمقبوضات والمدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية وإيجاد الفرق بينهما الذي يمثل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

* تدل المكاسب والخسائر غير المحققة على أنه ليس هناك أي تبادل في العملة وتظهر نتيجة لترجمة العملة الأجنبية وذلك عند تحويل القيم في أرصدة حسابات المؤسسة التابعة والمسجلة بالعملة الأجنبية إلى العملة المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة. بينما تعتبر المكاسب والخسائر محققة عندما تحدث بالفعل وتنتج من تبادل عملة مقابل عملة أخرى، أي وجود معاملة فعلية تم فيها تبادل فعلي للمعاملات (شراء وبيع) وتحقيق مكاسب أو خسائر من ورائها.

¹- Odile BARBE et Laurent DIDELOT, Op.Cit., P 587.

²- رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 348.

ويتم تحديد صافي التدفق النقدي التشغيلي على النحو الآتي¹:

- **المقبوضات النقدية من المدينين = صافي قيمة المبيعات + النقص في رصيد المدينين (أو) - الزيادة في رصيد المدينين.**
- **المدفوعات النقدية للموردين = صافي قيمة المشتريات + الزيادة في رصيد الدائنين (أو) - النقص في رصيد الدائنين.**

أما في حالة عدم توفر بيان بقيمة المشتريات في قائمة الدخل يستخدم بند تكلفة البضاعة المباعة، حيث: **المدفوعات النقدية عن مصروفات التشغيل = صافي تكلفة المبيعات + الزيادة في رصيد المخزون (أو) - النقص في رصيد المخزون + النقص في رصيد الدائنين وأوراق الدفع (أو) - الزيادة في رصيد الدائنين وأوراق الدفع.**

- **المدفوعات النقدية عن مصروفات التشغيل = مقدار مصروفات التشغيل الخاصة بالفترة + الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدما + النقص في المصروفات المستحقة (أو) - النقص في المصروفات المدفوعة مقدما - الزيادة في المصروفات المستحقة. ولا يتم الأخذ بعين الاعتبار مصروفات التشغيل التي لا يترتب عليها إنفاق نقدي كمصروفات الاستهلاك والإطفاء.**
- **المدفوعات النقدية لمصروف الفوائد = مصروف فوائد الفترة + النقص في رصيد الفوائد المدينة أو المستحقة (أو) - الزيادة في رصيد الفوائد المستحقة.**
- **المدفوعات النقدية لضريبة الدخل = مصروف الضريبة عن أرباح العام الجاري + مقدار النقص في الرصيد المخصص لضريبة الدخل (أو) - مقدار الزيادة في الرصيد المخصص لضريبة الدخل.**

يوضح الجدول الموالي شكل قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة:

¹ - محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سابق، ص 271 .

جدول رقم (10): قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
المتحصلات النقدية من العملاء (-) المدفوعات النقدية للموردين والعمالة = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (-) الفوائد المدفوعة (-) الضرائب المدفوعة على النتيجة صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل..... (أ)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(-) مدفوعات اقتناء الأصول المادية (+) متحصلات بيع الأصول المادية (+) الفوائد المحصلة (+) الأرباح المحصلة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار..... (ب)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(+) مقبوضات إصدار الأسهم (+) إيرادات القروض طويلة الأجل (-) سداد القروض طويلة الأجل أو الإيجار التمويلي (-) أرباح الأسهم المدفوعة* صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل..... (ج)
تغيرات النقدية أو ما في حكمها..... (أ + ب + ج) = د
رصيد النقدية أو النقدية المعادلة في بداية الدورة..... هـ
رصيد النقدية أو النقدية المعادلة في نهاية الدورة..... د + هـ

* يمكن الإفصاح عنها ضمن الأنشطة التشغيلية

Source : Obile Barbe Dandon & Laurent Didelot , les normes comptables internationales IAS/IFRS , Gualino éditeur, Paris, France, 2édition, 2006 , P 585.

من جهة أخرى، نجد أن النظام المحاسبي المالي تطرق كذلك لشكل قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة (الملحق 05) وقسمها إلى تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال، تدفقات الخزينة المتأتية عن أنشطة الاستثمار وتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل.

ب- الطريقة غير المباشرة: وفق هذه الطريقة يتم تعديل صافي الربح المحاسبي بتحويله إلى صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية، وذلك باستبعاد الإيرادات والمصاريف التي تؤثر في صافي الربح ولا تمثل عناصر نقدية، أي أنها لا تؤثر على النقدية لا بالزيادة ولا بالنقصان. وبعبارة أخرى فإنه يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة المعد وفق أساس الاستحقاق بأثر العمليات غير النقدية لأن قائمة التدفقات النقدية تعد وفقا للأساس النقدي؛ وبذلك فهي تأخذ البنود النقدية المدفوعة والمقبوضة بغض النظر إن كانت تخص السنة المالية الحالية أو غيرها. وتعد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة على النحو الآتي:

جدول رقم (11) : قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
النتيجة قبل الضريبة (+) الاهتلاكات والمؤونات (+) الأعباء المالية (-) النواتج المالية (+/-) نتيجة التبادل (+/-) تغيرات احتياجات رأس المال العامل (-) الفوائد المدفوعة (-) الضرائب المدفوعة على النتيجة صافي التدفقات النقدية الناتجة من نشاط التشغيل..... (أ)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(-) مدفوعات اقتناء الأصول المادية (+) متحصلات بيع الأصول المادية (+) الفوائد المحصلة (+) الأرباح المحصلة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار..... (ب)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(+) مقبوضات إصدار الأسهم (+) إيرادات القروض طويلة الأجل (-) سداد القروض طويلة الأجل أو الإيجار التمويلي (-) أرباح الأسهم المدفوعة* صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل..... (ج)
تغيرات النقدية أو ما في حكمها..... (أ + ب + ج) = د
رصيد النقدية أو النقدية المعادلة في بداية الدورة..... هـ
رصيد النقدية أو النقدية المعادلة في نهاية الدورة..... د + هـ

* يمكن الإفصاح عنها ضمن الأنشطة التشغيلية

Source : Oibile Barbe. Dandon, Laurent Didelot , les normes comptables internationaux IAS/IFRS , Gualino éditeur, Paris, France, 2édition, 2006 , P 586.

تجدر الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي وضح كذلك شكل قائمة التدفقات النقدية المعدة وفق الطريقة غير المباشرة (الملحق 06) التي تعتمد أساسا على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- آثار المعاملات التي لا تؤثر في الخزينة (الإهلاكات، تغيرات الزبائن، تغيرات الموردين، المخزونات،...)؛
- التسويات كالضرائب المؤجلة؛
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل.

إن جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية كما تم توضيحه في الطريقة المباشرة، إلا أن الاختلاف يظهر في كيفية حساب تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستغلال.

في ضوء دراستنا لطريقة إعداد قائمة التدفقات النقدية نستنتج أنه هناك طريقتين لعرض الأنشطة التشغيلية هما الطريقة المباشرة والطريقة غير مباشرة، أما عرض الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فلا يتم إلا بطريقة واحدة. وترجع أهمية الطريقة المباشرة من خلال أنها تساعد على فهم واستيعاب مفردات التدفقات النقدية لاتصافها بالشمول، حيث يتم الإفصاح عن إجمالي الفئات الرئيسية للتدفقات النقدية كما تقدم إفصاحاً عن المصادر الفعلية للتدفق النقدي وكيفية استخدامه في فترة معينة الأمر الذي يساعد في التعرف على طرق توليد التدفقات النقدية وكيفية صرفها. أما الطريقة غير المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية فهي أقل تكلفة من الطريقة المباشرة وأكثر سهولة، وتوفر ربطاً مفيداً بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل. إلا أن المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS7) في الفقرة رقم (19) أكد تفضيله للطريقة المباشرة لأنها تعد أكثر فائدة في تقييم الوضع النقدي وتحديد مدى قدرة المؤسسة على مقابلة احتياجاتها النقدية المختلفة.

4.4- العناصر التي يتطلب الإفصاح عنها في متن قائمة التدفقات النقدية

- يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) أن يتم الإفصاح كحد أدنى في متن قائمة التدفقات النقدية عن المعلومات الآتية¹:
- مكونات النقدية وما في حكمها في قائمة التدفقات النقدية والتسويات مع البنود المعادلة لها في الميزانية؛
 - تفاصيل عن العمليات غير النقدية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل؛
 - مقدار النقدية وما في حكمها التي لا تكون متاحة للاستخدام بواسطة المجموعة؛
 - مقدار تسهيلات القروض غير المسحوبة والمتاحة لأنشطة التشغيل في المستقبل وتسوية الارتباطات الرأسمالية؛

¹- Laid ROUABHI, *Tableaux des flux de trésorerie (IAS 7)*, Formation SCF, MBI, Sétif, Alegria, 2010, P 7.

- المبلغ الكلي للتدفقات النقدية لكل قسم من أقسام التشغيل، الاستثمار والتمويل بالنسبة لنصيبه في المؤسسات المشتركة؛
- مقدار التدفقات النقدية الناشئة عن كل نشاط من أنشطة الاستثمار، التشغيل والتمويل بالنسبة لكل قطاع جغرافي في حالة إمكانية تقسيم المؤسسة إلى قطاعات؛
- التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية بشكل منفصل، وذلك حتى يتمكن مستخدم قائمة التدفقات النقدية من الإطلاع على كافة النشاطات النقدية في المؤسسة.
- في هذا المجال، فإنه يمكن كذلك التقرير عن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية على أساس صافي تلك التدفقات وذلك في الحالات الآتية¹:
- أ- المتحصلات والمدفوعات النقدية التي تتم لحساب العملاء وذلك عندما تكون تلك التدفقات خاصة بأنشطة العميل وليس بأنشطة المؤسسة، ومن أمثلة هذه المتحصلات والمدفوعات النقدية ما يلي:
 - قبول الودائع تحت الطلب وإعادة دفعها من قبل البنك؛
 - الأموال التي تحتفظ بها إحدى مؤسسات الاستثمار للعملاء؛
 - الإيجارات التي تحصل نيابة عن ملاك العقارات ثم تدفع لهم.
- ب- المتحصلات والمدفوعات النقدية الخاصة ببنود تتسم بسرعة معدل دورانها وكبير حجم مبالغها وقصر آجالها، ومن أمثلة هذه المتحصلات والمدفوعات النقدية ما يلي:
 - المبالغ الأصلية المتعلقة بعملاء بطاقات الائتمان؛
 - شراء وبيع الاستثمارات؛
 - بعض العمليات قصيرة الأجل كالعمليات التي لا تزيد آجالها عن ثلاثة أشهر.
- من جهة أخرى، وحسب شكل جدول سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي فإنه يتعين على المؤسسات الإفصاح عن البنود الآتية:
 - تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية: تشمل المتحصلات المقبوضة من عند الزبائن، المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين، الضرائب، الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة؛
 - تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار: تشمل المسحوبات عند اقتناء تسيبات عينية أو معنوية، التحصيلات عن عمليات التنازل عن التسيبات العينية أو المعنوية، المسحوبات عن اقتناء التسيبات المالية، التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيبات مالية، الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية، الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة؛

¹ - المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 ، الفقرة 22. 23 ، ص 9.

- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل: تشمل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم، الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها، التحصيلات المتأتية من القروض، تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وما في حكمها.

5- ملحقات القوائم المالية

بعد التعرف على القوائم المالية الأساسية ذات الغرض العام (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية) والمفاهيم المرتبطة بها، سنحاول التعرف على ملحقاتها التي تتضمن بيانات كمية وغير كمية مكملة للمعلومات الواردة فيها.

1.5- تعريف ملحقات القوائم المالية

عرفت ملحقات القوائم المالية على أنها: "جزء من القوائم المالية السنوية والتي تهدف إلى تكملة المعلومات الواردة في هذه القوائم والتعليق عليها، فهي تحتوي على كافة الشروحات الضرورية بطريقة أكثر تفصيل واللازمة لمزيد من الفهم للوثائق الملخصة والمعروضة"¹. كما عرفت أيضا على أنها "جداول ملحقة لشرح الأعباء أو النواتج الخاصة بالقوائم المالية، كما تحتوي على الطرق والمعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة الميزانية، حساب النتيجة، جدول تدفقات الخزينة، ايضاحات تخص الشركاء، أسهم الوحدات الفروع والمؤسسة الأم، التحويلات ما بين الفروع والمؤسسة الأم"².

وعليه يمكن القول أن ملحقات القوائم المالية هي من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات، حيث تقدم معلومات إضافية مهمة وتكميلية لعناصر القوائم المالية وتقوم بشرح وتفسير مختلف البنود المتعلقة بهذه القوائم والكفيلة بالتأثير على القرارات التي يتخذها مستعملي الكشوف المالية عن ممتلكات المؤسسة ونجاحتها ووضعيتها المالية ونتيجة نشاطها.

2.5- العناصر التي يتطلب الإفصاح عنها في ملحقات القوائم المالية

تشمل ملحقات القوائم المالية البنود الآتية:

- عرض معلومات حول أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المحددة التي تم اختيارها وتطبيقها للمعاملات والأحداث الهامة؛
- الإفصاح عن الاجتهادات الشخصية؛
- الإفصاح عن المصادر الرئيسية للتقدير غير الدقيق كالإفصاح عن الافتراضات المتعلقة بالمستقبل؛
- الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها معايير التقارير المالية الدولية والتي لا تكون معروضة في مكان آخر من القوائم المالية؛

¹-Véronique COLLARD et al, **Dictionnaire comptable et financier**, Groupe revue fiduciaire, 9eme édition, p 113.

²- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، الجزء الأول، ص 81.

- الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مختلف المستخدمين من تقييم أهداف المؤسسة وسياساتها وأساليبها لإدارة رأس المال؛
- تقديم معلومات إضافية لا يتم إظهارها في متن القوائم المالية ولكنها تكون ضرورية لتوفير عرض عادل للمعلومات؛
- البنود الطارئة والالتزامات والافصاحات المالية الأخرى؛
- افصاحات غير مالية؛
- الإفصاح عن المعلومات العامة التالية¹:
 - مقر المؤسسة؛
 - عنوان مكتب المؤسسة المسجل ومكان الأعمال الرئيسي؛
 - وصف لعمليات المؤسسة ونشاطاتها الرئيسية؛
 - اسم المؤسسة الأم أو الاسم المحتمل لها إذا كانت جزء من المجموعة؛
 - أهداف المؤسسة وسياساتها وعملياتها لإدارة رأس المال؛
 - في حالة عدم التزام المؤسسة بمتطلبات رأس المال فإنه يتم الإفصاح عن نتائج عدم الالتزام.
- حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) فملحق القوائم المالية يشتمل على المعلومات التي تكتسي طابعا هاما وتكون مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية، والتي تخص النقاط الآتية²:
 - القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات وإعداد القوائم المالية (يجب تحديد التطابق مع المعايير، وأي مخالفة لها يجب تفسيرها وتبريرها)؛
 - الإيضاحات المتممة والضرورية للفهم الجيد لمحتوى الميزانية وحساب النتيجة وجدول التدفقات النقدية وقائمة تغير الأموال الخاصة؛
 - المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة، الفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي تتم عند الاقتضاء مع تلك المؤسسات أو مسيرتها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات وسياسة تحديد الأسعار التي تخص تلك المعاملات؛
 - المعلومات ذات الطابع العام والتي تخص بعض العمليات الخاصة والضرورية للحصول على صورة عادلة؛
 - إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية، ولم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة إلى الفترة السابقة للإقفال فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح، أما إذا كانت هذه الحوادث ذات أهمية نسبية فيجب أن يتضمن الملحق معلومات حول طبيعة الحدث وتقدير التأثير المالي أو الأسباب التي تجعل التأثير المالي لا يمكن تقديره.

¹ - خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص ص 145- 146.

² - القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، المادة 1.260، مرجع سابق، ص 27.

- تقدم المؤسسات التي تستعين بالادخار العمومي معلومات حول:

• فهم الأداء الماضي؛

• تقييم أخطار ومردودية المؤسسة.

وفي هذا المجال، تقدم الكشوف المالية المدمجة معلومات تخص:

• أنماط المنتجات والخدمات التابعة لنشاطها؛

• المناطق الجغرافية المختلفة التي تعمل فيها.

- على المؤسسات التي تقدم قوائم مالية مرحلية أن تحترم وتحافظ على نفس طريقة التقديم والمضمون والطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية حتى آخر السنة المالية.

تجدر الإشارة إلى أنه هناك عدة نماذج لجداول يمكن إدراجها في ملحقات القوائم المالية مثل جدول تطور التثبيات والأصول المالية غير الجارية، جدول الإهلاكات، جدول المؤونات، جدول خسائر القيمة عن التثبيات والأصول الأخرى غير الجارية وكشف استحقاقات الحسابات الدائنة.

هذا ويجدر التنبيه إلى ضرورة أن تقدم إيضاحات القوائم المالية بأسلوب منظم، كما يجب الربط بين كل بند في متن الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة حقوق الملكية مع أية معلومات ذات صلة بها في الإيضاحات المتممة. وعلى هذا الأساس فإيضاحات القوائم المالية يجب أن تتضمن الأوصاف السردية والتحليلات المفصلة للمبالغ المبينة في متن القوائم المالية لتحقيق العرض العادل.

خلاصة الفصل الثاني

استهدف هذا الفصل دراسة مختلف المفاهيم المرتبطة بالإفصاح المحاسبي وكذا أنواعه وأهميته ومقوماته، كما بينت الدراسة مدى أهمية الإفصاح المحاسبي كأحد المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، والتي تستخدم لأغراض عدة كاتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان في المؤسسات، مساهمتها في تحقيق فعالية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المؤسسة وعلى المستوى القومي.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد بينا متطلبات الإفصاح في القوائم المالية، حيث تم التركيز على دراسة المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) والمعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS7)، كما تم التطرق إلى جوانب الإفصاح الخاصة بالقوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي. وبناء على ذلك، استخلصنا أن النظام المحاسبي المالي ألزم جميع المؤسسات بمسك محاسبة مالية وتقديم كشوف مالية تضم الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة والملحق. وعليه، يمكن القول أن النظام المحاسبي المالي أولى أهمية كبيرة لمستخدمي المعلومات المالية وهذا من خلال كمية المعلومات المالية الواجب تقديمها ضمن القوائم المالية.

هذا ويجدر التنبيه إلى أنه في ضوء دراستنا، تبين أن المعيار المحاسبي الدولي الأول بعنوان "عرض القوائم المالية" جاء لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة، من خلال تحديده للإرشادات الخاصة بهيكلها والحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية الأساسية والإيضاحات المتممة لها، من أجل ضمان أن يتم الإفصاح وفق القواعد والأسس المنصوص عليها. كما بينا أن المعيار المحاسبي الدولي السابع بعنوان "قائمة التدفقات النقدية" يقدم معلومات تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الأساسية الأخرى التي توفر معلومات لا تقدمها قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، حيث يتم الإفصاح عن التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها ومختلف التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

وتأسيسا على ما تقدم يمكن أن نستخلص ما يلي:

- أن قواعد الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي تتفق ومتطلبات الإفصاح الواردة في معايير التقارير المالية الدولية، مما يساعد على تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر مع الممارسة المحاسبية الدولية؛
- المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) يهدف إلى تقديم قوائم مالية ذات غرض عام تحتوى على معلومات وبيانات ملائمة، ذات مصداقية وموثوقية وتضمن قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس المؤسسة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة مع القوائم المالية للمؤسسات الأخرى؛

– تبني معايير التقارير المالية الدولية يعتبر مقياساً ضرورياً لتسهيل الإفصاح والتفسير الملائم للقوائم المالية، حيث تحدد مختلف المفاهيم المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية، ترشد واضعي ومستخدمي المعايير، تساعد المراجعين والمستخدمين في تفسيرها وتوضح طريقة التعامل مع القضايا المستجدة.

الفصل الثالث:

إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم
المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية

تمهيد

تسعى معايير التقارير المالية الدولية لإيجاد توافق دولي بهدف إنتاج قوائم مالية قابلة للمقارنة وتتضمن معلومات تتصف بالثبات والموثوقية، مما يساعد على اتخاذ قرارات رشيدة من قبل مختلف المستخدمين؛ بمعنى أن تطبيق هذه المعايير ينعكس على القوائم المالية ومن ثم جودة الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال ضمان مصداقية وملاءمة المعلومات المحاسبية بالإفصاح عنها في شكل موحد يتصف بالقبول الدولي.

بناء على ما سبق، سعت الجزائر كباقي الدول إلى الانتقال من إفصاح محاسبي أساسه تقديم معلومة ذات طابع قانوني إلى إفصاح مالي مبني على الواقع الاقتصادي ليقدم مختلف المساهمين والمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين الآخرين، خاصة بعد التحولات التي شهدتها الاقتصاد الوطني بالانتقال من نظام الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وما نتج عن هذه التغيرات من إصلاحات عديدة من بينها إصلاح النظام المحاسبي ليستجيب لمتطلبات هذا الانتقال، وذلك باعتقاد نظام محاسبي مالي مستمد من معايير التقارير المالية الدولية.

من ناحية أخرى، فإن تبني النظام المحاسبي المالي يعتبر خطوة مهمة نحو تحقيق جودة القوائم. وعليه، سيتم تحديد العناصر المهمة التي يمكن من خلالها إيجاد العلاقة التي تربط تطبيق النظام المحاسبي المالي بتحقق جودة القوائم المالية.

سوف نركز في هذا الفصل على دراسة المحاور الآتية:

- I - الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي ومعايير التقارير المالية الدولية؛
- II - دراسة تحليلية لبعض المعايير الدولية ودورها في تحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية؛
- III - نماذج قياس جودة القوائم المالية؛
- IV - العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية.

I - الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي ومعايير التقارير المالية الدولية

من أجل توحيد الممارسات المحاسبية تم اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، التي تهدف لاستخدام لغة محاسبية موحدة تتجاوز الاختلافات في تطبيق قواعد وأسس المعالجات المحاسبية، كما تزيد الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية وتستجيب للمتطلبات العالمية.

1- الأسس العامة لعرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية

أورد المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) جملة من الاعتبارات لتحقيق غرض القوائم المالية، المتمثل في توفير بيانات مالية عن المركز المالي للمؤسسة وعن نتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية. بمعنى أنه عند إعداد القوائم المالية وعرضها يجب مراعاة مجموعة من الأسس والاعتبارات التي تضمن أن تكون البيانات مفيدة في اتخاذ مختلف القرارات. وتتلخص هذه الاعتبارات فيما يلي:

1.1- العرض العادل والامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية

يتطلب العرض العادل للقوائم المالية عرض أثر الأحداث والعمليات والظروف التي مرت بها المؤسسة بشكل صادق وبتماشى مع ما تم تحديده وتعريفه للأصول، الالتزامات، الدخل والمصاريف بموجب الإطار العام لإعداد القوائم المالية المحدد من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، هذا بالإضافة إلى توفير الخصائص النوعية والإفصاح الذي يحقق التمثيل العادل للمعلومة المالية.

بالإضافة إلى ما سبق، تتطلب معايير التقارير المالية الدولية إعداد قوائم مالية ذات غرض عام، حيث تعرف القوائم المالية ذات الأغراض العامة بأنها "القوائم المعدة لاستيفاء احتياجات المستخدم الذي يكون في وضع لا يسمح له بطلب تقارير تعد خصيصا للوفاء بمتطلباته الخاصة. وتتضمن القوائم المالية ذات الغرض العام تلك القوائم التي تقدم ضمن تقارير لها صفة العموم مثل: التقرير السنوي أو نشرة الاكتتاب"¹. وعلى هذا الأساس، فالقوائم المالية ذات الاستخدام العام هي القوائم التي تقوم المؤسسة بإعدادها وعرضها سنويا لمقابلة الاحتياجات العامة للمعلومات من قبل شريحة كبيرة من المستخدمين الخارجيين، وذلك لغاية اتخاذ القرارات من قبلهم بالاستناد إلى هذه المعلومات"². وتجدر الإشارة أن معيار المحاسبة الدولي الأول (IAS1) يغطي القوائم المالية ذات الغرض العام، حيث يبدأ بعرض الأسس العامة التي يتوجب مراعاتها عند إعداد تلك القوائم ثم يتناول بشكل مفصل محتوياتها وطريقة عرضها بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس المؤسسة عبر الفترات المالية المتتالية، والمقارنة مع المؤسسات

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة في القياس، الإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، مرجع سابق، ص 93.

² - خالد جمال الجعرات، مرجع سابق، ص 95.

الأخرى التي تعمل في نفس المجال، وحتى تكون هذه القوائم ذات جودة عالية يجب أن تحتوي على معلومات وبيانات ملائمة وذات مصداقية وموثوقية¹.

2.1- مدى دلالة النظام المحاسبي المالي كأداة لتحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في القوائم المالية المفصح عنها

أولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة للتمثيل الصادق للمعلومات المالية وهذا من خلال تشريعه لمجموعة النصوص والقواعد المحاسبية، كذلك التي تتعلق ببدايل القياس المحاسبي (القيمة العادلة، التكلفة التاريخية، القيمة القابلة للتحقق والقيمة الحالية) لتحديد قيم مختلف الحسابات الواردة في القوائم المالية.

بناء على ذلك، فقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة من المعايير لقياس جودة معلومات القوائم المالية كالاتي²:

- أ- **الملاءمة**: هي صفة أو خاصية في المعلومة تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها، كما تسمح لهم بتقييم أحداث ماضية، حالية ومستقبلية؛
- ب- **المصداقية**: تكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة، مع إمكانية الوثوق بها من طرف المستخدمين؛
- ج- **الأهمية النسبية**: تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مختلف المستخدمين اعتمادا على القوائم المالية. وأهمية عنصر معين هي مسألة نسبية فما يكون مهما بالنسبة لمؤسسة معينة قد لا يكون كذلك بالنسبة لمؤسسة أخرى، فأهمية عنصر ما لا تقدر بقيمته أو مقدراه ولكن أيضا بطبيعته³.
- د- **معلومات واضحة وسهلة الفهم**: بمعنى أن تكون المعلومة واضحة ومفهومة للمستخدمين الذين تتوفر لديهم الرغبة في فهم ودراسة المعلومات المرفقة بالقوائم المالية، بالإضافة إلى إلمامهم بالمعارف الأساسية في التسيير والمحاسبة والاقتصاد. من جهة أخرى، حرص النظام المحاسبي المالي على توفير خاصية القابلية للفهم في المعلومات المالية وهذا من خلال إلزام المؤسسات بإعداد الملحق؛ الذي يهدف إلى تفسير بنود القوائم المالية الأساسية من خلال عرضه للقواعد والطرق المحاسبية لإعداد القوائم المالية ومكملات الإعلام اللازمة لفهمها.

¹ - محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص 19.

² - المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، المادة رقم 8، مرجع سابق، ص 12.

³ - رينشارد شرويدر وآخرون، مرجع سابق، ص 88.

وعليه، يمكن تحديد معيارين يجب توافرها في الملحق، المعيار الأول يتعلق بالطابع الملائم للإعلام بمعنى أن تكون المعلومات الواردة في الملحق مفسرة وموضحة للمعلومات الواردة في القوائم المالية الأساسية، أما المعيار الثاني فيتعلق بالأهمية النسبية.

هـ - **المعلومات المقارنة:** لأجل تحقيق خاصية القابلية للمقارنة لا بد من اتباع الإجراءات المحاسبية الآتية:

- اتباع نفس مفاهيم القياس: ينطوي القياس المحاسبي على تحديد القيم المتعلقة بكل عنصر من العناصر الأساسية التي تشملها القوائم المالية لمؤسسة معينة، وتحدد مفاهيم القياس المحاسبي افتراضات معينة تركز عليها عملية القياس كما تحدد الخصائص التي تتسم بها. وتشمل مفاهيم القياس المحاسبي مفهوم الوحدة المحاسبية، استمرارية المؤسسة، وحدة القياس المحاسبي، إعداد التقارير الدورية، الإثبات المحاسبي ومفهوم أساس القياس¹؛

- إتباع نفس المبادئ المحاسبية: يتجسد هذا المبدأ في اتباع المبادئ المحاسبية الواردة في النظرية المحاسبية؛

- اتباع نفس طرق التبويب: يعد التبويب المحاسبي في الغالب نوعاً من القياس المحاسبي، بالرغم من عدم استخدام الأرقام في هذا القياس²؛

- اتباع نفس طرق العرض والإفصاح: تتمثل طرق الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية والتي من خلالها يتم توصيل المعلومات المالية لمختلف المستفيدين.

تجدر الإشارة إلى أن المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) تطلب تقديم القوائم المالية للفترة المالية الحالية وللفترة السابقة، بالإضافة إلى إدراج المعلومات المقارنة في الإيضاحات عندما تكون ملائمة لفهم محتويات القوائم المالية للفترة الحالية. وعلى هذا الأساس، يمكن للمستخدمين مقارنة البيانات المالية الحالية مع فترات سابقة أو مع مؤسسات أخرى لمساعدتهم في تقييم أداء المؤسسة والتنبؤ بالأحداث المستقبلية. ومن جهة أخرى، فالنظام المحاسبي المالي عمل كذلك على توفير المعلومات المحققة لخاصية القابلية للمقارنة، وذلك بالإفصاح عن المعلومات المفسرة للقوائم المالية الأساسية والتي تم تحديدها في المادة 29 من القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي كما يلي³:

- يجب أن توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة؛
- يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتيجة وجدول تدفقات الخزينة إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقيم الموافقة له في السنة المالية السابقة؛
- يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي أو عددي؛

¹ - تيجاني بالرقبي، مرجع سابق، ص 100.

² - محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سابق، ص 134.

³ - القانون رقم 11-07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المادة 29، مرجع سابق، ص 5-6.

- عندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية في أحد القوائم المالية مع المركز العددي من القائمة المالية للسنة السابقة، بسبب تغيير طرق التقييم أو العرض يكون من الضروري تكيف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة؛

- إذا كان من غير الممكن إجراء مقارنة بسبب اختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب آخر، فإن إعادة الترتيب أو التعديلات التي أدخلت على المعلومات العددية للسنة المالية السابقة تكون محل تفسير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة.

من الشرح السابق نستنتج أن النظام المحاسبي المالي أولى أهمية كبيرة لخاصية القابلية للمقارنة فألزم جميع المؤسسات الخاضعة له باتباع الإجراءات المحققة لهذه الخاصية، من أجل توفير معلومات مالية قابلة للمقارنة مع السنة المالية السابقة ومع مؤسسات أخرى.

3.1- الفروض المحاسبية والنظام المحاسبي المالي

1.3.1- فرض استمرارية المؤسسة: يقوم فرض الاستمرارية على أساس أن المؤسسة مستمرة في أداء نشاطها في الظروف العادية، وأنه لا يوجد اتجاه صريح أو ضمني لتصفيتها في الأجل القريب. وقد استقر هذا الافتراض في الفكر المحاسبي وخاصة بعد ظهور الشخصية الاعتبارية لمؤسسات الأموال حيث لا يتوقف بقاؤها واستمرارها على بقاء أو استمرار عمر المساهمين.

يوضح فرض الاستمرارية أن التكلفة التاريخية هي أفضل بدائل القياس، من منطلق أنه إذا كانت المحاسبة تفترض أن المؤسسة سوف تستمر في النشاط فلا تأخذ في الاعتبار القيم البديلة الأخرى التي تظهر في السوق. ومن جهة أخرى، فالاحتمال الأكبر أن تستمر المؤسسة في استخدام أصولها بالطريقة التي اتبعتها منذ البداية، وعندما تكون قيمة وحدة النقد مستقرة فإنه يمكن قياس أصولها بمقياس التكلفة التاريخية على أساس موضوعي، أي أن الأساس الذي تستند إليه دليل قابل للقياس وتتفق حوله معظم الآراء¹.

من ناحية أخرى فإن مبدأ التكلفة التاريخية سيكون بلا فائدة إذا افترضنا تصفية قريبة للمؤسسة، ففي ظل مدخل التصفية يكون من الأفضل تقييم الأصول على أساس صافي القيمة القابلة للتحقق (سعر البيع مطروحاً منه تكاليف التخلص من الأصل) بدلاً من تكلفة الاستحواذ عليه، كما أن سياسات الاستهلاك لن تكون مبررة وصحيحة إلا إذا افترضنا بقاء المؤسسة. وعند استخدام مدخل التصفية يفقد تصنيف الأصول المتداولة وغير المتداولة مغزاه، كما أن اعتبار أصل ما ثابت أو طويل الأجل سيكون من الصعب تبريره في حين يكون إدراج الالتزامات على أساس أولويتها أكثر ملاءمة².

يشترط تطبيق فرض الاستمرارية في الممارسات المهنية الاعتبارية الآتية³:

¹- عبد الحي مرعي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 64.

²- دونالد كيزو وجيري و جانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 76.

³- وليد ناجي الحياي ويدر محمد علوان، مرجع سابق، ص 49.

- تقييم الأصول طويلة الأجل (الثابتة) بسعر التكلفة مخصوماً منها جميع أقساط الاستهلاك؛
- تقييم الأصول المتداولة وتحديد المخزون السلعي والاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل؛
- احتساب الأرباح المحققة فعلاً خلال الفترة المحاسبية مع استبعاد المحتمل منها؛
- الاحتياط للخسائر المحتملة والمتوقعة في الفترات المحاسبية التالية.

في هذا المجال، تضمن النظام المحاسبي المالي فرض الاستمرارية في المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 156-08، ونص على إعداد الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال بافتراض متابعة المؤسسة لنشاطها في المستقبل، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في المستقبل القريب فإنه يتم تحديد وتبرير هذا الأساس في الملاحق.

2.3.1- فرض الدورية: يتم بموجب هذا الفرض تقسيم عمر المؤسسة إلى فترات زمنية (سنة، ربع سنة، شهر...) بقصد التعرف وبشكل دوري على نتائج أعمالها لغرض توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسة. وقد نص النظام المحاسبي المالي على ضرورة أن تعد المؤسسات الكشوف المالية سنوياً على الأقل.

4.1- المبادئ المحاسبية والنظام المحاسبي المالي

1.4.1- مبدأ عدم المقاصة: لم يسمح المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) بإجراء المقاصة* بين كل من الأصول والالتزامات والمصاريف والإيرادات ما لم يسمح بذلك أحد معايير التقارير المالية الدولية، لأن النقص يؤدي في بعض الحالات إلى غموض المعلومات المالية المقدمة لمستخدميها والبعد عن الشفافية. فمثلاً إجراء المقاصة بين المبيعات ومردودات المبيعات وإظهار رقم صافي المبيعات يؤثر على اتجاه قرارات مستخدمي القوائم المالية، لأن مردودات المبيعات يمكن الاعتماد عليها لتقدير جودة إنتاج المؤسسة وكفاءة سياستها التسويقية وبالتالي إخفائها سيؤثر حتماً على القرارات المتخذة.

حسب ما ورد في المادة 15 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي أنه لا يمكن إجراء المقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، أو عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات ويمكن أن تحدث استثناءات بناء على أسس قانونية أو تعاقدية.

2.4.1- مبدأ استقلالية الدورات: بموجب هذا المبدأ يتم إثبات العمليات والأحداث في الدفاتر المحاسبية للمؤسسة والتقرير عنها في الفترات المالية التي تخصها. ووفقاً للمادة 12 و13 من المرسوم التنفيذي 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 فإن نتيجة كل سنة مالية تكون مستقلة عن السنة التي تسبقها

* تعني المقاصة إظهار البنود على أساس القيمة الصافية الناتجة عن طرحها من بعضها البعض، كإظهار صافي الإيرادات بعد طرحها من المصروفات.

وعن السنة التي تليها. كما يجب ربط الحدث بالسنة المالية المقفلة، إذا كان له صلة مباشرة ومرجحة مع وضعية قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية. ولا يتم إجراء أي تسوية إذا طرأ حدث بعد تاريخ إقفال السنة المالية وكان لا يؤثر على وضعية الأصول والخصوم الخاصة بالفترة السابقة للموافقة على الحسابات، ويجب أن تكون الأحداث المؤثرة على قرارات مستعملي الكشوف المالية موضوع إعلام في الملحق إذا كانت ذات أهمية.

3.4.1- مبدأ الحيطة والحذر: يقوم هذا المبدأ في معناه العام، على أنه عند الاختيار بين إجراءين محاسبيين أو أكثر يفضل اختيار الإجراء ذي الأثر الأقل إيجابية على حقوق الملاك أو المساهمين، من باب الحيطة والحذر خشية توزيع أرباح غير محققة والإضرار بحقوق الدائنين نتيجة لذلك، ويعتمد مبدأ الحيطة والحذر على استعمال القيم الأدنى عند تقييم الأصول والإيرادات، واستعمال القيم الأعلى عند تقييم الخصوم والمصاريف في تاريخ إعداد الجداول المحاسبية¹.

تجدر الإشارة أن المادة 14 من المرسوم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي أشارت إلى أن اتباع مبدأ الحيطة والحذر يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك، قصد تفادي خطر تحول شكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تنقل ممتلكات المؤسسة ونتائجها بالديون. وبناء على ذلك، ينبغي ألا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتجات، كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء أو تكوين احتياطات سرية أو مؤونات مبالغ فيها.

4.4.1- مبدأ الثبات في إتباع النسق (ديمومة الطرق المحاسبية): أي استخدام نفس المبادئ، الفروض، الطرق والإجراءات المحاسبية من قبل المؤسسة من سنة لأخرى، ولا يعني ذلك أن المؤسسات لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية معينة لأخرى إذ يمكن للمؤسسات تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدمها وذلك في الحالات التي يثبت فيها أن الطريقة الجديدة تعد أفضل من القديمة، وفي هذه الحالة فإنه يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر هذا التغيير المحاسبي ومبرر إجرائه وذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها هذا التغيير.

عند حدوث تغيير في المبادئ المحاسبية المستخدمة، يجب أن يشير إليه المدقق في فقرة توضيحية بتقرير المراجعة، حيث تقوم هذه الفقرة بتحديد طبيعة التغيير وإرشاد القارئ إلى الملاحظة الواردة في القوائم المالية التي قامت بمناقشة هذا التغيير بالتفصيل².

نصت المادة 15 من المرسوم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي على دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات لتحقيق

¹ - تيجاني بالرقبي، مرجع سابق، ص 42.

² - دونالد كيزو وجيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 72.

قابلية المعلومات للمقارنة من سنة إلى أخرى، وانسجام المعلومات المحاسبية مع وجود بعض الاستثناءات بهدف البحث عن معلومة أكثر موثوقية ودقة.

5.4.1- مبدأ محاسبة التعهد (أساس الاستحقاق المحاسبي): ينص معيار المحاسبة الدولي الأول (IAS1) على إعداد القوائم المالية وفق أساس الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية، ويتطلب أساس الاستحقاق الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أو لم يتم دفعها وكذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة والمكاسب سواء تم قبضها أو لم يتم قبضها بغض النظر عن الدفع أو القبض النقدي؛ بمعنى أن الاعتراف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى يتم عند حدوثها وليس عند استلام أو دفع النقدية وما يعادلها، كما يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية والتقارير عن البيانات المالية التي تخصها.

في هذا المجال، تطرق النظام المحاسبي المالي لمبدأ الاستحقاق، وذلك بتعريفه في المادة رقم (06) من المرسوم التنفيذي رقم 156-08 بأنه: " تتم محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوثها وتعرض في الكشوف المالية للسنوات التي ترتبط بها؛ أي أن:

- آثار العمليات والأحداث تسجل عند حدوثها وليس عند دفع النقدية أو ما يعادلها بالدفاتر المحاسبية وفي الفترات المالية التي تخصها؛
- الاعتراف بالمصروفات والإيرادات المكتسبة لفترة محاسبية سواء دفعت أو لم تدفع، قبضت أو لم تقبض.

6.4.1- مبدأ التكلفة التاريخية: هي أحد الأساليب التي تضمنها إطار إعداد وعرض القوائم المالية، يتم من خلالها إثبات الأصول والالتزامات بتكلفتها عند حدوثها بصرف النظر عن أي تغيرات في قيمتها السوقية.

تتضمن الفقرة أ-100 من الإطار النظري للمحاسبة المالية ما يلي¹:

- " تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع أو ما يعادله أو بالقيمة العادلة لما أعطي بالمقابل في تاريخ الحصول عليها" و" تسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل التعهد، وفي حالة ضرائب الدخل تسجل بمبلغ النقدية أو ما يعادل النقدية الذي من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام في المسار العادي للعمل؛
- يتم دمج هذا الأساس مع أسس أخرى للقياس مثل القيمة العادلة أو القيمة الحالية، فمثلا يظهر المخزون عادة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، كما يمكن إظهار الأصول المالية بالقيمة العادلة.

¹- Catherine MAILLET and al , Op. Cit., p p 29-30.

حسب المادة 16 من المرسوم 156-08 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07، فإنه يتم تسجيل العمليات المالية في السجلات على أساس التكلفة الفعلية لهذه العمليات وقت حدوثها وعلى أساس قيمتها عند معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات الأسعار أو تطور القدرة الشرائية للعملة، باستثناء الأصول والخصوم الخصوصية كالأصول البيولوجية والأدوات المالية فتقيم بقيمتها الحقيقية.

7.4.1- مبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني: من الضروري محاسبة الأحداث والعمليات طبقاً لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس طبقاً لشكلها القانوني؛ أي تغليب الجوهر على الشكل. وحسب المادة 18 من القانون 156-08 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07، فإنه يتم تقييد وعرض العمليات ضمن القوائم المالية وفق واقعها المالي والاقتصادي دون التمسك بمظهرها القانوني.

8.4.1- مبدأ المطابقة بين الميزانية الختامية والميزانية الافتتاحية: حسب المادة 17 من المرسوم 156-08 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07 يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية للسنة المالية الحالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.

9.4.1- مبدأ وحدة القياس النقدي: تحتاج المحاسبة إلى وحدة قياس تربط بين مختلف العمليات والأنشطة في المؤسسة وتسمح بإجراء العمليات الحسابية والمقارنات. وفي هذا المجال نصت المادة 10 من القرار التنفيذي رقم 156-08 على أن الدينار الجزائري يشكل وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات المؤسسة، وأن الحسابات يجب أن لا تدرج إلا المعاملات والأحداث التي يمكن تقويمها نقداً، بالإضافة إلى أن الملحق الخاص بالكشوف المالية يجب أن يتضمن المعلومات غير القابلة للتحديد الكمي والتي يمكن أن تكون ذات أثر مالي.

10.4.1- مبدأ الأهمية النسبية: عرف النظام المحاسبي المالي في المادة 11 من المرسوم التنفيذي 156-08 مبدأ الأهمية النسبية وربطه بمدى تأثير المعلومات المالية بحكم استخدامها اتجاه المؤسسة، وبالتالي العناصر غير الهامة لا تطبق عليها معايير التقارير المالية الدولية. وعلى هذا الأساس، يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها اتجاه المؤسسة كما يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة.

11.4.1- مبدأ الوحدة المحاسبية: يتطلب المبدأ الوحدة الاقتصادية تحديد الأنشطة الاقتصادية وربطها بمؤسسة معينة؛ أي فصل أنشطة المؤسسة عن أنشطة ملاكها وعن أنشطة المؤسسات الاقتصادية الأخرى¹. وحسب المادة 09 من المرسوم التنفيذي 156-08 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي نص على أنه: "يجب أن تعتبر المؤسسة كما لو كانت وحدة محاسبية مستقلة،

¹ - رضوان حلوة حنان ونزار فلاح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية: القياس والإفصاح في القوائم المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 27.

أي أن المحاسبة المالية تقوم على مبدأ الفصل بين أصول المؤسسة وخصومها وأعبائها ومنتجاتها وأصول وخصوم وأعباء ومنتجات المشاركين في رؤوس أمواله الخاصة أو مساهميه".

12.4.1- مبدأ القابلية للمقارنة: يتم بموجب هذا المبدأ تقديم بيانات مالية للسنة الحالية مقارنة ببيانات السنة السابقة. وحسب المادة 18 من القانون 156-08 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07، فإنه يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة والقابلية للمقارنة والوضوح.

من خلال ما سبق، نستنتج أن المبادئ التي تبناها النظام المحاسبي المالي متوافقة إلى حد كبير مع المعايير الدولية وهناك بعض الاختلافات الاصطلاحية الناتجة عن تبني المرجعية الفرنكوفونية في إعداد وصياغة النظام المحاسبي المالي. كما أضاف النظام المحاسبي المالي على المخطط المحاسبي الوطني مبادئ جديدة كمحاسبة التعهد، قابلية الفهم، المصدقية وأسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني.

2- التوسع في الإفصاح المحاسبي لتدعيم جودة المعلومة المالية

زادت أهمية التوسع في الإفصاح المحاسبي مع ازدياد أهمية خاصية الملاءمة، باعتبارها إحدى الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات. فالعلاقة بين الملاءمة والإفصاح المحاسبي ينظر إليها من جانبين: الأول، الملاءمة بالنسبة لنماذج اتخاذ القرارات؛ والثاني، الملاءمة بالنسبة لأهداف متخذي القرارات¹.

من جهة أخرى، يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي الإلزامي المنصوص عليه في معايير التقارير المالية الدولية يهدف إلى تحسين جودة القوائم المالية، إضافة إلى أن التوسع في الإفصاح المحاسبي يحسن كذلك من جودتها. وهذا ما نوضحه في العناصر الآتية:

1.2- النشر الإلكتروني لمعلومات القوائم المالية

إن التطور الإلكتروني الذي نشهده وما رافقه من ابتكار برامج وأنظمة حديثة ساهم بشكل فعال سواء في تسهيل أو سرعة إنجاز الأعمال، وخاصة بعد الانتقال من البيئة الورقية إلى البيئة الإلكترونية وظهور ما يسمى بالإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية، أي قيام المؤسسات بنشر قوائمها المالية على شبكة الانترنت لغرض توزيعها وتوصيلها لمختلف الجهات التي تحتاجها.

¹- وليد ناجي الحيايلى ومجدي أحمد السيد الجعبري، الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 138.

1.1.2- تعريف النشر الإلكتروني للبيانات المحاسبية

النشر الإلكتروني للبيانات المحاسبية يعني قيام المؤسسة بإنشاء موقع أو أكثر على شبكة المعلومات الدولية لنشر المعلومات التي ترى أنها تغطي قطاعات واسعة من مستخدمي الشبكة، ويعبر كذلك عن قيام المؤسسة بنشر مجموعة كاملة من القوائم المالية السنوية أو تقارير دورية أو ربط هذه القوائم بموقع رسمي، أو كل ما سبق¹.

إن المؤسسات أصبحت تعتمد على الانترنت في الإفصاح عن القوائم المالية لتعزيز الثقة والشفافية فيها وتشجيع مختلف المؤسسات والأفراد على التمويل والاستثمار. فالمستثمر يستخدم الانترنت للبحث عن الفرص الاستثمارية الملائمة والصفقات التجارية الربحية أما المؤسسات فتستخدمها للأغراض الآتية²:

- تحسين علاقتها مع المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين؛
- الوصول إلى مستثمرين محتملين جدد داخل الدولة وخارجها؛
- تخفيض تكلفة ووقت نشر البيانات والمعلومات؛
- تكميل الإفصاح التقليدي وسهولة تعديل البيانات والمعلومات وعرض مختلف المستجدات؛
- زيادة كمية ونوعية البيانات المفصح عنها.

نخلص من ذلك إلى أن النشر الإلكتروني للبيانات المحاسبية يعد أحد أساليب الإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على نشر البيانات التقليدية الورقية عبر تقنيات جديدة، تعتمد على الحاسوب وبرامج النشر الإلكتروني لطباعة وتوزيع ونشر المعلومات وتوصيل نتائج أعمال المؤسسة لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة.

2.1.2- تعريف جودة المعلومات المعروضة على مواقع الإنترنت

يمكن اعتبار الموقع الإلكتروني للمؤسسة عالي الجودة إذا كان قادراً على توفير المعلومات الملائمة للمستخدم من خلال أربعة جوانب هي³:

- جانب رضا الموقع: يعبر عن كمية وشمولية المعلومات المعروضة في وقت معين والتي تلبي الاحتياجات المختلفة للمستخدمين؛
- جانب عمق الموقع: يشير إلى عدد الفترات أو المعلومات التاريخية المتوفرة في موقع المؤسسة لتدعم مجالات اتخاذ القرارات؛
- جانب عدد التقارير المالية الشهرية أو الربع سنوية أو النصف سنوية خلال فترة مالية معينة؛

¹- Debrecny ROGER S and al , **Financial reporting in XBRL on the SEC's EDGAR system: A critique and evaluation journal of information system**, N°19, 2005, p 196.

²- FASB, **Electronic Distribution of business Reporting information**, Business Reporting Project, Financial Accounting Standard Board, 2000, p 1.

³ - آمال عبد الهادي فوده، التقارير المالية والإفصاح على شبكة الإنترنت بين الواقع والتحديات، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، السعودية، 2010، ص 8.

- جانب التوقيت الملائم: يعكس هذا الجانب التحديث المستمر للمعلومات المعروضة وكيفية التعامل مع المعلومات الجديدة.

في هذا المجال قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بدراسة تحت عنوان "التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال" تضمنت قياس درجة تحقيق توقعات المستثمرين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال النشر الإلكتروني للمعلومات، وتضمنت هذه الدراسة ما يلي¹:

- بالنسبة للمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين:

- سهولة التواصل: تخصص المؤسسة جزء على الصفحة الرئيسية في شكل رابط تحت اسم العلاقات مع المستثمرين، يحتوي على معلومات تهم المستثمر مثل القوائم المالية وتقارير المراجعة والنشرات الإخبارية التي تخص التداول وهيئة سوق المال والصناعة وارتباطات أخرى؛
- تصنيف المعلومات المالية وغير المالية: تمكن المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين من الوصول إلى المعلومات بوسائط متعددة نصية وسمعية وبصرية؛
- عرض المعلومات المالية وغير المالية بأشكال مختلفة (PDF, WORD, HTML...) مما يساعد المستخدم على فحص وتحليل والاستفادة من المعلومات؛
- استخدام البريد الإلكتروني والرسائل والنشرات الإخبارية لمساعدة أصحاب المصلحة في الحصول على أحدث المعلومات وبأسرع وقت؛
- إدارة ومراقبة عدد مرات دخول المستثمر إلى الموقع، مع ضرورة الاستعانة بمصادر خارجية لتحديث وصيانة الموقع؛
- إتاحة القوائم المالية بعدة لغات على الموقع الإلكتروني ليتمكن عدد أكبر من أصحاب المصلحة من الإطلاع عليها؛
- النشر الإلكتروني للقوائم المالية والنسب المالية وربحية السهم لمختلف المؤسسات الصناعية؛

- بالنسبة للسماسرة ووسطاء الاستثمار: توفر لهذه الفئة المعلومات المالية وغير المالية ذات الصلة بالمؤسسات، من خلال مواقع معينة كفتح حسابات للعملاء الراغبين في الحصول على الخدمة.

بناء على الهدف المشترك بين كل من (XBRL*) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) المتمثل في إصدار تقارير مالية موحدة يمكن مقارنة محتوياتها على مستوى العالم، قام المجلس بمبادرة

1- Begona GINER and Manuel LARRAN , **The use of the Internet for corporate reporting by Spanish companies**, the international journal of digital accounting research, vol 2. N° 1, 2001, p p 63-64.

* لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) (Extensive Business Reporting Language) : تعتبر أحد لغات البرمجة المستخدمة في العصر الحالي في المجال المحاسبي، تهدف إلى إنشاء نظام معلومات محاسبي قياسي يعمل على تحويل ونقل المعلومات المحاسبية عبر شبكة الانترنت لإمكانية صياغة تقارير مالية موحدة . راجع:

- Charles HOFFMAN and. Raynier VAN EGMOND, **Digital Financial Reporting: using an XBRL- based model**, DRAFT, version8, 2012.

- Rajendra p. Srivastava , **XBRL: A research perspective**, Indian accounting review, vol 13, n°1, 2009.

ثنائية بينة وبين لغة تقارير الأعمال التجارية الموسعة مما نتج عنه ما يسمى "IFRS TAXONOMY" متوفرة بعدة لغات، وهذا لتشجيع التعاون مع أصحاب المصلحة وتسهيل فهم واستخدام معايير التقارير المالية الدولية حتى بالنسبة لذوي المعرفة البسيطة.

بالإضافة إلى ذلك، قامت هيئة سوق رأس المال بالولايات المتحدة الأمريكية (SEC) بتطبيق نظام البيانات التفاعلية لتحسين القوائم المالية ولتعزيز منفعتها، وذلك عن طريق عرض المعلومات الواردة فيها بعدة طرق وأشكال، مع إمكانية تصنيف وتحديد المعلومات المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها بالولايات المتحدة الأمريكية ووفقا لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام لغة (XBRL) لإعداد القوائم المالية، حيث يمكن النظام المستخدم من تحميل القوائم المالية في شكل جداول وتحليلها بطرق عديدة والتعامل مع المعلومات النصية وتحليلها بشكل صحيح، كما أن للنظام القدرة على زيادة السرعة والدقة والقابلية للمعالجة بعدة أساليب وتخفيض التكرارات والأخطاء وتكاليف المقارنة مع الأنظمة السابقة.

بناء على ما تقدم، يلاحظ أن استخدام شبكة الإنترنت في نظم المعلومات المحاسبية يمكن أن يؤدي إلى مجموعة من الفوائد في مجال الإفصاح المحاسبي، وبصورة خاصة من خلال تحقيق بعض الخصائص النوعية، وذلك كما يلي¹ :

- إن سرعة إيصال نتائج أعمال المؤسسة سوف يؤدي إلى تحقيق فائدة أكبر للجهات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات المختلفة، وهو ما يساهم في تحقيق خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية من خلال توفير المعلومات في الوقت المناسب وبدون أي تأخير يمكن أن ينتج عن عملية النقل والتوصيل؛
- تتحقق خاصية الحيادية في توصيل المعلومات التي تحتويها التقارير المالية من خلال تأمين إيصالها إلى كافة الجهات وبنفس الشكل والمحتوى والتوقيت؛
- إمكانية تحقيق التغذية العكسية بصورة فورية، حيث أن استخدام شبكة الإنترنت يساهم في تأمين الاتصال السريع مع الجهات المستخدمة ومعرفة ردود أفعالهم ونتائج قراراتهم المتخذة في ضوء المعلومات التي توفرها التقارير المالية المنشورة على الشبكة؛
- تسهيل عملية المقارنة بين المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المنشورة على الشبكة، سواء البيانات الخاصة بنفس المؤسسة ولعدة سنوات سابقة أو بالبيانات التي تحتويها التقارير المالية المنشورة على الشبكة لمؤسسات أخرى لنفس الفترة الزمنية وهو ما يحقق خاصية القابلية للمقارنة.

¹- ناضم حسن رشيد، دور مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الانترنت في بيئة التجارة الإلكترونية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد7، العدد 23، 2011، ص 181.

3.1.2- معايير القوائم المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني

- يمكن تحديد مجموعة من المعايير الخاصة بالقوائم المالية المتوفرة على الإنترنت، والتي ينبغي التأكد من وجودها عند قيام المؤسسات بالإفصاح عنها في موقعها على شبكة الإنترنت كالآتي¹:
- عدم تضارب محتويات القوائم المالية المنشورة على الإنترنت مع محتويات القوائم المعدة بصورة تقليدية والمنشورة في الوثائق الورقية للمؤسسة؛
 - تحديد الجزء من موقع المؤسسة على الإنترنت الذي يتم فيه عرض التقرير المالي بحدود تفصله عن باقي أجزاء الموقع، حتى يسهل للمستخدمين الوصول إليه مع ضرورة خضوعه لمراقبة مراجع الحسابات؛
 - على المؤسسة أن تؤكد أن المعلومات المنشورة على موقعها تطابق المعلومات المنشورة تقليدياً، فضلاً عن ضرورة ذكر المبادئ المحاسبية التي استخدمتها في إعداد القوائم المالية مع الإشارة إلى أي تغيير في المبادئ المستخدمة عن الفترات السابقة؛
 - إذا قامت المؤسسة بنشر قوائمها المالية على موقعها الإلكتروني بلغات مختلفة إلى جانب لغة التقرير الأصلية فينبغي عليها أن تكلف مدقق الحسابات الخارجي بمراجعة تلك القوائم، وإذا لم تكلفه المؤسسة الاقتصادية بذلك فإن عليها أن تنص على ذلك صراحة في تقرير مترجم؛
 - ينبغي الإبقاء على مكان وصفحات التقرير في نفس الموقع على شبكة الإنترنت بحيث يمكن للمستخدمين الرجوع إليها عند الحاجة وذلك لفترة محددة معلنة على نفس الموقع، على أن يتم تحديد تاريخ النشر وتاريخ آخر تعديل تم عليه؛
 - ينبغي أن يتم تقديم البيانات الأساسية للمستخدمين بشكل يمكن تحميله لكي يتمكنوا من إجراء مختلف التحليلات المالية على معلومات التقرير، دون الحاجة إلى الرجوع مرة أخرى لموقع المؤسسة التي قامت بالنشر على شبكة الإنترنت.

ولإضفاء الثقة والمصداقية على بيانات ومعلومات القوائم المالية المنشورة على الإنترنت قام كل من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) ومجمع المحاسبين القانونيين الكندي (CICA) بتقديم خدمة موقع الزبون على شبكة الإنترنت Web Trust Seat، ضماناً لأمن وسلامة الموقع الإلكتروني وما يحتويه.

نستخلص مما سبق أن العديد من المؤسسات اتجهت إلى نشر البيانات والمعلومات المالية وغير المالية من خلال موقعها على شبكة الإنترنت، حيث تحقق هذه المؤسسات علاقات أفضل مع أصحاب المصلحة كالمستثمرين والمساهمين والموردين والعملاء، كما أنها تخفض من تكاليف الاتصال للاستفسار عن مختلف المعلومات، وتؤدي إلى الإفصاح عنها بشكل فوري وسريع لمختلف المستفيدين. ويمكن أن يصاحب النشر الإلكتروني للبيانات والقوائم المالية العديد من المشاكل منها مصداقية هذه القوائم وثقة

¹- Lymer ANDREW and al , **Business Reporting on the Internet: A Report Prepared for the International Accounting Standard Committee**, 1999, p p 62-64.

المستخدمين بما ورد فيها ولإفصاح المصاحب لها، حيث أن مستخدم القوائم المالية لا يضمن أن تكون تلك القوائم المنشورة على مواقع الإنترنت هي نفسها التي تم اعتمادها من قبل مراقب الحسابات الخارجي.

2.2- تعدد نماذج إعداد القوائم المالية

ظهرت عدة مقترحات لتطوير النموذج التقليدي الذي يعتمد على التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية، منها اعتماد نموذج القيمة الاستبدالية أو نموذج القيمة الحالية ... إلا أن هذه النماذج المختلفة تمثل جوهر الخلاف والجدل بين الجانبين، وبالتالي لا يمكن القول بأن هناك نموذج واحد يمكن اعتباره النموذج الأفضل الذي يحقق فائدة مطلقة ويمكن اعتماده في إعداد القوائم المالية لمقابلة احتياجات مختلف المستخدمين.

نتيجة لهذا الموقف ظهرت مقترحات كثيرة تدور كلها حول فكرة أساسية هي فكرة التوسع، ومنذ عام 1966 تقدمت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) بمقترح مفاده أن القوائم المالية يجب أن يتم إعدادها على أساس قياسات متعددة، وطبقاً لهذا الاقتراح يمكن تخصيص خانة إضافية على أساس التكلفة الجارية لكل مفردة من مفردات الحسابات الختامية¹.

ويقوم هذا الاقتراح على مبدأ بسيط هو أنه طالما ليس متاحاً في الوقت الحالي معرفة احتياجات مستخدمي القوائم المالية على وجه التحديد، فإن التوسع في الإفصاح يمكننا من عرض النماذج المحاسبية البديلة جنباً إلى جنب دون الحاجة إلى التوضيح بالمعلومات المتاحة حالياً؛ أي أن التقارير المحاسبية سوف تظل تقارير ذات غرض عام. والقاعدة الوحيدة التي يمكن الاسترشاد بها في مجال التوسع في الإفصاح هي التحقق من ملاءمة المعلومات المحاسبية الإضافية لمجموعة مهمة من الأطراف المتعددة والتي تعتمد على التقارير المحاسبية الخارجية².

3.2- الإفصاح عن المعلومات المستقبلية

إن الإفصاح عن المعلومات التي تعطي نظرة مستقبلية تعتبر هامة وخاصة بالنسبة لسوق رأس المال، فالمستثمرون يطلبون معلومات أكثر تفصيلاً خاصة بتوقعات المؤسسة عن المستقبل. ولتشجيع الإدارة على الإفصاح عن هذا النوع من المعلومات، وضعت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) قاعدة أمان "Safe Harbor" توفر الحماية للمؤسسة التي تعرض تنبؤات مالية غير صحيحة طالما أنها تعد على أساس معقول وتنصح عنها بصورة صادقة. ومع ذلك فإن المؤسسات قد وجدت أن هذه القاعدة لا تسري في الواقع العملي، حيث أنها لا تغطي القوائم الشفهية ولا تحمي الإدارة من الدعاوى القضائية مما يجعل المؤسسات تحجم عن الإفصاح³.

¹ - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 422.

² - المرجع نفسه.

³ - أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 643 .

تجدر الإشارة أنه يستخدم مصطلح المعلومات المستقبلية ليشمل كل من التنبؤات والتصورات المالية، التي تتضمن ما يلي:

- التنبؤ بالدخل وربحية أو خسارة السهم، والإنفاق الرأسمالي وغيرها من البنود المالية؛
- معلومات مستقبلية عن الأداء الاقتصادي المتوقع وأسباب انخفاضه في شكل بنود متوقعة، مثل السنة المالية والمبالغ المتوقعة؛
- قائمة خطط الإدارة للمبيعات المستقبلية.

في هذا المجال أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) قائمة معايير خاصة بخدمات المحاسبة المتعلقة بالمعلومات المالية المحتملة، وحددت هذه القائمة إجراءات ومعايير التقرير المالي التي تتبع عند عرض التنبؤات والتصورات المالية. وهناك جانبان هاما بهذه القائمة يلزمان المحاسبين بتوفير ملخص للافتراضات الجوهرية المستخدمة في التنبؤ، بالإضافة إلى القواعد العامة لعملية عرض هذه التنبؤات.

4.2- الإفصاح عن البعد الاجتماعي

1.4.2- تعريف الإفصاح عن البعد الاجتماعي

الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي هو الطريقة التي تستطيع بموجبها المؤسسة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المتنوعة ذات المضامين الاجتماعية، وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحق بها أداة لتحقيق ذلك¹. تشمل المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الواسع الالتزام بتحقيق التوازن بين أطراف متعددة لكنها مترابطة، تتمثل في مصالح وحاجات كل من المؤسسات والعاملين فيها والبيئة الخارجية والمجتمع².

ويمكن تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أنها منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤولياتها الاجتماعية بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة. وتعرف كذلك على أنها مجموعة القرارات والتشريعات التي تحدد مصالح ومتطلبات المؤسسات بمختلف أنواعها ضمن المجتمع الواحد، من خلال مدى تفاعلها وقيامها بمسؤولياتها الاجتماعية إلى جانب مسؤولياتها الاقتصادية وخاصة في ظل المنافسة وظهور جمعيات حماية المستهلك واتحادات العمال والتشريعات الحكومية. ومن أهم المشاكل المتعلقة بالقياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية والعوائد على مستوى المؤسسة، ومشكلة خلق المعايير الاجتماعية الملائمة للقياس المحاسبي.

¹- يوسف محمود جربوع، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 15، العدد الأول، 2007، ص 250.

²- سعدون مهدي الساقى وعبد الناصر نور، محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، مؤتمر دولي حول التحديات المعاصرة للإدارة العربية (القيادة الإبداعية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2006، ص 198.

2.4.2- أهداف المحاسبة الاجتماعية

يمكن ذكر أهم أهداف المحاسبة الاجتماعية في النقاط الآتية¹:

- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة التي لا تشمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الداخلية لها، وإنما تتضمن أيضا عناصر التكاليف والمنافع الخارجية الاجتماعية والتي لها تأثير على فئات المجتمع ؛
- تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت استراتيجية المؤسسة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة، ومع طموح المؤسسة بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى. وتمثل العلاقة بين أداء المؤسسات الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف، كما يرتبط هذا الهدف أيضا بوظيفة القياس المحاسبي؛
- الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة والتي لها آثار اجتماعية كقرارات المؤسسة على تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة واستهلاك الموارد. ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، ويرتبط هذا الهدف كذلك بوظيفة الاتصال المحاسبي.

3.4.2- أساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية

يمكن التمييز بين عدة أساليب للإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية كآلاتي²:

- إعداد تقارير وصفية تتضمن شرحا للمساهمات الاجتماعية للمؤسسة والتأثيرات الناشئة عنها والمتمثلة في الأضرار والمنافع الاجتماعية. وتعد مثل هذه التقارير عندما يجد المحاسبون صعوبة في قياس الأنشطة الاجتماعية، حيث يعتمد الإفصاح في هذا التقرير على درجة كفاءة معده.
- التقارير التي تفصح عن التكاليف الاجتماعية: يهتم الإفصاح في هذا النوع من التقارير بالتكاليف الاجتماعية فقط دون الأخذ بعين الاعتبار المنافع الاجتماعية المتحققة لصعوبة قياسها. ومن مميزات هذه التقارير إفصاحها عن حجم الأعباء التي تحملتها المؤسسة لقاء تنفيذها للأنشطة الاجتماعية، فضلا عن سهولة إجراء المقارنات بينها وبين المؤسسات الأخرى.

- التقارير التي تفصح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية: تزود هذه التقارير مستخدموها بمؤشرات كمية عن التكاليف والمنافع التي نتجت عن تأثيرات المؤسسة اجتماعيا، وتعد هذه التقارير أكثر شيوعا لتوافقها مع غالبية المبادئ المحاسبية فهي تقابل التكاليف بالإيرادات، وبذلك فهي أفضل في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة.

¹ - محمد بوصنام وبن فرج زويينة، العوامل المؤثرة على الإفصاح الاجتماعي- دراسة حالة شركة البوناس العربية المساهمة-، الملتقى الدولي حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، بشار، الجزائر، يومي 15/14 فيفري 2012، ص ص 6-7.

² - طه أحمد حسن أرديني، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، 2006، ص ص 158-159.

- دمج معلومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية مع المعلومات التقليدية للمحاسبة المالية ضمن قوائمها المالية ذات الغرض العام: قائمة الدخل وقائمة المركز المالي. ويأخذ أسلوب العرض في طريقة الدمج أحد الشكلين الآتيين:

• قائمة العمليات الاقتصادية - الاجتماعية: تسمى بنموذج (LINDOWES) وهي شبيهة بقائمة الدخل التقليدية تخص الأداء التشغيلي والاجتماعي للمؤسسة عن فترة معينة، توضح هذه القائمة نتيجة المقابلة الفترية للعمليات ذات التأثيرات الموجبة والسالبة في ثلاث مجالات للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية: مجال الموارد البشرية، مجال الموارد الطبيعية ومجال المنتج أو الخدمة. يتم تقسيم عناصر هذه المجالات من حيث تأثيراتها كلا على حدة إلى تحسينات أو تأثيرات موجبة وإلى أضرار أو تأثيرات سالبة؛

• تعديل القوائم المالية التقليدية: تعد قائمة الدخل المعدلة بأعباء المسؤولية الاجتماعية، أي يتم تعديل الربح التشغيلي المحاسبي بأعباء المسؤولية الاجتماعية في مجالاتها الأربعة: المساهمة البيئية، المساهمات العامة، الموارد البشرية، مجال المنتج أو الخدمة. ويمكن أن تقسم هذه الأعباء في مجالاتها الأربعة إلى أعباء إجبارية وأعباء اختيارية ليتم التوصل في نهاية التعديلات إلى صافي الدخل المعدل. كما يتم تعديل قائمة المركز المالي التقليدي بتأثيرات المساهمات الاجتماعية ليتم تحديد صافي الأصول في كل من المجالات الأربعة المذكورة سابقا.

نستخلص مما سبق، أنه لا يوجد أسلوب موحد لعرض معلومات المسؤولية الاجتماعية إلا أنه يمكن اعتبار التقارير التي تقابل التكاليف بالمنافع الاجتماعية أشمل أنواع التقارير. ولقد اقترح "ESTES" في كتابه المحاسبة الاجتماعية للمؤسسات سنة 1976 نموذجا لهذا النوع من التقارير يتم فيه مقابلة المنافع الاجتماعية بالتكاليف الاجتماعية بهدف التوصل إلى صافي الفائض أو العجز الاجتماعي على مستوى المؤسسة¹. أما الطرق الأخرى للإفصاح الاجتماعي فهي تتميز بصعوبة القياس المحاسبي لمعظم أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي تفتقر إلى الموثوقية الأمر الذي يضعف من ملاءمتها في اتخاذ القرارات لدى أصحاب المصالح، فتلك التقارير لا تصلح إلا للاستخدامات الداخلية. وأكثر التقارير شيوعا لأغراض الإفصاح الخارجي هي تلك التي تقتصر فقط على بيان تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية دون التعرض إلى جانب المنافع.

¹- يوسف بوخلخال، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية، الملتقى الدولي حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، بشار، الجزائر، يومي 15/14 فيفري 2012، ص 10.

4.4.2- معايير اختيار المعلومات الاجتماعية

لضمان فعالية محتوى التقرير الاجتماعي في الكشف عن الجوانب الهامة لأدائها، ينبغي تطوير إطار من المعايير يتم الاسترشاد به عند اختيار ما ينطوي عليه من معلومات، ويمكن التطرق إلى أربعة معايير أساسية كالآتي¹:

أ- **الملاءمة**: المعلومات الملائمة هي التي تعكس صورة واضحة لتأثيرات المساهمات الاجتماعية للمؤسسة في المجالات التي تهم الفئات الاجتماعية التي تقع عليهم هذه التأثيرات. وغالبا ما تتحدد المعلومات عن التأثيرات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية الإجبارية وفقا لما تقرره القوانين والتعليمات في شأنها، أما المعلومات عن التأثيرات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية الاختيارية فإن تحديد ما إذا كانت تأثيرات مهمة أو جوهرية يتطلب الكثير من الحكم الشخصي، ولكن يمكن ترشيد هذا الحكم بأن يتم اختيار المعلومات عن التأثيرات على أساس مدى اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بها أو على أساس أهمية وحجم هذه التأثيرات؛

ب- **البعد عن التحيز**: يقضي هذا المعيار بضرورة أن تكون المعلومات حيادية تعكس الحقائق بنزاهة دون تحريف. وينطوي ذلك على أن المعلومات التي يحتويها التقرير الاجتماعي ينبغي أن تعكس كل من التأثيرات الموجبة والسالبة للعمليات الاجتماعية المتعلقة بمسؤولية المؤسسة عن نتائج هذه العمليات، وألا تراعى مصلحة فئة اجتماعية على حساب الفئات الأخرى؛

ج- **القابلية للفهم**: يجب أن تتوافق دلالة المعلومات التي يحتويها التقرير الاجتماعي مع القدرات الاستيعابية لمستخدميها. ويعتبر هذا المعيار مطلبا أساسيا ينبغي الالتزام به عند إعداد التقرير الاجتماعي، ذلك لما تتصف به تأثيرات العمليات الاجتماعية من خصائص تؤدي إلى احتمال غموض المعلومات المعبرة عنها مع مراعاة أن تتم الموازنة بين التلخيص والتفصيل الزائد عند عرض معلومات التقرير الاجتماعي؛

د- **المرونة**: تعتبر المرونة من المعايير الأساسية والضرورية الواجب توافرها لضمان فعالية الاتصال واستمرارية خدمة احتياجات المستفيدين، فالعمليات الاجتماعية قد تتغير من سنة إلى أخرى نتيجة تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة المحيطة بالمؤسسة. ويمكن أن تكون العمليات الاجتماعية المتعلقة بالماضي غير ملائمة للوقت الحاضر، كما أن العمليات الخاصة بالوقت الحاضر قد تكون غير مناسبة للمستقبل.

نخلص من ذلك إلى أن طريقة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لا تزال في مرحلة الإعداد والتطوير، الأمر الذي يترتب عليه بالضرورة احتمالات التعديل والتغيير. وعليه، فإن عملية اختيار المعلومات التي ينطوي عليها التقرير ينبغي أن تتصف بالمرونة لكي تتجاوب وتتأقلم مع الطبيعة المتغيرة.

¹ محمد عباس بدوي، المحاسبة البنائية بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 210 - 215.

5.2- الانتقال من الإفصاح الإلزامي إلى الإفصاح الاختياري

توسع الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الاستراتيجية والبيانات غير المالية بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية الأساسية. وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لمختلف المستخدمين والحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، والوصول إلى سوق كفاء لرأس المال ومن ثم تحديد السعر العادل للسهم لا بد وأن يدعم الإفصاح الإلزامي إفصاح اختياري تنظمه مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية عالية الجودة يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها. تجدر الإشارة أن المؤسسات المساهمة في السوق المالي تميل إلى الإفصاح الاختياري عن مزيد من المعلومات، بمعنى أن التنافس على تمويل الاستثمار يتطلب ويعتمد على الإفصاحات الاختيارية التي تزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات الإفصاح.

3- حدود التوسع في الإفصاح المحاسبي

إن التوسع في الإفصاح المحاسبي يصاحبه حدود وقيود، وبناء على ذلك فإن اتخاذ القرار بالإفصاح من عدمه يتطلب دراسة الجوانب الآتية¹:

- تقييم الوضع الحالي للإفصاح المحاسبي، لتحديد درجة التشبع التي تعكسها التقارير المحاسبية؛
- تقييم البدائل المقترحة للتوسع في الإفصاح، وذلك لاختبار أكثرها مساهمة في ترشيد عملية اتخاذ القرارات؛
- مقارنة منفعة المعلومات مع تكاليف إنتاج وتوزيع هذه المعلومات.

خلاصة القول، أنه على الرغم من اتساع نطاق الإفصاح المحاسبي نتيجة تطور البيئة الاقتصادية إلا أنه لا تزال هناك العديد من المشاكل المحاسبية التي تحتاج إلى معايير محاسبية تساعد مختلف المؤسسات في قياس العناصر المرتبطة بها والإفصاح عنها. كزيادة كمية المعلومات المفصح عنها والتي يمكن أن تؤدي إلى تضليل مختلف المستخدمين وترفع من التكاليف الأمر الذي يجعل الإدارة تحد من التوسع في الإفصاح. بالإضافة إلى أن بعض المعلومات الإضافية المفصح عنها تعتبر مضرّة بالمؤسسة كإظهار القوائم المالية انخفاضاً في النشاط مما يدفع المستثمرين إلى سحب أموالهم من هذه المؤسسة أو إذا أظهرت ارتفاعاً في حجم النشاط قد يدفع العمال للمطالبة بحصة أكبر من الأرباح قبل أن تتحقق.

¹ وليد ناجي الحيايلى ومجدي أحمد السيد الجعبري، مرجع سابق، ص 139.

II - دراسة تحليلية لبعض المعايير الدولية ودورها في تحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية؛

أولت معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) عناية كبيرة لاعتبارات الإفصاح وذلك بهدف زيادة جودة المعلومات المحاسبية، حيث يوجد أكثر من معيار يتناول الإفصاح المحاسبي وكيفية عرض القوائم المالية من حيث الشكل، المحتوى، الهيكل والسياسات المحاسبية. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) اهتم بأسس وطرق العرض المختلفة، من أجل تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، وخاصة أنها تخضع إلى قواعد تحكم دقة وسلامة وعدالة وملاءمة ما تحتويه من أرقام وبيانات وكذلك أسلوب يضبط عرض محتواها.

من جهة أخرى، وعلى الصعيد المحلي أدى تطبيق النظام المحاسبي المالي كذلك إلى إحداث تغييرات على محتوى وشكل القوائم المالية الأساسية وملحقاتها لتتوافق مع التغيرات المالية والمحاسبية الدولية، وجعل هذه القوائم تتوفر على الخصائص النوعية المفيدة لمستخدميها. و عليه، قمنا بدراسة أهم المعايير الخاصة بالإفصاح عن المعلومات المالية وأهميتها في تحسين جودة القوائم المالية كما هو موضح في العناصر الآتية:

1- عرض البيانات المالية وجودة القوائم المالية

تكمن الفكرة الرئيسية من المعيار المحاسبي الدولي الأول عرض القوائم المالية* (IAS1)، في تقديم قوائم مالية ذات غرض عام تحتوي على معلومات وبيانات ملائمة وذات مصداقية وموثوقية، وتضمن قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس المؤسسة عبر الفترات المالية المتتالية، والمقارنة مع القوائم المالية للمؤسسات الأخرى.

2- السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات والأخطاء وجودة القوائم المالية

تتركز الفكرة الرئيسية من المعيار المحاسبي الدولي الثامن "السياسات المحاسبية**"، التغيرات في التقديرات المحاسبية*** والأخطاء****"، في أنها تعزز من خاصية قابلية القوائم المالية للمقارنة عبر الزمن للمؤسسة نفسها وللمقارنة مع القوائم المالية لمؤسسات أخرى. ويمكن لهذا المعيار أن يحسن جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص الآتية:

* راجع الفصل الثاني: المحور (III).

** يعرف المعيار المحاسبي الدولي الثامن (IAS 8) السياسات المحاسبية على أنها: " مبادئ وأسس وأعراف وقواعد وممارسات محددة، تطبق من طرف المؤسسة عند إعداد وعرض القوائم المالية".

*** يعرف التغيير في التقدير حسب معيار المحاسبة الدولي الثامن على أنه: "تعديل القيمة المحاسبية للأصول أو الخصوم أو القيمة المستهلكة للأصل، والنتيجة عن تقييم الوضع الحالي أو المنافع المستقبلية المرتبطة به، نتيجة لظهور معلومات جديدة أو تطورات لم تكن موجودة في السابق من غير تلك المرتبطة بتصحيح الأخطاء".

**** الأخطاء المحاسبية هي عبارة عن حذف أو إدراج بند في القوائم المالية للمؤسسة لفترة أو فترات سابقة، وتعتبر عن سوء استخدام معلومات موثوقة وقد تكون أخطاء عمدية أو غير عمدية.

– تسعى السياسة المحاسبية إلى تضيق مجالات الخلاف بين المؤسسات في القياس والإفصاح وطريقة عرض المعلومات المالية من خلال تحديد عدد الاختيارات ومقدار الاختيار المتاح للمؤسسات في إعداد قوائمها المالية مما يدعم ملاءمة وموثوقية هذه القوائم. بالإضافة إلى أنه يتم استخدام وتطبيق السياسات المحاسبية كمرشد وموجه لتوضيح كيفية تطبيق الإجراءات للحصول على المعلومات المحاسبية الموثوقة والخالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من طرف مختلف المستخدمين.

– كما تسمح السياسة المحاسبية بتغيير كمية ونوعية معلومات القوائم المالية بناء على معطيات ومبررات عملية، مع ضرورة الإفصاح عن سبب التغيير وتطبيقها بأثر رجعي*. وعادة ما ينتج عن تغيير السياسة المحاسبية معلومات موثوقة وأكثر ملاءمة عن آثار العمليات والأحداث والظروف الأخرى عن المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية وأدائها وتدفقاتها النقدية، ويكون ذلك بالانتقال من طريقة محاسبية إلى طريقة بديلة مسموح بها في ظل معايير التقارير المالية الدولية (تغيير اختياري)، أو يتعين على المؤسسة تغيير السياسة المحاسبية في حالة ما إذا كان تطبيقها مطلوباً بموجب معيار تقرير مالي دولي جديد أو تفسير أو قانون (تغيير إجباري)¹.

– عند اختيار وتطبيق سياسة محاسبية يمكن الأخذ بعين الاعتبار الإصدارات الأحدث للجهات الأخرى واضحة المعايير والإصدارات المحاسبية إلى الدرجة التي لا تتعارض مع المصادر المرجعية الأولية (مجلس معايير المحاسبة الدولية وتفسيراته وإطار عمله)² مما يدعم ملاءمة القوائم المالية. مع مراعاة الاتساق والثبات في استخدام نفس السياسة المحاسبية من فترة إلى أخرى لجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة؛

– ينص المعيار المحاسبي على أن المؤسسة يجب أن توضح جميع السياسات الهامة التي استخدمتها في إعداد القوائم المالية مما يجعلها مفهومة وواضحة لمختلف المستخدمين؛ أي أن الإدارة تختار وتطبق السياسة المحاسبية الملائمة والوثيقة الصلة باحتياجات صنع القرار وأن تتصف بالملاءمة والمصدقية³. ومن جهة أخرى، فإن الاعتماد على مجموعة محددة من السياسات المحاسبية وإلغاء فكرة تعدد البدائل سوف يكون مفيداً للمؤسسة، بحيث يمكنها من عملية التجميع المرحلي للبيانات المحاسبية بما يخدم أغراض القرارات الاقتصادية على المستوى الكلي. لذا تقوم المؤسسة عادة بتطبيق

* التطبيق بأثر رجعي يعني تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على المعاملات والأحداث والظروف الأخرى كما لو كانت هذه السياسة مطبقة بصفة مستمرة .

¹- Jean JAGUE JULIAN, **les normes comptable internationales IAS/IFRS**, foucher editeur , paris, France, 2 édition , 2007, p 185

²-Obile BARBE DANDON et Laurent DIDETOT, **les normes comptables international IAS/IFRS** , Gualino éditeur, Paris, France, 2édition, 2006, p 602.

³- Veronique COLLARD et FlorenceBERNAL, Op. cit., p 66.

نفس السياسات المحاسبية خلال الدورات المحاسبية ليتمكن مستخدمو القوائم المالية من إجراء المقارنة خلال الفترات الزمنية المختلفة ليتعرفوا على تطور الأداء المالي ونجاعة التدفقات النقدية¹؛

- يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن طبيعة ومقدار وأثر التغيير في التقدير المحاسبي الذي له أثر على الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له أثر في الفترات المستقبلية، وإذا لم يتم الإفصاح عن أثر التغيير في الفترات المستقبلية كون التقدير غير عملي فيجب على المؤسسة الإفصاح عن هذه الحقيقة². الأمر الذي يسمح بتقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وهذا يجسد خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية؛

- أما المبدأ العام للمعيار المحاسبي الدولي الثامن بشأن تصحيح الأخطاء، فينص على أنه يجب أن تقوم المؤسسة بتصحيح كافة الأخطاء الجوهرية التي تخص الفترات الماضية بأثر رجعي في المجموعة الأولى للقوائم المالية المصرح بها للإصدار بعد اكتشافها، والإفصاح عن كيفية تصحيح الخطأ إذا كان من غير الممكن إعادة التقرير بأثر رجعي³. وبناء على ذلك فالمعلومات المحاسبية تصبح خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ويمكن الاعتماد عليها، كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه.

رغم الإيجابيات التي يقدمها هذا المعيار فيما يخص جودة القوائم المالية إلا أنه هناك بعض السلبيات؛ كصعوبة تحديد بدائل محاسبية تصلح لكل زمان ومكان، فتعدد هذه البدائل يسمح للمؤسسة باختيار البديل الذي يحقق مصالحها ويظهر أدائها في صورة أفضل، حتى ولو كان ذلك على حساب مصالح أطراف أخرى. بالإضافة إلى أنه في حالة عدم تحديد السياسات المحاسبية واجبة التطبيق والمتعلقة ببند معين تلجأ المؤسسة إلى تطبيق سياسة محاسبية معينة، مما يؤدي في بعض الحالات إلى غياب موضوعية وحيادية المعلومات المتاحة.

كما أن تطبيق مبدأ الثبات وإتباع النسق الواحد في المؤسسة يزيح بعض العقبات، إلا أنه لا يحل كل مشاكل تعدد البدائل المحاسبية التي يؤدي تطبيقها للوصول إلى نتائج مختلفة، لأنها لا تتعلق بعرض المعلومات فحسب بل بمعالجة البيانات للوصول إلى معلومات تتضمنها القوائم المالية تساعد في اتخاذ القرارات. ومن جهة أخرى، تعتبر التقديرات ضرورية سواء للأصول أو الخصوم، ومهما كانت الدقة التي تمتاز بها فلا يمكن أن ترقى للواقع وتمثله بنسبة 100٪، مما يجعل رقم صافي الدخل وبعض أرقام الميزانية تعاني من أخطاء التقدير. بالإضافة إلى ذلك، فإن اختلاف أسس التقدير وارتباط التقدير بالتفاوت أو التشاؤم الشخصي والفجوة الزمنية التي لا يمكن معها قراءة المستقبل قد يسبب تراكم الأخطاء والتحيز في التقدير الأمر الذي يؤدي إلى تحريف القوائم المالية.

¹ - تيجاني بالرقى، مرجع سابق، ص 44.

² - خالد جمال الجعرات، مرجع سابق، ص 191.

³ - المرجع السابق، ص 193.

هذا ويجدر التنبيه إلى أن النظام المحاسبي المالي من خلال القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتعلق بقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية، التزم بقواعد المعالجة المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي الثامن، وذلك ضمن القسم الثامن المتعلق بـ "تغير التقديرات، أو الطرق الحسابية وتصحيحات الأخطاء أو النسيان"¹.

3- الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية وجودة القوائم المالية

تكمن الفكرة الرئيسية من المعيار المحاسبي (IAS10) "الأحداث اللاحقة" لتاريخ الميزانية العمومية" في تقديم قوائم مالية تعكس الصورة الصحيحة والصادقة للأحداث والعمليات لمختلف المستخدمين.

فالأرقام التي تتضمنها القوائم المالية تعتبر مبدئية نظرا لحالة عدم التأكد المرتبطة بالمستقبل، إذ أنه مع الوقت تتاح معلومات إضافية تؤثر على القوائم المالية، وقد عالج المعيار المحاسبي الدولي رقم (10) طبيعة هذه الأحداث وذلك لضمان صحة وموثوقية القوائم المالية المقدمة لمختلف المستخدمين بالإضافة إلى أنه قدم حولا للعديد من المشاكل المرتبطة بتلك الأحداث. وتجدر الإشارة إلى أنه هناك نوعين من الأحداث²:

- الأحداث المعدلة: ينبغي على المؤسسة تعديل المبالغ الظاهرة في القوائم المالية في نهاية السنة المالية لتعكس أي أحداث معدلة تم تحديدها، كما توفر هذه الأحداث إثباتات إضافية حول أحداث كانت قائمة بتاريخ الميزانية العمومية؛
- الأحداث غير المعدلة: هناك بعض الأحداث التي تقع خلال الفترة اللاحقة ولكنها لا تتطلب إدخال تعديلات على الأرقام الظاهرة في القوائم المالية، وهذه الأحداث تتطلب فقط تقديم إفصاحات عنها لأنها تؤثر في القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية.

وعليه، فالقوائم المالية المعدلة بأثر الأحداث اللاحقة تقدم معلومات تتميز بدرجة عالية من الموثوقية والملاءمة، ولها القدرة على إحداث تغيير في نتائج المركز المالي للمؤسسة المتاح بتاريخ الميزانية العمومية. بالإضافة إلى أنها تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات مهمة ورشيدة كالتصفية أو الاستمرار بمزاولة النشاط، تحديد نسب توزيع الأرباح بشكل سليم، حماية موارد المؤسسة عن طريق احتساب مقدار الضريبة والضمان بشكل صحيح، تحصل الإدارة على فرصة لكسب رضا المساهمين والمستخدمين الآخرين للتقارير المالية ومنحهم فرصة اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة³؛

¹ - القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، المواد من 1.138 إلى 5.138، مرجع سابق، ص 21.
^{*} الأحداث اللاحقة تعبر عن الأحداث المرغوبة وغير المرغوبة التي تقع بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ المصادقة على إصدار القوائم المالية ونشرها.

² - طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ص 185-186.

³ - عباس حميدي، الآثار الاقتصادية لعدم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية - دراسة تحليلية في الشركات العامة للتجهيزات الزراعية-، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد السابع والسبعون، 2009، ص ص 6-7.

كما أن المؤسسة لا تعد بياناتها المالية على أساس الاستمرارية إذا كانت الأحداث بعد فترة إعداد القوائم تشير إلى أن افتراض الاستمرارية غير مناسب؛ أي أن تأثير الأحداث يعتبر شاملا إلى حد بعيد ويتطلب تغييرا أساسيا في أساس المحاسبة وليس تعديلا للمبالغ المعترف بها ضمن أساس المحاسبة الأصلي أو الإفصاح عنها¹. وعليه فالإفصاح الخاص بقدرة المؤسسة على الاستمرار يعطي صورة صادقة حول العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تمثل الوضعية الحقيقية للمؤسسة؛

رغم الإيجابيات التي يقدمها المعيار المحاسبي الدولي رقم (10) فيما يخص جودة القوائم المالية، إلا أنه في بعض الحالات يمكن أن تصاحب الأحداث اللاحقة المؤثرة على القوائم المالية للمؤسسة معلومات غير وافية، تجعلها غير مفيدة ومضللة لمستخدميها تؤدي إلى إخفاء معلومات جوهرية.

هذا ويجدر التنبيه إلى أن النظام المحاسبي المالي من خلال ما ورد في المادة 07 والمادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، التزم بقواعد المعالجة المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي العاشر وحدد أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ غلق السنة المحاسبية لنشر القوائم المالية².

4- الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة وجودة القوائم المالية

تتمثل الفكرة الرئيسية من المعيار (IAS24) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة*" في التركيز على موثوقية وشفافية القوائم المالية، من خلال تغليب مبدأ الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني؛ بمعنى أنه كل معاملة مع طرف ذي علاقة يكون النظر إلى جوهر العلاقة وليس فقط إلى الشكل القانوني.

إن الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة يدعم شفافية القوائم المالية من خلال بيان طبيعة ونوع وعناصر الصفقات مع الأطراف ذوي العلاقة**، وخاصة أن المؤسسة قد تدخل في عمليات شراء أو بيع أو إقراض أو اقتراض مع أطراف ذات علاقة دون أن يكون للأطراف الأخرى معرفة بحجم هذه العمليات وبأي شروط تمت. وعلى هذا الأساس، فالمعيار يتطلب الإفصاح عن وجود مثل هذه العلاقات بين المؤسسة وتلك الأطراف حتى يتم التأكد من نزاهة وشفافية المعاملات وأنها تمت على أسس تجارية وبهذه الطريقة فإن مستخدمي القوائم المالية يمكنهم اتخاذ قراراتهم على أساس معلومات موثوقة؛

¹- أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص ص82-83.

²- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 11-12.

* تعتبر المؤسسات "أطراف ذات علاقة" عندما تكون مؤسسة منها أما، لها السيطرة على الأخرى أو تستطيع ممارسة تأثير هام على مؤسسة أخرى في اتخاذ قرارات مالية وتشغيلية. ويطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 على معاملات و صفقات الأطراف ذوي العلاقة والتي تحدث بين المؤسسة مصدرة التقارير وأطرافها المرتبطة بها.

** صفقات الطرف ذو العلاقة: هي معاملات بين أطراف ذوي علاقة تتضمن تحويل موارد أو التزامات بينها بصرف النظر عما إذا كانت الصفقة مسعرة أم لا.

من جهة أخرى، يمكن أن يكون لعلاقات الأطراف ذات العلاقة تأثير على المركز المالي ونتائج عمليات المؤسسة مصدرة التقارير، وذلك يرجع إلى أن آثار الصفقات مع الأطراف ذوي العلاقة قد لا تكون بنفس القدر والأثر كما هو الحال بالنسبة للصفقات مع الأطراف الأخرى (غير ذوي العلاقة)، لذلك فإن الأمر يتطلب الإفصاح عن صفقات الأطراف ذوي العلاقة من جانب المؤسسة التي تصدر التقارير¹. وذلك لضمان مصداقية نتائج أعمال المؤسسة وإمكانية الاعتماد عليها.

وبذلك، سمح المعيار المحاسبي الدولي رقم (24) بالإفصاح عن البنود ذات الطبيعة المتشابهة بشكل إجمالي إلا في الحالات التي يكون فيها الإفصاح المنفصل عن كل بند ضروريا لتوفير فهم أفضل لأثر عمليات الأطراف ذوي العلاقة على القوائم المالية للمؤسسة معدة التقرير؛ ففي مثل هذه الحالات الأخيرة يكون التجميع غير سليم². وعليه فالمعيار المحاسبي الدولي حرص على أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية السنوية منظمة ومصنفة بطريقة تضمن الوضوح والبساطة في عرض المعلومات؛

في هذا المجال، يتحدد حجم الإفصاح المطلوب حسب عمليات الطرف ذي العلاقة التي حدثت خلال الفترة، وهذه الإفصاحات (طبيعة الصفقة، طبيعة العلاقة، قيمة الصفقة، مبلغ أي رصيد متبقي في نهاية السنة) مصممة لتوفر لمستخدمي القوائم المالية المعلومات حول العمليات والصفقات، التي قامت بها المؤسسة مع الطرف ذي العلاقة لفهم أثرها على أدائها المالي³. ومن جهة أخرى، ركز المعيار المحاسبي الدولي رقم (24) على أن تحتوى القوائم المالية على المعلومات اللازمة لجذب الانتباه حول إمكانية أن يكون مركزها المالي وأرباحها أو خسائرها قد تأثرت بوجود أطراف ذوي العلاقة بالمعاملات والأرصدة القائمة لدى هذه الجهات، والتي حددها فيما يلي⁴:

- المؤسسات التي تتحكم أو يتحكم بها بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو تحت السيطرة المشتركة مع المؤسسات المعدة للقوائم (المؤسسات القابضة، المؤسسات التابعة والمؤسسات الحليفة)؛
- المؤسسات المشاركة؛
- الأفراد الطبيعيون الذين يمتلكون بشكل مباشر أو غير مباشر حق التصويت في المؤسسة المعدة للقوائم المالية؛
- المسيرين الرئيسيين، أي الأشخاص الذين لديهم سلطة أو مسؤولية التخطيط والتوجيه والرقابة؛
- المؤسسات التي يمارس عليها مساهم أو مسير أو مدير سلطة معتبرة؛
- الأفراد الذين يمتلكون حق الرقابة على المؤسسة.

¹ - Benoit PIGE et Xavier PAPER, Normes comptables internationales et gouvernance des entreprises: le sens des normes IFRS , 2ème édition, 2dition EMS, 2009, p 93.

² - Norme Comptable International 24, paragraphe n° 24, P 5.

³ - طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 467.

⁴ - محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص 408.

وبذلك، يتوجب على المؤسسة أن تفصح عن العلاقة بين المؤسسة والمؤسسة القابضة أو مؤسساتها التابعة، إذا كانت هذه العلاقة ذات أهمية لمستخدمي القوائم المالية هذا من جهة. ومن جهة أخرى، ورغم الإيجابيات التي يقدمها المعيار المحاسبي الدولي رقم (24) فيما يخص جودة القوائم المالية، إلا أنه يمكن أن يؤدي إفصاح المؤسسة عن الأطراف ذوي العلاقة إلى بعض السلبيات، كاستغلال أطراف أخرى لهذه المعلومات أو تأثر مركزها المالي في حالة ما لم تقم المؤسسة بإتمام بعض صفقاتها.

هذا ويجدر التنبيه إلى أن النظام المحاسبي المالي من خلال ما ورد في القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، تضمن ضرورة أن يحتوي ملحق الكشوف المالية على المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع والمؤسسة الأم، وتلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه المؤسسات أو مسيرها (طبيعة العلاقة، نمط العلاقة، حجم ومبلغ المعاملات وسياسات تحديد الأسعار التي تخص المعاملات)¹.

5- الأدوات المالية- العرض والإفصاح وجودة القوائم المالية

تكمن أهمية المعيار المحاسبي الدولي (IAS32) "الأدوات المالية*- العرض والإفصاح" في زيادة فهم مستخدمي المعلومات المالية لأهمية الأدوات المالية والأخطار المرتبطة عليها وتقدير مبالغها وتوقيتها. ويمكن لهذا المعيار أن يحسن جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص الآتية:

- يتطلب المعيار تبويب الأدوات المالية إلى التزامات** أو حقوق مالكين*** وذلك طبقاً لجوهر (مضمون) الترتيب التعاقدية عند الاعتراف بها بداية، وبما يتفق مع تعريف المطلوب المالي وأداة حقوق الملكية². فالمعيار يتطلب عرضاً منفصلاً لعنصري الالتزام وحقوق الملكية الناتجين عن أداة مالية واحدة ببيان المركز المالي لمصدر تلك الأداة، لأن العرض المنفصل يؤدي إلى أن يكون بيان المركز المالي يعبر بصدق عن الوضع المالي للمؤسسة مصدرة التقرير³. وعليه يمكن القول، أن المعيار اهتم بمبدأ تغليب الجوهر

¹- القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص 40.

* الأداة المالية: هي أي عقد ينتج عنه في آن واحد أصل مالي لمشروع ومطلوب مالي أو أداة ملكية لمشروع آخر. تشتمل الأدوات المالية على الأدوات المالية الأساسية مثل الذمم والدائنين والأسهم بالإضافة إلى الأدوات المشتقة مثل الخيارات المالية، العقود المستقبلية والعقود المقدمة، مقايضات أسعار الفائدة ومقايضات العملات. هذا وينطبق تعريف الأدوات المالية على مشتقات الأدوات المالية سواء كانت مثبتة أو غير مثبتة بالدفاتر (محققة أو غير محققة).

** الالتزام المالي هو التزام تعاقدي بـ:

- تسليم نقدية أو أي أصل مالي آخر لمؤسسة أخرى؛

- تبادل أدوات مالية مع مؤسسة أخرى في ظل شروط يحتمل أن تكون غير مواتية.

*** أداة الملكية: هي أي تعاقدي يثبت حقوق متبقية في الموجودات، أي الحصة المتبقية في أصول المؤسسة بعد خصم كل التزاماتها.

²- Bernard RAFFOURNIER, Op.cit. p.317.

³- Barry J.Epstein et Eva K.Jermakowicz , **Interpretation and application of IFRS**, Wiley editor, London, 2010, P 195.

الاقتصادي على الشكل القانوني؛ حيث أن جوهر الأداة المالية هو الذي يحدد كيفية تصنيفها دون النظر إلى شكلها القانوني وعلى هذا فالأداة المالية تصنف حسب نية وهدف الإدارة من اقتنائها؛

- إن تحديد متطلبات العرض والإفصاح للأدوات المالية يوفر الشفافية المطلوبة، والتي تمكن مستخدمي المعلومات المالية من الفهم الدقيق للمعلومات المتعلقة بالأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها، وتقدير مبالغها وتوقيتها ودرجة التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة؛

- يمكن للإدارة إعادة النظر في موضوع تصنيف الأدوات المالية إذا ارتأت وجوب التعديل في حالة تغير النية أو القدرة على الاحتفاظ بالأداة المالية، حيث إن التصنيف المبدئي للاستثمار على أنه محتفظ به للمتاجرة يجب أن يقوم على الغاية الأصلية من اقتناء هذا الاستثمار، أما الاستثمارات التي تصنف على أنها متاحة للبيع فيجوز إعادة تصنيفها لتصبح لأغراض المتاجرة، بشرط أن يكون هناك أدلة إضافية على وجود نمط فعلي لتحقيق أرباح قصيرة الأجل حتى يكون هناك مبرر لهذا التغيير. وعلى ذلك يمكن القول أنه تم التركيز على خاصية الملاءمة، من خلال المرونة المتعلقة بإمكانية تصحيح الأحداث الحالية بناء على مستجدات تستدعي التعديل لتحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية؛

- وفق هذا المعيار تصنف أيضا الفوائد وعوائد الأسهم والأرباح والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية أو المتعلقة بعنصر من عناصرها على أنها التزامات مالية وتسجل في جدول حسابات النتائج كنواتج أو أعباء، أما التوزيعات لحملة الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يجب تحميلها بمعرفة المصدر على أنها حقوق ملكية مباشرة؛ ويتحدد تصنيف الفوائد وعوائد الأسهم والخسائر والأرباح الناتجة عن الأدوات المالية كنواتج أو أعباء وفق تصنيفها في الميزانية. بالإضافة إلى ذلك، تصنف التوزيعات المدفوعة على الأسهم كالتزامات يجب معالجتها كمصاريف وبنفس الطريقة تعالج الفوائد المتعلقة بالسندات والأرباح والخسائر الناتجة عن السداد أو إعادة تمويل الأدوات المالية، بينما تعالج التسديدات أو إعادة تمويل الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية للمصدر كتغيرات في حقوق الملكية¹. نخلص من ذلك إلى أن تحديد كيفية تصنيف الفوائد وعوائد الأسهم والأرباح والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية يساهم في تقليل استخدام الحكم الشخصي في عملية التصنيف والتسجيل في القوائم المالية، بالإضافة إلى تحديد البديل المناسب الذي يجب على أساسه أن تتم عملية التصنيف وتجنب التأثير بالتشاؤم أو التفاؤل في عملية التقدير.

- يتطلب المعيار عرض كل من الأصول والالتزامات المالية بصورة منفصلة، حيث يعكس العرض المنفصل وضع أفضل لمقدار وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة للمؤسسة والمخاطر المرتبطة بها². إلا أن

¹- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، مكتبة الشركة الجزائرية بوداوا، الجزائر، الجزء الثاني، 2009، ص 205.

²- محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص 539.

المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) تطلب إجراء مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض الصافي في بيان المركز المالي، في حالة وجود حق قانوني يلزم بإجراء هذه المقاصة، أو في حالة وجود نية لدى المؤسسة لتسوية الأصل المالي والالتزام المالي على أساس الصافي، أو أن تعترف المؤسسة بالأصل وتقوم بتسوية الالتزام في آن واحد¹.

رغم الإيجابيات التي يقدمها المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) فيما يخص جودة القوائم المالية، إلا أنه في بعض الدول لا يتوفر سوق مالي نشط، مما يصعب عملية تحديد قيمة الأصل والالتزام وهدف الإدارة منها، الأمر الذي يحول دون الالتزام الصحيح بمتطلبات هذا المعيار.

تجدر الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي التزم بمعيار المحاسبة الدولي رقم (32) في قواعد عرضه للأدوات المالية، من خلال ما ورد في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 حول سير الحسابات للمجموعة الخامسة "الحسابات المالية"²، وما نص عليه النظام رقم 08-09 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك المالية³. بالإضافة إلى ما ورد في النظام رقم 04-09 المؤرخ في 23 جويلية 2009، والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية⁴.

6- التقارير المالية المرحلية وجودة القوائم المالية

تتركز الفكرة الرئيسية للمعيار المحاسبي رقم (34) "التقارير المالية المرحلية" في تعزيز وقتية المعلومات المحاسبية. فالنقير المالي المرحلي يعرف على أنه: " تقرير مالي يحتوي إما على مجموعة كاملة من البيانات المالية، أو على مجموعة من القوائم المالية المختصرة"⁵. ويعرف كذلك على أنه: "مجموعة من التقارير المالية التي تشمل فترة زمنية أقل من سنة، قد تكون نصف سنوية أو ربع سنوية، تحتوي على إرشادات لعرض وقياس العمليات التي تحصل في المؤسسة خلال الفترة، كما تحدد الحد

¹ هيني فان جريوننج، معايير التقارير المالية والدولية: دليل التطبيق، ترجمة: طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص 432.

² القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص 71-73.

³ نظام رقم 08-09 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية المؤرخ في 29 ديسمبر 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد من (1 إلى 25)، عدد 14، 2010، ص 20-19.

⁴ النظام رقم 04-09 المتضمن لمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية المؤرخ في 23 جويلية 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد من 1 إلى 9، عدد 76، ص 12-13.

⁵ خالد الخطيب، المعيار رقم 34: التقارير المالية المرحلية، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق، سوريا، 2009، ص 3.

الأدنى لمحتوى التقرير المالي المرحلي وبعض مبادئ القياس والاعتراف المحاسبي التي يجب إتباعها عند إعداد البيانات المالية المرحلية¹.

بناء على ذلك، يمكن القول أن التقرير المالي لفترة مرحلية* يتضمن مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية؛ وقد تعرض لها المعيار المحاسبي الدولي (IAS34) بعنوان: "التقارير المالية المرحلية"، الذي يهدف إلى وصف وتحديد الحد الأدنى من محتوياتها، وكذلك وصف مبادئ الاعتراف والقياس في القوائم المالية المختصرة أو الكاملة لفترة مالية مرحلية معينة؛ مما يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الرشيدة.

على المؤسسة التي تصدر مجموعة كاملة من القوائم المالية في التقرير المرحلي (الميزانية، بيان الدخل، بيان التغيرات في حقوق الملكية، بيان التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية)، أن تمتثل لمعيار المحاسبة الدولي الأول. أما إذا اختارت إعداد قوائم مالية مختصرة فإن التقرير المالي المرحلي يجب أن يتضمن كحد أدنى ميزانية عمومية مختصرة، بيان دخل مختصر، بيانا مختصرا يبين إما كافة التغيرات في حقوق الملكية أو التغيرات في حقوق الملكية باستثناء العمليات الرأسمالية مع الملاك والتوزيعات على الملاك، بيان تدفق نقدي مختصر وملاحظات تفسيرية مختصرة². ويمكن للمعيار المحاسبي الدولي رقم (34) أن يحسن جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص الآتية:

- تساعد القوائم المرحلية على التنبؤ بالأرباح السنوية قبل نهاية العام بالنسبة لأي مستخدم، فهي مثال واقعي على التغذية الاسترجاعية³. كما تمكننا من تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة ودرجة التأكد المتعلقة بها، مما يساعد في تحقيق خاصية الملاءمة في المعلومات المالية المدرجة فيها؛ بمعنى أن القوائم المالية المرحلية تبقي مستخدم المعلومات المحاسبية على إطلاع مستمر على نتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي، وتقدم آخر التحديثات الخاصة بالبيانات المالية إما بشكل ربع سنوي أو نصف سنوي أو حتى شهري؛

- من جهة أخرى، فالقوائم المالية المرحلية تسمح بتقييم أداء المؤسسات وعوائد أسهمها؛ الأمر الذي ينسجم مع خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية وخاصة من حيث نقادي المفاجآت في تقلبات أداء الأنشطة المستثمر فيها. كما توفر معلومات بشأن موارد المؤسسة والتزاماتها وحقوق الملكية والتغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة المرحلية وغيرها من المعلومات التي تساعد في تحديد درجة السيولة واحتمالات مواجهتها للعسر المالي؛

¹ - عبد الرحمن مرعي، دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 22. العدد الثاني، 2006، ص183.

* الفترة المرحلية: هي الفترة التي تعد عنها التقارير المالية وتغطي فترة أقل من سنة مالية كاملة.

² - عبد الرحمن مرعي، مرجع سابق، الصفحة نفسها.

³ - طلال الحجاوي وريان نعوم، مرجع سابق، ص 51.

- تزود القوائم المالية المرحلية حملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين بفهم إضافي لعمليات المؤسسة الموسمية، وخاصة إذا تم تدقيقها من قبل مدقق حسابات خارجي يصادق على مصداقيتها وموثوقيتها لمختلف أصحاب المصلحة؛

- إعداد القوائم المالية المرحلية بنفس المبادئ والفروض والطرق والإجراءات المحاسبية التي تعد بها القوائم المالية السنوية يحقق خاصية الثبات وإمكانية المقارنة بينها. وعليه، يمكن القول أن للقوائم المالية المرحلية دور فعال في عمل المقارنات بين إنجازات فترات العام الجاري مع الفترات المقابلة للعام السابق لقياس درجات النمو والانتعاش في أداء المؤسسة من سنة إلى أخرى مع إمكانية تحديد الاتجاهات في المركز المالي كما يلي¹:

- الميزانية العمومية كما هي في نهاية الفترة المالية المرحلية الحالية وميزانية مقارنة كما هي في نهاية السنة المالية السابقة مباشرة؛
- قائمة دخل للفترة المالية المرحلية الحالية وقائمة دخل تراكمية للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة دخل مقارنة للفترات المرحلية نفسها (الفترة المرحلية والسنة حتى تاريخه) للسنة المالية السابقة؛
- قائمة تبين التغيرات في حقوق الملكية تراكميا للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة لفترة السنة حتى تاريخه للسنة المالية السابقة؛
- قائمة التدفق النقدي تراكميا للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة لنفس الفترة للسنة المالية السابقة.

أما إذا كانت أعمال المؤسسة موسمية ولم يظهر أثرها في القوائم المرحلية، يشجع المعيار الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بتلك الأعمال لفترة 12 شهرا سابقة والبيانات المالية المقارنة لها، بالإضافة إلى القوائم المالية للفترة المرحلية.

رغم الإيجابيات التي يقدمها المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) فيما يخص جودة القوائم المالية المرحلية إلا أن هناك بعض السلبيات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عدم وجود تشريعات قانونية في معظم الدول تلزم المؤسسات بإعداد قوائم مالية مرحلية ومراجعتها يجعل تحديد المدخل المناسب للمدة الزمنية التي تغطيها تختلف من مؤسسة إلى أخرى (مدخل استقلال المدة المرحلية عن السنة المالية، مدخل تكامل المدة المرحلية مع السنة المالية، المدخل التوافقي)؛
- إن تجسيد خاصية الملاءمة من خلال تعزيز توقيت المعلومات المالية قد يصاحبه قصور في تجسيد خصائص أخرى، كخاصية الموثوقية وإمكانية الاعتماد على المعلومات المالية وهذا نظرا لقصر الفترة الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية المرحلية، وما يتخلل ذلك من مشاكل ترتبط بالكيفية التي يتم من

¹ - جمعة حميدات ومحمد أبو نصار، مرجع سابق، ص ص 562-563.

خلالها تخصيص بعض الفقرات أو البنود التي تتحقق في فترة مرحلية معينة وتستفيد منها أكثر من فترة مرحلية واحدة، فضلا عن المشاكل التي ترتبط بالبنود غير العادية وقياسها¹؛
- تعد عملية تدقيق القوائم المالية المرحلية أقل شمولية من عملية تدقيق القوائم المالية السنوية، إذ أنها لا تتضمن تقييم نظام الرقابة الداخلية أو تجميع الأدلة من خلال أداء اختبارات المراجعة كما أنها لا تنتهي بإبداء رأي محايد.

هذا ويجدر التنبيه إلى أن النظام المحاسبي المالي أشار للقوائم المالية المرحلية في المادة 5.260 من القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008 إلى أنه " يتعين على المؤسسة الملزمة بنشر كشوف مالية وسيطة أن تحترم في إعداد هذه الكشوف، نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الاقتضاء، نفس المضمون ونفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية لآخر السنة المالية". إلا أنه لم يشر إلى كيفية إعدادها والمعلومات التي يجب أن تشملها وتفصح عنها هذه التقارير.

7- الأدوات المالية- الاعتراف والقياس وجودة القوائم المالية

تكمن الفكرة الرئيسية من المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) "الأدوات المالية- الاعتراف والقياس" في التركيز على أهمية استخدام القيمة العادلة* كأساس للإثبات والقياس المحاسبي، بالإضافة إلى توضيح توقيت إثبات الأدوات المالية في الدفاتر ومحاسبة التحوط.

في دراسة قام بها (طارق عبد العال حماد، 2002) وضح فيها أهمية إحلال هذا المعيار لتدعيم جودة القوائم المالية كما يلي²:

- كبر عدد البدائل المحاسبية المسموح بها لمعالجة نفس الموقف يؤدي إلى نتائج مختلفة وهو ما يعيق إمكانية إجراء المقارنات بين المؤسسات. وقد استحدث المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) بصفة أساسية لتحديد عدد البدائل وتضييق نطاقها، وذلك لمنع الإدارة من التلاعب وإظهار النتائج بشكل معين؛
- اعتماد التصنيف الذي تضعه الإدارة للاستثمارات المالية متداولة وغير متداولة، يتيح للإدارة الفرصة بل والدافع للتلاعب في النتائج المحاسبية عن طريق إعلان نوايا بخصوص استثمارات معينة وفق

¹- بشرى نجم عبد الله المشهداني، دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية - دراسة ميدانية -، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق، العدد السادس والعشرون، 2011، ص 298.

* القيمة العادلة: تعرف على أنها: "المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به، أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراعية في التعامل في إطار الاتفاق المبرم وفي شروط المنافسة العادية، وتؤدي عملية التقييم بالقيمة العادلة إلى إظهار عناصر القوائم المالية بالقيمة الأقرب إلى قيمتها الحالية في تاريخ إعداد القوائم المالية".

²- طارق عبد العال حماد، المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الجزء الثالث، 2002، ص 533-535.

مصالحها مما يمكن أن يؤثر سلبا على جودة وموثوقية عملية إعداد القوائم المالية، فالمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) من خلال التصنيف الذي جاء به يقضي على نقطة الضعف السابقة؛

- الاعتماد على القيمة العادلة في المحاسبة عن الأدوات المالية يسهم إلى حد كبير في زيادة الموثوقية والاعتماد على المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

بعد الإشارة لأهمية إحلال المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، نجد أنه يركز على القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي. وعليه، سنتناول علاقة محاسبة القيمة العادلة بأهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية الواجب توافرها في القوائم المالية، كما هو موضح في الجدول رقم (12):

الجدول رقم (12): أثر القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي.

الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية المفصوح عنها.	أثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على الخصائص النوعية والإفصاح المحاسبي.
الملاءمة	أثر إيجابي: لأن الاعتماد على القيمة العادلة يوفر معلومات ملائمة لمستخدميها عن طريق توفير معلومة آنية أو حالية (خاصية الوقت المناسب)، وأنها تمثل الوقائع الاقتصادية في تاريخ حدوثها (خاصية التمثيل الصادق) الأمر الذي يوفر إمكانية توقع الأحداث المستقبلية بشكل أفضل (خاصة القدرة التنبؤية)، بالإضافة إلى قدرتها على تصحيح المعلومات التاريخية السابقة مثل تصحيح قيمة النقد نتيجة لتغير عامل الزمن والتأكد من قيمته الصحيحة أو العادلة (خاصية التغذية العكسية أو التصحيحية)، ومن هذا المنطلق يكون الأثر إيجابي على جودة الإفصاح المحاسبي الملائم للمستخدمين.
الموثوقية	أثر سلبي: تعتبر المعلومة الناتجة على قياس القيمة العادلة أقل موثوقية لأنها لا تعتمد على وثائق مدونة قابلة للفحص عند إجراء المعالجات الضرورية، بل تعتمد على قيم وتوقعات حالية ومستقبلية تستند في بعض الأحيان إلى الحكم الشخصي الخاطيء، الأمر الذي يزيد من تكاليف الحصول على المعلومة نتيجة لإجراءات التنبؤ (الإخلال بخاصية اقتصادية المعلومة) هذا من جهة، ومن جهة ثانية يصعب إجراء عملية المراجعة في حالة الاعتماد على القيمة العادلة لأنها لا تعتمد على وثائق تاريخية بل على تقديرات تنبؤات (الإخلال بخاصية القابلية للتحقق أو الموضوعية). أثر إيجابي: إذا تم اعتبار أن خاصية الموثوقية تسعى للوصول إلى معلومة ذات مصداقية عالية تعكس نشاط المجموعة ككل، ففي هذه الحالة يكون أثر القياس وفق القيمة العادلة أثر إيجابي من خلال توفير معلومات آنية وصادقة (خاصية الوقت المناسب، وخاصية التمثيل الصادق) مقارنة بالتكلفة التاريخية. قد يهتم مستخدم المعلومة المالية في الكثير من الأحيان بمصداقية وكفاية المعلومة بغية اتخاذ قرارات صحيحة أكثر من الاهتمام بتكلفة الحصول عليها لأنه يتوقع الحصول على منافع أكثر الأمر

<p>الذي يجعل القيمة العادلة تساهم في زيادة جودة المعلومة والوصول إلى إفصاح كافي يرضي الأطراف المستخدمة للمعلومة.</p>	
<p>أثر إيجابي: إذا لم يتم استخدام القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة لا تكون عملية المقارنة صحيحة، ففي المقارنة الزمانية تقوم المؤسسة بمقارنة عمليات ماضية وأخرى حالية دون الأخذ بتغير قيمة النقد (الإخلال بخاصة التمثيل)، أما في المقارنة المكانية فمن المستحسن أن تكون المقارنة بين مؤسسات تتبع نفس السياسات المحاسبية الأمر الذي يصعب تحقيقه في حالة عدم الاعتماد على القيمة العادلة (الإخلال بمبدأ الثبات)، بالإضافة إلى صعوبة التنبؤ في هذه الحالة (الإخلال بخاصية القدرة التنبؤية) وعدم توفير المعلومات الجوهرية اللازمة للمقارنة، أي أن القيمة العادلة تحقق خاصية الثبات وتساعد في زيادة جودة المعلومة عن طريق تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، ثم الوصول إلى إفصاح كامل.</p>	<p>القابلية للمقارنة</p>
<p>أثر سلبي مؤقت: نظرا لحدائثة أسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة مقارنة بالأساليب الأخرى - مثل التكلفة التاريخية -، يؤدي هذا الأمر إلى صعوبة فهم طرق قياس الأصول والالتزامات من طرف معدي المعلومة المالية، ولكن يعتبر هذا الأمر السلبي مؤقت لحدائثة أسلوب القيمة العادلة فقط، فمرور الوقت وزيادة الأبحاث سوف تتضح إجراءات القيمة العادلة أكثر ويصبح لا وجود لهذه المشكلة ولتأثيرها السلبي، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق إفصاح وقائي، لأن هذا الأخير يستدعي ضرورة البساطة في الإفصاح المحاسبي.</p>	<p>القابلية للفهم</p>
<p>أثر إيجابي: يستند قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات إلى ثلاثة مستويات عند إجراءات القياس، حيث يهتم بالمستوى الأهم (مثل سوق المال النشط) من أجل قياس دقيق، ثم بالمستويات الأقل أهمية (مثل السوق المشابه)، الأمر الذي يدل على الحرص في توفير المعلومات الأهم ثم المعلومات الأقل أهمية (خاصية الأهمية النسبية). فالقيمة العادلة تحقق الأهمية النسبية وتزيد في جودة المعلومة المالية ثم في جودة شفافية الإفصاح عنها.</p>	<p>الأهمية النسبية</p>
<p>أثر إيجابي: في حالة عدم استعمال القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي تكون المعلومة المفصح عنها منحازة إلى مستخدم على حساب مستخدم آخر، فعند إتباع التكلفة التاريخية مثلا، نجد أن قيمة الأراضي والمباني لا تتغير مع تغير الزمن، الأمر الذي يضلل مستخدمي المعلومة المالية في معرفة قيمة المركز المالي للمؤسسة بشكل صادق (الإخلال بخاصية التمثيل الصادق)، فينعكس بالإيجاب على المؤسسة في حالة حساب قيمة الضريبة أو في حالة التصفية أو الإفلاس، وذلك على حساب المقرضين والدائنين الذي ينعكس عليهم بالسلب. لذا فإن القيمة العادلة تعطي معلومات صادقة وتزيد من جودة المعلومة والإفصاح المحاسبي العادل.</p>	<p>الحياد</p>
<p>أثر إيجابي: القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة يعطي معلومات آنية تعكس واقع نشاطات المؤسسة في الوقت الحالي، الأمر الذي يزيد من جودة المعلومة المالية ومن الإفصاح المحاسبي ويفيد الأطراف ذات المصلحة في ترشيد واتخاذ القرارات السليمة.</p>	<p>التوقيت المناسب</p>

المصدر: إسماعيل سبتي، أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة - دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، ص ص 193-195.

ينضح من الجدول رقم (12)، أن أسلوب محاسبة القيمة العادلة له أثر إيجابي أكثر منه سلبي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وخاصة خاصية الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، الأهمية النسبية، التوقيت المناسب والحياد.

بالإضافة إلى ما سبق، فاعتبار القيمة العادلة أساس القياس والإثبات المحاسبي وفق ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) ساهم في تعزيز جودة القوائم المالية المعدة على أساسها، من خلال أن المعلومات المعدة على أساس القيمة العادلة تمكن من إجراء المقارنات بين الأدوات المالية التي لها نفس الخصائص بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها ومن قام بذلك، وتوفر أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في تسيير الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأصول مالية وتكبد التزامات مالية أو الاحتفاظ بها أو سدادها. ومن جهة أخرى، فإنه إذا أمكن تحديد القيمة العادلة للأصول والخصوم بدرجة كافية من الملاءمة يعد أمرا جوهريا وخاصة في ظل مفهوم الدخل الشامل، حيث أن أي تعديل في القيمة العادلة سوف يترجم مباشرة إلى أرباح أو خسائر تدخل في تقييم أداء المؤسسة¹. وحسب التعديلات الجوهرية التي تم إجراؤها على المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) في أكتوبر 2008 التي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية، فإنه تم التركيز على كيفية إعادة تصنيف الأصول والمطلوبات المالية وخاصة الأرباح والخسائر المعترف بها في بيان الدخل².

تأسيسا على ما تقدم، فإن تحديد متطلبات الاعتراف والقياس الخاصة بالأدوات المالية يفرض قواعد ومعايير تقرير موحدة على الأدوات المالية ويقلل من عملية استخدام الحكم الشخصي عند إعداد القوائم المالية، بالإضافة إلى أنه يساهم في تحديد أسس القياس المناسبة وتجنب التأثير بالتشاؤم أو التفاؤل في عملية التقدير.

رغم الإيجابيات التي يقدمها المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) فيما يخص جودة القوائم المالية إلا أنه يمكن أن يؤدي استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس إلى بعض السلبيات، لعل أهمها تلك التي تتعلق بالملاءمة، فملاءمة معلومات القوائم المالية لمتخذ القرار تتحقق بزيادة استخدام القيم الجارية لكن قد يصحب ذلك نقص في مصداقيتها، الأمر الذي يستوجب تحسين معلومات القوائم المالية المعدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية بمعلومات تكميلية تعد وفقا للقيم الجارية مما يحقق خاصية الملاءمة وفي نفس الوقت يحافظ على خاصية المصداقية. ومن جهة أخرى، تعتبر خاصية الثبات والقابلية للمقارنة وجهاً لعملة واحدة، وباعتبار أن المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة تفتقد للثبات فهي بذلك تفتقد

¹ - سيد عبد الفتاح صالح حسين، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية، وأثرها على جودة التقارير المالية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مصر، العدد الثاني، 2009، ص 516.

² - محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص 647.

للقابلية للمقارنة، وذلك بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الأصول والالتزامات المالية نتيجة تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وخاصة مع تعدد أساليب التقييم المستخدمة¹.

بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة التكاليف الخاصة بتطبيق القيمة العادلة بالنسبة للمؤسسات يفقدها الفائدة من تطبيقها. كما أن عملية الاعتراف ببند الدخل غير المحققة في قائمة الدخل أو في حقوق الملكية دون وجود عمليات حقيقية قد يفتح المجال للتلاعب، حيث أن الإيرادات تتحقق من استمرارية المؤسسة الاقتصادية عبر الزمن وليس من تقلبات الأسعار قصيرة الأجل. وعليه يمكن القول، أن هناك الكثير من المسائل التي تتعلق بالقيمة العادلة والتي قد تؤثر سلبا على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية لاعتمادها على الأحكام الشخصية، والتي قد تنعكس على مدى استمرارية المؤسسة ومدى قدرتها في الحفاظ على رأس المال.

تجدر الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي في ظل بيئة الأعمال الجزائرية التزم إلى حد ما بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) في الاعتراف وقواعد تقييم الأدوات المالية، من خلال ما ورد في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 حول قواعد تقييم المشتقات المالية. وما نص عليه النظام رقم 08-09 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية².

8- الأدوات المالية- الإفصاح وجودة القوائم المالية

تكمن الفكرة الرئيسية من معيار التقرير المالي الدولي السابع (IFRS7) "الأدوات المالية- الإفصاح" في تقديم الإفصاح اللازم والمتعلق بالأدوات المالية. وذلك حتى يتمكن مستخدمو المعلومات المالية من تقييم أهميتها وتأثيراتها على أداء المؤسسة ومركزها المالي، ومعرفة طبيعة ونطاق المخاطر الناتجة عنها وكيفية إدارتها. ويمكن لهذا المعيار أن يحسن جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص الآتية:

- يساعد المعيار على بيان الأهمية الجوهرية لمبلغ الأدوات المالية على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، كما يوضح لمختلف المستخدمين طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة خلال الفترة المالية وكذلك بتاريخ إعداد القوائم المالية وكيفية إدارة هذه المخاطر. وتعتبر متطلبات الإفصاح الواردة في المعيار مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول والمطلوبات المالية الواردة في معياري المحاسبة الدوليين (32) و(39)³.

¹ - سيد عبد الفتاح صالح حسين، مرجع سابق، ص 517.

² - النظام المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية المؤرخ في 29 ديسمبر 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد (1 إلى 25)، مرجع سابق، ص 19.

³ - محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص 783.

- يركز ذات المعيار على الإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية كمخاطر الائتمان* والسيولة** سواء كانت كمية أو نوعية، الأمر الذي يزيد من قيمة المعلومات الخاصة بالأدوات المالية ووضوحها وشفافيتها، والتي تمكن المستخدمين وأصحاب العلاقة الآخرين من اتخاذ قراراتهم برشد وعقلانية، خاصة في ظل عدم كفاية المعلومات المتوفرة عن الأدوات المالية للتعامل مع المخاطر المحيطة بها.

- إن إفصاح المؤسسة عن القروض مستحقة الدفع وحالات العجز عن السداد والاتفاقيات المتعلقة بالقروض الأخرى، يساهم في إتاحة معلومات عن القدرة الائتمانية للمؤسسة وإمكانية حصولها على قروض في المستقبل؛

- في حالة عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بشكل موثوق فإن المعيار يتطلب الإفصاح عن هذه الحقيقة مع وصف الأدوات المالية ومبلغها المرحل، وبيان سبب عدم إمكانية القياس بشكل موثوق الأمر الذي يحقق خاصية موثوقية المعلومات المالية المنشورة.

تجدر الإشارة أن هذا المعيار يطبق على كافة المؤسسات سواء تلك التي لديها أدوات مالية قليلة أو تلك التي تمثل الأدوات المالية معظم أصولها وخصومها كالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. ويتطلب تقديم معلومات حول صنف الأدوات المالية بتجميعها ضمن أصناف تتناسب وطبيعة المعلومات المفصّل عنها. أما معتر أمين السعيد ومحمد سليم العيسى فقد حددا قواعد الإفصاح الواردة في معيار التقرير المالي الدولي السابع وصنفاها إلى إفصاحين أساسيين؛ إفصاح أول يشمل الإفصاح عن مظاهر ومعالم الأدوات كإفصاح عن قيمة كل مجموعة من الأدوات المالية، وإفصاح ثانٍ يشمل الإفصاح عن حجم وطبيعة الخطر الذي تتعرض له المؤسسة نتيجة حيازتها للأدوات المالية¹.

تلخيصاً لما ذكر سابقاً، يمكن القول أن الهدف الأساسي من معيار التقرير المالي الدولي السابع هو توحيد وتعزيز متطلبات الإفصاح وخاصة فيما يتعلق بمخاطر الأدوات المالية، لتزويد مختلف المستخدمين بالإفصاح المناسب الذي من شأنه تعزيز فهم وإدراك المستخدمين لمدى تعرض المؤسسة للمخاطر المالية وطرق إدارتها؛

تجدر الإشارة أن النظام المحاسبي المالي التزم إلى حد ما بمعيار التقرير المالي الدولي السابع من خلال ما ورد في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتعلق بعرض الكشوف المالية، وما نص عليه

* يعرف معيار التقرير المالي الدولي رقم 7 (IFRS7) مخاطرة الائتمان: بأنها مخاطرة أن يسبب أحد طرفي أداة مالية ما خسارة مالية للطرف الآخر عن طريق الإخفاق في أداء التزاماتها.

** يعرف معيار التقرير المالي الدولي رقم 7 (IFRS7) مخاطرة السيولة: بأنها مخاطرة أن تواجه المؤسسة صعوبة في أداء الالتزامات المرتبطة بالخصوم المالية.

¹- معتر أمين السعيد ومحمد سليم العيسى، انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، بحث مقدم للمشاركة بالمؤتمر الثاني لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية تحت عنوان " القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة "، 15/14 أبريل 2009، ص ص 24-26.

النظام رقم 05-09 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها¹، إلا أن طبيعة بيئة الأعمال الجزائرية لا تشجع على تطبيق المعيار بقواعده ونصوصه.

9- القطاعات التشغيلية وجودة القوائم المالية

تتمثل الفكرة الرئيسية من معيار التقرير الدولي الثامن (IFRS8) "القطاعات التشغيلية"² في توفير فهم أفضل لأداء وأهداف المؤسسة وتقييم مخاطرها وعوائد نشاطاتها، خاصة مع تزايد حاجة المستثمرين والمحللين إلى بيانات عن العمليات والنتائج المالية لقطاعات المؤسسة الصناعية والجغرافية لإمكانية الفهم الجيد لأدائها، بالإضافة إلى تقييم الأداء السابق والتنبؤ بالأحداث المستقبلية الخاصة بها.

تعرف القوائم المالية القطاعية على أنها: "تقسيم المؤسسة إلى أجزاء قطاعية سواء قطاعات أعمال أو قطاعات جغرافية، وعرض البيانات المالية المجزأة المتعلقة بها جنبا إلى جنب مع معلومات المؤسسة الإجمالية". أما المؤسسة القابضة فيكون مطلوبا منها تقديم المعلومات القطاعية على أساس قوائمها المجمعة فقط، وفي حالة ما إذا كان الفرع هو نفسه المؤسسة التي تتعامل في أوراقها المالية في البورصة فإنها يجب أن تقدم قوائم قطاعية عن كل تقرير مالي².

إن معيار التقرير المالي الدولي رقم (8) يحسن جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص الآتية:

- اهتم المعيار بتحديد القطاعات التشغيلية بإتباع نفس الأسس والممارسات الإدارية الداخلية للمؤسسة، بما يساعد في تبسيط إعداد البيانات والإفصاح عنها عند تلك المستويات، كما أن المعلومات في هذه الحالة تعكس السياسات الداخلية للمؤسسة وهو ما يعطي مزيدا من الشفافية لمستخدمي المعلومات المحاسبية³. وفي هذا المجال، أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى أن تبني المنهج الإداري لتقييم أداء القطاعات سوف يؤدي إلى تطوير التقارير والقوائم المالية وذلك من خلال ما يلي⁴:

- يتيح لمستخدمي القوائم المالية تقييم نشاطات القطاعات من وجهة نظر الإدارة؛

1- نظام رقم 05-09 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد (1 إلى 11)، عدد 76، ص ص 16-17.

* **القطاع التشغيلي**: هو أحد مكونات المؤسسة يقوم بأنشطة أعمال قد يحقق منها إيرادات ويتحمل عنها مصروفات بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بمعاملات مع مؤسسات أخرى للمؤسسة نفسها؛ يتم تحليل نتائج عملياته بانتظام من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي بالمؤسسة لاتخاذ قرارات تتعلق بالموارد التي سيتم تخصيصها للقطاع وتقييم أدائه؛ تتوفر عنه معلومات مالية بشكل منفصل. بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يقوم القطاع التشغيلي بأنشطة أعمال تشغيلية لم يحقق منها إيرادات بعد، على سبيل المثال عمليات بدئ التشغيل يمكن أن تكون قطاعات تشغيلية قبل تحقق الإيرادات.

² هيني فان جرونينج، مرجع سابق، ص 379.

³ سيد عبد الفتاح صالح حسن، تحليل أثر اختلاف مستويات الإفصاح المحاسبي القطاعي على القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، جامعة قناة السويس، مصر، 2011، ص 26.

⁴ المرجع السابق، ص ص 27-28.

- تخفيض تكلفة إعداد البيانات المالية، حيث يتم الاعتماد على المعلومات الداخلية للمؤسسة المستخدمة من قبل الإدارة؛
 - إمكانية توفير المعلومات في التوقيت المناسب؛
 - تتسم المعلومات الواردة في القوائم القطاعية بأنها أكثر ملاءمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية. كما يمكن أن تفي بما هو أبعد من المتطلبات الحالية.
- إن إفصاح الإدارة عن القطاعات الأولية والثانوية* يحقق خاصية القابلية للمقارنة ويدعم فهم واستيعاب المعلومات الناتجة عن التقارير السنوية، ويسمح باستيفاء احتياجات المستثمرين والمستخدمين الآخرين للمخاطر والعوائد المرتبطة بالمنتج أو الخدمة أو القطاع الجغرافي؛
- إن توضيح أسس تحديد القطاعات الجغرافية سواء على أساس التوزيع الجغرافي للعمليات والأنشطة الإنتاجية، أو على أساس التوزيع الجغرافي للعملاء أو أي أساس آخر يساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم طبيعة أنشطة الأعمال التي تقوم بها المؤسسة وأثارها المالية والبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها. ومن جهة أخرى، فإن توفير معلومات عن عناصر المؤسسة ومكوناتها، المنتجات والخدمات التي تقدمها، عملياتها الأجنبية وعملائها الرئيسيين يعتبر شيئاً مفيداً لغرض الفهم الشامل للمؤسسة وعملياتها وكذلك مجال اتخاذ القرارات فيما يخص المؤسسة ككل؛
- يساعد الإفصاح عن القطاعات التشغيلية وتفصيل البيانات المتعلقة بها في التخفيف من حالة عدم التأكد التي تتعلق بالمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة، وكذلك العوامل التي تتعلق بالمناطق الجغرافية التي تشغلها. كما يساعد كذلك في تقييم حالة عدم التأكد المحيطة بتحديد وقت وقيمة تحقق التدفقات النقدية المتوقعة للمؤسسة ككل، فالقدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية تمثل العنصر الأساسي في اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض.
- تجدر الإشارة أنه يجب أن تكون السياسات المحاسبية المستخدمة في القطاع هي ذاتها المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة، كما يجب الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية¹. من أجل إعداد قوائم مالية موحدة تساعد على تحديد التدفقات النقدية المتأتية من كل قطاع في التقارير المالية الموحدة، مع إمكانية إجراء المقارنة بين نتائج مختلف القطاعات ونتائج القوائم المالية الموحدة؛
- رغم الإيجابيات التي يقدمها معيار التقرير المالي الدولي الثامن فيما يخص جودة القوائم المالية إلا أنه هناك بعض السلبيات يمكن تلخيصها فيما يلي:

* حدد معيار التقرير المالي الدولي IFRS8 القطاعات الرئيسية التي يجب أن تقدم عنها التقارير وهي: القطاع الذي يبلغ حجم إيراداته من المبيعات للعملاء الخارجيين 10% أو أكثر من مجموع إيرادات كافة القطاعات التشغيلية، القطاع الذي يحقق نتيجة سواء ربح أو خسارة 10% من نتيجة كافة القطاعات، القطاع الذي تبلغ حجم موجوداته 10% من إجمالي موجودات كافة القطاعات.

¹- Claude LOPATER , **Une nouvelle information sectorielle fondée sur votre reporting interne**, Edition Francis Lefebvre, paris, France, 2008, p 5.

- اختلاف المعلومات الخاصة بقطاعات التشغيل بين مختلف المؤسسات يفقدها خاصية الثقة وإمكانية الاعتماد عليها لاتخاذ مختلف القرارات؛

- ليس من السهل تحديد القطاعات التي يتم الإفصاح عن معلوماتها المالية، حتى لو أمكن تحديدها فليس من السهولة أن تقوم المؤسسة بذلك بسبب مجموعة من التحديات التي تواجه عملية الإفصاح كالاتي¹:

- صعوبة تحديد القطاعات الجغرافية الملائمة للإفصاح القطاعي خاصة في ظل تماثل الأهمية النسبية لقطاعات كثيرة في مؤسسة معينة، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية استغلال المؤسسة للإفصاح عن قطاعات معينة دون غيرها وهي بذلك تخفي سلبيات ونقاط ضعف كثير من القطاعات التي لم يتم الإفصاح عنها؛
- اختلاف اهتمامات أصحاب العلاقة الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف حاجاتهم من الإفصاح القطاعي، ومن ثم صعوبة كفاية هذا الإفصاح لكل أصحاب العلاقة؛
- يمكن أن يكون للإفصاح القطاعي آثار سلبية على المؤسسة من الناحية التنافسية فتحد من رغبة المؤسسات واتجاهها نحو الإفصاح القطاعي؛
- تكاليف الإفصاح القطاعي والتي يمكن أن لا تحقق العائد المطلوب للمؤسسة.

بناء على ما سبق، يمكن القول أنه على الرغم من أهمية الإفصاح المحاسبي عن القطاعات التشغيلية لمستخدمي المعلومات المحاسبية وللمحللين الماليين، إلا أنه لا يزال في حاجة إلى مزيد من التطوير لتحسين مستوى الإفصاح وتحقيق مزيد من المنفعة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

هذا ويجدر التنبيه، أن النظام المحاسبي المالي من خلال ما ورد في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتعلق بمكملات الإعلام الضرورية لفهم أفضل للقوائم المالية، التزم إلى حد ما بقواعد المعالجة المنصوص عليها في معيار التقرير المالي الدولي الثامن، من خلال تقسيم رقم الأعمال حسب فئات الأنشطة وحسب الأسواق الجغرافية، مع الإشارة إلى ضرورة تحليل العناصر ذات الأهمية القطاعية حسب كل قطاع نشاط وحسب كل قطاع جغرافي، إلا أنه لم يحدد كيفية القيام بذلك².

تجدر الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي لا يسجل جميع أنشطة المؤسسة والتي يمكن أن تكون أحد عوامل نجاح المؤسسة، فالقوائم المالية تنحصر في التسجيل المحاسبي على العناصر الكمية التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة وفقا لمتطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لهذا ينظر إلى القوائم المالية باعتبارها تمثل جزء وليس كل المعلومات والعوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة، وعليه يترتب على

¹ - خالد جمال الجعرات، مرجع سابق، ص ص 177-178.

² - القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص 39.

المحددات السابقة أثار مختلفة على جودة القوائم المالية، تبذل المنظمات المهنية جهودا حثيثة بغية تحسين جودتها والتقليل من آثارها السلبية.

كما نستخلص من عرض مجموعة المعايير أن مجلس معايير المحاسبة الدولية اهتم بالمعلومة المالية وكيفية عرضها، وخصص لها العديد من المعايير محاولة منه إيجاد توافق دولي حول كيفية إعداد وعرض القوائم المالية باعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومات، كما حرص على أن تتضمن هذه المعايير معلومات تزيد من جودة القوائم المالية وذلك بتحقيقها للخصائص النوعية للمعلومة المالية التي تساعد مختلف المستخدمين على اتخاذ القرارات. وبمقارنة الإفصاح المطلوب حسب ما ورد في المعايير الدولية مع قواعد الإفصاح في النظام المحاسبي المالي، يتضح أن النظام المحاسبي المالي التزم إلى حد ما بما ورد في معايير التقارير المالية الدولية.

بالإضافة إلى ما سبق، نلاحظ أن الجزائر من خلال تبنيها للنظام المحاسبي المالي سعت إلى خلق توافق دولي وانسجام بين البيئة الدولية والبيئة المحلية، إلا أنه توجد بعض المعوقات من الناحية التطبيقية وخاصة في ظل غياب سوق مالي نشط، إذ أن التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر، بالإضافة إلى عدم إصدار تشريعات وقوانين تفصيلية واكتفت بالإشارة إلى بعض البنود فقط دون تقديم شرح كافي الأمر الذي حال دون الفهم الجيد لكيفية تطبيق نصوصه.

III - نماذج قياس جودة القوائم المالية

سيتم التطرق في هذا المحور لطرق قياس جودة القوائم المالية المعدة وفق الأنظمة المحاسبية المتبناة في كل دولة.

1- قياس جودة القوائم المالية

لخص الباحثون *Ferdy VAN BEEST & al* في دراستهم أربعة نماذج لقياس وتقييم جودة القوائم المالية بالاعتماد على دراسات سابقة لعدة باحثين، كمايلي:

جدول رقم (13): نماذج قياس جودة القوائم المالية

الدراسات	الطريقة	الإيجابيات	السلبات
نماذج الإستحقاق "Accrual models"	يدرس مستوى ادارة الأرباح كبديل لجودة الأرباح.	- طريقة سهلة نسبيا لجمع البيانات من أجل قياس إدارة الأرباح.	- تركز على جودة الأرباح؛ - طريقة غير مباشرة لقياس جودة القوائم المالية؛ - من الصعب قياس جودة المستحقات.
قيمة الملاءمة "Value relevance"	يدرس العلاقة بين عوائد الأسهم وأرقام الأرباح بهدف قياس مدى ملاءمة وموثوقية معلومات القوائم المالية.	- سهلة نسبيا للقياس.	- تركز على جودة الأرباح؛ - طريقة غير مباشرة لقياس جودة القوائم المالية؛ - لا يتم المفاضلة بين الملاءمة والموثوقية.
البنود الخاصة في التقارير المالية Specific elements in "annual report"	يدرس البنود الخاصة في التقارير السنوية في متنها من خلال اجراء تجارب.	- تركز على جودة القوائم المالية.	- تركز على عناصر محددة فقط؛ - صعوبة القياس.
الخصائص النوعية "Qualitative characteristics"	يدرس فعالية وفائدة قرارات القوائم المالية عن طريق تفعيل الخصائص النوعية.	- تركز على جودة القوائم المالية.	- من الصعب الاعتماد على هذه الطريقة بسبب صعوبة قياس الخصائص النوعية.

Source : Ferdy VAN BEEST & al , **Quality of financial reporting: measuring qualitative characteristic**, Nice working paper 09-108, April 2009, P 27.

نستخلص من الجدول رقم (13)، أن هناك أربعة طرق مختلفة لقياس جودة القوائم المالية تتمثل في طريقة نماذج الاستحقاق، قيمة الملاءمة، البنود الخاصة في القوائم المالية وطريقة الخصائص النوعية.

بناء على ما سبق، فإن جودة القوائم المالية تتحدد من خلال التعرف على مدى تحقق الخصائص النوعية للمعلومة المالية، بالإضافة إلى وجود طرق أخرى يتم من خلالها قياس الموثوقية والملاءمة لتحديد جودة القوائم المالية؛ كالتركيز على جودة المحاسبة من خلال دراسة مدى قيام المؤسسات بإدارة الأرباح وما إذا كان الاعتراف بالأرباح والخسائر تم في الوقت المناسب¹.

وفي هذا المجال، يمكن توضيح أهم المؤشرات التي تساعد في قياس أثر تبني معايير التقارير المالية على جودة القوائم المالية فيما يلي:

1.1- الخصائص النوعية "Qualitative characteristics"

تدرس فعالية وفائدة قرارات القوائم المالية عن طريق تفعيل الخصائص النوعية*، ويتم ذلك من خلال إعداد استبيان يتضمن مجموعة من المحاور، يتعلق كل محور بخاصية من الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، وتدرج ضمن كل محور مجموعة من الأسئلة تتم الإجابة عنها من طرف مختلف المستخدمين الداخليين والخارجيين للقوائم المالية لمعرفة مدى تحقق الخصائص النوعية في القوائم المالية المفصح عنها.

تجدر الإشارة إلى أن طريقة الخصائص النوعية تهدف إلى تقييم جودة المعلومة بأبعاد مختلفة في وقت واحد لتحديد فائدة معلومات القوائم المالية، من خلال تقييم أثر تقديم معلومات محددة في القوائم السنوية على القرارات التي يتخذها مختلف المستخدمين².

2.1- نماذج الإستحقاق "Accual models"

تدرس مستوى إدارة الأرباح كبديل لجودة الأرباح؛ حيث رأى *Barth et al* سنة 2008 أن المؤسسات التي تتبع مبادئ المحاسبة الدولية لها أقل ممارسة لإدارة الأرباح وأقل ممارسة لتمهيد الدخل.

1.2.1- تعريف إدارة الأرباح:

يمكن تعريف إدارة الأرباح على أنها: "اختيار المؤسسة لسياسات معينة بهدف تحقيق أهداف مسطرة للإدارة، وتحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود الظاهرة في القوائم المالية لهيكل الصفقات وتعديل

¹ - Vera PELEA , *IAS/IFRS and financial reporting quality : lessons from the european experience* , China journal of accounting research, Production and hosting by ELSEVIER, 2012, P 4.

* راجع الفصل الأول المحور (III).

²- Van FERDY BEEST and al. Op. cit. pp 7-8.

هذه القوائم، سواء كانت لتضليل أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي للمؤسسة أم للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالقوائم المالية¹. وتعرف إدارة الأرباح كذلك على أنها: " أي سلوك تقوم به الإدارة يؤثر على الدخل الذي يظهر في القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد يؤدي في الواقع إلى الإضرار بالمؤسسة على المدى الطويل"². ومن جهة أخرى، يمكن تعريفها على أنها: " استخدام المديرون للحكم الشخصي عند إعداد القوائم المالية وفي هيكلة العمليات الخاصة بها، وذلك لتضليل أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة أو من أجل التأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة في هذه القوائم"³.

تجدر الإشارة إلى أن ممارسات إدارة الأرباح تكون متوقعة بشكل كبير في البيئات التي تحتوي معايير محاسبية مرنة وخاصة فيما يتعلق باختيار الطرق والسياسات المحاسبية، فالمرونة تؤدي إلى غموض في تطبيق المعايير المحاسبية الأمر الذي يسمح للإدارة بالتلاعب في رقم الربح المصرح به في القوائم المالية⁴.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن إدارة الأرباح هي محاولة الإدارة في التأثير على الأرباح المعلن عنها، وذلك باستخدام المرونة المتاحة لهم للاختيار بين أساليب محاسبية معينة لتضليل الأطراف المستفيدة من القوائم المالية حول الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة وتحقيق أهداف محددة مسبقا كتخفيض العبء الضريبي، تحقيق استقرار سياسة توزيع الأرباح، تنمية وتقوية العلاقة بين الإدارة والعاملين.

2.2.1- طرق الكشف عن إدارة الأرباح

تناولت العديد من الدراسات نماذج قياس إدارة الأرباح من بينها دراسة *Salma S. IBRAHIM* سنة 2005 ودراسة *Christian LEUZ & al* سنة 2003، حيث ركزوا على إدارة المستحقات الكلية* للتأثير على الدخل المعلن عنه في القوائم المالية، وقدموا عدة نماذج لتقدير المستحقات الاختيارية نذكر أهمها فيما يلي:

¹ - جبر إبراهيم الداغور ومحمد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق

فلسطين للأوراق المالية: دراسة تطبيقية، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 17، العدد الأول، 2009، ص 283.

² - Kenneth A. MERCHANT and Joanne ROCKNESS, **The ethics of managing earnings: An empirical investigation**, Journal of accounting and public policy, Volume 13, Issue1, Spring 1994 (79-94), P 79.

³ - Sugata ROYCHOWDHURY, **Earnings management through real activities manipulation**, Journal of accounting and economics, 2006, P 337. Available at: www.elsevier.com/locate/jae

⁴ - Keith HOUGHTON and all, **Audit quality : Earnings management in the context of the 1997 Asian Crisis**, Illinois international accounting, summer conference, College of business, Illinois, Germany, 2003, p 5.

* المستحقات الكلية = المستحقات غير اختيارية + المستحقات الاختيارية. باعتبار أن المستحقات غير الاختيارية تمثل المستحقات الضرورية لتحقيق الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، والمستحقات الاختيارية هي التي تخضع للتقدير والحكم الشخصي من طرف الإدارة في إطار السلطة الممنوحة لها والمرونة التي تنطوي عليها المعايير المحاسبية وهذا الجزء يعبر عن ممارسات إدارة الأرباح.

أ- نموذج جونز (The Jones Model) سنة 1991:

يستخدم نموذج جونز الانحدار المتعدد لقياس المستحقات الاختيارية بفرض أن المستحقات غير الاختيارية ثابتة من فترة إلى أخرى. وفي هذا النموذج يتم إدراج التغير في الإيرادات والآلات والمعدات والملكية الكلية للسيطرة على التغيرات في المستحقات غير الاختيارية الناتجة عن تغيير القرارات الاقتصادية؛ كما يتم تضمين إجمالي حقوق الملكية والمعدات لحساب جزء من إجمالي المستحقات المتعلقة بحساب الاستهلاك غير الاختياري، فالتغيرات في الإيرادات تستخدم للسيطرة على التغيرات في حسابات رأس المال العامل كالمخزون وحسابات القبض وحسابات الدفع¹. وبصفة عامة يمكن القول أن نموذج جونز قام بإدخال عاملين لتقدير المستحقات غير الاختيارية هما: رقم الأعمال وإجمالي الأصول الثابتة بفرض أنهما أقل عرضة للتلاعب من طرف الإدارة.

ب- نموذج جونز المعدل (The modified Jones Model) سنة 1995:

ناقش *Dechow & al.* سنة 2005 ضعف نموذج جونز في قدرته على تحديد أثر التلاعبات على أساس المبيعات ويرجع ذلك إلى أنه من المفترض أن التغيرات في المبيعات ينتج عنه مستحقات غير اختيارية². ويفترض نموذج جونز المعدل أن جميع التغيرات في المبيعات الآجلة (الذمم المدينة) من المقرر أنها ناتجة عن إدارة الأرباح، ويستند هذا على أساس أنه من السهل إدارة الأرباح من خلال حرية التصرف في عائدات المبيعات الآجلة بدلا من ممارسة حرية التصرف في عائدات المبيعات النقدية³.

ج- نموذج *Kothari & al* سنة 2005:

يعتبر نموذج *Kothari & al* أكثر دقة في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح حسب آراء معظم الباحثين، وهو نموذج المستحقات الاختيارية المعدلة بالأداء ويشير هذا النموذج إلى أنه يمكن تحسين فعالية النماذج السابقة المستخدمة لقياس المستحقات الاختيارية من خلال التحكم في العائد على الأصول (ROA)، والذي يمكن أن يكون له تأثير على قياس المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة. يمكن توضيح نموذج *Kothari & al* لقياس المستحقات الكلية كما يلي⁴:

$$TAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + ROA_{i,t-1} + e_i$$

¹- Erik PEEK, Detecting earnings management : A critical assessment of the beneish model , faculty of economics and business, Maastricht, Pays bas,2007, P P 16-17.

²- Peasnel K.V and al, Detecting earnings management using Gross- sectional abnormal accruals models, Financial reporting and business communication conference, Lancaster university, Angleterre, decembre 2009, P 4.

³-Erik PEEK, Op.Cit., p 17.

⁴- Stefano AZALI et autre, The value relevance of earning management industries before and during the financial crisis, European journal accounting: finance & business, ISSN 2324-102X, 2013, P16.

حيث:

- TAC_{ijt} : المستحقات الكلية للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t)؛
- A_{ijt-1} : إجمالي أصول المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) في نهاية الفترة (t-1)؛
- ΔREV_{ijt} : التغير في رقم أعمال المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين الفترة (t) و (t-1)؛
- PPE_{ijt} : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t)؛
- ROA_{ijt-1} : معدل العائد على أصول المؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t-1)؛
- e_{ijt} : الخطأ العشوائي.

حيث:

- $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$: معالم نموذج خاصة بالمؤسسة، يتم تقديرها لمجموعة مؤسسات الدراسة التي تنتمي لنفس قطاع النشاط وذلك لكل سنة من سنوات الدراسة.

بعد تقدير معالم النموذج السابقة يتم حساب المستحقات غير اختيارية وفق المعادلة الآتية¹:

$$NDAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + ROA_{i,t-1} \dots\dots\dots(3)$$

أما المستحقات الاختيارية فتحسب وفق العلاقة الآتية:

$$DAC_{i,t} / A_{i,t-1} = TAC_{i,t} / A_{i,t-1} - NDAC_{i,t} / A_{i,t-1} \dots\dots\dots(4)$$

إضافة إلى العلاقة السابقة يمكن التعبير عن قيمة المستحقات الاختيارية كذلك وفق العلاقة الآتية²:

$$DAC_{it} = TAC_{it} - NDAC_{it}$$

حيث:

- DAC_{it} : المستحقات الاختيارية للمؤسسة (i) خلال الفترة (j)؛
- $NDAC_{it}$: المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة (i) خلال الفترة (j).

تجدر الإشارة إلى أنه عند تقدير المستحقات الكلية يمكن استخدام طريقة الميزانية العامة أو طريقة قائمة التدفقات النقدية، لكن عند استخدام طريقة الميزانية العامة من المحتمل الحصول على نتائج متحيزة وغير دقيقة بسبب وجود أخطاء في القياس عند حساب قيمة المستحقات الكلية، لذلك فإن اعتماد طريقة

¹- Md. Borhan UDDIN BHUIYAN and al, **Corporate governance compliance and discretionary accrual: New Zealand evidence**, Austratian accounting business and finance journal, 2013, P 108.

²- Chunli KUANG, **Audit Committee Characteristics and Earnings Management in New Zealand**, Working Paper, 2007, P 21. Available at: <http://aut.researchgateway.ac.nz/bitstream/10292/689/1/KuangC.pdf>, (28/06/2013).

التدفقات النقدية يكون أكثر دقة وخاصة عند توفر معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال فترة الدراسة¹.

تحسب المستحقات الكلية وفق منهج التدفقات النقدية وفق العلاقة الآتية:

$$TAC_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث:

- TAC_{ijt} : المستحقات الكلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)؛

- NI_{it} : صافي دخل المؤسسة (i) خلال الفترة (t)؛

- CFO_{it} : التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

إضافة إلى النماذج السابقة التي تم التطرق إليها توجد نماذج أخرى مطورة كنموذج *Raman & Shahrur* سنة 2008 الذي أدخل متغير القيمة الدفترية والقيمة السوقية لقياس المستحقات الاختيارية، والنماذج التي ركزت على تقسيم المستحقات الكلية إلى مستحقات قصيرة الأجل ومستحقات طويلة الأجل، فالمستحقات طويلة الأجل تعتبر أكثر عرضة لإدارة الأرباح مقارنة بالمستحقات قصيرة الأجل².

3.2.1- أهمية دراسة مدى قيام المؤسسات بإدارة أرباحها لتبيان أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية

قدم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي إطاراً متكاملًا لجودة الأرباح، فالتوصية رقم (1) الصادرة في سنة 1978 حددت ضرورة توفير المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات كهدف أساسي من أهداف المحاسبة المالية، وفي التوصية رقم (2) الصادرة عام 1980 تم تحديد خاصيتي الملاءمة والموثوقية كأحد الخصائص المهمة التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية لكي تكون مفيدة لاتخاذ القرارات، وتساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ويمكن الاعتماد عليها للوصول إلى معلومات أكثر تمثيل تعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة بشكل موضوعي غير متحيز لنتائج الأنشطة الاقتصادية³.

بناء على ذلك، اهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإزالة بعض المبادئ المحاسبية المسموح بها ووضع أسس قياس محاسبية تعكس على نحو فعال الوضع الاقتصادي وأداء المؤسسة،

¹ - Chunli KUANG, Op.cit., p 21.

² - Catherine WHELAN and Ray MCNAMARA, **The Impact of Earnings Management on the Value-relevance of Financial Statement Information**, Working Paper, 2004, pp 3-6. Available at: [http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=585704,\(07/05/2013\)](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=585704,(07/05/2013))

³ - إبراهيم مبارك الرفاعي، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية على البيئة السعودية-. ، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2010، ص 11.

وبناء على هذا ومن الناحية النظرية فإن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية يجب أن يقيد بشكل كبير من القدرة على ممارسة إدارة الأرباح ويزيد من جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها¹.

تجدر الإشارة إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، يعكس ملامح نظام الإبلاغ المالي الدولي بما في ذلك المعايير المحاسبية وتفسيراتها. حيث أن القوائم المالية يمكن أن تتأثر بالتقديرات الانتهازية التي يمارسها المدير كالخطأ في تقدير المستحقات. وافترض العديد من الباحثين أن تطبيق المعايير الدولية يحد من حرية تصرف الإدارة². ومن جهة أخرى، بين *Barth Landsman & Lang* سنة 2008 أن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية يحد من حرية التصرف الإداري فيما يتعلق بالبدائل المحاسبية، ويقدم بدائل محاسبية أكثر تعبير عن الوضع الاقتصادي للمؤسسة والأداء³.

من جهة أخرى وبالنظر إلى أن معايير التقارير المالية الدولية تسعى إلى تحسين نوعية معلومات القوائم المالية للمؤسسات، فإنها ذات صلة بتحليل سلوك جودة الأرقام المحاسبية الناتجة عن اعتماد هذه المعايير الدولية، بمعنى أن القوائم المالية تساهم على نحو فعال في الحد من التباين في المعلومات وتوفر معلومات جيدة تعكس الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسات، وعليه، اعتمد العديد من الباحثين على تحليل جودة المعلومات المحاسبية من خلال تحليل جودة الأرباح⁴.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن صرامة المعايير ودقتها من شأنها أن تمنع الإدارة من استغلال المرونة التي تسمح بها المبادئ المحاسبية والثغرات المتاحة لإدارة الأرباح⁵. كما نستنتج أن الأرباح المحاسبية المعلن عنها في القوائم المالية تعتبر من بين المعلومات المهمة بالنسبة للمتعاملين لاعتبارها مقياس ملخص لكافة عمليات المؤسسة.

3.1- قيمة الملاءمة " Value Relevance "

تدرس العلاقة بين عوائد الأسهم وأرقام الأرباح من أجل قياس مدى ملاءمة وموثوقية معلومات القوائم المالية⁶؛ أي دراسة الارتباط بين الأرقام المحاسبية والتغيرات الناتجة عنها في سوق الأسهم ذلك باعتبار أن سعر السهم يمثل القيمة السوقية للمؤسسة بينما الأرقام المحاسبية تمثل قيمة المؤسسة على أساس الإجراءات المحاسبية التي أعدت بموجبها تلك القوائم المالية⁷. كما توجد العديد من المفاهيم التي

¹ - Panagiotis E.DIMITROPOULOS and al, **The impact of IFRS on accounting quality : Evidence from Greece**, Working paper, 2013, P 109. Available at ELSEVIER, P.108.

² - Mary E.BARTH and al, **International accounting standards and accounting quality**, Journal of accounting research, USA, Vol 46. N° 3, 2008, P 476.

³ - Panagiotis E.DIMITROPOULOS and al, Op.Cit., p109.

⁴ - Edilson PAULO and al, **The impact of the adoption of international financial reporting standards on the quality of accounting information of the Brazilian and European public firms**, Working paper, P 2. Available at: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2270678

⁵ - علام محمد موسى حمدان، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، غزة، فلسطين، المجلد العشرين، العدد الأول، 2012، ص 268.

⁶ - Van FERDY BEEST and al. Op. cit. p27.

⁷ - Ibid, p7.

تعتبر أن التغيرات في المعلومات المحاسبية تتوافق مع التغيرات في القيمة السوقية للمؤسسة، وعليه فمن المفترض أن المعلومات حول الأرباح توفر معلومات ملاءمة وموثوقة، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تدرس قيمة الملاءمة مدى استمرارية تحقق الأرباح، القدرة على التنبؤ بها وتقلباتها بالإضافة إلى جودتها¹.

بالإضافة إلى ما سبق، بين *Mary E.BARTH & al* أنه بالنسبة للمؤسسات التي لديها جودة عالية للمحاسبة تكون هناك صلة كبيرة بين سعر السهم والأرباح والقيمة الدفترية للأسهم؛ أي أن المحاسبة وفق معايير المحاسبة الدولية تعكس بشكل كبير الاقتصاد الحقيقي للمؤسسات من خلال²:

- أن المبالغ المحاسبية التي أعدت على أسس عالية الجودة هي نتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي تتطلب الاعتراف بالمبالغ التي تعكس التمثيل الصادق للاقتصاد الحقيقي للمؤسسة؛
- أن ارتفاع جودة البيانات المحاسبية يؤدي إلى أن تكون القيم المحاسبية أقل عرضة للتقدير الانتهازي للإدارة، مما يدل على أن المعايير المحاسبية تحد من حرية تصرف الإدارة في الأرباح المحاسبية؛
- أن ارتفاع جودة المحاسبة تقلل من الأخطاء في تقدير المستحقات.

بناء على الميزات الثلاثة المذكورة أعلاه لجودة المحاسبة يتبين أن هناك علاقة بين جودة المبالغ المحاسبية وملاءمة هذه الأرقام لمختلف المستخدمين.

هذا ويجدر التنبيه إلى أن معظم الأدبيات التي درست قيمة الملاءمة لم تميز بين الملاءمة والموثوقية، بالإضافة إلى أن السوق المالي يمكن أن يكون غير نشط الأمر الذي يؤثر على صدق نتائج الدراسة³.

4.1- البنود الخاصة في التقارير المالية "Specific Elements in Annual Report"

تدرس البنود الخاصة في التقارير المالية وذلك بإجراء دراسات جزئية تشمل معلومات مالية وغير مالية من خلال تقييم تأثير تقديم معلومات محددة في التقارير السنوية على القرارات المتخذة من طرف مختلف المستخدمين. كالتركيز على العلاقة بين استخدام القيمة العادلة وجودة القوائم المالية، دراسة العلاقة بين تقرير مدقق الحسابات وفائدة القرار المتخذ على أساس القوائم المالية، التركيز على الرقابة الداخلية ومخاطر الإفصاح عن المعلومات بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين آليات تطبيق حوكمة المؤسسات وجودة القوائم المالية⁴.

1- Idem.

2- Mary E.BARTH and al, **Accounting Quality: International accounting standards and US GAAP**, Journal of accounting research, Working paper series, November 2007,P 15.

3- Van FERDY BEEST & al. Op. cit. p7.

4- Ibid, p8.

تجدر الإشارة إلى أن البحوث التي تركز على دراسة عنصر محدد في التقرير المالي السنوي لا توفر لمحة عن الجودة الشاملة للتقارير المالية، لأنها تركز على الجانب الجزئي بدراستها لبنود محددة وتهمل الجانب الكلي للجودة.

5.1- الإعتراف بالخسائر " Timely loss recognition "

من ميزة جودة الأرباح أن يتم الاعتراف بالخسائر عند حدوثها بدلا من تأجيلها إلى فترات مستقبلية وهذا يرتبط ارتباطا وثيقا بتجانس الأرباح، وباعتبار أنه إذا تم تمهيد الأرباح ينبغي أن تكون الخسائر نادرة نسبيا¹. وبين الباحث *George EMMANUEL LATRIDIS* في دراسته أن المؤسسات التي تفصح عن معلومات محاسبية ذات جودة عالية تميل إلى الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، ولديها ممارسات إدارة أرباح أقل². وبناء على ذلك، يتم اختبار العلاقة بين الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب واعتماد معايير التقارير المالية الدولية وذلك من أجل تحديد ما إذا كان تطبيق المعيار يؤدي إلى اعتراف المؤسسات بالخسائر في الوقت المناسب³.

¹ - Mary E.BARTH and al. , **International accounting standards and accounting quality**, Op. cit. p 477.

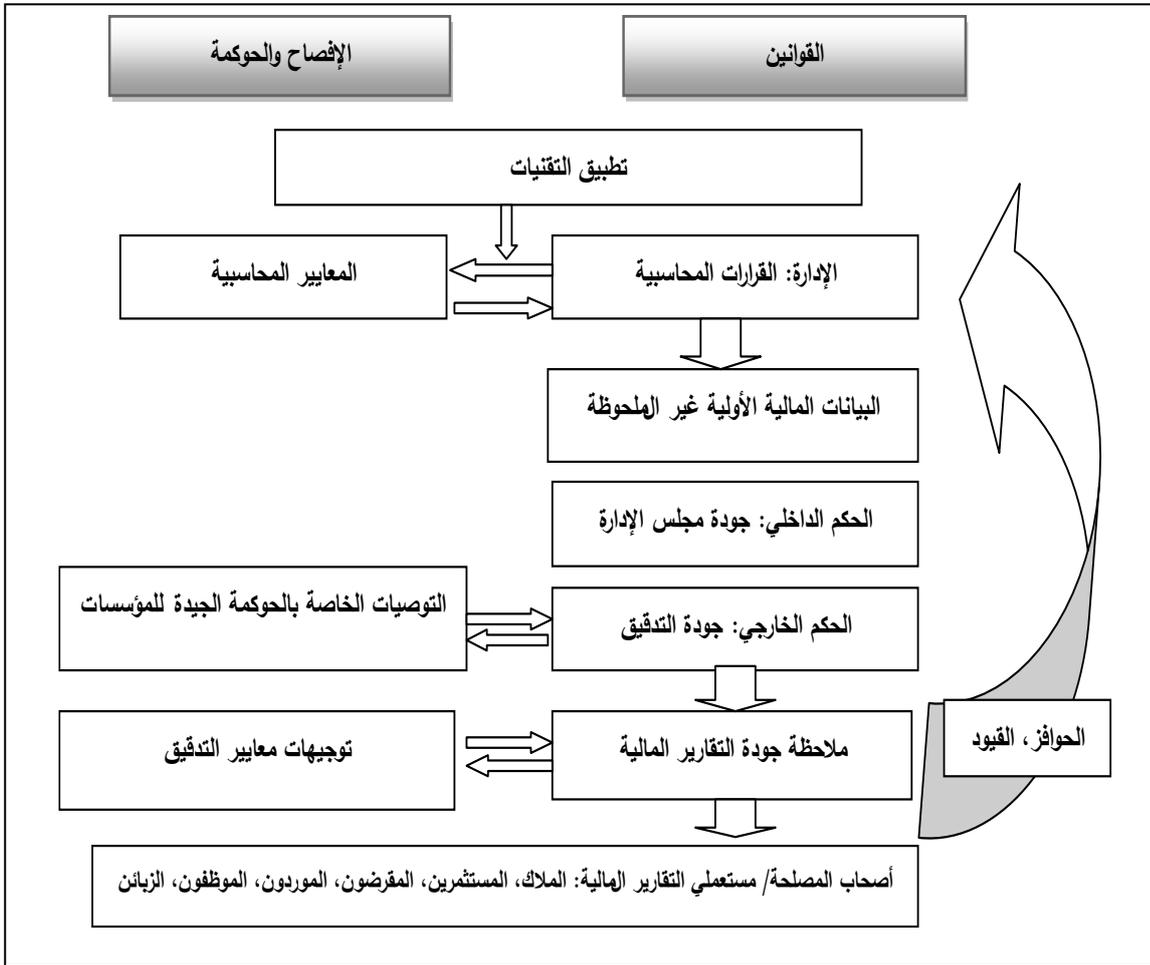
² - George Emmanuel LATRIDIS, **Accounting disclosures, accounting quality and conditional and unconditional conservatism**, International review of financial analysis 88-102, Production and hosting by ELSEVIER, 2011, P 100.

³ - Panagiotis E.DIMITROPOULOS and al, Op. cit., p113.

IV - العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية

إن أهداف المحاسبة ومعاييرها وسياساتها وأساليبها تتأثر بمجموعة من العوامل السائدة في كل دولة فالمحاسبة ليست علما مجردا يعمل بمعزل عن بيئته، وإنما هي نتاج للبيئة التي تعمل بها تتأثر وتتوثر فيها. وقد حدد Heidi VANDER BAUWHEDE بعض العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم (14): العوامل التي تؤثر على جودة القوائم المالية



Source: Heidi VANDER BAUWHEDE, What Factors Influence Financial Statement Quality? A Framework and Some Empirical Evidence, Prepared for The Euro conference on Financial Reporting and Regulatory Practices in Europe Palermo, Italy, 20-23 May 2001, p 6.

يلاحظ من الشكل رقم (14) أن القوانين، التشريعات، معايير المحاسبة، معايير التدقيق ومدى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات تعتبر من بين العوامل المؤثرة على طبيعة الإفصاح المحاسبي وبالتالي جودة القوائم المالية ومدى تلبيةها لمتطلبات مختلف المستخدمين الداخليين والخارجيين.

بالإضافة إلى ما سبق، يرى العديد من الباحثين أن جودة القوائم المالية المعدة على أساس معايير التقارير المالية الدولية تعتمد على عدة عوامل أساسية هي النظام القانوني والسياسي للدولة، جودة المعايير، دوافع إعداد القوائم المالية لغرض تطوير السوق المالي، هيكل رأس المال، هيكل الملكية والنظام الضريبي¹.

بناء على ذلك، يمكن تحديد أهم العوامل المتحكمة في جودة القوائم المالية وفق الآتي:

1- العوامل البيئية

يندرج ضمن هذه العوامل كل ما يكون مصدره البيئة الخارجية للمؤسسة، ويشمل أساسا العوامل القانونية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية والاجتماعية.

1.1- العوامل القانونية

تتأثر الممارسة المحاسبية سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية بشدة بالمتطلبات المرتبطة بقوانين المؤسسات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى. ولا شك أن تلك التشريعات القانونية قد زادت من إمكانية مقارنة منفعة المعلومات المحاسبية، ولا يعتبر غيابها أو التمسك والالتزام الدقيق بها أمرا مرغوبا فيه، ويعتمد ذلك على مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي الموجودة في مجموعة الدول المختلفة التشريعات القانونية².

المحاسبة غالبا ما تتطور في الدول ذات التوجهات الاقتصادية الرأسمالية وذات الأنظمة السياسية الديمقراطية، والتي يكون النظام السائد بها هو النظام غير التشريعي مثل بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فالمحاسب يلعب دورا رئيسيا في تحديد الممارسات والمعايير المطبقة بدولهم. بينما في الدول التي يسود بها النظام التشريعي أو القانوني ذات المركزية في اتخاذ القرارات يكون دور المحاسبة محدودا، ولا تشجع بيئتها على تطور السياسات والقواعد المحاسبية لأن المبادئ المحاسبية تصبح جزءا من القوانين العامة للدولة، كدول العالم الثالث وفرنسا وألمانيا. وعليه، فإن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية للمعلومات.

من الاختلافات الأخرى في الأنظمة القانونية والتشريعات بين الدول والتي أدت إلى وجود اختلافات في الأنظمة والممارسات المحاسبية طبيعة المؤسسات الاقتصادية، سياسة الرفاهية الاقتصادية، القيود على الملكية، سياسة الاحتكار وإمكانية تطبيق القوانين الوطنية. وفي هذا الشأن يقول Belkaoui: "إن كل الاختلافات القانونية يترتب عليها اختلافات في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، طالما أن المحاسبة يمكن أن تستخدم لتطبيق بعض هذه القوانين"³.

¹- Irina Dounia PASCAN, **Measuring the effects of IFRS adoption on accounting quality : A review**, Procedia economics and finance 32(2015) 580-587, ELSEVIER, 2015, p583.

²- أمين السيد لطفي، نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي، مرجع سابق، ص 18.

³ - Ahmed BELKAOUI, , **International accounting : Issues and Solutions**, Quorum Books, 1985, p 48.

من جهة أخرى، تسعى العديد من المؤسسات المهنية لتطوير معايير لجودة القوائم المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح عن أدائها.

2.1- العوامل الاقتصادية

تتأثر جودة القوائم المالية بالبيئة الاقتصادية المحيطة وبدرجة النمو والمؤشرات الاقتصادية العامة ويشمل العامل الاقتصادي مجموعة من العوامل الفرعية الأخرى منها:

1.2.1- طبيعة ونوع النظام الاقتصادي

يختلف نوع الإفصاح المحاسبي وطبيعة المعلومات المقدمة حسب النظام الاقتصادي السائد، ففي ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي يتوفر مناخ مناسب لتطور المحاسبة مقارنة بالأنظمة الاقتصادية الأخرى لأنه يتوفر على أسواق مالية نشطة، أين تلعب هذه الأخيرة دوراً رئيسياً في التأثير على القوائم المالية والإفصاح المحاسبي لتعكس احتياجات المستثمرين بالدرجة الأولى، وخاصة أن درجة عدم التأكد عالية في البيئة المحيطة لذلك فإن متخذي القرارات يحتاجون إلى إفصاح محاسبي كاف لتقليل درجة عدم التأكد.

بينما في ظل الاقتصاد المخطط غالباً ما تكون هناك مركزية في اتخاذ القرار، فالحكومة تعتبر نفسها مسؤولة أمام الشعب وتطلب قوائم مالية وإفصاحاً محاسبياً يلبي احتياجاتها من المعلومات، وهذا ما يشجع على إعداد وتقييم ورقابة تنفيذ الخطط المركزية وتنمية البرامج المحاسبية والنظام المحاسبي مما يجعلها تختلف عن الدول الرأسمالية.

إن دور المحاسبة في النظام الاقتصادي المركزي يكون أكثر أهمية منه في النظام الاقتصادي الحر لأن نظام التسعيرة والتكاليف يتم تحديده من خلال الإجراءات والمعلومات المحاسبية بدلاً من معطيات السوق، كذلك فإن الدولة تتخذ مختلف القرارات وتمسك معظم وسائل الرقابة والتخطيط. ولتسهيل القيام بهذه المهام فإن النظام المحاسبي غالباً ما يعد في شكل نظام محاسبي موحد يلجأ إلى التتميط المحاسبي للقواعد والإجراءات والمعايير المحاسبية لتخفيض درجة عدم التأكد في بيئة النظام الاقتصادي¹.

يمكن الإشارة إلى أن معظم الدول تتبنى نظاماً اقتصادياً تمثل مزيجاً من نظام اقتصاد السوق الحر والاقتصاد المخطط. كما يجب أن يكون لكل القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية نتائج اقتصادية وإذا لم تترتب عليها مثل تلك النتائج فلن يكون هناك سبب لأي من هذه القرارات، وتنتهي النتائج المرغوبة في

¹ - محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2011، ص 138.

تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين وللمستخدمين تمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة وبتكاليف منخفضة¹.

2.2.1- حجم الأنشطة الاقتصادية

إن تطور الحياة الاقتصادية ونمو التجارة الدولية وظهور المؤسسات المتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى تزايد الطلب العالمي على السلع والخدمات أدى إلى ظهور عدة مشاكل محاسبية وخاصة مشكل تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، فالمؤسسة نفسها محتارة في اختيار سعر الصرف الذي يتم اعتماده في عملية الترجمة وتأثير فروق الصرف على القوائم المالية، ومشكلة أسعار التحويل والضرائب على الدخل الأجنبية. وهذا ما جعل حجم الأنشطة الاقتصادية من بين العوامل التي أثرت على الممارسات المحاسبية وجعلت المحاسبة تسير هذه التطورات من خلال تقديمها لمختلف التقنيات والأساليب التي من شأنها تسجيل مختلف العمليات التي تجريها المؤسسة.

3.2.1- التضخم

يعتبر التضخم من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على جودة الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا لأساس التكلفة التاريخية، لذلك تم تطوير بدائل محاسبية لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار.

في هذا الشأن أصدرت لجنة معايير المحاسبة المالية مجموعة من المعايير بسبب التضخم الذي تعرض له الاقتصاد الأمريكي كالتالي:

- المعيار رقم 33 سنة 1979 (FASB statement N33) بعنوان "التقارير المالية وتغيرات الأسعار"، ألزم المؤسسات الكبيرة وحتى المؤسسات الاقتصادية الأخرى أن تضيف إلى قوائمها المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، قوائم إضافية تفصح فيها عن بعض البنود بالتكلفة الجارية. وتتضمن القوائم الإضافية قياس صافي الدخل على أساس وحدة نقد متجانسة، الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر الخاصة بالقدرة الشرائية الناتجة عن الاحتفاظ بعناصر نقدية أو التعهد بالتزامات نقدية وقياس صافي الدخل على أساس التكلفة الجارية.

- المعيار رقم 2 سنة 1984 والذي ألغى ما جاء به المعيار رقم 33 لسنة 1979، واكتفى بالإفصاح عن بيانات التكلفة الجارية فقط نتيجة لانخفاض معدل التضخم؛

_ المعيار رقم 89 سنة 1986: والذي ألغى بدوره كل ما يتعلق بخصوص الإفصاح عن أثر التغيرات في الأسعار.

¹ - إيدون س هندريكسن ، مرجع سابق، ص 216.

بصفة عامة فإن العناصر التي تتكون منها الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، الإيرادات، المكاسب، المصروفات والخسائر يتم قياسها بما تساويه من قيمة نقدية عند نشوئها، وبذلك يتم تجاهل كافة التغيرات التي حدثت للأسعار تطبيقاً لمبدأ التكلفة التاريخية الأمر الذي يخالف الواقع تماماً. ففي فترات التضخم النقدي وارتفاع الأسعار تظهر أهم التغيرات الآتية¹:

- التكلفة التاريخية تكون أدنى بكثير من التكلفة الاستبدالية الجارية؛
- عند تغير المستوى العام للأسعار تصبح وحدة القياس النقدي غير ثابتة، وثبات وحدة القياس النقدي هو فرض أساسي في منهج التكلفة التاريخية وفي إعداد القوائم المالية وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً؛
- تظهر مكاسب وخسائر الحياة بالنسبة للأصول غير المالية، ولكن لا يقرر عنها؛
- تظهر مكاسب وخسائر الحياة بالنسبة للمدينين أو الدائنين، ولكن لا يقرر عنها؛
- تجري مقابلة غير عادلة بين بعض المصاريف التاريخية القديمة كالأستهلاك وبين إيرادات المبيعات الحالية.

نظراً لأن خاصية الملاءمة تعبر عن القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية عن الأحداث المستقبلية كالتغير في سعر السهم والتوزيعات، فإن التضخم يؤثر سلباً على هذه الخاصية لأنه يؤدي إلى فقدان الريح المحاسبي لخاصية الاستقرار ويضعف ارتباطه بالتغيرات في أسعار الأسهم. كما أن خاصية الثقة تتمثل أساساً في الصدق في العرض وإظهار الحقائق الاقتصادية لعناصر القوائم المالية وهو ما لا يتوفر في فترات التضخم، نتيجة ظهور هذه المعلومات بالتكلفة التاريخية والتي بمرور الزمن لا تعبر عن القدرة الشرائية الحقيقية أو الأسعار الجارية لعناصر القوائم المالية، وبجانب أن القيم الظاهرة بالقوائم المالية لا تعبر عن الواقع الاقتصادي لها فإنه يصعب إجراء مقارنة بين هذه العناصر في السنوات المختلفة لاختلاف القوة الشرائية لهذه العناصر من سنة لأخرى².

تأسيساً على ما تقدم، فإن الهيئات المكلفة بوضع المعايير المحاسبية الدولية تعمل على التقليل من أثر افتراض ثبات وحدة النقد بإجراءات عديدة منها:

- تبني مفهوم القيمة العادلة والتي تأخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار وتقيم كثير من البنود استناداً إلى افتراض تغير الأسعار وعدم ثباتها؛
- تبني المعيار المحاسبي الدولي رقم (29): " التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع"، يطالب هذا المعيار المؤسسات التي تعد قوائمها بعملة اقتصاد مرتفع التضخم أن تعدل قوائمها

¹ - رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 302.

² - تيجاني بالرقى، مرجع سابق، ص 340.

- باستخدام وحدة قياس جارية بتاريخ القوائم. ويحدد هذا المعيار شروط تطبيق ذلك سواء في القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية أو على أساس التكلفة الجارية¹؛
- تبني المعيار المحاسبي الدولي (15): " المعلومات التي تعكس آثار التغير في الأسعار"، وهو يتعلق بتعديل بنود قائمة المركز المالي لتعكس التغيرات في الأسعار².

4.2.1- مصادر التمويل

- يمكن تلخيص أهم العوامل المؤثرة على توجه القوائم المالية والمتعلقة بمصدر رأس المال في الآتي:
- من هم المستثمرون والمقرضون "مستخدمو البيانات"؟ هل هم أفراد أو مصارف أو حكومة؟
- كم عدد المستثمرين المقرضين الموجودين؟
- ما هي العلاقة بين المؤسسة ومجموعة المقرضين والمستثمرين؟
- ما هي درجة تطور الأسواق المالية؟
- مدى التعامل مع الأسواق المالية الدولية؟.

فإذا كانت معظم مصادر التمويل من البنوك والوسطاء الماليين كالقروض أو الأفراد الذين يمتلكون مصادر التمويل، فإن معايير المحاسبة وإجراءاتها سوف تتجه نحو التحفظ، وينعكس هذا على تقييم الأصول بالتكلفة التاريخية والمبالغة في حجز المخصصات بهدف تخفيض رقم الدخل، أما إذا كان مصدر التمويل في معظمه عن طريق طرح أسهم، فإن النظام المحاسبي سوف يوجه لتلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات والتي غالباً ما تتعلق بربحية السهم³.

3.1- العوامل السياسية

إن العوامل السياسية لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تتطلب تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية، التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات. وعلى المؤسسة والمهنة تقع مسؤولية توجيهه وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق⁴.

¹ حسين القاضي ومأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، 2008، ص 125.

² المرجع السابق، ص 123.

³ محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2011، ص مرجع سابق، ص 139.

⁴ يوسف محمود جريوع، مرجع سابق، ص 40.

ففي ظل النظام السياسي الدكتاتوري لا توجد حرية سياسية يستطيع من خلالها الشعب تطوير مهنة المحاسبة لتدعيم مبدأ الإفصاح المحاسبي، ويقول Belkaoui: "إن القمع السياسي في أي دولة ينتج عنه خسارة وفقد لحرية المجتمع، وهذا أمر يمكن أن يعيق إلى حد ما تطور المحاسبة"¹. أما في ظل الأنظمة الرأسمالية أين تسود الحرية السياسية والملكية الخاصة وتطور سوق الأوراق المالية، فإنها تنعكس على تطوير مهنة المحاسبة من خلال خلق قواعد وبدائل واختيارات للأنظمة والممارسات المحاسبية تتماشى ومتغيرات البيئة المحيطة بكل دولة.

ومن التأثيرات السياسية الأخرى على الممارسات المحاسبية عملية استيراد وتبني الأنظمة المحاسبية من دولة إلى أخرى بسبب الروابط السياسية القوية بين تلك الدول، ففي الماضي كان للاستعمار أثر مباشر في نقل الأنظمة المحاسبية من دولة إلى أخرى كما كان في المستعمرات البريطانية والفرنسية والاسبانية، أما في السنوات الأخيرة فقد حلت الروابط والعلاقات السياسية محل الاستعمار المباشر وأثرت بشكل كبير على الأنظمة المحاسبية بها كالعلاقات السياسية القوية بين دول أوروبا². ولا يختلف إعداد السياسات المحاسبية جوهريا عن السياسات الخاصة بإعداد الإحصائيات الاقتصادية، إذ أنه يجب التركيز على دقة وجودة العرض والإفصاح عن المعلومات الملائمة كما يجب تحقيق خاصية الحياد فيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية والمعلومات المعروضة³.

نخلص من ذلك إلى أن الحرية السياسية في المجتمع تؤثر على حرية المحاسب وكمية الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، ففي ظل توفر الديمقراطية تدعم مهنة المحاسبة ويدعم كذلك الإفصاح المحاسبي ليتم توفير بيئة محاسبية تساهم في توفير قوائم مالية عالية الجودة.

4.1- العوامل الثقافية والاجتماعية

تعتبر البيئة الثقافية والاجتماعية في المجتمع من العوامل التي لها أثر كبير في تقييم مدى ملاءمة المعلومات لمستخدميها، فلكل فرد في المجتمع نظامه الخاص في تقييم الاستراتيجيات والبدائل المتاحة لها. وهذا التقييم يبين فكرة المجتمع عن الرفاهية والأولويات المختلفة في اختيار البدائل التي تتأثر بالتقييم الثقافية والاجتماعية السائدة مما يؤثر على جودة الإفصاح المحاسبي ومن ثم جودة القوائم المالية.

نظرا لأهمية عامل الثقافة على المحاسبة تم عقد ثلاثة مؤتمرات علمية دولية كان موضوعها الحتمية الثقافية في المحاسبة، الأول في امستردام في جوان من سنة 1985 والثاني في نيويورك في أوت 1986، والثالث في بروكسل في ديسمبر 1987. كما تم إجراء دراسات مهمة حول الثقافة كأحد العوامل

¹ - Ahmed BELKAOU, Op. Cit., p 28.

² - محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، مرجع سابق، ص 145.

³ - إدون س هنديكسن، مرجع سابق، ص 226.

البيئة الأساسية المؤثرة على المحاسبة¹. ومن أوائل الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة بين المحاسبة والبيئة الثقافية وكانت منطلقاً لدراسات أخرى نذكر:

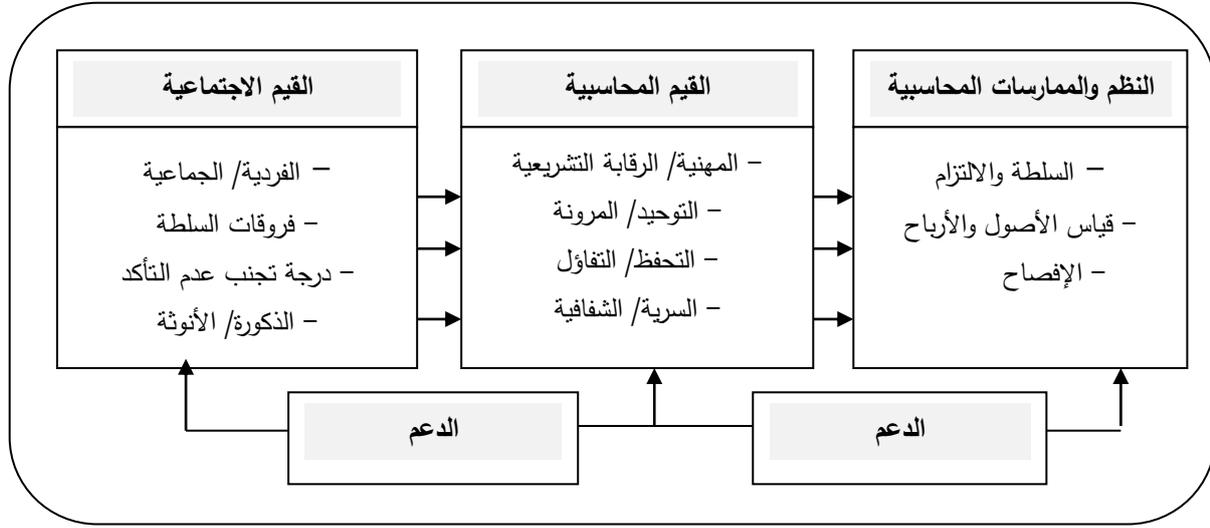
- دراسة (Jaggi,B.L, 1975) بعنوان: "أثر البيئة الثقافية على الإفصاح المحاسبي"؛
- دراسة (Hofstede G, 1987) بعنوان: "السياق الثقافي للمحاسبة"؛
- دراسة (HofstedeG and Bond M.H, 1988) بعنوان: "علاقة كونفوشيوس: من الجذور التاريخية إلى النمو الاقتصادي"؛
- دراسة (Belkaoui A, 1989) بعنوان: "حتمية الثقافة والتنظيم المهني الذاتي في المحاسبة: الترتيب المقارن"؛
- دراسة (Perera, M.H.B and Mathews M.R, 1990) بعنوان "نحو إطار لتحليل أثر الثقافة على المحاسبة".

في هذا الشأن تعتبر دراسة (Gray,S.J, 1988) بعنوان: "نحو نظرية التأثير الثقافي على تطوير نظم المحاسبة على الصعيد الدولي" من أهم الدراسات التي بينت أثر العوامل الثقافية على المحاسبة؛ حيث تم تبني نظرية "Gray" من طرف العديد من الباحثين في دراستهم للعلاقة بين المحاسبة والثقافة لأن هذه الدراسة سهلت عملية تصنيف النظم المحاسبية على المستوى الدولي، من خلال اقتراحها لإطار نظري يربط بين الثقافة وتطور الأنظمة المحاسبية، كما ساعدت في التحقق من طبيعة العلاقة بين الأنظمة المحاسبية المتبناة والبيئة المحيطة بها- عامل الثقافة-.

ويوضح الشكل الآتي أبعاد *Gray* المحاسبية والقياس والإفصاح المحاسبي:

¹ - محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، مرجع سابق، ص164.

الشكل رقم (15): أبعاد Gray المحاسبية والقياس والإفصاح المحاسبي



Source : Timothy S. DOUPNIK and Edson LUIZ RICCIO, **The influence of conservatism and secrecy on the interpretation of verbal probability expressions in the Anglo and latin cultural areas**, The international journal of accounting , 2006, p 239, available at: http://www3.uma.pt/eduardog/IMG/pdf/Article_Riccio_-_Doupnik_IJA_Cross_Cultural.pdf (12/03/2014)

من خلال الشكل رقم (15)، نلاحظ أن Gray اعتمد على أربع قيم محاسبية وأربع قيم اجتماعية للباحث Hofstede كالآتي:

- القيم المحاسبية:

- المهنية / الرقابة التشريعية: يمكن أن يتم تفضيل ممارسة الأحكام الشخصية للمهنيين دون الامتثال للنصوص القانونية المحددة؛
- التوحيد / المرونة: يتم استخدام نفس المبادئ والفروض والطرق والإجراءات المحاسبية من قبل المؤسسة من سنة لأخرى، دون اللجوء إلى المرونة بما يتلاءم مع الظروف المحيطة الخاصة بكل مؤسسة؛
- التحفظ / التفاؤل: تفضيل تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد، بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل من الالتزامات والمصروفات على سياسة التفاؤل في وضع التقديرات؛
- السرية / الشفافية: يتم تفضيل السرية في الإفصاح عن المعلومات الكافية والملائمة لاتخاذ مختلف القرارات على الشفافية وحرية تدفق المعلومات لفهم ومتابعة العمليات والقرارات في المؤسسات المختلفة وخلق الثقة بين المعنيين.

- القيم الاجتماعية:

- **الفردية /الجماعية:** يشير هذا البعد إلى الأهمية التي يعطيها الفرد لمصلحته الشخصية مقارنة مع المصلحة الجماعية للمجموعة التي ينتمي لها؛
- **فروقات السلطة:** يشير هذا البعد إلى الطريقة التي يتعامل بها أفراد المجتمع مع الفروقات الموجودة بينهم، فيما يتعلق بعدم المساواة في السلطة الموزعة بينهم؛
- **درجة تجنب عدم التأكد:** يشير هذا البعد إلى الدرجة التي يشعر فيها أفراد المجتمع بالارتياح لحالات الغموض وعدم التأكد؛
- **الذكورة / الأنوثة:** يشير هذا البعد إلى أنه في مجتمع الأنوثة تكون القيم المسيطرة في العلاقات هي التواضع والاهتمام بالرفاهية ومساعدة الضعفاء، بينما في مجتمع الذكورة تكون القيم المسيطرة هي النجاح المادي والقوة ومستوى منخفض من الرفاهية.

من جهة أخرى، ومن خلال ربط القيم الاجتماعية بالقيم المحاسبية توصل Gary إلى أن تأثير القيم المحاسبية على النظم والممارسات المحاسبية يكون من خلال القياس والإفصاح والسلطة والالتزام، وأن القياس والإفصاح هما أكثر ارتباطاً بالأبعاد المحاسبية المتعلقة بالتحفظ والسرية، أما السلطة والالتزام فتعتبر أكثر ارتباطاً بالأبعاد المحاسبية المتعلقة بالمهنية والتوحيد. وتؤثر القيم الاجتماعية كذلك على الثقافة المحاسبية، وبالتالي فإن مواقف واتجاهات المحاسبين سوف ترتبط تماماً بالقيم الاجتماعية.

لخص "Gray" النتائج التي توصل إليها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (14):العلاقة بين القيم المحاسبية لـ Gray والقيم الثقافية لـ Hofstede

القيم المحاسبية				
الأبعاد الثقافية	السرية	التحفظ	التوحيد	المهنية
الفردية	-	-	-	+
فروقات السلطة	+	؟	+	-
عدم التأكد	+	+	+	-
الذكورية	-	-	؟	؟

المصدر: محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2011، ص 168.

(+) تعبر عن علاقة مباشرة بين المتغيرات؛

(-) تعبر عن علاقة عكسية؛

(?) طبيعة العلاقة غير محددة.

بالإضافة إلى النتائج التي توصل إليها Gray يمكن إدراج المستوى التعليمي كأحد أهم العوامل البيئية الثقافية المؤثرة على النظم المحاسبية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المدرجة في القوائم المالية، فالبلدان المتطورة في المجال التعليمي يمكن لأغلبية مستخدمي القوائم المالية فهم واستيعاب محتوى القوائم المالية ومن ثم استخدامها في اتخاذ القرارات وفي الوقت المناسب، وعلى العكس في البلدان التي تحظى بمستوى تعليمي أدنى. كما تلعب المنظمات المهنية دورا بارزا في تحسين جودة القوائم المالية، فالبلدان التي سبق لها إنشاء اتحادات وجمعيات مهنية تساهم في تطوير قواعد وإجراءات المحاسبة ومن ثم تحسين جودة المعلومات المحاسبية بصورة مستمرة ومسايرة لمتغيرات البيئة المحيطة على عكس الدول التي لم يسبق لها تكوين منظمات مهنية.

تجدر الإشارة أن التأثير البيئي والاجتماعي لمؤسسات الأعمال على البيئة المحيطة والمجتمع ككل أدى إلى اهتمام أطراف عديدة بموضوع المحاسبة الاجتماعية، ويتمثل هذا التأثير في المنافع التي تحققها المؤسسات للمجتمع كتأمين فرص عمل وتجميل المنطقة وتنظيفها، وكذلك الأضرار التي تسببها المؤسسات للبيئة التي تعمل فيها سواء كان ذلك الضرر على العاملين فيها أو على البيئة المحيطة بها.

وتعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي والتي تتطلب نمودجا محاسبيا مبنيا على أسس من القيم الاجتماعية السائدة في الزمان والمكان، كما يتطلب ذلك التوسع في القياس المحاسبي ليشمل الآثار الخارجية لتصرفات المؤسسة الاقتصادية، وتتمثل هذه الآثار الخارجية فيما يعرف بالتكلفة الاجتماعية أو العائد الاجتماعي¹.

2- العوامل المتعلقة بالمعلومات

تتأثر جودة القوائم المالية بمدى توافر عدد من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المدرجة فيها، وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) البيان رقم 2 "معايير جودة المعلومات المحاسبية" الذي يوضح أهم الخصائص الرئيسية والثانوية* التي يمكن من خلالها تحديد المعلومات الملائمة والأكثر نفعاً لغرض اتخاذ القرارات الملائمة وفي الوقت المناسب.

3 - جودة التدقيق

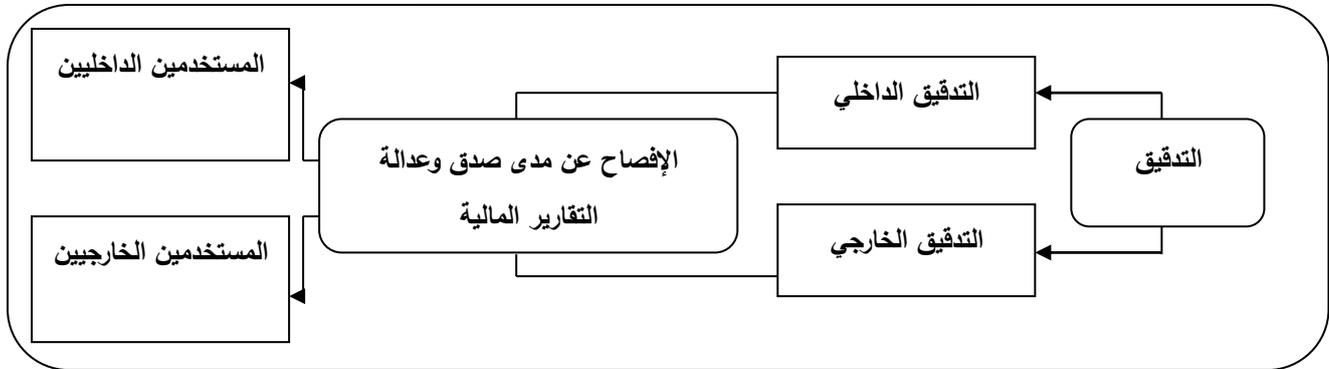
نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصادقية على المعلومات المحاسبية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده، الذي يبدي فيه رأيه الفني المحايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات الاقتصادية. وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهريا

¹ - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص ص 27-28.

* راجع الفصل الأول: المحور (III).

وفعالاً يحد من التعارض بين الملاك وإدارة المؤسسة الاقتصادية كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

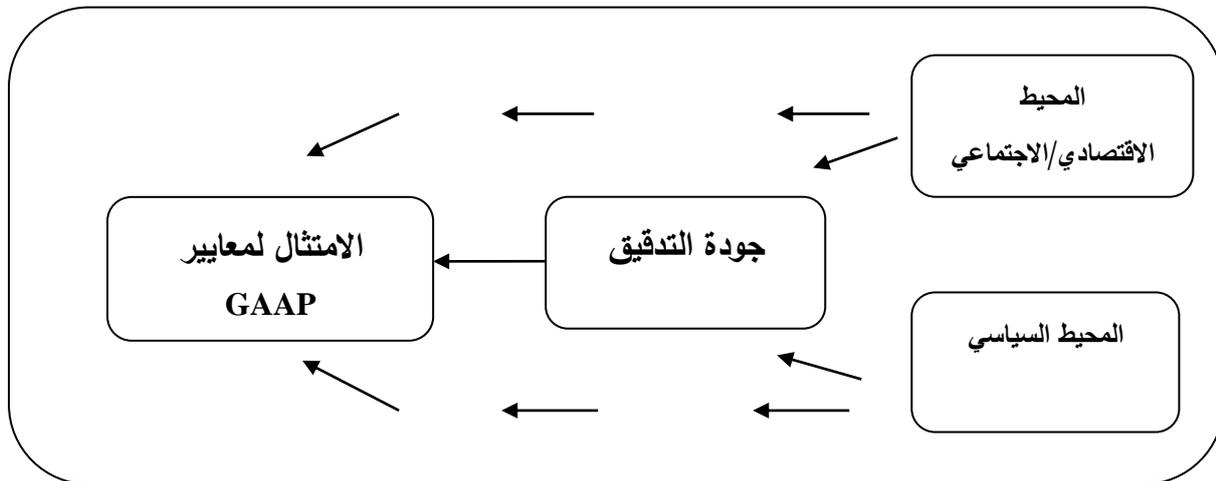
شكل رقم (16): أهمية جودة التدقيق



المصدر: اعداد الطالبة

بالإضافة إلى ما سبق، فقد بينت *Susan R COCKRELL* أهمية جودة التدقيق وعلاقته بالبيئة السياسية والاجتماعية والمعايير الدولية من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (17): نموذج جودة القوائم المالية



Source : Susan R COCKRELL, Financial statement quality: A comparison of small and large cities, **journal of interdisciplinary Business studies**, Austin peay State University,2010, p3.

إن نموذج جودة القوائم المالية حسب دراسة *Susan R COCKRELL* يتضمن أربعة ركائز أساسية تشكل الأساس النظري للامتثال لعرض البيانات ومعايير الإفصاح. حيث أن البيئة الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية يكون لها تأثير مباشر على جودة التدقيق وكذلك لها تأثير مباشر على جودة التقارير المالية والامتثال لمعايير الإفصاح.

نخلص من ذلك إلى أن تقرير مدقق الحسابات يعتمد عليه الكثير من المستخدمين الخارجيين في اتخاذ قراراتهم ورسم سياستهم، وبالتالي فإن لجودة التدقيق مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المستفيدة من مدقق الحسابات، إدارة المؤسسة، البنوك والدائنين، الجمعيات والمؤسسات، المنظمات المهنية، الهيئات وحتى الأجهزة الحكومية. فالدور الذي يقوم به المراجع الخارجي يركز على أهمية نظام الرقابة والمساءلة مما يزيد من ثقة المستثمرين بإدارة المؤسسة.

4- حوكمة المؤسسات

ترتبط المحاسبة ارتباطا وثيقا بقواعد الحوكمة، حيث تعتبر من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة هي الأخرى تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الإشراف والرقابة. لذلك زاد الاهتمام بحوكمة المؤسسات وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية المتعلقة بإعداد التقارير والقوائم المالية المفصح عنها. ومن خلال دراسة (Chang et sun, 2009) وجد أن هناك علاقة إيجابية بين جودة النتائج المحاسبية وجودة الحوكمة، أي أن الإبلاغ الطوعي عن ممارسات حوكمة المؤسسات يؤدي إلى نشر نتائج محاسبية أفضل¹.

من جهة أخرى، فإن حوكمة المؤسسات الجيدة تعمل على تخفيض تكلفة رأس مال المؤسسة وتساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية، كما تحد من هروب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد. وما لم يتمكن المستثمرون من الحصول على ما يضمن لهم حقوقهم فإن التمويل لن يتدفق إلى المؤسسات، حيث أن زيادة إتاحة التمويل وإمكانية الحصول عليه من مصادر أرخص يعتبر هدفا تسعى حوكمة المؤسسات لتحقيقه وبشكل خاص بالنسبة للدول النامية².

في هذا المجال، أكدت مبادئ ومعايير الحوكمة على مجموع من الإرشادات في سياق العلاقة بين الحوكمة والأنظمة المحاسبية، وذلك على النحو التالي³:

- أن يتم التأكد من أن السياسات والإجراءات تمنع حدوث معاملات صورية أو إدخال بيانات خاطئة في نظام المعلومات المحاسبي؛

¹- Denis CORNIER et autre., **Le reporting de gouvernance, les attributs du conseil et la qualité des résultats comptables : incidence sur les marchés boursiers, association francophone de comptabilité, 2010/2, Tome 16, France, 2010, p 74.**

²- محمد طارق يوسف، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، 2009، ص 119.

³ نصر علي عبد الوهاب وشحاتة شحاتة ، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية. الإسكندرية. مصر، 2007، ص 13.

- أن تضمن هذه السياسات والإجراءات حظر استخدام أو الإطلاع على المعلومات التي يتضمنها النظام المحاسبي إلا للأشخاص المرخص لهم؛
- أن يتم التأكد من فعالية السياسات والإجراءات الخاصة بأمن موارد تكنولوجيا المعلومات كالأجهزة والبرامج الجاهزة والبيانات الإلكترونية.

في هذا السياق بين *Carole BEAU et Benoit PIGÉ* أن قضية الحوكمة لا تقتصر فقط على آليات الحوافز والرقابة ولكن أيضا على تصميم نظام المعلومات في إطار ما يعرف بحوكمة نظم المعلومات، إذ أن عملية توحيد وجمع ومعالجة المعلومات المحاسبية يسهم في تحسين الحوكمة، كما يجب أن تأخذ بعين الاعتبار معايير التقارير المالية الدولية جميع الاحتياجات من المعلومات الخاصة بأصحاب المصلحة¹. ولكي يتم اتخاذ قرارات رشيدة، يعتمد المستخدمون على علاقاتهم بالمؤسسات ومعرفتهم بها، ومن ثم فإنهم يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة في القوائم المالية، ويعتبر الملاك والمقرضين والموردين والمستثمرين والعملاء والمحللين الاقتصاديين والسماسرة والهيئات الحكومية من أهم الأطراف المستخدمة لهذه القوائم.

في ضوء دراستنا للعوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية، يتضح لنا أن وجود معايير لضبط جودة القوائم المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية، من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن قوانين تنظم عمل المؤسسات وتحفظ حقوق المساهمين. كما أن أهداف المحاسبة ومعاييرها وسياساتها وأساليبها تتأثر بمجموعة العوامل البيئية السائدة في كل دولة، فإذا ما كان هناك اختلاف في العوامل البيئية، فمن المتوقع أن تكون هناك اختلافات في المعايير والممارسات المحاسبية.

¹- Carole BEAU et Benoit PIGÉ, *La normalisation de l'information comptable dans le processus de gouvernance, association francophone de comptabilité*, 2007/3, Tome 1, France, 2007, p 71.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال دراستنا لأثر تبني النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية توصلنا إلى أن تطبيقه يؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي ويحقق جودة المعلومات المالية، مما يساهم في كسب الثقة في القوائم المالية التي تعرضها مختلف المؤسسات والهيئات لمستخدميها. حيث أن النظام المحاسبي المالي أوجد إطارا تصوريا يشكل دليلا لإعداد وعرض القوائم المالية حتى تتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، كما تناول مفاهيم خاصة بالمحاسبة المالية، الأصول، الخصوم، النواتج، الأعباء والنتيجة الصافية ومجال التطبيق ونص على مجموعة من المبادئ المحاسبية الواجب احترامها. بالإضافة إلى أنه حدد القواعد التنظيمية للمحاسبة التي يجب الالتزام بها ومراعاتها من طرف جميع المؤسسات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية.

بناء على ما سبق، يمكننا إدراج النتائج الآتية:

- أن معايير التقارير المالية الدولية تعتبر كمرجع تم الاعتماد عليه لإعداد النظام المحاسبي المالي، وخاصة من حيث توضيح مختلف الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية؛
- حرص النظام المحاسبي المالي على ضرورة توفير الخصائص النوعية المحققة لجودة القوائم المالية كالملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة والقابلية للفهم؛
- تعد القوائم المالية أهم المصادر التي يعتمد عليها مختلف المستخدمين في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بتوجيه مدخراتهم، لذا فنجاح هذه القرارات في تحقيق أهدافها يتوقف بدرجة كبيرة على مدى سلامة وملاءمة المعلومات التي توفرها القوائم المالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية يتوقف على حجم الإفصاح ومدى توفير عرض عادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ مختلف القرارات؛
- أن معايير التقارير المالية الدولية تتضمن الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية وفي الإيضاحات المتممة، بهدف مساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم واستيعاب البيانات المالية وغير المالية المقدمة وتدعيم جودتها؛
- أن التوسع في الإفصاح المحاسبي يمثل ضرورة هامة في الوقت الحاضر نظرا لتعدد المستخدمين واختلاف احتياجاتهم. وخاصة من جانب إعداد وعرض قوائم مالية تكملية، قطاعية، مرحلية واستخدام شبكة الإنترنت لغرض نشر وتوزيع هذه القوائم المالية وتوصيلها إلى مختلف الجهات التي تحتاجها، مع ضرورة تحقيق أمن المعلومات التي يتم نشرها واعتباره أحد الموجودات المادية التي يقع على عاتق نظم المعلومات المحاسبية صيانتها، تدقيقها والمحافظة عليها؛
- اعتماد لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL لنشر التقارير المالية تساعد في تحقيق جودة القوائم المالية من خلال تحقيقها للخصائص النوعية الرئيسية والثانوية كالقابلية للمقارنة، الحيادية، التوقيت المناسب، الدقة، الموثوقية والملاءمة؛

- أن هناك عدة طرق لقياس جودة القوائم المالية كطريقة الخصائص النوعية، نماذج الاستحقاق، الملاءمة وطريقة البنود الخاصة في القوائم المالية؛
- توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة القوائم المالية ومن ثم جودة الإفصاح المحاسبي كالعوامل القانونية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية والاجتماعية.

الفصل الرابع:

دراسة أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة
القوائم المالية في بعض المؤسسات المساهمة بولاية سطيف

تمهيد

بعد تطرقنا للجانب النظري، الذي توصلنا من خلاله إلى ملاءمة الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي المستمد من معايير التقارير المالية الدولية لإنتاج وتقديم قوائم مالية عالية الجودة موحدة وقابلة للمقارنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى أثبتت العديد من الدراسات أهمية تطبيق هذه المعايير على تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المالية، بالإضافة إلى دورها في التأثير على ممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية، حيث أن الأرباح المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية تعتبر من أهم المعلومات بالنسبة للمتعاملين الداخليين والخارجيين، كما تعد مقياسا ملخصا لكافة عمليات المؤسسة. وبناء على ذلك، فمعايير التقارير المالية الدولية تقيد بشكل كبير من قدرة المؤسسات على إساءة استعمال المرونة التي تسمح بها المبادئ والسياسات المحاسبية لتغيير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية ومن ثم زيادة جودة المعلومات المفصح عنها لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

وباعتبار أن النظام المحاسبي المالي مستمد من معايير التقارير المالية الدولية ولتحقيق أهداف الدراسة، سنقوم بإجراء دراسة ميدانية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، من أجل تحديد مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة، بالإضافة إلى التعرف على أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية.

من خلال هذه الدراسة، سنحاول الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار مدى صدق وصحة الفرضيات التي قام عليها هذا البحث، وفي الأخير سنحاول الخروج ببعض الاستنتاجات واقتراح مجموعة من التوصيات والمواضيع التي يمكن أن تكون منطلقا لدراسات مستقبلية.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة محاور كالاتي:

I - الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية؛

II - عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات؛

III - النتائج، التوصيات والآفاق المستقبلية للدراسة.

I - الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية

بعد أن تطرقنا لهيكل ومنهج الدراسة في مقدمة البحث، سنتناول الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية الذي يتضمن أهداف الدراسة، التعريف بميدان الدراسة، أدوات جمع البيانات والمعلومات اللازمة، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات المتعلقة بالمؤسسات محل الدراسة.

1- أهداف الدراسة التطبيقية

الهدف من الدراسة التطبيقية هو الإجابة على إشكالية البحث والتأكد من صحة الفرضيات التي تم طرحها في المقدمة، وذلك من خلال تحقيق ما يلي:

- دراسة مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة؛
- دراسة تقييمية لآراء المستجوبين حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق الخصائص النوعية في القوائم المالية، وذلك بالاعتماد على استمارة توزع على المهنيين المحاسبين في كل مؤسسة محل الدراسة؛
- دراسة أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية بالاعتماد على الخصائص النوعية للمعلومة المالية؛
- دراسة مدى ممارسة المؤسسات لإدارة أرباحها في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي؛
- دراسة أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية بالاعتماد على نماذج الاستحقاق (إدارة الأرباح).

2- التعريف بميدان الدراسة

شمل مجال الدراسة بعض المؤسسات الاقتصادية المساهمة بولاية سطيف، والتي بلغ عددها 21 مؤسسة وذلك أخذا بعين الاعتبار الإجراءات الآتية:

- تم التركيز على المؤسسات المساهمة لتكون محل الدراسة نظرا لحجمها واعتبارها كأحد أهم أنواع المؤسسات من حيث الشكل القانوني، حيث أولاهها المشرع الجزائري اهتماما بالغاً لما لها من أثر على الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى أنها ملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي على غرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تطبق النظام المحاسبي المالي المبسط. فالإفصاح المحاسبي يهدف أساساً لخدمة أطراف المصلحة وخاصة في المؤسسات المساهمة والمجموعة للحد من مشاكل الوكالة وعدم تماثل المعلومات؛
- الحصول على قائمة المؤسسات الاقتصادية المساهمة لولاية سطيف من المركز الوطني للسجل التجاري - غرفة التجارة والصناعة لولاية سطيف-؛

- التركيز على المؤسسات المتعددة النشاطات (شراء، إنتاج، بيع، اقتراض، إقراض...)، وذلك بغية توضيح أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية، مع تحييد المؤسسات المالية لخصوصية النظام المحاسبي المالي المطبق فيها؛
- تم اختيار مجموعة من المؤسسات المساهمة* بولاية سطيف والبالغ عددها 57 مؤسسة، وبعد زيارتها تبين أنه توجد 21 مؤسسة تفصح على تقاريرها المالية، وبالتالي تم حصر المؤسسات المعنية بالدراسة** في 21 مؤسسة؛
- بعد الزيارة الميدانية لكل مؤسسة من المؤسسات المعنية بالدراسة والإطلاع على قوائمها المالية، يتم قياس مستوى الإفصاح المحاسبي فيها بالاعتماد على المؤشر المقترح؛
- توزيع الاستمارات على المهنيين المحاسبين*** في المؤسسات محل الدراسة، بهدف التعرف على آراءهم حول مدى تحقق الخصائص النوعية في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي؛
- إجراء دراسة تحليلية على القوائم المالية لكل مؤسسة للتعرف على مدى ممارستها لإدارة الأرباح، وذلك للحكم على مدى سلامة وجودة المعلومات الواردة في قوائمها المالية والمعدة وفق النظام المحاسبي المالي.

تجدر الإشارة إلى أن الحدود المكانية لهذا البحث اقتضت على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف (21 مؤسسة)، ويرجع سبب ذلك لصعوبة الحصول على القوائم المالية الأمر الذي حال دون تغطية جميع المؤسسات الاقتصادية المساهمة بولاية سطيف. فعملية الحصول على القوائم المالية تبدأ بالتوجه إلى المؤسسة المختارة وتقديم رسالة استقبال موقعة من طرف نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية بجامعة سطيف 01-، ليتم بعد ذلك تحويل الباحث إلى رئيس إدارة الموارد البشرية، ومن ثم الاتصال برئيس دائرة المالية والمحاسبة الذي هو بدوره يطلب موافقة المدير العام، وعادة ما تتطلب هذه العملية أسبوعاً على الأقل، وفي حالة الحصول على الموافقة يتوجه الباحث إلى المؤسسة المعنية للإطلاع على القوائم المالية وتوزيع الاستمارات على أفراد الدراسة. أما في حالة عدم الحصول على الموافقة فإنه يتم إلغاء تلك المؤسسة من مجال الدراسة.

3- أدوات جمع البيانات والمعلومات

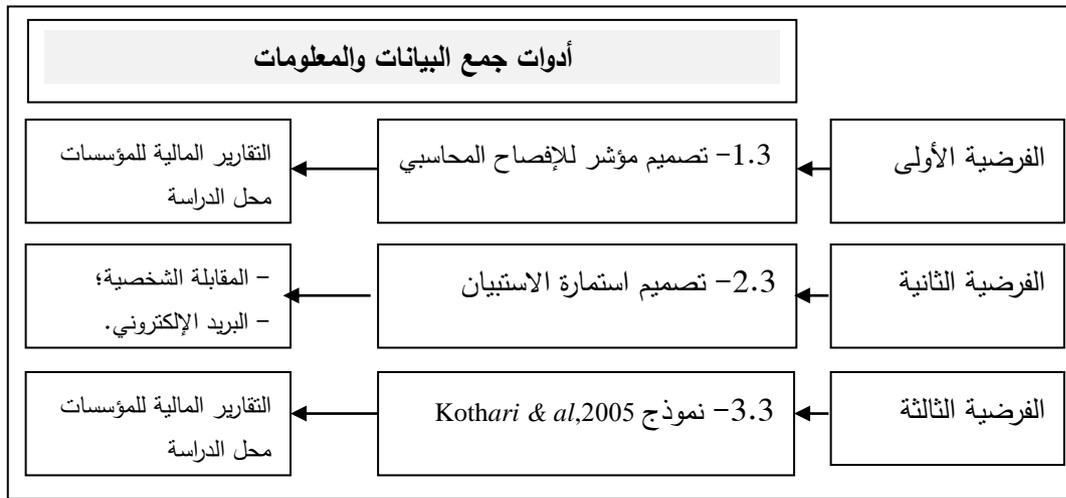
يهدف جمع البيانات الضرورية لتقييم الظاهرة المدروسة وتحليل العلاقة بين المتغيرات المعتمدة في البحث تم الاعتماد على الأساليب الموضحة في الشكل الآتي:

* الملحق رقم (07) : المؤسسات التي تم زيارتها.

** الملحق رقم (08): قائمة المؤسسات المعنية بالدراسة.

*** تضم فئة المهنيين المحاسبين الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، المحاسبين، رؤساء دائرة المالية والمحاسبة، رؤساء مصلحة المحاسبة أو المالية والموظفين المكلفين بالدراسات التقنو اقتصادية في البنوك.

شكل رقم (18): أدوات جمع البيانات والمعلومات



المصدر: إعداد الطالبة

بناء على الشكل الموضح أعلاه، سنقوم بعرض أدوات جمع البيانات والمعلومات فيما يلي:

1.3- تصميم مؤشر الإفصاح المحاسبي المستخدم في الدراسة

يعتبر مؤشر الإفصاح المحاسبي أداة بحثية لقياس مدى توفر بنود معينة قد تكون اختيارية أو إلزامية في مؤسسة معينة وفقا لقائمة من العناصر المحددة من المعلومات¹.

في هذا المجال، اعتمدنا في دراسة مؤشر الإفصاح المحاسبي للمؤسسات محل الدراسة على القوائم المالية المتعلقة بالسنوات 2010، 2011، 2012 و 2013. ويرجع سبب اختيار هذه السنوات إلى بداية تطبيق الجزائر للنظام المحاسبي المالي المستمد من معايير التقارير المالية الدولية، وتم استبعاد سنة 2014 نظرا لعدم توفر القوائم المالية في بعض المؤسسات خلال فترة الدراسة. ومن ثم تم إعداد مؤشر مقترح لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات طورها باحثون ومؤسسات وهيئات عالمية معروفة* مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة البنود التي تتناسب والمؤسسات محل الدراسة. تجدر الإشارة، إلى أنه تم الاعتماد كذلك على المقابلة الشخصية مع معدي القوائم المالية للتأكد من الإفصاح على بعض البنود.

¹ Omaima HASSAN and Claire MARSTON, OP.cit, p 18.

* راجع: - الدراسات السابقة؛

- الفصل الثاني: المحور (I)- قياس مستوى الإفصاح المحاسبي.

1.1.3- أسلوب تصميم مؤشر الإفصاح المستخدم في الدراسة

عملية تصميم مؤشر الإفصاح المحاسبي المستخدم في الدراسة تمت على خطوتين أساسيتين هما:

- **الخطوة الأولى:** إعداد قائمة* تتضمن 70 بنداً (معلومة) مطلوب التعرف على ما إذا تم الإفصاح عنها في القوائم المالية** السنوية المعدة من طرف المؤسسات محل الدراسة خلال فترة الدراسة. وتم اشتقاق مؤشر الإفصاح بناء على المعلومات الواجب الإفصاح عنها وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية (ISA-IFRS) وقواعد الإفصاح الواردة في النظام المحاسبي المالي. أما الهدف من اختيار بنود تلك القائمة هو أن الباحثة ركزت على أهم المعايير المتعلقة بالمعلومات المالية، بالإضافة إلى أنها ترى أن تلك القائمة تحتوي على مجموعة من البنود الهامة لقياس الإفصاح المحاسبي، مما يجعلها شاملة وتحتوي على جميع العناصر التي يهدف البحث إلى قياسها.
- يوضح الجدول الموالي عدد البنود التي يتضمنها كل محور من محاور مؤشر الإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى نسبتها من إجمالي البنود كما يلي:

جدول رقم (15): عدد ونسبة بنود مؤشر الإفصاح

النسبة	عدد البنود	المحاور
30%	21	المحور الأول: معلومات غير مالية
11.43%	8	المحور الثاني: معلومات حول السياسات المحاسبية التي تم الاعتماد عليها لإعداد القوائم المالية
58.57%	41	المحور الثالث: معلومات مالية
100%	70	المجموع

المصدر: إعداد الطالبة استناداً إلى بيانات الملحق رقم (09)

- **الخطوة الثانية:** بعد تصميم مؤشر الإفصاح في شكل قائمة تتضمن مجموعة من البنود، سيتم مقابلة هذه البنود بالقوائم المالية لكل مؤسسة على حدة، أين يتم إعطاء درجة (1) للبنود الذي أفصح عنه ودرجة (0) للبنود الذي لم يفصح عنه في سنة معينة.

* الملحق رقم (09): قائمة مؤشر الإفصاح.

** القوائم المالية: الميزانية، حساب النتيجة، جدول تغير الأموال الخاصة، جدول سيولة الخزينة والملاحق. بالإضافة إلى ذلك تم الاعتماد على تقرير التسيير لاحتوائه على بعض البنود غير المالية، حيث تنص معايير التقارير المالية الدولية على الإفصاح عن هذه البنود ضمن الملاحق لكن تقوم المؤسسات محل الدراسة بالإفصاح عنها ضمن تقرير التسيير بدل الملاحق.

تجدر الإشارة إلى أن لاينز وآخرون قاموا بحساب مؤشر الإفصاح المحاسبي خلال سنة ما بتطبيق المعادلة الآتية¹:

$$DIND = \frac{ACD}{APD}$$

$$1 \geq DIND \geq 0$$

حيث:

- DIND: مؤشر الإفصاح المحاسبي؛

- ACD: عدد البنود الفعلي (عدد البنود التي تم الإفصاح عنها)؛

- APD: عدد البنود القابلة للتطبيق على المؤسسة والتي يجب الإفصاح عنها.

بما أن الدراسة أجريت على القوائم المالية المعدة خلال أربع سنوات (2010، 2011، 2012، 2013) تم التوصل إلى 84 قائمة*. ولتسهيل حساب مؤشر الإفصاح للمؤسسات محل الدراسة بالاعتماد على دراسة لاينز وآخرون سيتم الاعتماد على الدرجات الموضحة في الجدول الموالي لكل مؤسسة للحصول على 21 قائمة خاصة بالمؤسسات محل الدراسة خلال فترة الدراسة بدل 84 قائمة كما يلي:

جدول رقم (16): الدرجة المعتمدة لحساب مؤشر الإفصاح

الدرجة	0	1	2	3	4
	إذا لم يتم الإفصاح عن البند خلال أربع سنوات	إذا تم الإفصاح عن البند في سنة فقط	إذا تم الإفصاح عن البند خلال سنتين	إذا تم الإفصاح عن البند خلال ثلاث سنوات	إذا تم الإفصاح عن البند خلال 4 أربع سنوات

المصدر: إعداد الطالبة

لتصبح معادلة مؤشر الإفصاح المحاسبي على الشكل الآتي:

$$DIND = \sum_{i=1}^t \frac{ACD}{APD}$$

بناء على نسبة *DIND* ميز الباحثون بين أربعة مستويات مختلفة للإفصاح كما يلي²:

- مستوى مرتفع (امتثال مرتفع) للإفصاح إذا كانت نسبة مؤشر الإفصاح 80% فأكثر؛
- مستوى متوسط (امتثال متوسط) للإفصاح إذا كانت نسبة الإفصاح تتراوح بين 60% و 79%؛
- مستوى منخفض (امتثال منخفض) للإفصاح إذا كانت نسبة الإفصاح تتراوح بين 40% و 59%؛

¹ Abdullah Al MUTAWAA and Aly M HEWAIDY, Disclosure Level And Compliance With IFRSs: An Empirical Investigation Of Kuwaiti Companies , International Business & Economics Research Journal, Vol.9, No.5, 2010, P41.

* 4×21 = 84 [21 مؤسسة× 4 سنوات (يتم إعداد مؤشر عن كل سنة) = 84 قائمة (مؤشر) خاصة بالمؤسسات محل الدراسة خلال فترة الدراسة].

² Abdullah Al MUTAWAA and Aly M HEWAIDY ,Idem.

- مستوى منخفض جدا للإفصاح مع وجود فجوة في متطلبات الإفصاح بين الإفصاح الفعلي والإفصاح المطلوب إذا كانت نسبة الإفصاح أقل من 40٪.

2.1.3- اختبار صدق وثبات مؤشر الإفصاح

يقصد بصدق المؤشر قدرته على القياس الفعلي لما أعد لقياسه؛ أي أنه يسمح بجمع المعلومات حول الموضوع ويشتمل على العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل ووضوح فقراته. وعلى هذا الأساس، تم التأكد من صدق وثبات المؤشر بعرضه على المشرف أولاً، ثم على مجموعة من أساتذة* كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير سطيف 01-. وبعد تحكيمه تم اختباره على عينة عشوائية مكونة من 06 مؤسسات مساهمة ومن ثم تم تطبيقه على جميع المؤسسات محل الدراسة.

2.3- تصميم نموذج الاستمارة

تم استخدام طريقة الاستمارة كأحد أدوات البحث، وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة مرتبطة بأهداف البحث تسعى إلى تقييم دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة).

1.2.3- إجراءات تصميم الاستمارة

تم تصميم الاستمارة** بالاعتماد على الأجزاء الآتية:

- الجزء الأول: يتضمن بيانات عامة عن مجال الدراسة يشمل: الجنس، السن، المؤهل العلمي، المؤهل المهني والخبرة؛
- الجزء الثاني: يهدف إلى التعرف على مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية، وقد اشتمل هذا الجزء على أربعة محاور*** أساسية موزعة كما يلي:
- المحور الأول: يهدف إلى التعرف على مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملاءمة، ويتضمن هذا المحور 08 عبارات؛

* الملحق رقم (10): قائمة محكمي المؤشر.

** الملحق رقم (11): النموذج النهائي للاستمارة.

*** اعتمدت الطالبة في تقييم جودة القوائم المالية من حيث مدى تحقق الخصائص النوعية على أربع خصائص هي: "الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة" وذلك بالاعتماد على دراسة (Van FERDY BEEST & al, 2009). بالإضافة إلى أن الطالبة ركزت على أهم الخصائص النوعية التي تطرق إليها النظام المحاسبي المالي في المادة 8 من المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، الذي نص على أنه: " يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح".

- **المحور الثاني:** يهدف إلى التعرف على مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الموثوقية، ويتضمن هذا المحور 11 عبارة؛
- **المحور الثالث:** يهدف إلى التعرف على مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للفهم، ويتضمن هذا المحور 06 عبارات؛
- **المحور الرابع:** يهدف إلى التعرف على مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، ويتضمن هذا المحور 06 عبارات.

بعد إعداد الاستمارة تم توزيعها على المهنيين المحاسبين في كل مؤسسة محل الدراسة. ويرجع سبب اختيار هذه الفئة إلى الرغبة في استقراء واستخلاص آراء ووجهات نظر مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان المحاسبي حول مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية، أما بالنسبة للموظفين المكلفين بالدراسات التقنو اقتصادية في البنوك فيرجع سبب اختيارهم ضمن فئة الدراسة باعتبارهم من معدي ومستخدمي القوائم المالية في البنوك، إضافة إلى أن البنك يهتم كذلك بالمعلومات التي تساعده على تحديد فيما إذا كانت القروض التي يمنحها للمؤسسة محل الدراسة والفوائد المترتبة عليها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق. وعليه، يقوم الموظف المكلف بالدراسات التقنو اقتصادية بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة وإعداد ميزانيات مستقبلية تنبؤية لها ليتمكن في الأخير من إبداء رأيه حول قبول منح القرض من عدمه لتلك المؤسسة.

تأسيسا على ما تقدم، فقد تم الاعتماد على استمارة الاستبيان لاختبار جملة من الفرضيات المتعلقة بالموضوع، والمقابلة الشخصية من أجل ضمان الحصول على رأي أفراد الفئة المستهدفة بما يسمح بتوفير بيانات صادقة وواضحة ومفهومة، تسمح بالكشف عن الحقائق التي تمكن من التوصل إلى النتائج المرجوة من الدراسة. أما بالنسبة لمحافظي الحسابات لبعض المؤسسات تمت الاستعانة بالزملاء أو البريد الإلكتروني نظرا لتواجدهم في ولايات مختلفة.

وعليه تم توزيع 105 استمارة في المؤسسات محل الدراسة، استرجعت منها 101 استمارة واستبعد منها أربعة ردود لعدم جدية الإجابة عن فقراتها، وبذلك يكون عدد الاستمارات الصالحة للتحليل 97 استمارة.

الجدول الآتي يبين لنا الإحصائيات الخاصة باستمارة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (17): الإحصائيات الخاصة باستمارة الدراسة

البيان	التكرار	النسبة المئوية
الاستثمارات الموزعة	105	٪100
الاستثمارات المسترجعة	101	٪96.19
الاستثمارات غير مسترجعة	4	٪3.81
الاستثمارات الملغاة	4	٪3.81
الاستثمارات الصالحة للتحليل	97	٪92.39

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على ردود أفراد المؤسسة

لقياس درجة الموافقة على عبارات الاستثمار تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، والجدول الآتي يوضح لنا مقياس درجة الموافقة كما يلي:

جدول رقم (18): مقياس درجة الموافقة لاستمارة الدراسة

الدرجة	1	2	3	4	5
سلم القياس	غير موافق إطلاقا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

أما بالنسبة لقاعدة اتخاذ القرار في مقياس ليكرت فهي تحسب كالآتي:

- المدى = $5-1=4$ (4 أعلى نقطة في سلم ليكرت و 1 أدنى نقطة فيه).
- طول المدى = $0,8 = 5/4$ (المدى على عدد الدرجات).
- إضافة العدد 0,8 إلى أقل درجة في المقياس (أي 1)، من أجل وضع الحد الأعلى.

وكانت الحدود الباقية كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (19): مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

مجالات الوسط الحسابي] 1,80 – 1]] 2,60 – 1,80]] 3,40 – 2,60]] 4,20 - 3,40]	[5.00 – 4,20]
مستوى الإفصاح	درجة غير موافقة منخفضة جدا	درجة غير موافقة منخفضة	درجة موافقة متوسطة	درجة موافقة عالية	درجة موافقة عالية جدا

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

2.2.3- صدق وثبات الاستمارة

للتحقق من صدق وثبات الاستمارة ومدى ملاءمة محاورها وعباراتها لقياس متغيرات الدراسة تم الاعتماد على ما يلي:

– بعد تصميم الشكل الأولى للاستمارة* تم عرضها على المشرف أولا وبعد موافقته تم عرضها على مجموعة من الأساتذة** بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف -01- بهدف التحكيم. وبعد الأخذ بعين الاعتبار رأي المشرف وآراء المحكمين وإجراء التعديلات اللازمة سواء بحذف أو إضافة أو إعادة صياغة بعض العبارات تم تصميم النموذج النهائي للاستمارة وتوزيعها على المهنيين المحاسبين في 06 مؤسسات مساهمة (24 فرد)؛ قصد التأكد من صلاحية الاستمارة للتطبيق من حيث الوضوح والمادة العلمية التي يمكن تجميعها، ومن ثم تم توزيعها على بقية أفراد المؤسسات محل الدراسة؛

– بعد تفريغ عبارات الاستمارة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS*** V 19)، تم التحقق من الثبات الداخلي للاستمارة ككل باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Cranbach)، الذي يقيس درجة الاتساق الداخلي بين عباراتها.

يمكن توضيح نتائج معامل الثبات ألفا كرونباخ في الجدول الآتي:

جدول رقم (20): معامل الثبات ألفا كرونباخ

عدد البنود	ألفا كرونباخ
36	0.829

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS

* الملحق رقم (12): النموذج الأولى للاستمارة.

** الملحق رقم (10): قائمة محكمي الاستمارة.

*** Scientific Package for Social Sciences.

تبين النتائج أن معامل الثبات "ألفا كرونباخ" لعبارات الاستمارة بلغ 82.9% وهي تزيد عن النسبة المقبولة 60٪، مما يدل على وجود اتساق داخلي بين أسئلة الاستمارة وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجها ومصداقيتها وثباتها وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة.

3.3- استخدام نموذج "Kothari & al., 2005"

تم استخدام نموذج Kothari & al., بهدف التعرف على مدى ممارسة المؤسسات الاقتصادية المساهمة محل الدراسة لإدارة الأرباح، للحكم على سلامة وجود المعلومات الواردة في قوائمها المالية، وذلك بالاعتماد على البيانات الواردة في قائمة الميزانية، قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.

يجدر التنبيه إلى أن الدراسة اعتمدت على نموذج Kothari & al., لقياس إدارة الأرباح في المؤسسات محل الدراسة باعتباره أكثر دقة من النماذج الأخرى في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح.

يتم حساب المستحقات الاختيارية كما يلي:

1.3.3- حساب المستحقات الكلية للمؤسسات محل الدراسة

تم حساب المستحقات الكلية بالاعتماد على منهج التدفقات النقدية وفق الصيغة الآتية:

$$TAC_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t} \dots\dots\dots(1)$$

حيث :

- $TAC_{i,t}$: المستحقات الكلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)؛

- $NI_{i,t}$: صافي دخل المؤسسة (i) خلال الفترة (t)؛

- $CFO_{i,t}$: التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

للأنظر الملحق رقم (15) يوضح طريقة حساب المستحقات الكلية للمؤسسات محل الدراسة.

2.3.3- تقدير معالم النموذج

يتم تقدير معالم النموذج المستخدم لحساب المستحقات غير الاختيارية من خلال معادلة انحدار لـ 21 مؤسسة اقتصادية مساهمة بولاية سطيف خلال كل سنة على حدة، وذلك وفق النموذج الآتي:

$$TAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + ROA_{i,t-1} + e_{i,t} \dots\dots\dots(2)$$

حيث:

- $TAC_{i,t}$: المستحقات الكلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)؛
- $A_{i,t-1}$: إجمالي أصول المؤسسة (i) في نهاية الفترة (t-1)؛
- $\Delta REV_{i,t}$: التغير في رقم أعمال المؤسسة (i) بين الفترة (t) و (t-1)؛
- $\Delta REC_{i,t}$: التغير في رصيد العملاء للمؤسسة (i) بين الفترة (t) و (t-1)؛
- $PPE_{i,t}$: إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)؛
- $ROA_{i,t-1}$: معدل العائد على أصول المؤسسة (i) خلال الفترة (t-1)؛
- $e_{i,t}$: الخطأ العشوائي؛
- $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$: معالم نموذج خاصة بالمؤسسة (i).

بناء على تطبيق المعادلة السابقة حصلنا على 21 معادلة انحدار لكل سنة من سنوات الدراسة الثلاث 2011، 2012 و 2013 كما يوضحه الملحق رقم (16)، وبعد معالجتها إحصائياً تم تقدير معاملات نموذج الانحدار $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$ لكل سنة من سنوات الدراسة، والتي يمكن التعبير عنها في الملحق رقم (17)، (18)، (19).

3.3.3- حساب المستحقات غير الاختيارية

بعد تقدير معالم نموذج الانحدار $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$ لكل مؤسسة، قمنا بتقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية لكل مؤسسة محل الدراسة خلال سنة 2011، 2012 و 2013 من خلال المعادلة الآتية:

$$NDAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + ROA_{i,t-1} \dots\dots(3)$$

حيث:

- $NDAC_{i,t}$: قيمة المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

الملحق رقم (20) يوضح المستحقات غير الاختيارية للمؤسسات محل الدراسة خلال سنة 2011، 2012 و 2013.

4.3.3- حساب المستحقات الاختيارية

يمكن حساب المستحقات الاختيارية بطرح المستحقات الكلية من المستحقات غير الاختيارية لمؤسسة ما من المؤسسات محل الدراسة خلال فترة معينة، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة الآتية:

$$DAC_{i,t} / A_{i,t-1} = TAC_{i,t} / A_{i,t-1} - NDAC_{i,t} / A_{i,t-1} \dots\dots\dots(4)$$

حيث:

- $DAC_{i,t}$: قيمة المستحقات الاختيارية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

الملحق رقم (20) يوضح قيمة المستحقات الاختيارية للمؤسسات محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2013.

بناء على ما سبق، وبعد حساب المستحقات الاختيارية للمؤسسات محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2013، يجب حساب القيمة المطلقة للمستحقات للمؤسسات محل الدراسة خلال السنوات الثلاث ومتوسط هذه المستحقات، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة تفوق المتوسط فإن المؤسسة قد مارست إدارة الأرباح خلال تلك السنة وتعطي درجة (1) كمتغير وهمي، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في سنة معينة أقل من متوسط المستحقات الاختيارية فإن المؤسسة لم تمارس إدارة الأرباح خلال تلك السنة وتعطي درجة (0) كمتغير وهمي؛ والملحق رقم (20) يبين النتائج المتحصل عليها.

4- الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل

تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وبرنامج EXCEL، واختيار الأساليب الملائمة في التحليل التي تعتمد على نوعية البيانات المراد تحليلها. ويمكن تلخيص الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها لتحقيق أهداف الدراسة فيما يلي:

1.4- التكرارات المطلقة والنسبية: تم استخدام التكرارات المطلقة والنسب المؤوية لوصف ومعرفة مدى إفصاح المؤسسات على البنود الواردة في المؤشر، وكذلك من أجل تحديد الأهمية النسبية الخاصة بالخصائص النوعية، إضافة إلى استخدامه في وصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية للمفردات المستجوبة.

2.4- المتوسطات والانحرافات المعيارية: تم استخدامها بهدف تحليل إجابات المستجوبين حول مدى تحقق الخصائص النوعية في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي وتحديد في أي مجال من مجالات سلم ليكرت تنتمي، كما تم استخدام المتوسطات في تحديد متوسط المستحقات الاختيارية للحكم على مدى قيام المؤسسات محل الدراسة بإدارة أرباحها. أما الانحراف المعياري فيوضح مدى تشتت الإجابات عن المتوسط الحسابي فهو إذا يقاس التجانس في الإجابات.

3.4- معامل الثبات ألفا كرونباخ: يتم حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ باستخدام برنامج SPSS لقياس مدى ثبات واتساق أسئلة الاستمارة.

4.4- معامل الارتباط: يستخدم لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، حيث أنه كلما كانت العلاقة قوية بين المتغيرين كلما اقترب معامل الارتباط من (+1) أو (-1)، وكلما كانت العلاقة ضعيفة كلما اقترب

معامل الارتباط من الصفر، فإذا وصلت قيمة المعامل إلى الصفر كان الارتباط منعدما بين المتغيرين. ويمكن تمثيل قوة العلاقة بين المتغيرين في الشكل الآتي:

جدول رقم (21): مقياس قوة الارتباط

ارتباط عكسي					ارتباط طردي					
قوي جدا	قوي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا	
-1	-0.9	-0.7	-0.5	-0.3	0	0.3	0.5	0.7	0.9	1

Source : Mukaka M.M, Statistics Corner: A guide to appropriate use of correlation coefficient in medical research, Malawi medical journal, 24(3): 69-71, september2012, p71.

5.4- تحليل الانحدار: يستخدم اختبار الانحدار البسيط لدراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع، ويمكن التمييز بين الارتباط والانحدار بشكل أساسي في أن الارتباط يستخدم لمعرفة قوة العلاقة بين متغيرين أما الانحدار فيستخدم للتنبؤ بالمتغير التابع (جودة القوائم المالية) جراء التغير الحاصل في المتغير المستقل (الإفصاح المحاسبي)¹. وعليه، تم استخدام الاختبارين في هذا البحث بهدف تحديد أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية (اختبار الفرضيتين 2، 3)؛

6.4- معامل التحديد: استخدم لقياس مدى مساهمة المتغير المستقل في النموذج على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع؛ بمعنى أنه يبين لنا النسبة التي يؤثر بها المتغير المستقل على المتغير التابع. وكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كانت المساهمة أكبر، وتعزى النسبة المتبقية لمتغيرات أخرى خارج الدراسة.

¹ - محمد خير سليم أبو زيد، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برمجة spss، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص379.

II - عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات

فيما يلي سيتم عرض وتحليل النتائج المتوصل إليها من خلال تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء: نتائج مؤشر الإفصاح، نتائج الاستمارة ونتائج ممارسات إدارة الأرباح. وبعد تحليل كل جزء يتم اختبار الفرضية المتعلقة به.

1- عرض وتحليل نتائج مؤشر الإفصاح واختبار الفرضية الأولى

سنحاول تحليل البيانات الواردة في القوائم المالية من أجل حساب مؤشر الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2013، وذلك بتقسيمه إلى ثلاثة محاور أساسية: محور المعلومات غير المالية، محور معلومات حول السياسات المحاسبية التي تم الاعتماد عليها لإعداد القوائم المالية ومحور خاص بالمعلومات المالية. ليتم بعدها قبول أو رفض الفرضية الأولى التي تنص على أن: "مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة متوسط".

1.1- عرض وتحليل نتائج مؤشر الإفصاح

سيتم تحليل نتائج القائمة المعيارية التي تتضمن 70 بنداً والتي تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور، ليتم بعدها تحديد البنود التي تم الإفصاح عنها خلال فترة الدراسة من البنود التي لم يتم الإفصاح عنها.

1.1.1- عرض وتحليل نتائج المحور الأول

يتضمن المحور الأول 21 بند خاص بالمعلومات غير المالية التي يتم صياغتها في شكل وصفي والإفصاح عنها من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية، إذ أن هذه المعلومات غالباً ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية.

بعد الإطلاع على القوائم المالية للسنوات محل الدراسة والتأكد من توفر البنود من عدمها تم إدراج

الجدول الآتي:

جدول رقم (22): عدد ونسبة بنود الإفصاح عن المعلومات غير المالية

نسبة البنود التي تم الإفصاح عنها %	العدد الإجمالي للبنود (APD)	عدد البنود التي لم يتم الإفصاح عنها	عدد البنود التي تم الإفصاح عنها (ACD).	الدرجة*					الدرجة البنود
				4	3	2	1	0	
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	**1
83.33%	84	14	70	9	10	2	-	-	***2
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	3
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	4
35.71%	84	54	30	4	3	-	5	9	5
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	6
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	7
95.24%	84	4	80	20	-	-	-	1	8
76.19%	84	20	64	16	-	-	-	5	9
96.43%	84	3	81	19	1	1	-	-	10
86.90%	84	11	73	10	11	-	-	-	11
67.86%	84	27	57	5	6	9	1	-	12
67.86%	84	27	57	5	7	7	2	-	13
22.62%	84	65	19	-	4	2	3	12	14
3.57%	84	81	3	-	-	-	3	18	15
66.67%	84	28	56	3	9	8	1	-	16
54.76%	84	38	46	2	6	7	6	-	17
88.09%	84	10	74	16	3	-	1	-	18
86.90%	84	11	73	15	3	2	-	1	19
76.19%	84	20	64	16	-	-	-	5	20
96.43%	84	3	81	18	3	-	-	-	21
76.42%	1764	416	1348	المجموع					

المصدر: إعداد الطالبة بناء على تحليل نتائج نظام EXCEL

من خلال نتائج الجدول رقم (22)، يتضح أن إجمالي عدد بنود المعلومات غير المالية المفصوح عنها فعلا بلغ 1348 بند من أصل 1764 بند خلال فترة الدراسة. وعليه، فإن نسبة امتثال المؤسسات

* الجدول رقم (16): تعطي الدرجة 0: إذا لم يتم الإفصاح عن البنود في القوائم المالية خلال 4 سنوات (2010، 2011، 2012، 2013)، الدرجة 1: إذا تم الإفصاح عن البنود خلال سنة فقط من بين 4 سنوات، الدرجة 2: إذا تم الإفصاح عن البنود خلال سنتين من بين 4 سنوات، الدرجة 3: إذا تم الإفصاح عن البنود خلال ثلاث سنوات من بين أربع سنوات والدرجة 4: إذا تم الإفصاح عن البنود خلال أربع سنوات.
** البند رقم 1 "مقر المؤسسة" تفصح عنه جميع المؤسسات محل الدراسة (21 مؤسسة) خلال أربع سنوات، وعليه تم الإفصاح عن البند 84 مرة (4*21).

*** البند رقم 2 "أهداف المؤسسة" تفصح عنه 9 مؤسسات خلال أربع سنوات وعشر مؤسسات خلال ثلاث سنوات ومؤسساتين خلال سنتين، وعليه فإن عدد البنود التي تم الإفصاح عنها هي 70 بند (2*2 + 3*10 + 4*9).

محل الدراسة لمتطلبات الإفصاح وفقا لهذا المحور بلغت 76٪، وحسب دراسة لاينز وآخرون فإن النسبة تتراوح بين 60٪ و 79٪ وهي تعكس درجة إفصاح متوسطة.

$$DIND = \sum_{i=1}^t \frac{ACD}{APD}$$

$$DIND = \frac{1348}{1764} = 0.76$$

$$DIND = 76\%$$

كما تبين نتائج الجدول السابق، أن المؤسسات تقوم بالإفصاح عن المعلومات غير المالية على النحو الآتي:

- تقوم المؤسسات بالإفصاح عن نسبة 100٪ من المعلومات العامة (من البند رقم 1 إلى البند رقم 7) بصفة دائمة، ويرجع سبب ذلك إلى إلزام القانون الجزائري والنظام المحاسبي المالي المؤسسات بتوضيح تلك البنود، ماعدا البند رقم 5 "فترة إعداد القوائم المالية المرحلية" فالمؤسسات تفصح عنه بنسبة 35.71٪ خلال فترة الدراسة؛ بمعنى أن المؤسسات لا تقوم بإعداد القوائم المالية المرحلية بصورة دورية وذلك لأن النظام المحاسبي المالي لم ينص على إلزامية إعدادها بالإضافة إلى عدم إلمام معدي القوائم المالية بأهميتها وأهدافها، والبند رقم 2 "أهداف المؤسسة" حيث تفصح عنه بنسبة 83.33٪ وهذا في حالة تحديد أهداف جديدة فقط.
- تفصح المؤسسات بنسبة 95.24٪ عن البند الخاص بـ "معلومات عن كبار المستثمرين في المؤسسة"، و76.19٪ حول "هيكل المساهمين". وتجدر الإشارة إلى أن معظم المؤسسات الخاصة لا تقوم بالإفصاح عن هيكل مساهميها لخصوصية هذه المعلومة بينما في المؤسسات العامة فالمساهم الوحيد هو الدولة؛
- تقوم المؤسسات بالإفصاح عن البند رقم 10 "الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها المؤسسة" بنسبة 96.43٪ وذلك لأن مؤسسات المساهمة عند إنشائها يجب أن تتخذ لها اسم معين مشتق من طبيعة نشاطها الأساسي ويجب أن يكون مسبوقة أو متبوعا بذكر شكل المؤسسة ومبلغ رأسمالها، كما تقوم بالإفصاح عن البند رقم 11 "بيان بأجال استحقاق الديون" بنسبة 86.90٪، حيث نص النظام المحاسبي المالي على أنه يجب على المؤسسات أن تقوم ببيان آجال استحقاق الحسابات الدائنة والديون في تاريخ وقف الحسابات مع التمييز بين تلك التي يقل أجل استحقاقها عن عام واحد وتلك التي يتراوح أجل استحقاقها بين عام وخمسة أعوام. كذلك البند رقم 12 "العملاء الرئيسيين لها" تفصح عنه المؤسسات بنسبة 67.86٪، وذلك لأنها معلومات إذا أتحت يمكن أن تستغلها أطراف أخرى مما يقلل حظوظ تلك المؤسسات في السوق (المنافسة)؛

- تفصح المؤسسات عن البند رقم 13 "تفسيرات تغير المبيعات" بنسبة 67.86% وخاصة إذا كان التغير كبيرا سواء بالزيادة أو الانخفاض. كما نلاحظ أن المؤسسات تختلف في درجة الإفصاح عن البند رقم 14 "سياسة توزيع الأرباح"، إلا أن أغلبها تفصح عن هذا البند أحيانا فقط وذلك لخصوصية هذه المعلومة وخاصة في المؤسسات الخاصة؛
- لا تقوم المؤسسات بالإفصاح عن طريقة تحديد القيمة العادلة " البند رقم 15" وهذا راجع إلى البيئة الجزائرية وعدم توفر سوق مالي نشط، إلا في حالات خاصة فقط كحالة بيع عقارات واندماج المؤسسات وتحديد القيمة الحقيقية الصافية لها؛
- تقوم المؤسسات بالإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها "البند رقم 16" بنسبة 66.67%، بينما الإفصاح عن سياسة إدارة هذه المخاطر "البند رقم 17" يتفاوت بين المؤسسات ويشمل عادة الإفصاح عن زيادة الطاقة الإنتاجية، إعداد إستراتيجية تسويق ناجحة، وضع برنامج مراجعة داخلية فعال، الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المستحدثة في المؤسسة. في هذا المجال، نص المعيار المحاسبي الدولي (IAS32) على أنه يجب على المؤسسة أن تصف سياسات إدارة المخاطر المتعلقة بأهدافها، وتشمل المخاطر: سياسة تغطية المخاطر لكل نوع رئيسي لمعاملة متوقعة، مخاطر السعر (العملة، سعر الفائدة، مخاطر السوق)، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ومخاطر التدفق النقدي.
- تقوم المؤسسات بالإفصاح عن الخسائر غير القابلة للقياس ولم توضع لها مؤونة "البند رقم 18" بنسبة 88.09% ؛ بالإضافة إلى أنها تفصح عن وصف لطريقة تحديد قطاعاتها "البند رقم 19" بنسبة 86.90% سواء على أساس القطاع الجغرافي أو قطاع الأنشطة، لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على تقييم طبيعة أنشطة الأعمال التي تقوم بها وآثارها المالية والبيئية والاقتصادية التي تعمل فيها، كما تساعدهم في تقييم حالة عدم التأكد المحيطة بتحديد وقت وقيمة تحقق التدفقات النقدية المتوقعة للمؤسسة ككل. هذا ويجدر التنبيه، إلى أن الإفصاح عن قطاعات المؤسسة يكون عادة في المؤسسات التي لديها عدة أنشطة أساسية أو يتوزع نشاطها على مناطق جغرافية مختلفة؛
- تفصح المؤسسات عن العاملين وخطط الحوافز "البند رقم 20" بنسبة 76.19%، وذلك بتوضيح عدد الموظفين والمستخدمين خلال السنة المالية مع تحديد نظام توزيع المكافآت وزيادة الأجور.
- تطبق المؤسسات مبدأ الأهمية النسبية للإفصاح عن معلومات القوائم المالية، فالكشوف المالية تبرز كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستخدميها اتجاه المؤسسة، كما أنه في بعض الحالات يتم جمع المبالغ غير معتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة؛ وقد حدد النظام المحاسبي المالي مبدأ الأهمية النسبية في المادة 11 من المرسوم التنفيذي 156-08.

2.1.1- عرض وتحليل نتائج المحور الثاني

يتضمن المحور الثاني معلومات حول السياسات المحاسبية التي تم الاعتماد عليها لإعداد القوائم المالية، بالإضافة إلى التغيرات في التقديرات المحاسبية. ويهدف هذا المحور إلى تحديد مدى قيام المؤسسات محل الدراسة بالإفصاح عن البنود الواردة فيه بالاعتماد على ثمانية بنود، ويمكن توضيح درجة توفر بنود المحور الثاني في الجدول الآتي:

جدول رقم (23): عدد ونسبة بنود الإفصاح عن المعلومات حول السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية

نسبة البنود المفصح عنها	العدد الإجمالي للبنود (APD).	عدد البنود التي لم يتم الإفصاح عنها.	عدد البنود التي تم الإفصاح عنها (ACD).	الدرجة					الدرجة البنود
				4	3	2	1	0	
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	22
98.81%	84	1	83	20	1	-	-	-	23
78.57%	84	18	66	8	8	5	-	-	24
98.81%	84	1	83	20	1	-	-	-	25
89.28%	84	9	75	14	5	2	-	-	26
80.95%	84	16	68	10	6	5	-	-	27
36.90%	84	53	31	-	-	3	25	13	28
25%	84	63	21	3	-	2	5	11	29
76.04%	672	161	511	المجموع					

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام EXEL

من خلال نتائج الجدول السابق، يتضح أن إجمالي عدد بنود المعلومات حول السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية المفصح عنها فعلا بلغ 511 بند من أصل 672 خلال فترة الدراسة. وعليه فإن نسبة امتثال المؤسسات محل الدراسة لمتطلبات الإفصاح وفقا لهذا المحور بلغت 76%، وحسب دراسة لاينز وآخرون فإن النسبة تتراوح بين 60% و 79% وهي تعكس درجة إفصاح متوسطة.

$$DIND = \sum_{i=1}^t \frac{ACD}{APD}$$

$$DIND = \frac{511}{672} = 0.76$$

$$DIND = 76\%$$

يظهر من نتائج الجدول رقم (23)، أن المؤسسات تقوم بالإفصاح عن المعلومات حول السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية على النحو الآتي:

- تقوم المؤسسات بالإفصاح عن طرق الاهتلاك المطبقة والأعمار المقدرة للأصول "البند رقم 22" بنسبة 100%، كما تفصح عن أسس القياس المستخدمة للأصول (التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة العادلة، القيمة القابلة للتحقق) "البند رقم 23" بنسبة 98.81%، أما البند رقم 24 "أسس القياس المستخدمة للخصوم (القيمة الحالية، القيمة العادلة، المبلغ واجب الدفع...)" فتفصح عنه بنسبة 78.57%. وبالنسبة لطرق تقييم المخزون "البند رقم 25" فقدرت نسبة الإفصاح عنه بـ 98.81%؛

تجدر الإشارة أن المادة 15 من المرسوم 156-08 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11-07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي نصت على دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات لتحقيق القابلية للمقارنة وانسجام المعلومات المحاسبية. وفي هذا المجال، لوحظ أن المؤسسات لا تقوم بالإفصاح عن حقيقة تطبيق سياسة محاسبية معينة، حيث أنها تقوم باختيار الطريقة التي تراها مناسبة من وجهة نظر القائم بإعداد القوائم المالية ليتم الإفصاح عنها مباشرة دون تقديم تفسيرات وبراهين عن سبب اختيار سياسة معينة؛

- تقدر نسبة إفصاح المؤسسات عن الانخفاض في قيمة الأصول "البند رقم 26" بـ 89.28%، وخاصة إذا كان للانخفاض أثر كبير على بنود القوائم المالية. حيث يعرف الانخفاض طبقاً للمادة 7-112 من القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية على أنه: "عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية للاهلاك، فإن هذه الأخيرة يجب إرجاعها إلى القيمة القابلة للتحصيل، حينئذ يشكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية على القيمة القابلة للتحصيل خسارة في القيمة"¹. وعليه تقوم المؤسسات ببيان خسائر القيمة مع توضيح أنماط الحسابات المستعملة والمخصصات التي تمت خلال السنة المالية؛

- تفصح المؤسسات عن طبيعة التقدير المحاسبي "البند رقم 27" بنسبة 80.95%، الذي تقوم به مكاتب الخبرة المتخصصة في تقدير قيمة أحد البنود، وذلك في غياب وسائل دقيقة للقياس في حالات عدم التأكد كتقدير مخصصات خسائر المقاولات الإنشائية قيد الإنجاز ومخصص مقابلة مطالبات دعاوى الضمان؛

- قدرت نسبة إفصاح المؤسسات محل الدراسة عن الأخطاء المحاسبية "البند رقم 28" بـ 36.90% والتي تنتج سواء عند التسجيل المحاسبي أو عند تطبيق القواعد المحاسبية. حيث يقوم المبدأ العام بشأن تصحيح الأخطاء حسب معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS)، بوجود أن تقوم المؤسسة بتصحيح كافة الأخطاء الجوهرية التي تخص الفترات الماضية بأثر رجعي في القوائم المالية المصرح بها للإصدار

¹ القرار المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص7.

بعد اكتشافها، والإفصاح عن كيفية تصحيح الخطأ الجوهري إذا كان من غير الممكن تطبيقه بأثر رجعي. وفي هذا المجال، نص النظام المحاسبي المالي على أنه يتوجب على المؤسسات أن تقوم ببيان ما يحتمل وقوعه من أخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية: طبيعتها وتأثيراتها في حسابات السنة المالية، وطريقة الإدراج في الحسابات، وإعادة معالجة المعلومات القابلة للمقارنة والخاصة بالسنة المالية السابقة.

– لم تقم معظم المؤسسات بإعادة تقييم بنود عناصر الميزانية "البند رقم 29" بقيمتها العادلة بدلا من القيمة التاريخية، إلا أنه توجد ثلاث مؤسسات فقط قامت بإعادة التقييم خلال أربع سنوات في حين أن سبع مؤسسات قامت بإعادة التقييم خلال سنة وسنتين.

3.1.1- عرض وتحليل نتائج المحور الثالث

يتضمن المحور الثالث معلومات مالية تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية ناتجة عن الأحداث التي تقوم بها المؤسسة، وتعد بمثابة المادة الخام للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين والتي يتم عرضها عادة في متن القوائم المالية. يهدف هذا المحور إلى تحديد مدى قيام المؤسسات محل الدراسة بالإفصاح عن البنود الواردة فيه بالاعتماد على 41 بند، ويمكن توضيح درجة توفر بنود المحور الثالث في الجدول التالي:

جدول رقم (24): عدد ونسبة بنود الإفصاح عن المعلومات المالية

نسبة البنود المفصح عنها %	العدد الإجمالي للبنود (APD).	عدد البنود التي لم يتم الإفصاح عنها.	عدد البنود التي تم الإفصاح عنها (ACD).	الدرجة					الدرجة البنود
				4	3	2	1	0	
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	30
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	31
4.76%	84	80	4	1	-	-	-	20	32
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	33
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	34
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	35
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	36
90.48%	84	8	76	13	8	-	-	-	37
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	38
0%	84	84	0	-	-	-	-	21	39
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	40
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	41
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	42
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	43
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	44
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	45
65.48%	84	29	55	12	1	1	2	5	46
0%	84	84	0	-	-	-	-	21	47
53.57%	84	39	45	11	-	-	1	9	48
0%	84	84	0	-	-	-	-	21	49
69.05%	84	26	58	14	-	1	-	6	50
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	51
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	52
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	53
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	54
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	55
0%	84	84	0	-	-	-	-	21	56
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	57
15.48%	84	71	13	2	-	1	3	15	58
100%	84	0	84	21	-	-	-	-	59
59.52%	84	34	50	7	5	2	3	4	60
84.52%	84	13	71	12	7	1	-	1	61
57.14%	84	36	48	3	6	7	4	1	62
79.76%	84	17	67	6	13	2	-	-	63
23.81%	84	64	20	-	-	7	6	8	64
0%	84	84	0	-	-	-	-	21	65
65.48%	84	29	55	6	8	3	1	3	66
70.24%	84	25	59	5	8	7	1	-	67
0%	84	84	0	-	-	-	-	21	68
84.52%	84	13	71	11	8	1	1	-	69
38.09%	84	52	32	4	4	-	4	9	70
69.80%	3444	1040	2404	المجموع					

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام EXEL

من خلال نتائج الجدول السابق، يتضح أن إجمالي عدد بنود المعلومات حول السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية المفصح عنها فعلا بلغ 2404 بند من أصل 3444 خلال فترة الدراسة. وعليه فإن نسبة امتثال المؤسسات محل الدراسة لمتطلبات الإفصاح وفق هذا المحور بلغت 69.8%، وحسب دراسة لاينز وآخرون فإن النسبة تتراوح بين 60% و79% وهي تعكس درجة إفصاح متوسطة.

$$DIND = \sum_{i=1}^t \frac{ACD}{APD}$$

$$DIND = \frac{2404}{3444} = 0.698$$

$$DIND = 69.8\%$$

تبين نتائج الجدول رقم (24)، أن المؤسسات تقوم بالإفصاح عن المعلومات المالية على النحو الآتي:

- تقوم المؤسسات بالإفصاح عن البنود التالية، البند رقم "30"، "31"، "33"، "34"، "35"، "36"، "38"، "40"، "41"، "42"، "43"، "44"، "45"، "51"، "52"، "53"، "54"، "55"، "57" والبند رقم "59" بنسبة 100%، وذلك لأن النظام المحاسبي المالي نص صراحة على ضرورة إدراج تلك المعلومات سواء في متن القوائم المالية (الميزانية، قائمة الدخل، قائمة تغيرات الأموال الخاصة وقائمة التدفقات النقدية) أو ملحقاتها؛
- قدرت نسبة إفصاح المؤسسات محل الدراسة عن البنود التالية البند رقم "39"، "47"، "49"، "56"، "65" والبند رقم "68" بـ 0%، بينما كانت نسبة الإفصاح عن البند رقم "32"، "46"، "58"، "60"، "64" والبند رقم "70" بـ 4.76%، 15.48%، 23.81% و38.09% على التوالي. وترجع نسبة الإفصاح المنعدمة والمنخفضة إلى أن النظام المحاسبي المالي لم ينص على ضرورة الإفصاح عن بعض البنود، وبذلك تبقى للمؤسسات حرية الإفصاح عنها من عدمه، كذلك فإن المؤسسات ترغب في بعض الأحيان بعدم الإفصاح عن بنود معينة لأسباب تراها في غير صالح المؤسسة سواء من حيث الرغبة في تخفيض مبلغ الضريبة أو إظهار أدائها بصورة أفضل. كذلك البيئة الجزائرية وعدم توفر سوق مالي نشط حال دون قيام المؤسسات بالإفصاح عن بعض البنود.

2.1- اختبار الفرضية الأولى

من خلال دراستنا لمؤشر الإفصاح المحاسبي، حاولنا اختبار مدى صدق الفرضية الأولى التي تم تبنيها والتوصل إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى: مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة متوسط.

تناولنا سابقا خطوات تصميم وحساب مؤشر الإفصاح المحاسبي، وعليه سيتم التطبيق العددي في المعادلة الآتية لحساب مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة.

$$DIND = \sum_{i=1}^t \frac{ACD}{APD}$$

حيث:

- DIND: مؤشر الإفصاح للمؤسسات؛

- ACD: عدد البنود الفعلي (عدد البنود التي تم الإفصاح عنها)؛

- APD: عدد البنود القابلة للتطبيق في المؤسسة.

بالتطبيق العددي واستنادا إلى معطيات نظام التحليل الإحصائي "SPSS" ونظام EXCEL أصبح المعادلة على النحو الآتي:

$$DIND = \frac{1348 + 511 + 2404}{1764 + 672 + 3444} = \frac{4263}{5880} = 0.72$$

$$DIND = 72\%$$

يتضح من المعادلة السابقة أن إجمالي عدد البنود المفصح عنها فعلا بلغ 4263 بند من أصل 5880 بند. وعلى هذا الأساس، فإن قيمة مؤشر الإفصاح المعتمد لـ 21 مؤسسة على مدى فترة الدراسة قدر بـ 72%؛ أي أنه 28% من إجمالي البنود لم يفصح عنها من قبل المؤسسات محل الدراسة. وفي هذا المجال يوضح الملحق رقم (13) نسبة الإفصاح في كل مؤسسة محل الدراسة، حيث بلغت أعلى نسبة إفصاح (77%) في مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة "SCAEK"، بينما بلغت أدنى نسبة إفصاح (69%) في مؤسسة فارما أنفست "PHARMA" ومؤسسة "LAID BOURAS" ومؤسسة "SANIAK". وهي نسب بمدى ضعيف مما يعكس انحرافا بسيطا (0.022) بين نسب الإفصاح في مختلف المؤسسات.

وعليه يتضح لنا أن مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة متوسط قدر بـ 72% وهو يتراوح بين 60% و79%. بمعنى أنه يشير إلى درجة إفصاح متوسطة فيما يخص قيام المؤسسات محل الدراسة بالإفصاح عن معلومات القائمة بمحاورها الثلاثة. وحسب رأي الباحثة، فإن نسبة الإفصاح المقدر بـ 72% في المؤسسات محل الدراسة مقبولة جدا إذا ما قورنت بمتطلبات بيئة الأعمال الجزائرية وهاجس

السرية، إذ أن الإدارة عادة ما ترغب في إخفاء المعلومات الهامة والحساسة التي ينبغي ألا يفصح عنها للمنافسين بالإضافة إلى المدة القصيرة نوعا ما لتطبيق SCF.

لذلك تأسيسا على ما تقدم، وبعد حساب مؤشر الإفصاح المحاسبي فإن الفرضية الأولى التي تنص على أنه: "مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة متوسط" محققة.

2- عرض وتحليل نتائج الاستمارة واختبار الفرضية الثانية

للتعرف على آراء المهنيين المحاسبين حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية، تم توزيع الاستمارات في المؤسسات محل الدراسة، وتجميع المعلومات اللازمة لمعالجة الموضوع، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج "SPSS" واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة، بهدف الوصول إلى نتائج ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

1.2- عرض وتحليل نتائج الاستمارة

تضمنت الاستمارة مجموعة من العبارات مقسمة إلى جزأين أساسيين: الجزء الأول تضمن بيانات عامة، في حين أن الجزء الثاني تضمن مجموعة من العبارات متعلقة بمدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية.

1.1.2- عرض وتحليل نتائج الجزء الأول "معلومات عامة"

تتمحور الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة فيما يلي:

أ- الجنس:

تم جمع الاستمارات الموزعة وتصنيفها على أساس جنس المستجوبين، فتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (25): توزيع المستجوبين حسب الجنس

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
72.2%	70	ذكر
27.8%	27	أنثى
100%	97	المجموع

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS

يتضح من الجدول رقم (52)، أن نسبة الذكور بلغت 72.2% من إجمالي المستجوبين، بينما بلغت نسبة الإناث 27.8%؛ ويرجع ذلك إلى ميل فئة الذكور إلى هذا المجال من العمل .

ب- السن:

قمنا بجمع الاستثمارات وتصنيفها على أساس السن، فتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (26): توزيع المستجوبين حسب السن

السن	التكرار	النسبة المئوية
من 20 إلى 30 سنة	22	22.7%
من 31 إلى 40 سنة	34	35.1%
من 41 إلى 50 سنة	24	24.7%
أكثر من 50 سنة	17	17.5%
المجموع	97	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنه تم تقسيم المستجوبين إلى أربع فئات عمرية، وكانت النسبة الكبيرة عند الفئة الثانية بنسبة 35.1% وهي في الغالب تمثل المحاسبين والموظفين المكلفين بالدراسات التقنو اقتصادية، تليها الفئة الثالثة بنسبة 24.7% وهي تمثل فئة رؤساء دائرة المالية والمحاسبة ورؤساء مصلحة المحاسبة، تأتي بعدها الفئة الأولى بنسبة 22.7% وهي تمثل كذلك المحاسبين والمكلفين بالدراسات التقنو اقتصادية، وأخيرا الفئة الرابعة بنسبة 17.5% فغالبيتها تمثل الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات.

ج- المؤهل العلمي

فيما يخص المؤهل العلمي، فإن أفراد الدراسة موزعون حسب النسب المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (27): توزيع المستجوبين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
أقل من جامعي	3	3.1%
شهادة دراسات تطبيقية في المحاسبة	5	5.2%
جامعي	58	59.8%
جامعي + دراسات متخصصة	31	32%
المجموع	97	100

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS

من خلال الجدول السابق يتضح أن نسبة 58% من المستجوبين حاصلين على مستوى جامعي، ويرجع ارتفاع هذه النسبة لتركيزنا على مجموعة من المستجوبين تشترط وظائفهم المستوى الجامعي، تليها نسبة 31% للمستجوبين الحائزين على مستوى جامعي إضافة إلى دراسات متخصصة وعادة ما تضم هذه الفئة رؤساء دائرة المالية والمحاسبة ورؤساء مصلحة المحاسبة والخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات، تأتي بعد ذلك نسبة 5% للمستجوبين الحائزين على شهادة دراسات تطبيقية في المحاسبة تم تكوينهم في مركز التكوين المهني والتمهين، ونسبة 3% من المستجوبين حاصلين على مستوى أقل من جامعي وتضم هذه الفئة المحاسبين القدامى إذ أنه لم تكن تشترط شهادة جامعية أو تطبيقية عند التوظيف في ذلك الوقت.

وعليه يمكن القول، أن معظم المستجوبين يمتلكون مؤهلات علمية عالية، وهذا ما يزيد من قدرة المستجوبين للإجابة على عبارات الاستمارة لما لهم من اطلاع ودراية يمكن الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدراسة.

د- الوظيفة:

يمكن توضيح النسب المؤوية لتصنيف المستجوبين حسب الوظيفة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (28): توزيع المستجوبين حسب الوظيفة

النسبة المؤوية	التكرار	المؤهل العلمي
11.3%	11	الخبراء المحاسبون ومحافظو الحسابات
42.3%	41	المحاسبون
14.4%	14	رئيس دائرة المالية والمحاسبة
19.6%	19	رئيس مصلحة المحاسبة
12.4%	12	الموظفون المكلفون بالدراسات التقنو اقتصادية في البنوك
100%	97	المجموع

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنه تم تقسيم أفراد الدراسة إلى خمسة فئات حسب الوظيفة، وكانت النسبة الكبيرة من المستجوبين عند الفئة الثانية بنسبة 42.3% وهي تمثل المحاسبين، فيما تضم الفئة الثالثة رؤساء دائرة المالية والمحاسبة بنسبة 14.4%، والفئة الرابعة تضم رؤساء مصلحة المحاسبة بنسبة 19.6%، تليها الفئة الخامسة بنسبة 12.4% وهي تمثل الموظفين المكلفين بالدراسات التقنو اقتصادية، وفي الأخير تأتي الفئة الأولى بنسبة 11.3% تضم الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات.

في هذا المجال، فإن تركيز المستجوبين في الفئة الثانية يعود إلى أن كل مؤسسة محل دراسة يمكن أن توظف محاسب أو أكثر حسب احتياجاتها وحجم نشاطها، على غرار وظيفة رئيس دائرة المالية والمحاسبة ورئيس مصلحة المحاسبة أين يشغل كل منصب شخص واحد. أما بالنسبة للخبراء المحاسبين أو محافظي الحسابات فكل مؤسسة مجبرة قانونا على تعيين مدقق خارجي. بالإضافة إلى ذلك، فكل مؤسسة تتعامل مع بنك معين أين يقوم الموظف المكلف بالدراسات التقنو اقتصادية بدراسة الوضعية المالية لتلك المؤسسة لاتخاذ القرار بمنحها القرض من عدمه.

هـ - الخبرة المهنية:

قمنا بجمع الاستثمارات وتصنيفها على أساس الخبرة المهنية في أربع فئات أساسية، خصصت الفئة الأولى لما دون خمس سنوات خبرة، فيما تضم الفئة الثانية الأفراد الذين تتراوح خبرتهم ما بين خمس وعشر سنوات، والفئة الثالثة تضم الأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 11 و 20 سنة، أما الفئة الرابعة فخصصت للأفراد الذين لديهم خبرة تفوق 20 سنة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (29): توزيع المستجوبين حسب الخبرة المهنية

النسبة المئوية	التكرار	السن
22.7%	22	أقل من 5 سنوات
30.9%	30	من 5 إلى 10 سنوات
21.6%	21	من 11 إلى 20 سنة
24.7%	24	أكثر من 20 سن
100%	97	المجموع

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS

نستخلص من الجدول أعلاه، أن نسبة 30% من الأفراد تتراوح خبرتهم ما بين خمس وعشر سنوات، ونسبة 24% من الأفراد خبرتهم أكثر من 20 سنة، بينما نسبة 22% من الأفراد خبرتهم أقل من 5 سنوات، في حين أن نسبة 21% من الأفراد خبرتهم تتراوح بين 11 و 20 سنة. وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها يتضح أن معظم أفراد الدراسة لديهم خبرة معتبرة في مجال عملهم مما يزيد من قدرتهم على الإجابة بموضوعية على عبارات الاستمارة.

2.1.2- عرض وتحليل نتائج الجزء الثاني "مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية"

بعد التطرق إلى الخصائص الديموغرافية في المحور الأول، تأتي كمرحلة ثانية عملية تقييم آراء المستجوبين حول مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية، وذلك بالإجابة على مجموعة من الأسئلة مقسمة في أربعة محاور أساسية على النحو التالي:

أ- نتائج المحور الأول:

يتضمن المحور الأول ثمانية أسئلة (1-8) تتعلق بخاصية الملاءمة، تم فيه تقييم آراء المستجوبين حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق هذه الخاصية. وكانت نتائج إجابات المستجوبين المتعلقة بالمحور الأول موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (30): نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الأول "الملاءمة"

المحور الأول: تقييم دور SCF [*] في تحسين جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الملاءمة					
الرقم	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
1	تساعد المعلومات المعدة وفق SCF على تغيير درجة التأكد (المخاطر) المتصلة بالقرارات المراد اتخاذها	3.71	1.080	74.2%	عالية
2	الإفصاح المحاسبي وفق SCF يساعد مختلف المستخدمين في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية	3.84	0.909	76.8%	عالية
3	يوفر SCF معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد في تقييم مختلف القرارات	3.55	0.913	71%	عالية
4	تتميز المعلومات المالية المعدة وفق SCF بقيمة استراتيجية تساعد مستخدميها في تقييم تنبؤاتهم السابقة وتصحيحها	3.60	1.178	72%	عالية
5	القوائم المالية المعدة وفق SCF لها قدرة تفسيرية كافية	4.01	0.700	80.2%	عالية
6	استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس يساهم في تقديم معلومات مالية ملائمة	3.34	1.019	66.8%	متوسطة
7	يكفل تطبيق SCF إنتاج معلومات مالية وغير مالية تلبي احتياجات مختلف المستخدمين	3.58	1.171	71.6%	عالية
8	تطبيق SCF يساعد على تقديم معلومات تقدم لمختلف المستخدمين في الوقت المناسب	4.12	0.725	82.4%	عالية
	المجموع	3.72	0.962	74.4%	عالية

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS

يتضح من نتائج الجدول رقم (30)، أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول المتعلق بـ "تقييم دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الملاءمة" يساوي 3.72، وهو في حدود المجال [3.40-4.20]، أي أن نسبة الأهمية النسبية تقدر بـ 74.4% والتي تعكس درجة موافقة عالية.

كما نلاحظ أن المستجوبين يوافقون بشدة على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يساعد على تقديم معلومات مالية تقدم لمختلف المستخدمين في الوقت المناسب، إذ بلغ المتوسط الحسابي للسؤال رقم (08) القيمة 4.12 وهو في حدود المجال [3.40-4.20]، والذي يعكس درجة موافقة عالية. وترجع هذه النسبة

* SCF : النظام المحاسبي المالي.

المرتفعة، إلى كون النظام المحاسبي المالي حسب آراء المستجوبين يوفر معلومات مالية في فترات زمنية محددة تمكن مختلف المستخدمين من اتخاذ مختلف القرارات، وذلك قبل أن تفقد المعلومات المالية قدرتها على التأثير في عميلة اتخاذ القرار.

من جهة أخرى، نلاحظ أن هناك مستوى موافقة متوسط من قبل المستجوبين على أن استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس يساهم في تقديم معلومات مالية ملائمة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للسؤال رقم (6) بـ 3.34 وهو في حدود المجال [2.60-3.40]، والذي يعكس درجة موافقة متوسطة. ويعود سبب ذلك إلى أن معظم المستجوبين لا يؤيدون إطلاقاً تطبيق القيمة العادلة لأنها حسب رأيهم تتيح المجال للتلاعب في نتائج أعمال المؤسسة وتغطي بعض الثغرات في البيانات المالية، بالإضافة إلى أنها تتيح المجال للاجتهاد والحكم الشخصي واتباع أسس قياس مختلفة خاصة في ظل عدم توفر سوق مالي نشط في بيئة الأعمال الجزائرية. في حين أن القليل من المستجوبين يؤيدون تطبيقها خاصة أنها تساعد في تحديد الوضع المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات وتعكس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.

يوضح الملحق رقم (14) متوسط إجابات المستجوبين حول المحور الأول "دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملاءمة" وذلك في كل مؤسسة محل الدراسة. وعلى هذا الأساس، ظهر أعلى متوسط لدرجة الموافقة في مؤسسة "ALCIB" بمقدار 4.38 (درجة موافقة عالية جداً)، بينما أدنى متوسط ظهر في مؤسسة "URBAS" بمقدار 3.21 (درجة موافقة متوسطة).

ب- نتائج المحور الثاني:

يتضمن المحور الثاني 11 سؤال (9- 19) تتعلق بخاصية الموثوقية، حيث تم تقييم آراء المستجوبين حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق هذه الخاصية. وكانت نتائج إجابات المستجوبين موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (31): نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الثاني "الموثوقية"

المحور الثاني: تقييم دور SCF في تحسين جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الموثوقية					
الرقم	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
9	يرتب SCF المعلومات المالية بصورة تعكس بصدق الأحداث والعمليات المالية	3.93	0.857	78.6%	عالية
10	يركز SCF على تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني	4.12	0.832	82.4%	عالية
11	يعتمد SCF على بدائل للقياس المحاسبي تسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع الاقتصادي	3.84	0.943	76.8%	عالية
12	تطبيق SCF يجعل القوائم المالية خالية من التحيز	3.65	1.090	73%	عالية
13	تطبيق SCF يجعل القوائم المالية خالية من الأخطاء الهامة	3.95	0.651	79%	عالية
14	يتوافق SCF مع الوسائل المعلوماتية الحديثة مما يسمح بتوفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضع المالي للمؤسسات	3.70	0.981	74%	عالية
15	الإفصاح المحاسبي وفق SCF يعكس مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها	3.93	0.794	78.6%	عالية
16	تطبيق SCF يخفف من مشكلة عدم تماثل المعلومات	3.12	1.460	62.4%	متوسطة
17	تتميز معلومات SCF بالاكتمال من خلال تغطيتها لكافة الأحداث المالية والاقتصادية	3.31	1.034	66.2%	متوسطة
18	تبنى SCF لمبدأ الحيطة والحذر يجعل القوائم المالية موثوقة	4.06	0.626	81.2%	عالية
19	يرسخ SCF أسس التسيير الشفاف	2.31	0.741	46.2%	منخفضة
	المجموع	3.63	0.909	72.6%	عالية

المصدر: إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS

من خلال الجدول رقم (31)، نلاحظ أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني المتعلق بـ "تقييم دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الموثوقية" يقدر بـ 3.63 وهو في حدود المجال [3.40-4.20]، أي أن نسبة الأهمية النسبية تقدر بـ 72.6% والتي تعكس درجة موافقة عالية. كما نلاحظ أن المستجوبين يوافقون بشدة على أن النظام المحاسبي المالي يركز على تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع الاقتصادي، حيث قدر المتوسط الحسابي بـ 4.12 وهو في حدود المجال [3.40-4.20]، والذي يعكس

درجة موافقة عالية. ويعود السبب في ذلك إلى أن النظام المحاسبي المالي يهدف إلى تحسين جودة القوائم المالية، والتركيز على الواقع الاقتصادي أكثر من الجانب القانوني "تغليب الجوهر على الشكل". إذ أن أغلبية المستجوبين يرون أن النظام المحاسبي المالي عالج العديد من القضايا التي تجسد مبدأ الواقع الاقتصادي كالإيجار التمويلي الذي يجب أن يرسم في سجلات المستأجر وليس المؤجر، وذلك لأنه يمكن للمؤسسة أن تتخلص من أصل ما إلى طرف آخر بطريقة يفهم من وثائقها أنها تمرير ملكية الأصل إلى الطرف الآخر، بينما تبقى المؤسسة تحصل على الفوائد الاقتصادية المستقبلية للأصل عن طريق اتفاقيات تضمن ذلك، فاعتبار العملية عملية بيع في هذه الحالة لا يمثل بصدق الواقع.

كما نلاحظ أن هناك درجة موافقة منخفضة من قبل المستجوبين فيما يخص السؤال رقم 19 "تساهم المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي المالي في ترسيخ مبدأ التسيير الشفاف والكفاء"؛ حيث قدر المتوسط الحسابي بـ 2.31 وهو في حدود المجال [1.80- 2.60]، والذي يعكس درجة موافقة منخفضة. ويرجع ذلك إلى أن أغلبية المستجوبين لا يرون علاقة بين التسيير الكفاء والنظام المحاسبي المالي، فحسب رأيهم أن التسيير الفعال والشفاف يرتبط أكثر بالخبرة، الممارسة، المهارات الفردية والجماعية، المبادئ ومدى الالتزام بأخلاقيات المهنة التي توصلهم في النهاية لتحقيق هدف معين. في حين أن عددا قليلا من المستجوبين يرون أن النظام المحاسبي المالي يساعد في تحقيق التسيير الفعال والشفاف، وذلك باعتبار أن هذا النظام يدعم قواعد حوكمة المؤسسات والتي تهدف بالأساس إلى إلزام المسيرين بالتسيير الشفاف والكفاء في إطار هدف المساءلة.

يوضح الملحق رقم (14) متوسط إجابات المستجوبين حول دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الموثوقية وذلك في كل مؤسسة محل الدراسة. وعلى هذا الأساس، ظهر أعلى متوسط لدرجة الموافقة في مؤسسة "SCAEK" بمقدار 4.21 (درجة موافقة عالية)، بينما أدنى متوسط ظهر في مؤسسة "URBAS" بمقدار 3.15 (درجة موافقة متوسطة).

ج- نتائج المحور الثالث:

يتضمن المحور الثالث 06 أسئلة (20- 25) تتعلق بخاصية القابلية للفهم. تم فيه تقييم آراء المستجوبين حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق هذه الخاصية. وكانت نتائج إجابات المستجوبين موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (32): نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الثالث "القابلية للفهم"

المحور الثالث: تقييم دور SCF في تحسين جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية القابلية للفهم					
الرقم	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
20	معلومات SCF منسجمة ومقروءة بلغة موحدة بين المؤسسة الأم وفروعها	4.27	0.670	85.4%	عالية جدا
21	تصنيف SCF للبيانات في مجموعات يساهم في فهم معلومات المحاسبة المالية واستيعابها	4.03	0.770	80.6%	عالية
22	عناوين أرقام حسابات SCF واضحة المعنى وسهلة الفهم	3.87	0.885	77.4%	عالية
23	زيادة درجة تفصيل المعلومات المعروضة في القوائم المالية تعتبر إحدى المؤثرات الهامة على استقطاب رأس المال المحلي والأجنبي	3.62	1.065	72.4%	عالية
24	القوائم المالية المعدة وفق SCF توفر معلومات يسهل فهمها	3.89	0.852	77.8%	عالية
25	تطبيق SCF يساعد الجهات الحكومية في أداء مهامها	3.76	0.863	75.2%	عالية
	المجموع	3.906	0.850	78.12%	عالية

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS

لقد أظهرت نتائج الجدول رقم (32)، أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث المتعلق بـ "تقييم دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية القابلية للفهم" يقدر بـ 3.906 وهي في حدود المجال [3.40-4.20]، أي أن نسبة الأهمية النسبية تقدر بـ 78.12% والتي تعكس درجة موافقة عالية حول أسئلة المحور الثالث. كما نلاحظ أنه هناك تأييد كبير من طرف المستجوبين على أن معلومات النظام المحاسبي المالي منسجمة ومقروءة بلغة موحدة بين المؤسسة الأم وفروعها (السؤال رقم 20)، حيث قدر المتوسط الحسابي بـ 4.27 وهو في حدود المجال [4.20-5.00]، والذي يعكس درجة موافقة عالية جدا. ويعود السبب في ذلك إلى أن النظام المحاسبي المالي يهدف إلى تبني لغة إبلاغ مالي دولية تؤهل المؤسسات لأن يصبح إفصاحها المحاسبي مفهوما ومقروءا في السوق العالمية، بمعنى إمكانية دخول أسواق رأس المال وتخفيض تكاليف نشر وترجمة وتوحيد القوائم المالية.

كما نلاحظ أن أدنى قيمة للمتوسط الحسابي في المحور الثالث قدرت بـ 3.62 وهي في حدود المجال [3.40-4.20]، والتي تعكس درجة موافقة عالية على أن زيادة درجة تفصيل المعلومات المعروضة في

القوائم المالية تعتبر إحدى المؤثرات الهامة على استقطاب رأس المال المحلي والأجنبي (السؤال 23). وترجع هذه النسبة المرتفعة إلى أن أغلبية المستجوبين يرون أن هناك علاقة بين زيادة درجة تفصيل المعلومات في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي واستقطاب الاستثمار الأجنبي، فحسب رأيهم أن القوائم المالية التي تعد وفق النظام المحاسبي المالي يكون لها أثر ايجابي على مختلف المستخدمين ومتخذي القرارات، حيث تمكنهم من تقييم مدى قدرة المؤسسة على تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي وقياس كفاءتها ومعرفة التغيير في وضعيتها المالية، بالإضافة إلى أنها تمكنهم من فهم الأسس والمبادئ والسياسات المحاسبية التي أعدت بموجبها تلك القوائم. وعلى هذا الأساس فالهدف من النظام المحاسبي هو توفير مناخ استثماري ملائم يتوفر فيه الأمن، الديمقراطية، شفافية المعلومات المالية والنظم القانونية والجبائية والاستثمارية، مما يساعد على جلب الاستثمارات الأجنبية.

يوضح الملحق رقم (14) متوسط إجابات المستجوبين حول دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للفهم وذلك في كل مؤسسة محل الدراسة. وعلى هذا الأساس، ظهر أعلى متوسط لدرجة الموافقة في مؤسسة "ALCIB" بمقدار 4.50 (درجة موافقة عالية جدا)، بينما أدنى متوسط ظهر في مؤسسة "NOVA-INVEST" بمقدار 3.42 (درجة موافقة عالية).

د- نتائج المحور الرابع:

يتضمن المحور الرابع 06 أسئلة (26- 31) تتعلق بخاصية القابلية للمقارنة، حيث تم تقييم آراء المستجوبين حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق هذه الخاصية. وكانت نتائج إجابات المستجوبين موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (33): نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الرابع "القابلية للمقارنة"

المحور الرابع: تقييم دور SCF في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث توفر خاصية القابلية للمقارنة					
الرقم	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
26	تطبيق SCF يساعد على إجراء المقارنة بين نتائج الفترات السابقة لنفس المؤسسة ومؤسسات أخرى	4.31	0.566	86.2%	عالية جدا
27	تساعد الطرق والسياسات المحاسبية التي جاء بها SCF على توفير معلومات مالية تمكن من إجراء المقارنة بين الوضعيات المالية للمؤسسات	3.97	0.699	79.4%	عالية
28	إعداد جدول سيولة الخزينة يساعد مستخدمي المعلومات المالية في المقارنة بين المؤسسات من حيث القدرة على توليد السيولة المالية	4.22	0.581	84.4%	عالية جدا
29	يبوب SCF المعلومات المالية بطريقة تجعلها قابلة للمقارنة	3.71	1.190	74.2%	عالية
30	يضيف SCF صفة الدولية على المعلومات المالية للمؤسسات التي تنشط في الجزائر	3.63	0.882	72.6%	عالية
31	يساعد SCF على تحقيق خاصية الثبات في عرض القوائم المالية (يساعد على إتباع نفس مفاهيم القياس في المؤسسة).	3.71	0.979	74.2%	عالية
	المجموع	3.925	0.816	78.5%	عالية

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تحليل نظام SPSS

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (33)، نلاحظ أن هناك تأييد واسع من طرف المستجوبين على دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع بـ 3.925 وهو في حدود المجال [3.40-4.20]، أي أن نسبة الأهمية النسبية تقدر بـ 78.5% والتي تعكس درجة موافقة عالية.

كما نلاحظ أن أعلى درجة موافقة في المحور الرابع، كانت خاصة بالسؤال رقم 26 "تطبيق النظام المحاسبي المالي يساعد على إجراء المقارنة بين نتائج الفترات السابقة لنفس المؤسسة ومؤسسات أخرى"؛ إذ قدر المتوسط الحسابي بـ 4.31 وهو في حدود المجال [4.20-5.00] والذي يعكس درجة موافقة عالية جدا. وترجع هذه النسبة المرتفعة حسب رأي المستجوبين إلى أن النظام المحاسبي المالي يهتم بتوفير المعلومات المحققة لخاصية القابلية للمقارنة، فألزم جميع المؤسسات الخاضعة له بموجب المادة 29 من القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي بتقديم قوائم مالية للفترة المالية الحالية وللفترة السابقة، بالإضافة إلى إدراج المعلومات المقارنة في الإيضاحات عندما تكون ملائمة لفهم محتويات القوائم المالية

للفترة الحالية. وعلى هذا الأساس، يمكن للمستخدمين مقارنة البيانات المالية الحالية مع فترات سابقة أو مع مؤسسات أخرى لمساعدتهم في تقييم أداء المؤسسة والتنبؤ بالأحداث المستقبلية؛

ومن جهة أخرى، نلاحظ أن أدنى متوسط حسابي في المحور الرابع تعلق بالسؤال رقم 30 " يضيفي SCF صفة الدولية على المعلومات المالية للمؤسسات التي تنشط في الجزائر"، إذ قدر بـ 3.71 وهو في حدود المجال [3.40-4.20]، والذي يعكس درجة موافقة مرتفعة. ويعود سبب ذلك إلى أن أغلبية المستجوبين يعتبرون أن تبني النظام المحاسبي المالي جاء لمعالجة مشاكل قياس وإعداد القوائم المالية لتتسجم مع العمليات التجارية الدولية، وتحقيق الاتساق والتوافق في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، وتوفير بيانات مالية تعكس الواقع الاقتصادي بصورة دقيقة، بهدف جلب رؤوس الأموال لتنفيذ مختلف النشاطات الاقتصادية ووضع أسس وقواعد محاسبية دولية يمكن الاستعانة بها لتطوير البيئة المحاسبية الجزائرية.

يوضح الملحق رقم (14) متوسط إجابات المستجوبين حول دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة وذلك في كل مؤسسة محل الدراسة. وعلى هذا الأساس، ظهر أعلى متوسط لدرجة الموافقة في مؤسسة "EDIMCO" بمقدار 4.24 (درجة موافقة عالية جدا)، بينما أدنى متوسط ظهر في مؤسسة "PHARMA" بمقدار 3.38 (درجة موافقة متوسطة).

2.2- اختبار الفرضية الثانية

صيغت الفرضية الثانية كالآتي: " يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية".

تم تجزئة الفرضية الثانية إلى أربع فرضيات فرعية كالآتي:

☞ **الفرضية الفرعية الأولى:** يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية ملائمة لمختلف المستخدمين؛

☞ **الفرضية الفرعية الثانية:** يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية موثوقة لمختلف المستخدمين؛

☞ **الفرضية الفرعية الثالثة:** يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للفهم لمختلف المستخدمين؛

☞ **الفرضية الفرعية الرابعة:** يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة لمختلف المستخدمين.

بناء على الفرضيات الموضحة أعلاه، سيتم دراسة أثر المتغير المستقل ($X = Disclosure$) على كل متغير تابع (Y). وذلك باعتبار أن جودة القوائم المالية تضم أربعة خصائص فرعية

($Y1= Relevance$, $Y2= Reliability$, $Y3= Understandability$, $Y4= Comparability$) على النحو التالي:

1.2.2- اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية

يمكن صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية العدمية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية ملائمة لمختلف المستخدمين؛
- الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية ملائمة لمختلف المستخدمين.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$QUAL (relevance) = \alpha_0 + \alpha_1 DISCL + e_i$$

حيث:

- $QUAL$: المتغير التابع الذي يمثل خاصية الملاءمة؛
- α_0 : قيمة الثابت؛
- α_1 : قيمة ميل المتغير المستقل؛
- $DISCL$: المتغير المستقل الذي يمثل الإفصاح المحاسبي؛
- e_i : الخطأ العشوائي للنموذج.

بما أن الفرضية تدرس أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تحقيق خاصية الملاءمة، اعتمدنا على تحليل علاقة الارتباط بين متغيري الفرضية الفرعية الأولى، وكذا تحديد معاملات الانحدار الخاصة بالنموذج. وكانت النتائج كالتالي:

أ- القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية:

يوضح جدول "Model Summary" القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المعتمد في دراسة الفرضية الفرعية الأولى، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (34):

جدول رقم (34): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية (جدول "Model Summary")

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.583 ^a	.340	.305	.22063

a. Predictors: (Constant), Disclosure.Index

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: نتائج تحليل نظام SPSS

يوضح جدول "Model Summary" قيم معاملات الارتباط الثلاثة، حيث بلغت قيمة (R) 0.583 ومعامل التحديد (R^2) بلغ 0.340، بينما معامل التحديد المصحح (R^2) بلغ 0.305، مما يعني أنه:

- توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين بمعامل يقدر بـ 0.583 وحسب الجدول رقم (21) فالقيمة تقع في حدود المجال [0.5-0.7]، وعليه فالارتباط بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وخاصية الملاءمة متوسط؛
- النموذج يفسر 34% من الاختلافات في قيم المتغير التابع، في حين أن 66% من الاختلافات ناتجة عن عوامل أخرى. وبعبارة أخرى فإن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بـ 34% في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الملاءمة، و66% تعزى لمتغيرات أخرى يمكن تحديد أهمها فيما يلي:

- الإفصاح المحاسبي يختلف وطبيعة المعلومات المقدمة حسب النظام الاقتصادي السائد، ففي ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي يتوفر مناخ مناسب لتطور المحاسبة مقارنة بالأنظمة الاقتصادية الأخرى، لأنه يتوفر على أسواق مالية نشطة تلعب دورا رئيسيا في التأثير على القوائم المالية والإفصاح المحاسبي لتعكس احتياجات المستثمرين بالدرجة الأولى، فمتخذي القرارات يحتاجون إلى إفصاح محاسبي مناسب لتقليل درجة عدم التأكد المحيطة. ويعتبر السوق المالي الجزائري غير نشط مقارنة بالدول الرأسمالية الأخرى، الأمر الذي أثر على العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وتحقيق خاصية الملاءمة؛
- يعتبر التضخم من أهم العوامل التي تؤثر على جودة القوائم المالية، حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا لأساس التكلفة التاريخية، وبما أن الاقتصاد الجزائري عرف معدلات تضخم عالية بلغت خلال سنة 2010، 2011، 2012 و2013 معدل 3.9%، 4.5%، 8.9% و3.3% على التوالي¹، الأمر الذي أثر على ضعف القوة التفسيرية للنموذج (34%) بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وتحقيق خاصية الملاءمة؛

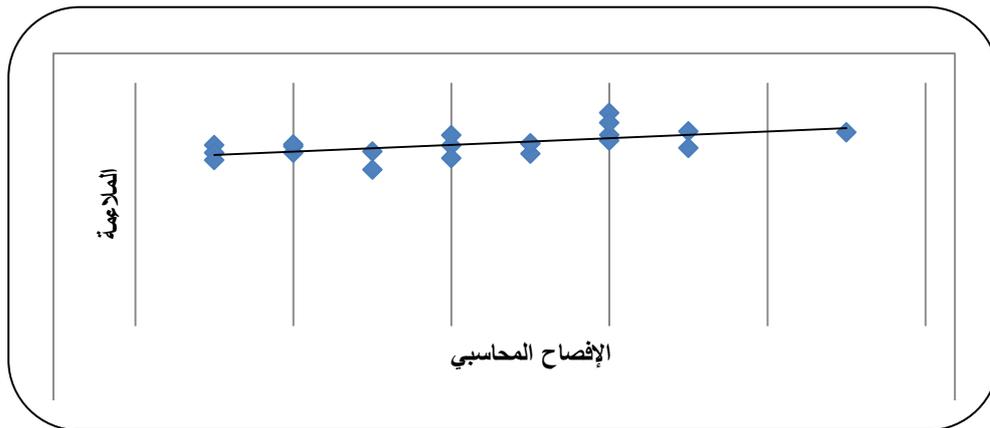
¹ البنك الدولي، بيانات متوفرة على الموقع التالي:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?page=1> (11/1/2015)

- اختلاف احتياجات مستخدمي القوائم المالية، فالمستثمرون يهتمون بالمعلومات اللازمة لتقييم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح ومعدلات النمو ومدى قدرتها على الاستمرار والمنافسة في السوق، أما الموظفون مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومنافع التقاعد. بالإضافة إلى ما سبق، يهتم الموردون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع ستدفع لهم عند الاستحقاق، كما يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة أما الحكومة فتهتم بتحديد السياسات الضريبية. وعلى هذا الأساس يتم إعداد قوائم مالية ذات غرض عام لأنه يصعب إعداد قوائم مالية ملائمة لكل فئة من الفئات السابقة.

ولتحديد طبيعة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وخاصة الملاءمة اعتمدنا على لوحة الانتشار المبينة في الشكل الآتي:

شكل رقم (19): لوحة الانتشار للعلاقة بين الإفصاح المحاسبي وخاصة الملاءمة



المصدر: نتائج تحليل نظام EXCEL

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن النقاط منتشرة حول خط مستقيم، وعليه فالعلاقة خطية تدل على وجود ارتباط طردي بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ب- التأكد من صلاحية نموذج الانحدار الخطي البسيط المستخدم لدراسة الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية:

لاختبار معنوية الانحدار البسيط تم استخدام تحليل التباين "ANOVA"، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (35): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية جدول "ANOVA"

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.477	1	.477	9.795	.006 ^a
	Residual	.925	19	.049		
	Total	1.402	20			

a. Predictors: (Constant), Disclosure.Index

b. Dependent Variable: relevance

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: نتائج تحليل نظام SPSS

يحتوى جدول تحليل التباين "ANOVA" على نتائج اختبار معنوية الانحدار، حيث نجد أن (sig.=0.006) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وبناء على ذلك توجد دلالة لنموذج الانحدار الخطي البسيط المعتمد في الدراسة ، ويمكن الإعتماد عليه لتحليل الفرضية المطروحة والإجابة عليها.

ج- تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط واختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية:

لتقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط اعتمدنا على جدول "Coefficients"، والذي

نوضحه في الجدول الآتي:

جدول رقم (36): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية (جدول "Coefficients")

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.205	1.580		-.762	.455
	Disclosure.Index	6.843	2.187	.583	3.130	.006

a. Dependent Variable: relevance

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: نتائج تحليل نظام SPSS

يحتوى جدول المعاملات "Coefficients" على تقديرات لمعالم النموذج، حيث كانت قيمة

($\alpha_0 = -1.205$) وقيمة ($\alpha_1 = 6.843$)، وبناء على ذلك فإن النموذج المقدر هو:

$$QUAL (relevance) = -1.205 + 6.843 DISCL + e_i$$

يتضح من المعادلة السابقة، أن قيمة الميل كانت موجبة ($\alpha_1 = 6.843$)، مما يعني وجود أثر ايجابي بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وتحقيق خاصية الملاءمة؛ ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما تم التحسين في مؤشر الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي بدرجة واحدة، كلما أدى ذلك إلى تحسن في خاصية الملاءمة بما يعادل 6,843 درجة.

ومن جهة أخرى، نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة ($\text{sig.} = 0.006$) الخاصة باختبار ستودنت أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وبناء على ذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية ملائمة لمختلف المستخدمين".

للم نخلص من تحليل نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط، إلى أن الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثانية التي تنص على أنه: "يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية ملائمة لمختلف المستخدمين" محققة، من خلال قدرة النظام المحاسبي المالي على تحقيق الإجراءات المتعلقة بخاصية الملاءمة.

2.2.2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية

يمكن صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية العدمية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية موثوقة لمختلف المستخدمين؛
 - الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية موثوقة لمختلف المستخدمين.
- لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$\text{QUAL (Reliability)} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{DISCL} + e_i$$

حيث:

- QUAL: المتغير التابع الذي يمثل خاصية الموثوقية؛
- α_0 : قيمة الثابت؛
- α_1 : قيمة ميل المتغير المستقل؛
- DISCL: المتغير المستقل الذي يمثل الإفصاح المحاسبي؛
- e_i : الخطأ العشوائي للنموذج.

بما أن الفرضية تدرس أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تحقيق خاصية الموثوقية، اعتمدنا على تحليل علاقة الارتباط بين متغيري الفرضية الفرعية الثانية وكذا تحديد معاملات الانحدار الخاصة بالنموذج وكانت النتائج كالآتي:

أ- القوة التفسيرية لنموذج الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية:

يوضح جدول "Model Summary" القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المعتمد في دراسة الفرضية الفرعية الثانية، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم (37): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية (جدول "Model Summary")

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.797 ^a	.636	.617	.16125

a. Predictors: (Constant), Disclosure.Index

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: نتائج تحليل نظام SPSS

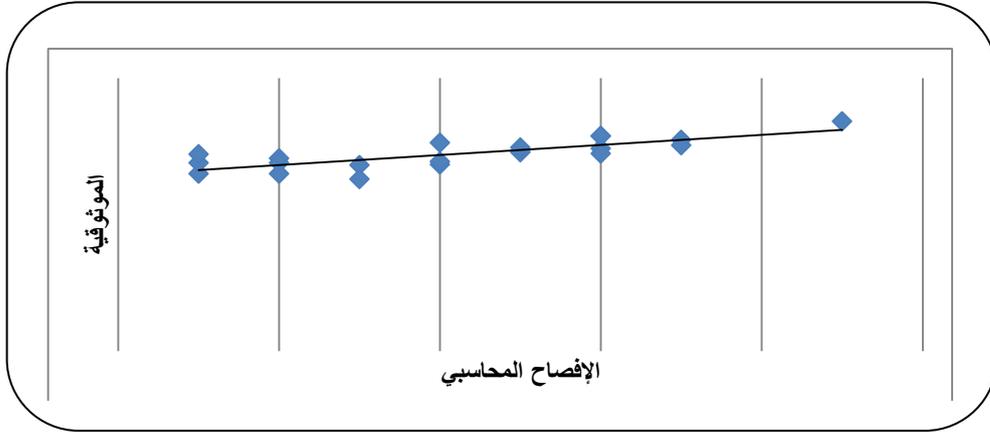
يوضح جدول "Model Summary" قيم معاملات الارتباط الثلاثة، حيث بلغت قيمة (R) 0.797 ومعامل التحديد (R^2) بلغ 0.636 بينما معامل التحديد المصحح (R^2) بلغ 0.617، مما يعني أنه:

- توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين بمعامل يقدر بـ 0.797. وحسب الجدول رقم (21) فالقيمة تقع في حدود المجال [0.7 - 0.9]، وعليه فالارتباط بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وخاصية الموثوقية قوي؛

- النموذج يفسر 63.6% من الاختلافات في قيم المتغير التابع، في حين أن 36.4% من الاختلافات ناتجة عن عوامل أخرى. وبعبارة أخرى فإن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بـ 63.6% في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الموثوقية، و36.4% تعزى لمتغيرات أخرى لعل أهمها التضخم، فموثوقية القوائم المالية تتمثل أساسا في صدق عرض الحقائق الاقتصادية، وهو ما لا يتوفر في فترات التضخم نتيجة تسجيل هذه المعلومات بالتكلفة التاريخية والتي بمرور الزمن لا تعبر عن القدرة الحقيقية أو الأسعار الجارية لعناصر القوائم المالية أي أنها لا تعكس الواقع الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر حالة عدم التأكد المحيطة بتقدير أصول وخصوم المؤسسة وعدم القدرة على تحديد احتمالات للحالات الممكنة للبدائل المتاحة من الأسباب التي حالت دون تدعيم القوة التفسيرية لنموذج الدراسة.

لتحديد طبيعة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وخاصة الموثوقية اعتمدنا على تحليل لوحة الانتشار المبينة في الشكل الآتي:

شكل رقم (20): لوحة الانتشار للعلاقة بين الإفصاح المحاسبي وخاصة الموثوقية



المصدر: نتائج تحليل نظام EXCEL

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن النقاط منتشرة حول خط مستقيم، وعليه فالعلاقة خطية تدل على وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير المستقل والمتغير التابع (الموثوقية).

ب- التأكد من صلاحية نموذج الانحدار الخطي البسيط المستخدم لدراسة الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية:

لاختبار معنوية الانحدار الخطي البسيط تم استخدام تحليل التباين "ANOVA"، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (38): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية (جدول "ANOVA")

ANOVA ^b						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.862	1	.862	33.166	.000 ^a
	Residual	.494	19	.026		
	Total	1.356	20			

a. Predictors: (Constant), Disclosure.Index
b. Dependent Variable: reliability

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: نتائج تحليل نظام SPSS

يحتوى جدول تحليل التباين "ANOVA" على نتائج اختبار معنوية الانحدار، حيث نجد أن (sig.= 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وبناء على ذلك فإن نموذج الانحدار الخطي البسيط المعتمد في الدراسة جيد لتحليل الفرضية المطروحة والإجابة عليها.

ج- تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط واختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية:

لتقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط اعتمدنا على جدول "Coefficients"، والذي نوضحه فيما يلي:

جدول رقم(39): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الثانية (جدول "Coefficients")

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-3.033	1.155		-2.626	.017
	Disclosure.Index	9.203	1.598	.797	5.759	.000

a. Dependent Variable: reliability

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: نتائج تحليل نظام SPSS

يحتوى جدول المعاملات "Coefficients" على تقديرات لمعالم النموذج، حيث كانت قيمة ($\alpha_0 = -3.033$) وقيمة ($\alpha_1 = 9.203$)، وبناء على ذلك فإن النموذج المقدر هو:

$$QUAL (Reliability) = -3.033 + 9.203 DISCL + e_i$$

يتضح من المعادلة السابقة، أن قيمة الميل كانت موجبة ($\alpha_1 = 9.203$)، مما يعني وجود أثر ايجابي بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وتحقيق خاصية الموثوقية، ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما تم التحسين في مؤشر الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي بدرجة واحدة، كلما أدى ذلك إلى تحسن في خاصية الموثوقية بما يعادل 9.203 درجة.

من جهة أخرى، نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة (sig.= 0.000) الخاصة باختبار ستودنت أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وبناء على ذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية موثوقة لمختلف المستخدمين"

نخلص من نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط، إلى أنه بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بالفرضية الثانية التي تنص على أنه: "يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية موثوقة لمختلف المستخدمين" محققة، من خلال قدرة النظام المحاسبي المالي على تحقيق الإجراءات الخاصة بالموثوقية.

3.2.2- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية

يمكن صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية العدمية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للفهم لمختلف المستخدمين؛
- الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للفهم لمختلف المستخدمين.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$QUAL (Understandability) = \alpha_0 + \alpha_1 DISCL + e_i$$

حيث:

- QUAL: المتغير التابع الذي يمثل خاصية القابلية للفهم؛
- α_0 : قيمة الثابت؛
- α_1 : قيمة ميل المتغير المستقل؛
- DISCL: المتغير المستقل الذي يمثل الإفصاح المحاسبي؛
- e_i : الخطأ العشوائي للنموذج.

بما أن الفرضية تدرس أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على تحقيق خاصية القابلية للفهم، اعتمدنا على تحليل علاقة الارتباط بين متغيري الفرضية الفرعية الثالثة وكذا تحديد معاملات الانحدار الخاصة بالنموذج. وتم التوصل إلى النتائج التالية:

أ- القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية:

يوضح جدول "Model Summary" القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المعتمد في دراسة الفرضية الفرعية الثالثة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (40):

جدول رقم (40): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية (جدول " Model Summary ")

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.705 ^a	.497	.470	.21450

a. Predictors: (Constant), Disclosure.Index

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: نتائج تحليل نظام SPSS

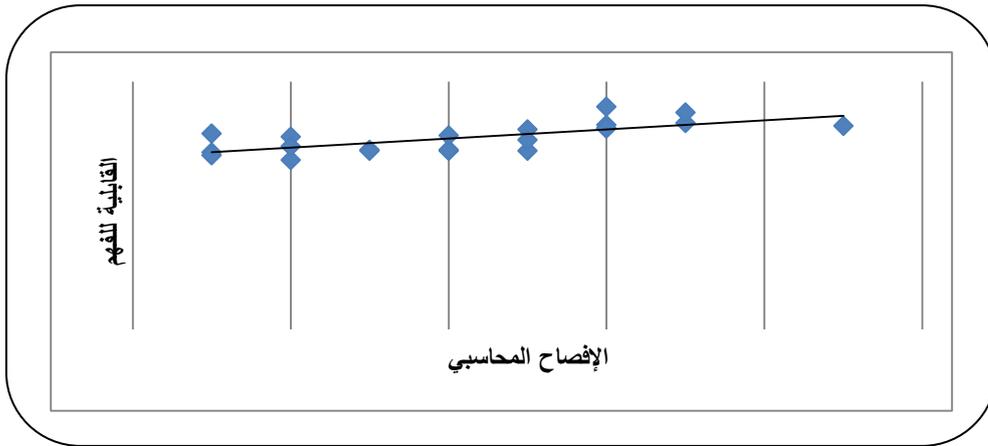
يوضح جدول "Model Summary" قيم معاملات الارتباط الثلاثة، حيث بلغت قيمة (R) 0.705 ومعامل التحديد (R^2) بلغ 0.497، بينما معامل التحديد المصحح (R^2) بلغ 0.470، مما يعني أنه:

– توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين بمعامل يقدر بـ 0.705 وحسب الجدول رقم (21) فالقيمة تقع في حدود المجال [0.9 - 0.7]، وعليه فالارتباط بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وخاصية القابلية للفهم قوي.

– النموذج يفسر 49.7% من الاختلافات في قيم المتغير التابع، في حين أن 50.3% من الاختلافات ناتجة عن عوامل أخرى. وبعبارة أخرى فإن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بـ 49.7% في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية القابلية للفهم، و 50.3% تعزى لمتغيرات أخرى كالمستوى التعليمي الذي يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على النظم المحاسبية وطبيعة المعلومات المدرجة في القوائم المالية، فمستخدمي القوائم المالية في البلدان المتطورة يتوفر لديهم قدرا من المهارة تمكنهم من فهم واستيعاب محتوى القوائم المالية ومن ثم استخدامها في اتخاذ القرارات وفي الوقت المناسب. على العكس في البلدان التي تحظى بمستوي تعليمي أدنى. وتجدر الإشارة، إلى أن مستخدمي البيانات المالية في الجزائر لديهم دراية محدودة من حيث القدرة على التحليل وعقد المقارنات وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية. ومن جهة أخرى، تلعب المنظمات المهنية دورا بارزا في تحسين جودة القوائم المالية، فالجزائر لم تشارك في إنشاء اتحادات وجمعيات مهنية محاسبية تساهم في تطوير قواعد وإجراءات المحاسبة ومن ثم تحسين جودة المعلومات المحاسبية بصورة مستمرة ومسايرة لمتغيرات البيئة المحيطة يسهل فهمها والاعتماد عليها الأمر الذي أثر على جودة القوائم المالية.

لتحديد طبيعة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وخاصية القابلية للفهم اعتمدنا على لوحة الانتشار المبينة في الشكل الآتي:

شكل رقم (21): لوحة الانتشار للعلاقة بين الإفصاح المحاسبي وخاصة القابلية للفهم



المصدر: نتائج تحليل نظام EXCEL

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن النقاط منتشرة حول خط مستقيم، وعليه فالعلاقة خطية تدل على وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ب- التأكد من صلاحية نموذج الانحدار الخطي البسيط المستخدم لدراسة الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية:

لاختبار معنوية الانحدار الخطي البسيط تم استخدام تحليل التباين "ANOVA"، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (41): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية (جدول "ANOVA")

ANOVA ^b						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.862	1	.862	18.745	.000 ^a
	Residual	.874	19	.046		
	Total	1.737	20			

a. Predictors: (Constant), Disclosure.Index
b. Dependent Variable: Understandability

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: نتائج تحليل نظام SPSS

يحتوى جدول تحليل التباين "ANOVA" على نتائج اختبار معنوية الانحدار، حيث نجد أن (sig.=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وبناء على ذلك فإن نموذج الانحدار الخطي البسيط المعتمد في الدراسة جيد لتحليل الفرضية المطروحة والإجابة عليها.

ج- تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط واختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية:

لتقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط اعتمدنا على جدول "Coefficients"، والذي نوضحه فيما يلي:

جدول رقم(42): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الثانية (جدول "Coefficients")

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.774	1.536		-1.806	.087
	Disclosure.Index	9.204	2.126	.705	4.329	.000

a. Dependent Variable: Understandability

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5٪

المصدر: نتائج تحليل نظام SPSS

يحتوي جدول المعاملات "Coefficients" على تقديرات لمعالم النموذج، حيث كانت قيمة $(\alpha_0 = -2.774)$ وقيمة $(\alpha_1 = 9.204)$ ، وبناء على ذلك فإن النموذج المقدر هو:

$$QUAL (Understandability) = -2.7744 + 9.204 DSCL + e_i$$

يتضح من المعادلة السابقة، أن قيمة الميل كانت موجبة $(\alpha_1 = 9.204)$ ، مما يعني وجود أثر ايجابي بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وتحقيق خاصية القابلية للفهم، ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما تم التحسين في مؤشر الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي بدرجة واحدة، كلما أدى ذلك إلى تحسن في خاصية القابلية للفهم بما يعادل 9.204 درجة.

من جهة أخرى، نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة $(sig.=0.000)$ الخاصة باختبار ستودنت أقل من مستوى المعنوية $(\alpha = 0.05)$ ، وبناء على ذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للفهم لمختلف المستخدمين"

نخلص من تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط، إلى أنه بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بالفرضية الثانية التي تنص على أنه: "يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للفهم لمختلف المستخدمين" محققة، من خلال قدرة النظام المحاسبي المالي على تحقيق الإجراءات الخاصة بالقابلية للفهم.

4.2.2- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية

يمكن صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة على النحو الآتي:

- الفرضية العدمية (H0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة لمختلف المستخدمين؛
 - الفرضية البديلة (H1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة لمختلف المستخدمين.
- لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$QUAL (Comparability) = \alpha_0 + \alpha_1 DISCL + e_i$$

حيث:

- QUAL: المتغير التابع الذي يمثل خاصية القابلية للمقارنة؛
- α_0 : قيمة الثابت؛
- α_1 : قيمة ميل المتغير المستقل؛
- DISCL: المتغير المستقل الذي يمثل الإفصاح المحاسبي؛
- e_i : الخطأ العشوائي للنموذج.

بما أن الفرضية تدرس أثر الإفصاح المحاسبي على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، اعتمدنا على تحليل علاقة الارتباط بين متغيري الفرضية الفرعية الرابعة وكذا تحديد معاملات الانحدار الخاصة بالنموذج وكانت النتائج كالآتي:

أ- القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية:

يوضح جدول "Model Summary" القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المعتمد في دراسة الفرضية الفرعية الرابعة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم (43): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية (جدول "Model Summary")

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.538 ^a	.290	.252	.22338

a. Predictors: (Constant), Disclosure.Index

ذات دلالة إحصائية عند مستو معنوية 5%

المصدر: نتائج تحليل نظام SPSS

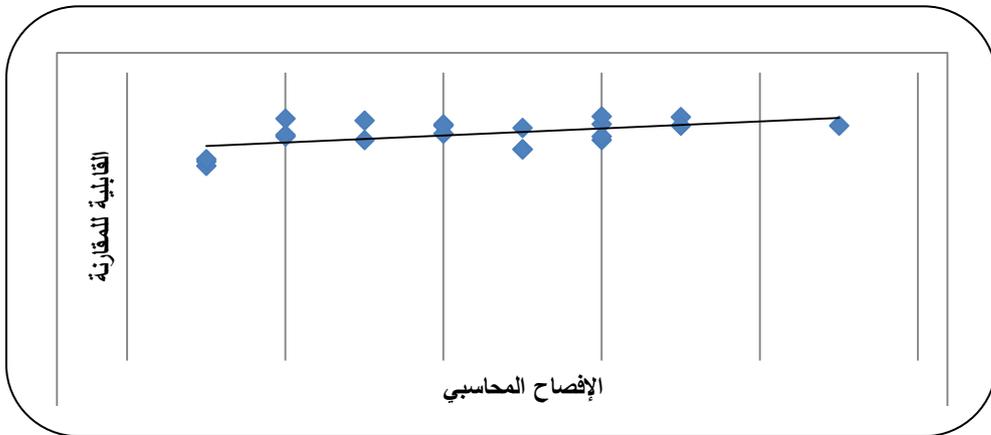
يوضح جدول "Model Summary" قيم معاملات الارتباط الثلاثة، حيث بلغت قيمة (R) 0.538 ومعامل التحديد (R^2) بلغ 0.290، بينما بلغ معامل التحديد المصحح (R^2) 0.252، مما يعني أنه:

– توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين بمعامل يقدر بـ 0.538، وحسب الجدول رقم (21) فالقيمة تقع في حدود المجال [0.5-0.7]، وعليه فالارتباط بين الإفصاح المحاسبي وخاصية القابلية للمقارنة متوسط؛

– النموذج يفسر 29 % من الاختلافات في قيم المتغير التابع. بمعنى أن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بـ 29% في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، و71% تعزى لمتغيرات أخرى كعملية تبني واستيراد الأنظمة والممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى دون دراسة ومتابعة عملية لاقتصادها ومؤسساتها، فعلى كل دولة أن تتحمل مسؤولية توجيه وتطوير إمكانياتها وقدراتها لتحقيق التوافق المحاسبي الذي يلبي احتياجات بيئتها، ويتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق. وبناء على ذلك، تبنت الجزائر نظام محاسبي مالي يتوافق ومعايير التقارير المالية الدولية إلا أنها لم تصل بعد إلى المستوى الذي يمكنها من مقارنة قوائمها المالية بالقوائم المالية المعدة وفق معايير التقارير المالية الدولية، لأنه لا يزال هناك العديد من الجوانب التي يجب على النظام المحاسبي المالي إضافتها وتحديثها بطريقة دقيقة كتحديد كيفية إعداد القوائم المالية المرحلية والمعلومات التي يجب أن تشملها وتفصح عنها هذه القوائم.

لمعرفة طبيعة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وخاصية القابلية للمقارنة اعتمدنا على لوحة الانتشار المبيّنة في الشكل الآتي:

شكل رقم (22): لوحة الانتشار للعلاقة بين الإفصاح المحاسبي وخاصية القابلية للمقارنة



المصدر: نتائج تحليل نظام EXCEL

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن النقاط منتشرة حول خط مستقيم، وعليه فالعلاقة خطية تدل على وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ب- التأكد من صلاحية نموذج الانحدار الخطي البسيط المستخدم لدراسة الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية:

لاختبار معنوية الانحدار الخطي البسيط تم استخدام تحليل التباين "ANOVA"، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (44): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية (جدول "ANOVA")

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.387	1	.387	7.751	.012 ^a
	Residual	.948	19	.050		
	Total	1.335	20			

a. Predictors: (Constant), Disclosure.Index

b. Dependent Variable: Comparability

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: نتائج تحليل نظام SPSS

يحتوى جدول تحليل التباين "ANOVA" على نتائج اختبار معنوية الانحدار، حيث نجد أن (sig.=0.012) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وبناء على ذلك فإن نموذج الانحدار الخطي البسيط المعتمد في الدراسة جيد لتحليل الفرضية المطروحة والإجابة عليها.

ج- تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط واختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية:

لتقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط اعتمدنا على جدول "Coefficients"، والذي نوضحه في الجدول الآتي:

جدول رقم (45): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الثانية (جدول "Coefficients")

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.533	1.600		-.333	.743
	Disclosure.Index	6.164	2.214	.538	2.784	.012

a. Dependent Variable: Comparability

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: نتائج تحليل نظام SPSS

يحتوى جدول المعاملات "Coefficients" على تقديرات لمعالم النموذج، حيث كانت قيمة $(\alpha_0 = -0.533)$ وقيمة $(\alpha_1 = 6.164)$ ، وبناء على ذلك فإن النموذج المقدر هو:

$$QUAL (Comparability) = -0.533 + 6.164 DISCL + e_i$$

يتضح من المعادلة السابقة، أن قيمة الميل كانت موجبة $(\alpha_1 = 6.164)$ ، مما يعني وجود أثر إيجابي بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وتحقيق خاصية القابلية للمقارنة، ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما تم التحسين في مؤشر الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي بدرجة واحدة، كلما أدى ذلك إلى تحسن في خاصية القابلية للمقارنة بما يعادل 6.164 درجة.

من جهة أخرى، نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة $(sig.=0.012)$ الخاصة باختبار ستودنت أقل من مستوى المعنوية $(\alpha = 0.05)$ ، وبناء على ذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة لمختلف المستخدمين".

نخلص من نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط، إلى أنه بالنسبة للفرضية الفرعية الرابعة المتعلقة بالفرضية الثانية التي تنص على أنه: "يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة لمختلف المستخدمين" محققة من خلال قدرة النظام المحاسبي المالي على تحقيق الإجراءات الخاصة بالقابلية للمقارنة.

5.2.2- اختبار الفرضية الثانية (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة)

تهدف الفرضية الثانية إلى دراسة أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية. حيث تعطى الفرضيتين العدمية والبديلة وفق الآتي:

- الفرضية العدمية (H_0) : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية؛
- الفرضية البديلة (H_1) : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$QUAL (Relevance, Reliability, Understandability, Comparability) = \alpha_0 + \alpha_1 DISCL + e_i$$

حيث:

- QUAL: المتغير التابع الذي يمثل جودة القوائم المالية؛

- α_0 : قيمة الثابت؛

- α_1 : قيمة ميل المتغير المستقل؛

- DISCL: المتغير المستقل الذي يمثل الإفصاح المحاسبي؛

- e_i : الخطأ العشوائي للنموذج.

بما أن الفرضية تدرس أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية، اعتمدنا على تحليل علاقة الارتباط بين متغيري الفرضية الثانية وكذا تحديد معاملات الانحدار الخاصة بالنموذج. وكانت النتائج كآآتي:

أ- القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية:

يوضح جدول "Model Summary" القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المعتمد في الدراسة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم(46): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية (جدول "Model Summary")

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.829 ^a	.687	.671	.98151

a. Predictors: (Constant), Disclosure.Index

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: نتائج تحليل نظام SPSS

تظهر نتائج جدول "Model Summary" قيم معاملات الارتباط الثلاثة، حيث بلغت قيمة (R) 0.829 ومعامل التحديد (R^2) بلغ 0.687، بينما معامل التحديد المصحح (R^2) بلغ 0.671، مما يعني أنه:

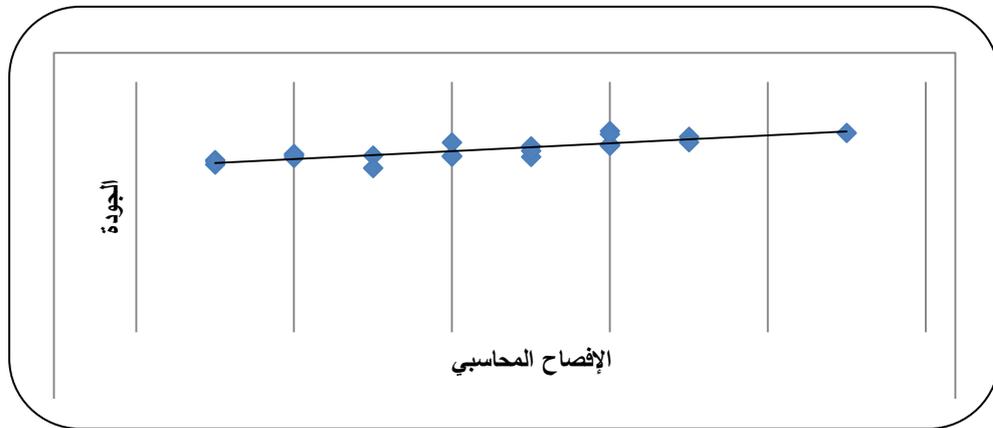
- توجد علاقة ارتباط معنوية بين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية بمعامل يقدر بـ 0.829. وحسب الجدول رقم (21) فالقيمة تقع في حدود المجال [0.7 - 0.9]، وعليه فالارتباط بين المتغيرين قوي.

- يمكن القول أن النموذج يفسر 68.7% من الاختلافات في قيم المتغير التابع، في حين أن 31.3% من الاختلافات ناتجة عن عوامل أخرى. وبعبارة أخرى فإن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي

المالي يساهم بـ 68.7% في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية، و31.3% تعزى لمتغيرات أخرى. بمعنى وجود عوامل* أخرى تحقق جودة القوائم المالية غير تطبيق النظام المحاسبي المالي، وذلك لأن المحاسبة هي نتاج للبيئة التي تعمل فيها تتأثر وتؤثر فيها، ومن بين هذه العوامل نذكر العوامل البيئية (العوامل القانونية والتشريعية، العوامل الاقتصادية، العوامل السياسية، العوامل الثقافية الاجتماعية)، العوامل المتعلقة بالمعلومات، جودة التدقيق ومدى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات.

بالإضافة إلى ما سبق، ولتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين اعتمدنا على تحليل لوحة الانتشار، وكانت النتائج كالآتي:

شكل رقم (23): لوحة الانتشار للعلاقة بين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية (الخصائص النوعية)



المصدر: نتائج تحليل نظام EXCEL

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن النقاط منتشرة حول خط مستقيم، وعليه فالعلاقة خطية تدل على وجود ارتباط طردي قوي بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ب- التأكد من صلاحية نموذج الانحدار الخطي البسيط المستخدم لدراسة الفرضية الثانية:

لاختبار معنوية الانحدار الخطي البسيط تم استخدام تحليل التباين "ANOVA"، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

* أنظر الفصل الثالث المحور (IV): العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية.

جدول رقم(47): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية (جدول "ANOVA")

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	40.206	1	40.206	41.735	.000 ^a
	Residual	18.304	19	.963		
	Total	58.510	20			

a. Predictors: (Constant), Disclosure.Index
b. Dependent Variable: Quality

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5٪

المصدر: نتائج تحليل نظام SPSS

يحتوى جدول تحليل التباين "ANOVA" على نتائج اختبار معنوية الانحدار، حيث نجد أن (sig.=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وبناء على ذلك فإن نموذج الانحدار الخطي البسيط المعتمد في الدراسة جيد لتحليل الفرضية المطروحة والإجابة عليها.

ج- تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية:

لتقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط اعتمدنا على جدول "Coefficients"، والذي نوضحه في الجدول الآتي:

جدول رقم(48): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية (جدول "Coefficients")

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-16.298	7.030		-2.318	.032
	Disclosure.Index	62.842	9.727	.829	6.460	.000

a. Dependent Variable: Quality

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5٪

المصدر: نتائج تحليل نظام SPSS

يحتوى جدول المعاملات "Coefficients" على تقديرات لمعالم النموذج، حيث كانت قيمة (α_0) -16.298 وقيمة ($\alpha_1 = 62.842$)، وبناء على ذلك فإن النموذج المقدر هو:

$$\text{Quality } ((\text{Relevance, Reliability, Understandability, Comparability}) = -16.298 + 62.842 \text{ Disclosure} + e_i$$

يتضح من المعادلة السابقة، أن قيمة الميل كانت موجبة ($\alpha_1 = 62.842$)، مما يعني وجود أثر إيجابي بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وجودة القوائم المالية، ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما تم التحسين في مؤشر الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي بدرجة واحدة، كلما أدى ذلك إلى تحسن في جودة القوائم المالية بما يعادل 62.842.

من جهة أخرى، نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة ($\text{sig.}=0.000$) الخاصة باختبار ستودنت أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وبناء على ذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية".

يمكن تفسير النتيجة التي تم التوصل إليها من خلال أن تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير التقارير المالية الدولية يحسن من جودة القوائم المالية. فالمؤسسات الجزائرية ألزمت بتطبيق النظام المحاسبي خاصة بعد التحولات التي شهدتها الاقتصاد الوطني بالانتقال من نظام الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. وعلى هذا الأساس فالإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يعد مطلباً ضرورياً يعكس الواقع الحقيقي للمؤسسات ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسؤولة من أجل حماية أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة وشفافة لجميع الأطراف ذات العلاقة، بالإضافة إلى إمكانية الحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم.

لذلك نخلص من تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط، إلى أن الفرضية الثانية التي تنص على أنه: "يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية" محققة، من خلال قدرة النظام المحاسبي المالي على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية "الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة".

3- عرض وتحليل نتائج ممارسات إدارة الأرباح واختبار الفرضية الثالثة

للإجابة على الفرضية الثالثة، سنحاول معرفة مدى ممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة الأرباح، ومن ثم دراسة أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على هذه الممارسة، للحكم على مدى جودة وسلامة القوائم المالية من الممارسات الانتهازية التي تقوم بها الإدارة.

1.3- عرض وتحليل نتائج المستحقات الاختيارية

سنحاول من خلال هذا العنصر التعرف على مدى ممارسة المؤسسات لإدارة أرباحها، واتجاه هذه الممارسة سواء في المؤسسات العامة أو الخاصة، الربحة أو الخاسرة خلال فترة الدراسة.

1.1.3- تحليل المستحقات الاختيارية للمؤسسات الممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح

بغية وضع قاعدة بيانات وجدول يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل، تم جمع البيانات اللازمة وتبويبها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS وبرنامج إكسل EXCEL. يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها في الجدول الآتي:

جدول رقم (49): الإحصاء الوصفي للمستحقات الاختيارية للمؤسسات محل الدراسة

السنة	2011	2012	2013	قيمة المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة ككل
متوسط المستحقات الاختيارية	0.0019	- 0.0376	0.0387	0.001
الانحراف المعياري للمستحقات الاختيارية	0.1225	0.0700	0.1780	0.067
أقصى قيمة للمستحقات الاختيارية	0.20074	0.0868	0.2438	0.2438
أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية	- 0.2059	- 0.1810	- 0.3972	- 0.3972

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (20)

نستخلص من الجدول أعلاه النتائج الآتية:

✓ متوسط المستحقات الاختيارية للمؤسسات محل الدراسة في سنة 2011 قدرت بـ 0.0019 بانحراف معياري قدره 0.1225، حيث بلغت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية 0.20074 وهي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية للمؤسسة الوطنية للمنتجات الكهرو كيميائية "EMPEC"، أما أدنى قيمة بلغت 0.2059 - وتعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لمؤسسة سيفيتال مقاولات "CEVITAL"؛ "ENTREPRENEUR"

✓ في سنة 2012 بلغت المستحقات الاختيارية للمؤسسات محل الدراسة 0.0376 - بانحراف معياري قدره 0.0700، في حين بلغت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية 0.0868 وهي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لمؤسسة ألسيب الجزائرية للاستثمار والبناء "ALCIB" أما أدنى قيمة لها فقد بلغت 0.1810 - وتعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لمؤسسة روابال "ROYAL"؛

✓ أما في سنة 2013 فقد قدرت المستحقات الاختيارية للمؤسسات محل الدراسة بـ 0.0387 بانحراف معياري قدره 0.1780، حيث بلغت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية 0.2438 وهي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لمؤسسة سفيتال مقاولات "CEVITAL ENTREPRENEUR"، في حين بلغت أدنى قيمة لها 0.3972 - وتعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لمؤسسة صناعة المواد الغذائية ومشتقاتها الرياض سطيف "ERIID".

مما سبق، يتضح لنا أن المؤسسات محل الدراسة قامت بإدارة أرباحها وذلك باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل موجب، حيث بلغت قيمة المستحقات الاختيارية للمؤسسات محل الدراسة على مدى ثلاث سنوات 0.001 بانحراف معياري قدره 0.067. في حين بلغت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة 0.2438 وتعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لمؤسسة سفيتال مقاولات "CEVITAL ENTREPRENEUR" خلال سنة 2013، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية فقد بلغت 0.3972 - وتمثل المستحقات الاختيارية لمؤسسة صناعة المواد الغذائية ومشتقاتها الرياض سطيف "ERIID" وذلك خلال سنة 2013.

يوضح لنا الجدول الموالي تكرارات ونسب ممارسة وعدم ممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة كما يلي:

جدول رقم (50): التكرارات والنسب المؤوية للمؤسسات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح

النسبة	التكرار	السنة	
33.33%	7	2011	المؤسسات الممارسة لإدارة الأرباح
14.29%	3	2012	
76.19%	16	2013	
41.27%	26	2013+2012+2011	
66.67%	14	2011	المؤسسات غير ممارسة لإدارة الأرباح
85.71%	18	2012	
23.31%	5	2013	
58.73%	37	2013+2012+2011	
$100\% = 66.67\% + 33.33\%$	$21 = 14 + 7$	2011	المجموع (المؤسسات الممارسة + المؤسسات غير ممارسة)
$100\% = 85.71\% + 14.29\%$	$21 = 18 + 3$	2012	
$100\% = 23.31\% + 76.19\%$	$21 = 5 + 16$	2013	
100%	63	2013+2012+2011	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الملحق رقم (20)

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن هناك اختلاف في ممارسة المؤسسات لإدارة الأرباح على مدى فترة الدراسة، حيث ظهر أقل تكرار للمؤسسات الممارسة لإدارة الأرباح في سنة 2012 وذلك بنسبة 14.29%، في حين بلغ أعلى تكرار للمؤسسات الممارسة لإدارة الأرباح في سنة 2013 بنسبة 76.19%. وعلى هذا الأساس فإن النتائج المتحصل عليها لا تعكس بدرجة كبيرة تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من خلال الحد من إدارة المؤسسات لأرباحها، حيث أنه في سنة 2011 كانت نسبة إدارة المؤسسات لأرباحها 33.33% ثم انخفضت إلى 14.29% في سنة 2012، بينما في سنة 2013 كان من المتوقع أن تنخفض نسبة إدارة المؤسسات لأرباحها عن سنة 2011 و 2012 غير أنها ارتفعت بنسبة كبيرة وصلت إلى 76.19%.

في ضوء دراستنا للنتائج الخاصة بالمستحقات الاختيارية للمؤسسات الممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح، يتضح لنا أن المؤسسات محل الدراسة تقوم بإدارة أرباحها في قوائمها المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي.

2.1.3- تحليل المستحقات الاختيارية للمؤسسات العامة والخاصة

الجدول التالي يبين لنا اتجاه استخدام المستحقات الاختيارية في المؤسسات العامة والخاصة، من خلال توضيح عدد المؤسسات التي قامت بإدارة أرباحها بشكل موجب والمؤسسات التي قامت بإدارة أرباحها بشكل سالب على النحو الآتي:

جدول رقم (51): المستحقات الاختيارية الموجبة والسالبة للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة الدراسة

المجموع	عدد المؤسسات الخاصة	عدد المؤسسات العامة	
12	0	12	استخدام المستحقات الاختيارية بشكل موجب
9	6	3	استخدام المستحقات الاختيارية بشكل سالب
21	6	15	المجموع

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (20)

بناء على نتائج الجدول السابق، يتضح أنه توجد 12 مؤسسة تستخدم مستحقاتها الاختيارية بشكل موجب خلال فترة الدراسة، بينما 9 مؤسسات تستخدم مستحقاتها الاختيارية بشكل سالب خلال فترة الدراسة. ويمكن تفسير هذه النتيجة بشكل أدق بالاعتماد على الجدول الموالي:

جدول رقم (52): الإحصاء الوصفي للمستحقات الاختيارية للمؤسسات العامة والخاصة

السنة	متوسط المستحقات الاختيارية	أقصى قيمة للمستحقات الاختيارية	أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية	
2011	0.0166	0.2007	- 0.1613	المؤسسات العامة (15 مؤسسة)
2012	- 0.0245	0.0669	- 0.1103	
2013	0.0673	0.2325	- 0.3972	
2011، 2012، 2013	0.0196	0.1058	- 0.1196	المؤسسات الخاصة (6 مؤسسات)
2011	- 0.0335	0.1600	- 0.2059	
2012	- 0.0703	0.0868	- 0.1810	
2013	- 0.0329	0.2438	- 0.2652	
2011، 2012، 2013	- 0.0456	- 0.0018	- 0.1519	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (20)

بناء على نتائج الجدول رقم (51) والجدول رقم (52)، يتضح أن المؤسسات الخاصة تميل إلى إدارة أرباحها بشكل سالب (متوسط المستحقات الاختيارية يقدر بـ - 0.0456) بهدف تخفيض الربح المفصح

عنه؛ ويفسر ذلك في رغبة المؤسسات بتعويض التكاليف التي تحملتها نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي (تكاليف تكوين الإطارات، تكاليف الانتقال من PCN إلى SCF...)، رغبتها في تجنب الزيادات في أجور العمال وتخفيض نسبة الضريبة المستحقة. ففي حالة تحقيق المؤسسة لأرباح مرتفعة من شأنه أن يدفع السلطات إلى فرض تكاليف إضافية وقواعد جديدة لاحتساب معدلات الضريبة، كما تتجه هذه المؤسسة نحو احتجاز جزء من الأرباح المحققة لتغطية الخسارة التي يمكن أن تنتج في فترات لاحقة لتعكس صورة مستقرة لوضعيتها المالية، تخفض الإدارة الأرباح عن طريق تأجيل جزء منها للفترات المستقبلية لزيادة المكافآت مستقبلا وهذا في حالة ما إذا كانت الأرباح المحققة تفوق الحد الأقصى لسقف الحوافز، لأن أي زيادة في الأرباح الحالية لا يحقق زيادة في المكافآت. بالإضافة إلى ذلك، ترغب المؤسسات في تجنب التكاليف السياسية التي قد تتحملها وخاصة إذا كانت كبيرة الحجم فنتحمل زيادة في معدل الضريبة وتحمل بأعباء اجتماعية إضافية.

بينما معظم المؤسسات العامة محل الدراسة تميل إلى إدارة أرباحها بشكل موجب (متوسط المستحقات الاختيارية يقدر بـ 0.0196) بهدف تضخيم الربح المفصح عنه؛ ويرجع ذلك إلى رغبة المؤسسات في تحسين قيمة المؤشرات المالية الرئيسية للمؤسسة كمؤشر الربحية والسيولة (إظهار كفاءة المؤسسة)، وهذا لإقناع وإرضاء مؤسسات تسيير المساهمات في المؤسسات العامة بحسن التسيير وبالتالي عدم الاستغناء عن خدماتهم في المؤسسة واحتفاظهم بالمراكز الوظيفية، الرغبة في زيادة قيمة المكافآت والحوافز المالية، موافقة توقعات الأطراف ذات المصلحة بشأن تنبؤات الإدارة بالأرباح المتوقعة واكتساب السمعة المهنية الحسنة والمكانة المرموقة، بالإضافة إلى التوافق مع شروط عقود الدين وتحقيق الأمن الوظيفي.

تأسيسا على ما تقدم، يمكن القول أنه هناك اختلاف بين المؤسسات العامة والخاصة في ممارستها لإدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية.

3.1.3- تحليل المستحقات الاختيارية للمؤسسات الربحية والخاسرة

بعد حساب متوسط المستحقات الاختيارية للمؤسسات العامة والخاصة وتحديد اتجاه إدارتها، سيتم تحديد متوسط المستحقات الاختيارية في المؤسسات الربحية والخاسرة مع تحديد اتجاه إدارتها كما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم (53): الإحصاء الوصفي للمستحقات الاختيارية للمؤسسات الربحية والخاسرة

السنة	عدد المؤسسات	متوسط المستحقات الاختيارية	أقصى قيمة للمستحقات الاختيارية	أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية
2011	14	0.0247	0.2007	- 0.1919
2012	16	- 0.0298	0.0868	- 0.1810
2013	16	0.0132	0.2325	- 0.3972
2011، 2012، 2013	-	0.0027	0.2325	- 0.3972
2011	7	- 0.0306	0.1409	- 0.2059
2012	5	- 0.0747	- 0.0181	- 0.1689
2013	5	0.0832	0.2438	- 0.1404
2011، 2012، 2013	-	-0.0074	0.2438	- 0.2059

المصدر: من إعداد الطالبة

توضح نتائج الجدول أعلاه، أن عدد المؤسسات المحققة للأرباح بلغ 14 مؤسسة خلال سنة 2011، 16 مؤسسة خلال سنة 2012 و 16 مؤسسة خلال سنة 2013 بمتوسط مستحقات اختيارية قدرت بـ 0.0247، 0.0298 - و 0.0132 على التوالي خلال فترة الدراسة. بينما بلغ عدد المؤسسات الخاسرة بـ 7 مؤسسات خلال سنة 2011، 5 مؤسسات خلال سنة 2012 و 5 مؤسسات خلال سنة 2013 بمتوسط مستحقات اختيارية قدرت بـ 0.0306 - ، - 0.0747 ، و 0.0832 على التوالي.

كما تبين نتائج الجدول السابق، أن المؤسسات الربحية تقوم بإدارة أرباحها بشكل موجب وذلك بهدف تضخيم الربح المعلن عنه، حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية بـ 0.0027 . بينما تقوم المؤسسات الخاسرة بإدارة أرباحها بشكل سالب ، حيث بلغ متوسط المستحقات الإختيارية بـ -0.0074 خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2013.

بناء على النتائج السابقة، يمكن القول أنه يوجد اختلاف بين المؤسسات الربحية والخاسرة في ممارستها لإدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.

2.3- اختبار الفرضية الثالثة

تهدف الفرضية الثالثة إلى دراسة الأثر السلبي للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على ممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة أرباحها، الأمر الذي يعكس جودة القوائم المالية المعدة وفقه. حيث تعطى الفرضيتين العدمية والبدلية وفق الآتي:

- الفرضية العدمية (H₀): لا يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على ممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة أرباحها؛
- الفرضية البديلة (H₁): يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي على ممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة أرباحها.

تأسيساً على ما تقدم، ولتحديد أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على ممارسة المؤسسات لإدارة الأرباح تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط والذي يمثل بالمعادلة الآتية:

$$EM = \alpha_0 + \alpha_1 \text{DISCL} + e_i$$

حيث:

- EM: المتغير التابع الذي يمثل إدارة الأرباح؛
- α_0 : قيمة الثابت؛
- α_1 : قيمة ميل المتغير المستقل؛
- DISCL: المتغير المستقل الذي يمثل الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي؛
- e_i : الخطأ العشوائي للنموذج.

بما أن الفرضية تدرس أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على ممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة الأرباح، اعتمدنا على تحليل علاقة الارتباط بين متغيري الفرضية الثالثة وكذا تحديد معاملات الانحدار الخاصة بالنموذج وكانت النتائج كالتالي:

أ- القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي للفرضية الثالثة:

يوضح جدول "Model Summary" القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المعتمد في الدراسة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (54):

جدول رقم (54): نتائج اختبار الانحدار الخطي للفرضية الثالثة (جدول " Model Summary "

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.290 ^a	.084	.036	.61347

a. Valeurs prédites : (constantes), Disclosure.Index

ذات دلالة إحصائية عند مستو معنوية 5%

المصدر: نتائج تحليل نظام SPSS

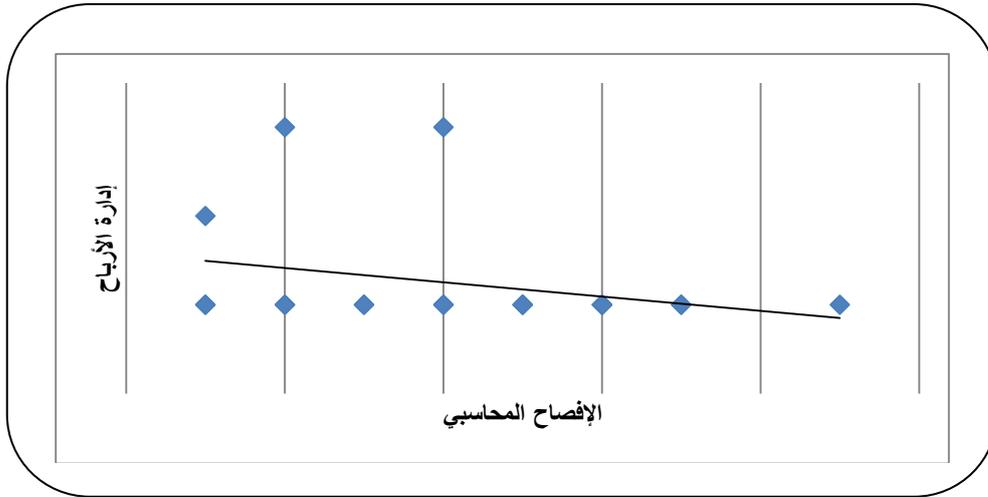
يوضح جدول "Model Summary" قيم معاملات الارتباط الثلاثة، حيث بلغت قيمة (R) 0.290 ومعامل التحديد (R^2) بلغ 0.084 بينما معامل التحديد المصحح (R^2) بلغ 0.036، مما يعني أنه:

- لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وإدارة الأرباح. حيث بلغ معامل الارتباط -0.226 وحسب الجدول رقم (21) فالقيمة تقع في حدود المجال [-0.3, 0]، وعليه فالارتباط بين الإفصاح المحاسبي وإدارة الأرباح ضعيف جدا يمكن إهماله؛

- النموذج يفسر 8.4 % من الاختلافات في قيم المتغير التابع (إدارة الأرباح)، في حين أن 91.6% من الاختلافات ناتجة عن عوامل أخرى. وبعبارة أخرى فإن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بـ 8.4% في تفسير ممارسة المؤسسات لإدارة أرباحها، و 91.6% تعزى لمتغيرات أخرى. كطبيعة ومسؤولية خدمات التدقيق التي تهدف أساسا إلى حماية المصلحة العامة وإعادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية المفصح عنها، فكلما كانت هناك رقابة على أعمال التدقيق وخدمات جيدة كلما أدى ذلك إلى تخفيض إدارة المؤسسات لأرباحها والعكس صحيح. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر مدة عمل المدقق في المؤسسة لها أثر على جودة القوائم المالية وجودة الأرباح، فالعلاقة الطويلة بين المدقق والمؤسسة من شأنها أن تنشأ علاقة خاصة بينهما مما يؤدي إلى إتباع أساليب تدقيق روتينية أقل صرامة. كما تعتبر طبيعة البيئة الاقتصادية ودور الجهات الرسمية في حق التدخل في تنظيم الممارسة المحاسبية وحرية وضع المعايير والإرشادات المهنية وطبيعة أخلاقيات المهنة التي يتمتع بها موظفو المؤسسات من المتغيرات التي تؤثر على ممارسة المؤسسات لإدارة أرباحها ومن ثم جودة قوائمها المالية.

لمعرفة طبيعة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وإدارة الأرباح اعتمدنا على لوحة الانتشار المبينة في الشكل الآتي:

شكل رقم (24): لوحة الانتشار للعلاقة بين الإفصاح المحاسبي وإدارة الأرباح



المصدر: نتائج تحليل نظام EXCEL

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن النقاط منتشرة حول خط مستقيم لكن بشكل متباعد نوعا ما، وعليه فالعلاقة تدل على وجود ارتباط عكسي ضعيف جدا بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ب- اختبار معنوية الارتباط بين الإفصاح المحاسبي وإدارة الأرباح:

للتأكد من طبيعة معنوية الارتباط بين الإفصاح المحاسبي وإدارة الأرباح من عدمه نعتمد اختبار بيرسون (Pearson)، وتم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (55): نتائج اختبار بيرسون (Pearson) للعلاقة بين الإفصاح المحاسبي وإدارة الأرباح

Corrélations		Disclosure. Index	EM
Disclosure. Index	Corrélation de Pearson	1	-.290
	Sig. (bilatérale)		.201
	N	21	21
EM	Corrélation de Pearson	-.290	1
	Sig. (bilatérale)	.201	
	N	21	21

المصدر: نتائج تحليل نظام SPSS

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي في الجدول أعلاه، أن قيمة الدلالة (sig) تساوي 0.201 أي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وبالتالي لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين الإفصاح المحاسبي

وفق النظام المحاسبي المالي وإدارة الأرباح. ينعكس ضعف الارتباط وعدم معنويته إحصائياً على جدول تحليل التباين حيث كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (56): نتائج اختبار الانحدار الخطي للفرضية الثالثة (جدول " ANOVA "

ANOVA ^b						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	.659	1	.659	1.751	.201 ^a
	Résidu	7.151	19	.376		
	Total	7.810	20			

a. Valeurs prédites : (constantes), Disclosure.Index
b. Variable dépendante : EM

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%:

المصدر: نتائج تحليل نظام SPSS

يحتوى جدول تحليل التباين "ANOVA" على نتائج اختبار معنوية الانحدار الخطي، حيث نجد أن (sig.=0.201) قيمة دالة الاختبار (F) أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وبناء على ذلك فإن النموذج غير دال ويستحيل أن يجمع بين المتغيرين أثر ذو دلالة إحصائية.

نخلص من تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط، إلى أنه بالنسبة للفرضية الثالثة التي تنص على أنه: "يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي سلبا على ممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة أرباحها الأمر الذي يعكس جودة القوائم المالية المعدة وفقه " غير محققة، من خلال عدم قدرة النظام المحاسبي المالي على التأثير على ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات محل الدراسة.

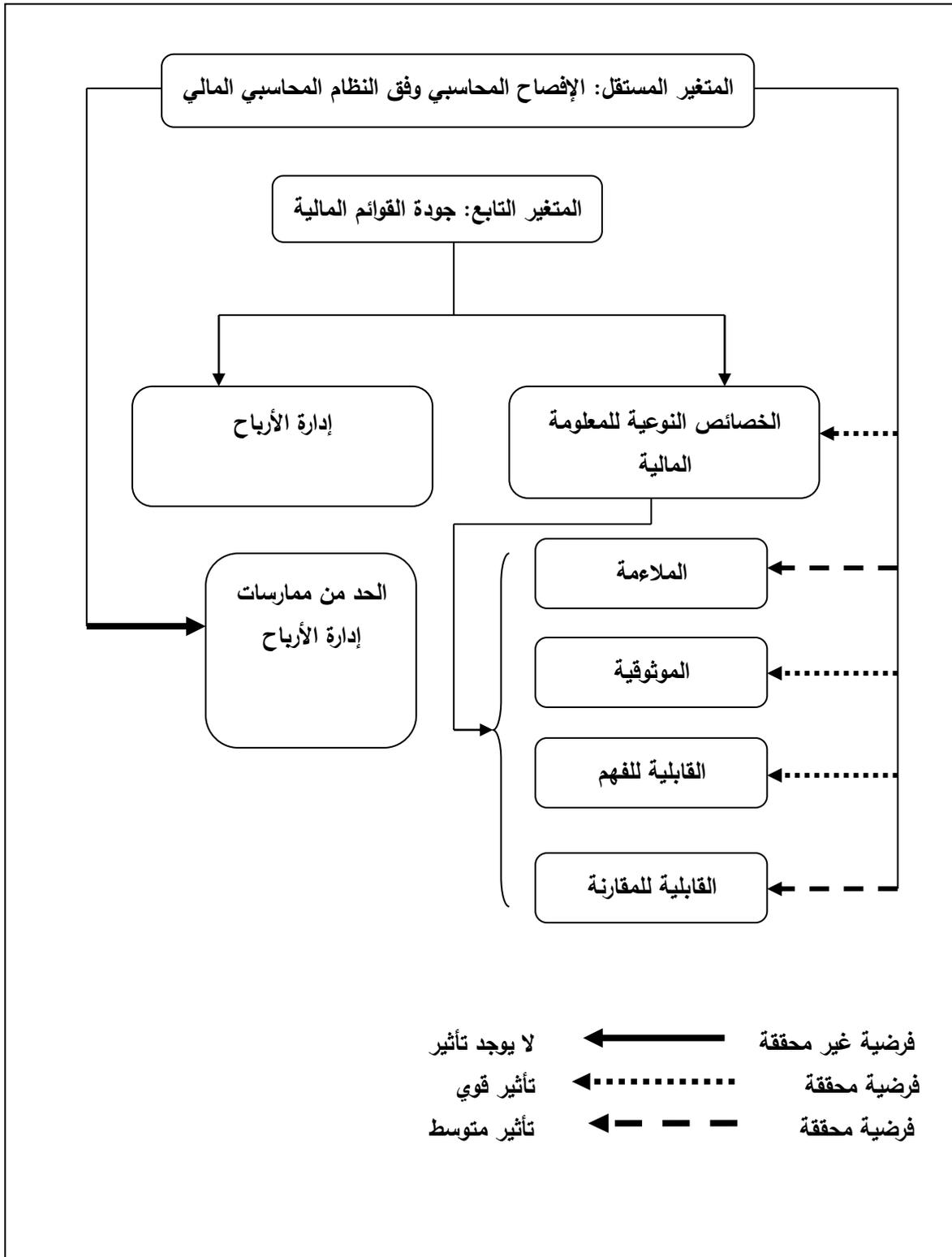
من جهة أخرى وحسب رأي الباحثة فإن هذه النتيجة غير مقبولة إلى حد ما، وبالرجوع إلى الفصل الثالث: المحور (III) * يتضح مدى قوة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي المستمد من معايير التقارير المالية بجودة الأرقام المحاسبية المعروضة في القوائم المالية، ومن ثم الحد من ممارسات إدارة الأرباح والحد من حرية تصرف الإدارة. وعليه فإن، التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي بقواعده ونصوصه مع ضرورة الفهم الجيد للسياسات المحاسبية وطريقة التسجيل المحاسبي، كلها عوامل تساهم في تحقيق جودة القوائم المالية ومن ثم الحد من ممارسات إدارة الأرباح. ويمكن تفسير نتيجة الدراسة التي تنص على عدم وجود ارتباط (ارتباط ضعيف جدا يمكن إهماله) بين الإفصاح المحاسبي وممارسة المؤسسات لإدارة الأرباح، من خلال اعتبار أن المؤسسات محل الدراسة ما زالت في المراحل الأولى لتطبيق النظام المحاسبي المالي، والذي يحتاج بدوره إلى مساندة معايير التقارير المالية الدولية في الكثير من الجوانب

* راجع العنصر (3.2.1).

التي لم يتطرق إليها بعد، بالإضافة إلى ضرورة تكوين إطارات ليتم التحكم الجيد في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وتجدر الإشارة إلى أن عدم ترسيخ ثقافة الإفصاح المحاسبي الكافية لدى المؤسسات حال دون إمكانية الوصول إلى تحقيق جودة المعلومات المالية على أكمل وجه، فالأرباح المحاسبية المعلن عنها في القوائم المالية تعتبر من المعلومات المهمة بالنسبة للمتعاملين وخاصة في السوق المالي، كما تلعب دورا كبيرا في الاتفاقيات التي تقوم بها المؤسسة، وعليه يمكن القول أن رقم الربح يعتبر مقياس ملخص لكل عمليات المؤسسة.

من العرض المقدم في الجانب التطبيقي الذي يهدف إلى الإجابة على فرضيات الدراسة يمكن استنتاج ملخص حول النتائج التي تم التوصل إليها كما هو موضح في الشكل رقم (25):

شكل رقم (25): فرضيات البحث



المصدر: إعداد الطالبة

III - النتائج، التوصيات والآفاق المستقبلية للدراسة

انطلاقاً من أهمية الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية من حيث الإطار المفاهيمي، المبادئ، القواعد المحاسبية والقوائم المالية ومن خلال فصول هذه الدراسة تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات يمكن عرضها في النقاط الآتية:

1- نتائج الدراسة؛

2- التوصيات؛

3- آفاق الدراسة.

1- نتائج الدراسة

تم تقسيم نتائج الدراسة إلى نتائج نظرية، نتائج تطبيقية ومناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة كالآتي:

1.1- نتائج الدراسة النظرية

تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها في الجانب النظري فيما يلي:

- أن جودة المعلومات المحاسبية لا تعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط (الخصائص النوعية) بل تتعداها إلى خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمو المعلومات)؛ بمعنى أن فائدة المعلومات بالنسبة لمتخذ القرار تتحدد على أساس معرفة العديد من الشروط لعل أهمها تلك التي تتعلق بمجال الاستخدام كطبيعة القرارات التي يواجهها، طبيعة النموذج القراري المستخدم، طبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، مقدار ونوعية المعلومات المتوفرة، المقدرة على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار؛
- يجب أن تتصف الخصائص النوعية بالمرونة والتغيير؛ أي أنها تتأثر بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تقدم فيها تلك المعلومات. أما الفائدة الرئيسية من وجود خصائص ثابتة لجودة المعلومات المحاسبية هو إعداد إطار من المعايير ينصف بالشمول؛
- أن قيمة المعلومة تشير إلى إمكانية القياس الكمي للمنفعة المترتبة عن استخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار، أي الفرق بين القيمة المتوقعة للقرار وتكلفته؛
- قواعد الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي تتفق ومتطلبات الإفصاح الواردة في معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) وخاصة من حيث الطرق والسياسات المتبعة لإعداد وعرض القوائم المالية، مما يساعد على تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسة المحاسبية العالمية؛
- أن المعيار المحاسبي الدولي الأول بعنوان "عرض القوائم المالية" يهدف إلى تقديم قوائم مالية ذات غرض عام تحتوى على معلومات وبيانات ملائمة، ذات مصداقية وموثوقية، وتضمن قابلية القوائم

المالية للمقارنة لنفس المؤسسة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة مع القوائم المالية لمؤسسات أخرى؛

– أن تبني معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) يعتبر مقياسا ضروريا لتوحيد الإفصاح المحاسبي والتفسير الملائم للقوائم المالية، حيث يحدد مختلف المفاهيم المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية ويرشد واضعي ومستخدمي المعايير، كما يساعد المراجعين والمستخدمين الآخرين في تفسيرها ويوضح طريقة التعامل مع القضايا المستجدة؛

– أن النظام المحاسبي المالي حرص على ضرورة توفير الخصائص النوعية المحققة لجودة القوائم المالية كالقابلية للمقارنة، القابلية للفهم، الموثوقية والملاءمة؛

– تعد القوائم المالية أهم مصدر يعتمد عليه مختلف المستخدمين في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بتوجيه مدخراتهم، لذا فنجاح هذه القرارات في تحقيق أهدافها يتوقف بدرجة كبيرة على مدى سلامة وملاءمة المعلومات التي توفرها القوائم المالية، ومن جهة أخرى فإن تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية يتوقف على حجم الإفصاح ومدى توفر عرض عادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ مختلف القرارات؛

– تتضمن معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) جزء خاص بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة، وهذا لمساعدة مختلف المستخدمين على فهم واستيعاب البيانات المالية وغير المالية المقدمة وتدعيم جودة القوائم المالية؛

– أن التوسع في الإفصاح المحاسبي يمثل ضرورة هامة في الوقت الحاضر نظرا لتعدد المستخدمين واختلاف احتياجاتهم، وخاصة من جانب إعداد وعرض قوائم مالية تكميلية، قطاعية، مرحلية واستخدام شبكة الإنترنت لغرض نشر وتوزيع هذه القوائم المالية وتوصيلها إلى مختلف الجهات التي تحتاجها، مع ضرورة تحقيق أمن المعلومات التي يتم نشرها واعتبارها أحد الموجودات المادية التي يقع على عاتق نظم المعلومات المحاسبية صيانتها، تدقيقها والمحافظة عليها؛

– يجب الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال، سواء من ناحية تحسين جودة المعلومات المحاسبية أو من ناحية تخفيض تكاليف إعداد القوائم المالية؛

– اعتماد لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL لنشر القوائم المالية تساعد في تحقيق جودتها، باعتبارها أحد لغات البرمجة المستخدمة في العصر الحالي في المجال المحاسبي، تهدف إلى إنشاء نظام معلومات محاسبي قياسي يعمل على تحويل ونقل المعلومات المحاسبية عبر شبكة الانترنت لإمكانية صياغة تقارير مالية موحدة؛

– أن الإفصاح المحاسبي يجب أن لا يقتصر على المعلومات الجوهرية فقط إذ يجب على المؤسسات أن توفر إفصاحات طوعية إلى جانب الإفصاح الإلزامي لتعزيز الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح،

وخاصة أن أصحاب المصلحة يتطلعون دائما للحصول على المزيد من المعلومات التي تتعلق بالتوقعات والتقديرات المستقبلية؛

- رغم مزايا وفوائد الإفصاح المحاسبي وخاصة من حيث مقدار الملاءمة والثقة التي يمنحها للمستخدمين الداخليين والخارجيين، إلا أنه لا يمكن تجاهل تكاليفه كالتكاليف السياسية، تكاليف التنفيذ، تكاليف الدعاوى القضائية... لذلك نجد أن المؤسسات تحرص دائما على أن تكون الفوائد الناتجة عن الإفصاح المحاسبي تفوق التكاليف المترتبة عليه؛
- أن هناك عدة طرق لقياس جودة القوائم المالية كطريقة الخصائص النوعية، نماذج الاستحقاق، الملاءمة وطريقة البنود الخاصة في القوائم المالية؛
- أن مستوى الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية يتأثران بالعديد من العوامل البيئية (العوامل القانونية والتشريعية، العوامل الاقتصادية، العوامل السياسية، العوامل الثقافية الاجتماعية)، العوامل المتعلقة بالمعلومات، جودة التدقيق ومدى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات.

2.1- نتائج الدراسة التطبيقية

يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة التطبيقية فيما يلي:

1.2.1- مؤشر الإفصاح المحاسبي

- تبين نتائج الدراسة التطبيقية أن مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة متوسط يقدر بـ 72٪، وهي تعتبر نسبة مقبولة بمعنى وجود توجه نحو زيادة مستوى المعلومات المفصح عنها والتي تشمل معلومات غير مالية، معلومات حول السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية، معلومات مالية؛
- قدرت نسبة امتثال المؤسسات محل الدراسة لمتطلبات الإفصاح الخاصة بالمحور الأول "المعلومات غير المالية" بـ 76٪ وهي تعكس درجة إفصاح متوسطة، بمعنى أن 24٪ من إجمالي بنود القائمة لم يتم الإفصاح عنها؛
- قدرت نسبة امتثال المؤسسات محل الدراسة لمتطلبات الإفصاح الخاصة بالمحور الثاني "معلومات حول السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية" بـ 76٪ وهي تعكس درجة إفصاح متوسطة، بمعنى أن 24٪ من إجمالي بنود القائمة لم يتم الإفصاح عنها؛
- بلغت نسبة امتثال المؤسسات محل الدراسة لمتطلبات الإفصاح الخاصة بالمحور الثالث "المعلومات المالية" بـ 69.8٪ وهي تعكس كذلك درجة إفصاح متوسطة، بمعنى أن 30.2٪ من إجمالي بنود القائمة لم يتم الإفصاح عنها؛

– بالإضافة إلى النتائج السابقة المتوصل إليها حول مستوى الإفصاح، يمكن إضافة نتيجة هامة تم ملاحظتها عند إجراء الدراسة الميدانية تتمثل في أن نسبة المؤسسات التي أفصحت عن قوائمها المالية قدرت بـ 36.84% (21 مؤسسة أفصحت عن قوائمها المالية من بين 57 مؤسسة تم زيارتها)؛ أي أن البيئة الجزائرية لا تزال تتسم بهاجس السرية وإخفاء المعلومة المالية وعدم الإفصاح المحاسبي عن بياناتها المالية.

2.2.1- أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية - الخصائص النوعية للمعلومة المالية

– دلت النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي لآراء المهنيين المحاسبين، أن هناك تأييد واسع من طرف المستجوبين حول مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة مما يساهم في كسب الثقة في المعلومات المالية التي تعرضها مختلف المؤسسات لمستخدميها؛

– بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط أن هناك علاقة قوية بين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، وخاصة فيما يتعلق بدور النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصيتي الموثوقية والقابلية للفهم، الأمر الذي يعكس قدرة النظام المحاسبي في توفير الإجراءات المحققة لهاتين الخاصيتين.

– بناء على تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط بين الإفصاح المحاسبي والخصائص النوعية للمعلومة المالية "الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة" توصلنا إلى النتائج الآتية:

- الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بـ 34% في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الملاءمة، و66% ترجع لمتغيرات أخرى. كما بينت النتائج أن هناك علاقة طردية بين الإفصاح المحاسبي وخاصية الملاءمة مع وجود ارتباط متوسط بينهما؛

- الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بـ 63.6% في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية الموثوقية، و36.4% ترجع لمتغيرات أخرى، كما بينت النتائج أن هناك علاقة طردية بين الإفصاح المحاسبي وخاصية الموثوقية مع وجود ارتباط قوي بينهما؛

- الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بـ 49.7% في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية القابلية للفهم، و50.3% ترجع لمتغيرات أخرى، كما بينت النتائج أن هناك علاقة طردية بين الإفصاح المحاسبي وخاصية القابلية للفهم مع وجود ارتباط قوي بينهما؛

- الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بـ 29% في تحقيق جودة القوائم المالية من حيث تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، و71% ترجع لمتغيرات أخرى، كما بينت النتائج أن

هناك علاقة طردية بين الإفصاح المحاسبي وخاصة القابلية للمقارنة مع وجود ارتباط متوسط بينهما.

- بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط أن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بـ 68.7% في تحقيق جودة القوائم المالية (الخصائص النوعية) في المؤسسات محل الدراسة بينما 31.3% تعزى لمتغيرات أخرى، بمعنى وجود عوامل أخرى غير الإفصاح المحاسبي تحقق جودة القوائم المالية (عوامل قانونية، عوامل سياسية، عوامل اقتصادية، عوامل ثقافية واجتماعية، العوامل المتعلقة بالمعلومات، جودة التدقيق، مدى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات). حيث أن أهداف المحاسبة ومعاييرها وسياساتها وأساليبها تتأثر بمجموعة من العوامل السائدة في كل دولة، فالمحاسبة ليست علما مجردا يعمل بمعزل عن بيئته وإنما هي نتاج للبيئة التي تعمل بها تتأثر وتؤثر فيها. كما بينت النتائج وجود علاقة طردية بين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية (الخصائص النوعية) مع وجود ارتباط قوي بينهما؛

3.2.1- أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية - نماذج الاستحقاق-

دلت النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي على وجود تباين بين سنوات الدراسة من حيث ممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة الأرباح، حيث ظهر أعلى تكرار لممارسة إدارة الأرباح في سنة 2013 بنسبة قدرها 76.19%، في حين تعتبر سنتي 2011 و 2012 الأقل ممارسة بنسبة 33.33% و 14.29% على التوالي. وبناء على ذلك يمكن توضيح نتائج ممارسة إدارة الأرباح كما يلي:

- توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات تقوم باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل موجب خلال جميع فترات الدراسة بهدف تضخيم الربح المحاسبي؛
- يوجد اختلاف بين المؤسسات الربحة والخاسرة في ممارستها لإدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية، حيث بينت النتائج قيام المؤسسات الربحة بإدارة أرباحها بشكل موجب بينما تقوم المؤسسات الخاسرة بإدارة أرباحها بشكل سالب؛
- بينت نتائج التحليل الإحصائي وجود اختلاف بين المؤسسات العامة والخاصة في ممارستها لإدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية، إذ تقوم معظم المؤسسات المساهمة العامة بإدارة أرباحها بشكل موجب بهدف تضخيم الربح المفصح عنه، ويرجع ذلك أساسا إلى رغبة المؤسسات في تحسين قيمة المؤشرات المالية الرئيسية للمؤسسة كمؤشر الربحية والسيولة (إظهار كفاءة المؤسسة) وهذا لإقناع وإرضاء مؤسسات تسيير المساهمات في المؤسسات العامة بحسن التسيير وبالتالي عدم الاستغناء عن خدماتهم في المؤسسة واحتفاظهم بالمراكز الوظيفية، الرغبة في زيادة قيمة المكافآت والحوافز المالية، موافقة توقعات الأطراف ذات المصلحة بشأن تنبؤات الإدارة بالأرباح المتوقعة واكتساب السمعة المهنية الحسنة والمكانة المرموقة، بالإضافة

إلى التوافق مع شروط عقود الدين وتحقيق الأمن الوظيفي. بينما تميل المؤسسات المساهمة الخاصة إلى إدارة أرباحها بشكل سالب بهدف تخفيض الربح المصح عنه، لأجل تعويض التكاليف التي تحملتها المؤسسات نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي، الرغبة في تخفيض نسبة الضرائب المستحقة الدفع واحتجاز جزء من الأرباح المحققة لتغطية الخسارة التي يمكن أن تنتج في فترات لاحقة لتعكس صورة مستقرة لوضعيتها المالية، رغبتها في تجنب الزيادات في أجور العمال، تجنب التكاليف السياسية التي قد تتحملها وخاصة إذا كانت المؤسسة كبيرة الحجم كالزيادة في معدل الضريبة وتحمل أعباء اجتماعية إضافية.

- بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط أن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يساهم بـ 8.4% في تفسير ممارسات إدارة الأرباح، و91.6% تعزى لمتغيرات أخرى كطبيعة ومسؤولية خدمات التدقيق، الرقابة على أعمال التدقيق ودور الجهات الرسمية في تنظيم الممارسات المهنية. كما بينت النتائج وجود ارتباط سلبي ضعيف جدا بين الإفصاح المحاسبي وممارسة المؤسسات لإدارة أرباحها (تأثير سلبي يمكن إهماله)، حيث أن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي بقواعده ونصوصه يساهم في تقليل ممارسات إدارة الأرباح المتبعة من طرف الإدارة والهادفة إلى التلاعب بالقوائم المالية وتضليل مستخدميها ولكن بنسبة ضئيلة جدا يمكن إهمالها.

3.1- مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة

فيما يلي سنحاول التطرق إلى نقاط الاتفاق والاختلاف بين هذا البحث والدراسات السابقة مع الإشارة إلى أنه يوجد اختلاف في بيئة ومجال الدراسة.

دراسة Abdullah Al MUTAWAA & Aly M HEWAIDY حول مستوى الإفصاح ومدى امتثاله لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS - دراسة تطبيقية حول المؤسسات الكويتية- تتفق الدراستان في أنهما توصلتا إلى أن مستوى الإفصاح المحاسبي متوسط في المؤسسات محل الدراسة ولا يوجد امتثال كامل لمتطلبات الإفصاح وفق معايير التقارير المالية الدولية. بينما يختلف هذا البحث مع هذه الدراسة في أن الباحث حصر أسباب عدم الامتثال الكامل لمتطلبات الإفصاح في العوامل الاقتصادية فقط، هذا وقد اعتمد الباحث في تصميم مؤشر الإفصاح على البنود الواردة في معايير التقارير المالية الدولية والتي تخص 12 معيارا.

دراسة Nidal Omar Zalloum & al., حول درجة الإفصاح والتحفظ في القوائم المالية السنوية في المؤسسات المساهمة الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان: يتفق هذا البحث مع هذه الدراسة في كون الباحث اعتمد في تصميم مؤشر الإفصاح على بنود القوائم المالية الأساسية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية). بينما يختلفان من حيث مستوى الإفصاح المحاسبي، حيث توصلت الدراسة إلى نسبة إفصاح مرتفعة في المؤسسات

المساهمة في بورصة عمان وأرجعت سبب عدم الامتثال الكامل لمتطلبات الإفصاح في المؤسسات محل الدراسة إلى التغييرات السريعة في التشريعات والقوانين.

دراسة *Ferdy VAN BEEST & al* حول جودة التقارير المالية: قياس الخصائص النوعية:
انفقت الدراستان من حيث أن هذه الدراسة اعتمدت في قياس جودة القوائم المالية على استمارة استبيان مقسمة إلى خمسة محاور أساسية تتعلق بالخصائص النوعية للمعلومة المالية "الملاءمة، التمثيل الصادق، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة والوقتية" وتوصلت إلى أن هناك درجة عالية من حيث تحقق هذه الخصائص في القوائم المالية. بينما تختلفان من حيث أنها اعتمدت على طريقة واحدة لقياس جودة القوائم المالية (الخصائص النوعية) وأشارت فقط إلى الطرق الأخرى، كما أنها تناولت دراسة مقارنة بين القوائم المالية المعدة وفق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) والقوائم المالية المعدة وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (US GAAP).

دراسة *Vera PALEA* حول معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) وجودة التقارير المالية: دروس من التجربة الأوروبية: بالرغم من أن هذه الدراسة نظرية، إلا أنها اهتمت بأثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في أوروبا على جودة القوائم المالية، من خلال عرضها لدراسات وأدلة تجريبية وقيامها بدراسة تحليلية مفصلة للخصائص النوعية المحققة لجودة القوائم المالية "القابلية للتحقق، القابلية للمقارنة، التوقيت المناسب والقابلية للفهم". وعليه، فبحثنا اعتمد على هذه الدراسة من جانب التعرف على طبيعة الخصائص النوعية الرئيسية والعناصر الفرعية المحققة لها، ومن جانب الاستفادة من الطرق الأخرى التي أشارت إليها حول إمكانية قياس موثوقية القوائم المالية بالاعتماد على نماذج إدارة الأرباح أو طريقة الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب.

دراسة *Panagiotis E.DIMITROPOULOS & al* حول أثر معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة المحاسبة: أدلة على التجربة اليونانية: يشترك هذا البحث مع الدراسة السابقة في أنها ركزت على قياس ممارسات إدارة الأرباح للحكم على جودة القوائم المالية المعدة وفق معايير التقارير المالية الدولية. فيما يختلفان من حيث أن هذه الدراسة توصلت إلى أن تطبيق هذه المعايير ساهم في تقليل ممارسات إدارة الأرباح من خلال الحد من التباين في المعلومات وتوفير قوائم مالية جيدة تعكس الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسات.

دراسة *Edilson PAULO & all* حول أثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية للشركات البرازيلية والأوروبية: يشترك هذا البحث مع الدراسة السابقة في أنها اعتمدت في قياس جودة القوائم المالية على دراسة مدى ممارسة المؤسسات لإدارة أرباحها في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للحكم على مدى جودة الأرقام المتضمنة في تلك القوائم، وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية لم تتحسن بشكل ملحوظ نتيجة لاعتماد هذه المعايير الدولية، كما يشتركان

من حيث أن هناك عدة عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على جودة القوائم المالية كالشفافية، البيئة الاقتصادية للمؤسسة، مصادر رأس المال الرئيسية وكفاءة سوق رأس المال. بينما يختلفان من حيث أن هذه الدراسة تمت على مدى 11 سنة (من سنة 2000 إلى غاية سنة 2011) على المؤسسات المدرجة في البورصة والتي تطبق معايير التقارير المالية الدولية مما يجعل هذه الدراسة أكثر موثوقية وتعبير عن الواقع المهني للمحاسبة.

2- التوصيات

- في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة يمكن إدراج التوصيات الآتية:
- تعزيز ثقافة الإفصاح المحاسبي والابتعاد عن السرية وإخفاء المعلومة المالية؛
 - يجب على الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة تفعيل الدور الرقابي على المؤسسات، من خلال إيجاد آلية واضحة ومحددة للإشراف والمتابعة على تنفيذ ضوابط الإفصاح المحاسبي؛
 - إلزام المؤسسات بنشر قوائم مالية قطاعية ودورية على فترات قصيرة، حتى يمكن توفير معلومات أكثر ملاءمة لترشيد القرارات؛
 - ضرورة الإطلاع المستمر على المستجدات التي تطرأ على معايير التقارير المالية الدولية وتكييف النظام المحاسبي المالي معها؛
 - ضرورة إلزام المؤسسات بإنشاء موقع الكتروني يتضمن جميع المعلومات المالية الخاصة بأنشطتها؛
 - العمل على مراقبة مدى التزام المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات اللازمة التي تلبي مختلف احتياجات المحللين والمستثمرين والطلبة والجمهور؛
 - ضرورة تنشيط بورصة الجزائر وتفعيل دورها في السوق المحلي والأجنبي؛
 - التكوين المستمر للمحاسبين لضمان الفعالية والكفاءة في الميدان المحاسبي، مع ضرورة انضمام الخبراء والهيئات المحاسبية الجزائرية إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية؛
 - تكييف الإطار القانوني والتشريعي مع مستجدات معايير التقارير المالية الدولية؛
 - الاستفادة من تجارب الدول في مجال تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وطريقة تكييفها مع بيئتها؛
 - الاهتمام بالتشريعات والأنظمة المحددة للإفصاح المحاسبي خاصة فيما يتعلق بالنشر الإلكتروني للمعلومات المالية؛
 - توعية مستخدمي القوائم المالية بآثار وانعكاسات الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح على قراراتهم؛
 - تدقيق القوائم المالية التي تقدمها المؤسسات إلى مصلحة الضرائب ومختلف الجهات الحكومية والتأكد من أنها تعكس الأنشطة الحقيقية للمؤسسة؛
 - القيام بدورات تكوينية لمحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، في مجال اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح وتدريبهم على مختلف الوسائل والتقنيات المستخدمة للحد من هذه الممارسات؛

3- الآفاق المستقبلية للدراسة

إن موضوع الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية موضوعان واسعان، يتطلبان إجراء مزيد من الدراسات للتعلم أكثر في فهمهما وفهم العلاقة التي تربطهما ببعض، حيث تناولت هذه الدراسة موضوع جودة المعلومات المالية من جانبان أساسيان، الجانب الأول: الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية والمعدة وفق النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS)، إضافة إلى الجانب الثاني: مدى خلو القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي من ممارسات إدارة الأرباح. وبناء على ما سبق؛ فإنه يمكن مواصلة البحث في هذا الموضوع من عدة جوانب واشتقاق متغيرات أخرى تصلح لأن تكون منطلقا في دراسات لاحقة، وذلك بالتطرق إلى المواضيع الآتية:

- دراسة العلاقة بين عوائد الأسهم وأرقام الأرباح المدرجة في القوائم المالية بهدف قياس مدى ملائمة وموثوقية معلومات القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي؛
- دراسة البنود الخاصة في التقارير المالية السنوية، بهدف الحكم على جودة القوائم المالية من حيث طريقة حساب وتسجيل وعرض هذه البنود؛
- تطوير نموذج أكثر ملائمة للخصائص النوعية للمعلومة المالية؛
- دور لغة تقارير الأعمال الموسعة في تحسين جودة القوائم المالية؛
- أهمية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحقيق جودة القوائم المالية في ظل اقتصاد المعرفة؛
- دور النظام المحاسبي المالي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح؛
- دور الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- أهمية التوسع في الإفصاح المحاسبي في تنشيط بورصة الجزائر؛
- أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على محاربة الفساد المالي والإداري؛
- قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمتطلبات الإفصاح وفق معايير التقارير المالية الدولية وأثره على جودة القوائم المالية؛
- أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المحاسبة؛
- دور الشفافية والمساءلة في تعزيز الثقة والمصداقية في القوائم المالية.

بشكل عام يمكن القول، أنه رغم أهمية النتائج المتوصل إليها تبقى هناك نقائص نابعة أساسا من بيئة الأعمال التي تمت معالجة الدراسة في إطارها، فالمؤسسات الجزائرية لا تزال منغلقة بعض الشيء، كما أن الموضوع وبالنظر لكونه يركز أساسا على متخذي القرار خاصة منهم المستثمرين فإن أهميته تزداد في بيئة تمتاز بسوق مالي نشط، مما يجعل البحث قابلا للتحديث تزامنا مع تطور بورصة الجزائر.

خلاصة الفصل التطبيقي

هدف الفصل التطبيقي إلى تقديم إجابات عن فرضيات البحث المستمدة من الإشكالية العامة للدراسة، من خلال إجراء دراسة ميدانية على 21 مؤسسة اقتصادية بولاية سطيف، وذلك بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمؤسسات محل الدراسة، بالإضافة إلى توزيع استمارات على المهنيين المحاسبين في كل مؤسسة شملت أربعة محاور أساسية تتعلق بـ الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة. خلصت الدراسة إلى قبول الفرضية الأولى التي تنص على أنه: "مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة متوسط"، حيث قدر مستوى امتثال المؤسسات محل الدراسة لمتطلبات الإفصاح المحاسبي بـ 72٪.

بالإضافة إلى قبول الفرضية الثانية والتي نصت على أنه: "يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية"، حيث بينت النتائج وجود علاقة قوية بين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية. ودراسة علاقة الإفصاح المحاسبي بكل خاصية نوعية على حدة، تبين أنه هناك ارتباط متوسط بين الإفصاح المحاسبي وخاصية الملاءمة والقابلية للمقارنة بينما هناك ارتباط قوي بين الإفصاح المحاسبي وخاصية الموثوقية والقابلية للفهم.

كما خلصت الدراسة إلى رفض الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه: "يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي سلبا على ممارسة المؤسسات محل الدراسة لإدارة أرباحها الأمر الذي يعكس جودة القوائم المالية المعدة وفقه"، حيث بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي أن الإفصاح المحاسبي يفسر 8.4٪ من إدارة الأرباح، بالإضافة إلى أنه يوجد ارتباط ضعيف جدا بينهما يمكن إهماله.

خاتمة

تمحور موضوع البحث حول أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS)، حيث حاولنا معالجة الإشكالية التي تدور حول "إلى أي مدى يمكن أن يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية؟". وخاصة بعد اعتماد الجزائر نظام محاسبي مالي يتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية بهدف الانتقال من إفصاح محاسبي أساسه تقديم قوائم مالية ذات طابع قانوني إلى إفصاح مالي مبني على الواقع الاقتصادي، يهدف إلى تطوير السوق المالي وتدعيم كفاءته، وتقديم قوائم مالية صادقة وذات جودة عالية من قبل المؤسسات الجزائرية. وعلى هذا الأساس اعتمادنا على أربعة فصول أساسية لتحليل الإشكالية المطروحة.

حاولنا في القسم النظري والذي احتوى ثلاثة فصول، التعرض إلى المعلومة المحاسبية التي تعتبر الحيز العام للموضوع في شقيه سواء تعلق الأمر بالإفصاح المحاسبي أو جودة القوائم المالية، فكون المعلومة المحاسبية أساس اتخاذ القرارات من قبل مختلف الأطراف ذوي العلاقة فقد فرضت اهتمامها على الباحثين، ليعمل بذلك عدد منهم على دراسة خصائصها النوعية وخاصة تلك التي ترتبط بالمعلومات الملائمة، المفهومة، الموثوق فيها والقابلة للمقارنة على المستوى الدولي. أما عن الفصل الثاني، فقد تناول الإفصاح المحاسبي والذي يعتبر المتغير المستقل للدراسة، ليتم التوصل من خلاله إلى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير التقارير المالية الدولية وخاصة من حيث متطلبات الإفصاح في القوائم المالية وتحديد الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية الأساسية والإيضاحات المتممة لها، من أجل ضمان أن يتم الإفصاح وفق القواعد والأسس المنصوص عليها لتلبي احتياجات متخذي القرار. أما عن آخر فصل نظري، فقد تم التطرق لبعض معايير الإفصاح ودورها في تحقيق جودة القوائم المالية، بالإضافة إلى التعرض لبعض الأدبيات التي تناولت جودة الأرباح كمؤشر لجودة القوائم المالية ومن ثم تم دراسة مختلف العوامل التي تؤثر على جودة هذه القوائم كالعوامل البيئية والعوامل المتعلقة بالمعلومات وحوكمة المؤسسات.

أما من خلال الدراسة التطبيقية، فقد اتضح لنا أن النتائج الخاصة بأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية (الفرضية 2) لا تتفق وأثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية من حيث الحد من ممارسات إدارة الأرباح (الفرضية 3)؛ أي أن الدراسة النوعية لجودة القوائم المالية لا تتفق والدراسة الكمية. حيث بينت النتائج وجود ارتباط قوي بين الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي وتحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المالية بينما هناك ارتباط ضعيف جدا بين الإفصاح المحاسبي وممارسة المؤسسات لإدارة الأرباح؛ بمعنى أن النتائج المتحصل عليها حول طريقة استخدام المستحقات الاختيارية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي لا تعكس تأثير هذا الأخير على جودة القوائم المالية من خلال الحد من إدارة المؤسسات لأرباحها. ومن جهة أخرى، يمكن القول أن النتائج الخاصة بالفرضية الثالثة لا تعكس بدرجة كبيرة عدم فعالية النظام

المحاسبي المالي، ذلك أن فترة تطبيقه تعتبر قصيرة نوعا ما إذا ما قورنت بالدول الأجنبية والعربية الأخرى، بالإضافة إلى أن خلو القوائم المالية من إدارة الأرباح يتطلب تطبيق النظام المحاسبي المالي لمدة طويلة مع ضرورة تحكم المهنيين المحاسبين في تطبيقه ومسايرته للتعديلات والمعايير الصادرة كل سنة وتفعيل دور المدقق الخارجي للتأكد من صدق بيانات القوائم المالية، مع أهمية ترسيخ مبادئ أخلاقيات المهنة لدى المسؤولين والموظفين المكلفين بإعداد المعلومات المالية.

بعد عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات تم التوصل إلى مجموعة من النتائج قسمت إلى نتائج نظرية ونتائج تطبيقية ومن ثم تم مقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة، حيث اختلفت في جوانب واتفقت في جوانب أخرى. وبصفة عامة فإن جميع الدراسات اشتركت في التأكيد على أهمية تبني معايير التقارير المالية الدولية (IAS-IFRS)، وذلك بهدف زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق جودة القوائم المالية التي تعتمد على توفير الخصائص النوعية للمعلومة المالية لتجعل القوائم المالية غير مضللة وخالية من ممارسات إدارة الأرباح مما ينعكس على قرارات مختلف المستخدمين الخارجيين والداخليين.

كما نستخلص أن جودة القوائم المالية تعكس جودة الإفصاح المحاسبي من خلال زيادة المصدقية والثقة في مخرجات النظام المحاسبي، وخاصة في ظل تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي من أجل تطوير الإفصاح المحاسبي والرفع من وتيرة الاقتصاد الوطني وترقية السوق المالية المحلية وتهيئة المناخ المناسب للمستثمر الأجنبي. بمعنى أن الوصول إلى تحقيق جودة القوائم المالية تعتمد على نجاح الممارسة المحاسبية للنظام المحاسبي المالي والتي يكفلها التطبيق السليم لمعايير التقارير المالية الدولية وتحديثها المستمر، على اعتبار أنها في تطور دائم حسب مستجدات البيئة المحيطة.

خلاصة القول أن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير التقارير المالية الدولية تعتبر ذات جودة وذات فائدة لمتخذي القرار، وأن الامتثال لقواعد ومتطلبات النظام المحاسبي يحد من قدرة الإدارة على ارتكاب مخالفات وتلاعبات حسب آراء معظم المستجوبين، بالإضافة إلى أنه سيساهم في تطوير السوق المالي وتدعيم كفاءته ويعزز الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب ويلبي مختلف احتياجاتهم ويرشد قراراتهم الاستثمارية والائتمانية.

قائمة المراجع

1.1- الكتب

- 1) أحمد بلاقوي، نظرية المحاسبة، تعريب: رياض عبد الله، دار اليازوري، العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009.
- 2) أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة: النموذج الدولي الجديد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 3) أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية: النموذج الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 4) أحمد نور، المحاسبة المالية: القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004/2003.
- 5) أسامة العامري، اتجاهات إدارة المعلومات، دار أسامة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 6) إدون س هندريكسن، النظرية المحاسبية، ترجمة و تعريب كمال خليفة أبو زيد، الإسكندرية، مصر، الطبعة الرابعة، 2008.
- 7) أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 8) أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
- 9) أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الجزء الثاني، 2007.
- 10) أمين السيد لطفي، نظرية المحاسبة: منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 11) إنعام علي توفيق الشهريلي، أساليب قياس قيمة المعلومات: دراسات وتطبيقات، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 12) بول. ج. ستينبارت ومارشال رومني، نظم المعلومات المحاسبية، تعريب: قاسم إبراهيم الحسيني، مراجعة: أيمن حداد ومهند عتمة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الجزء الأول، 2009.
- 13) حسن عمر محمد وسعد الساكني، معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
- 14) حسين القاضي ومأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، 2008.
- 15) حسين القاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، 2007.
- 16) حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- 17) خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إترء للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- 18) خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

- 19) الدون س اندريكسن، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الرابعة، 2005.
- 20) الدون س اندريكسن، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الرابعة، 2005.
- 21) دونالد كيسو وجيرى ويجانت، المحاسبة المتوسطة، ترجمة: أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الجزء الأول، 1999.
- 22) ربحي مصطفى عليان، إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- 23) ربحي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 24) رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير - دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
- 25) رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، 2009.
- 26) رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
- 27) رضوان حلوة حنان، نزار فلاح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية: القياس والإفصاح في القوائم المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- 28) ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، تعريب خالد علي أحمد كأجيبي وإبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 29) زياد هاشم وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحداثة للطباعة والنشر، العراق، 2003.
- 30) سعود جايد العمري، المحاسبة الدولية: منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 31) سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- 32) شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، الجزء الثاني، 2009.
- 33) شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2008.
- 34) طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 35) طارق عبد العال حماد، المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الجزء الثالث، 2002.
- 36) طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الجزء الأول، 2009.
- 37) طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الجزء الثاني، 2009.
- 38) طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 39) طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة عرض القوائم المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الجزء الأول، 2003/2002.
- 40) طلال الحجاوي و ريان نعم، المحاسبة المالية 1، جبهة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

- 41) عامر إبراهيم قنديلجي وعلاء الدين عبد القادر الجنابي، نظم المعلومات الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2009.
- 42) عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.
- 43) عبد الحي مرعي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 44) عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الإصدار الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- 45) عبد الستار العلي وآخرون، المدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009.
- 46) عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
- 47) عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية: مدخل اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007.
- 48) عبد الفتاح إبراهيم زربية وفتحي أحمد الشيباني، نظم المعلومات المالية: أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- 49) عبد الوهاب نصر علي، مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الجزء الأول، 2004/2003.
- 50) علاء السالمي وآخرون، أساسيات نظم المعلومات الإدارية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 51) علي خلف حجاج، اتخاذ القرارات الإدارية، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 52) فالتر ميجس وروبرت ميجس، المحاسبة المالية، ترجمة: وصفي عبد الفتاح أبو المكارم و آخرون، مراجعة: أحمد حامد حجاج، دار المريخ، السعودية، 2007.
- 53) فريد فهمي زيارة، المقدمة في تصكيك وتحليل النظم، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2010.
- 54) فؤاد محمد الليثي، نظرية المحاسبة المدخل المعاصر، دار النهضة العربية، بور سعيد، مصر، الطبعة الثانية، 2002.
- 55) كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
- 56) محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل، الأردن، 2008.
- 57) محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي: شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، الطبعة الثانية، 2009.
- 58) محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2011.
- 59) محمد خير سليم أبو زيد، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برمجية spss، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 60) محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية وأعمال المؤتمرات، القاهرة، مصر، 2007.
- 61) محمد طارق يوسف، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، 2009.

- 62) محمد عباس بدوي، المحاسبة البيئية بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.
- 63) محمد عباس حجازي، المدخل الحديث في المحاسبة: نظم المعلومات أداة للاتصال وأساس لاتخاذ القرارات، دار غريب للطبع، القاهرة، مصر، الجزء الثاني، 1977.
- 64) محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2009.
- 65) محمد مطر وآخرون، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات: الإطار الفكري وتطبيقاته العملية، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996.
- 66) محمد مطر وموسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008.
- 67) مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009.
- 68) نصر علي عبد الوهاب وشحاتة شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 69) هيني قان جريونينج، معايير التقارير المالية والدولية: دليل التطبيق، ترجمة: طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006.
- 70) وليد ناجي الحيايي ويدر محمد علوان، المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي، الوراق للنشر والتوزيع، الجزء الأول، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
- 71) وليد ناجي الحيايي وحسين الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مركز الكتاب، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
- 72) وليد ناجي الحيايي ومجدي أحمد السيد الجعبري، الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
- 73) وليد ناجي الحيايي، النظرية المحاسبية، منشورات الأكاديمية العربية بالدمرك، الجزء الأول، 2007.
- 74) ياسين أحمد العيسى، أصول المحاسبة الحديثة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الجزء الأول، 2003.
- 75) يوسف محمود جريوع، نظرية المحاسبة: الفروض - المفاهيم - المبادئ - المعايير، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

2.1- المجلات والدوريات

- 1) أحمد السيد، أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين: منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، مصر، 1993.
- 2) آمال نوري محمد، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية - دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية-، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق، العدد 34، 2013.
- 3) بشرى نجم عبد الله المشهداني، دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية - دراسة ميدانية -، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق، العدد 26، 2011.

- 4) جبر إبراهيم الداعور ومحمد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة تطبيقية، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 17، العدد الأول، 2009.
- 5) جمعة حميدات، التعديلات الحديثة على المعايير المحاسبية الدولية حتى بداية 2009: معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8 (IFRS8)، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، دولة الإمارات العربية، 2009.
- 6) سعادة علي العبد خليل، الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (5)، مجلة المدقق الأردنية، الأردن، العدد 76/75، مارس 2008.
- 7) سيد عبد الفتاح صالح حسن، تحليل أثر اختلاف مستويات الإفصاح المحاسبي القطاعي على القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، جامعة قناة السويس، مصر، 2011.
- 8) سيد عبد الفتاح صالح حسين، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مصر، العدد الثاني، 2009.
- 9) طه أحمد حسن أرديني، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، 2006.
- 10) عباس حميدي، الآثار الاقتصادية لعدم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية - دراسة تحليلية في الشركات العامة للتجهيزات الزراعية-، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 77، 2009.
- 11) عبد الرحمن مرعي، دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 22، العدد الثاني، 2006.
- 12) علام محمد موسى حمدان، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، غزة، فلسطين، المجلد العشرين، العدد الأول، 2012.
- 13) علي حسين الدوغجي، حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق، 2009.
- 14) محمد بن سلطان القباني السهلي، مؤشر مقترح لقياس مستوى الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية". مجلة البحوث المحاسبية - الجمعية السعودية للمحاسبة-، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، العدد الثاني، المجلد العاشر، 2011.
- 15) مصطفى عقاري، المعيار المحاسبي الدولي 1: عرض القوائم المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الأول، 2007.
- 16) ناضم حسن رشيد، دور مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الانترنت في بيئة التجارة الإلكترونية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 7، العدد 23، 2011.
- 17) يوسف محمود جربوع، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 15، العدد الأول، 2007.

3.1- الملتقيات والندوات والتظاهرات العلمية

- 1) إبراهيم مبارك الرفاعي، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية على البيئة السعودية-، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2010.

- 2) إبراهيم مبارك الرفاعي، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية على البيئة السعودية-، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2010.
- 3) أمال عبد الهادي فوده، التقارير المالية والإفصاح على شبكة الإنترنت بين الواقع والتحديات، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، السعودية، 2010.
- 4) خالد الخطيب، المعيار رقم 34: التقارير المالية المرحلية، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الفعاليات العلمية لهيئة الأوراق والأسواق المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق، سوريا، 2009.
- 5) سعدون مهدي الساقى وعبد الناصر نور، محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، مؤتمر دولي حول التحديات المعاصرة للإدارة العربية (القيادة الإبداعية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2006.
- 6) علي أحمد الزين ومحمد حسني عبد الجليل صبيحي، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية: أعمال المؤتمرات، القاهرة، مصر، 2009.
- 7) محمد بوصنام وبن فرج زويينة، العوامل المؤثرة على الإفصاح الاجتماعي- دراسة حالة شركة البوتاس العربية المساهمة-، الملتقى الدولي حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، بشار، الجزائر، يومي 15/14 فيفري 2012.
- 8) معتز أمين السعيد ومحمد سليم العيسى، انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، بحث مقدم للمشاركة بالمؤتمر الثاني لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية تحت عنوان " القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، 15/14 أبريل 2009.
- 9) يوسف بوخلخال، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية، الملتقى الدولي حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، بشار، الجزائر، يومي 15/14 فيفري 2012.

4.1- مذكرات وأطروحات الدكتوراه

- 1) إسماعيل سبتي، أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة - دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016.
- 2) تيجاني بالريقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005.
- 3) عبد الكريم محمد سلمان النجار، مدى دور مراقب الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في المحاسبة القانونية، مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2012.
- 4) عثمان مداحي، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
- 5) مصطفى عقاري، مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005.
- 6) هلال درحمون، المحاسبة التحليلية: نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

5.1- القوانين والتشريعات

- 1) القانون رقم 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، 2007.
- 2) المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، الجريدة الرسمية للجمهورية، العدد 27، 2008.
- 3) القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2008.
- 4) النظام رقم 09-04 المتضمن لمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية المؤرخ في 23 جويلية 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، 2009.
- 5) النظام رقم 09-05 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 76، 2009.
- 6) النظام رقم 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية المؤرخ في 29 ديسمبر 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، 2010.
- 7) المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1): عرض البيانات المالية.
- 8) المعيار المحاسبي الدولي رقم 21، الفقرة رقم 27.
- 9) معيار التقرير المالي الدولي السابع (IFRS 7): الإفصاح.

2- المراجع باللغة الأجنبية

2.1- Ouvrages

- 1) Alexandru TUGUI, **Comptabilité basée sur la connaissance**, publier dans : comptabilité et connaissances le 30/03/2011, France, verssion1, 2005.
- 2) Ali TAZDAIT, **Maitrisé du system comptable financière**, ACG, Alger, 1ere édition, 2009.
- 3) Barry Elliot and Jamie Elliot, **financial accounting and reporting**, Pearson education, London, 11th edition, 2007 .
- 4) Barry J.EPSTEIN et Eva K.JERMAKOWICZ, **Interpretation and application of IFRS**, Wily editor, London, 2010.
- 5) A. BELKAOUI, **International accounting : Issues and Solutions**, Quorum Books, 1985.
- 6) Benoit PIGE et Xavier PAPER , **Normes comptables internationales et gouvernance des entreprise: le sens des normes IFRS** , 2ème édition, EMS, 2009.
- 7) Bernard RAFFOURNER, **Les normes comptables internationales (IFRS/IAS)** , Ed .economica, 3ème édition,2006.
- 8) Carole BEAU et Benoit PIGE, **La normalisation de l'information comptable dans le processus de gouvernance, association francophone de comptabilité**, 2007/3, Tome1, France,2007.
- 9) Catherine DEFFAINS-CRAPSKY, **Comptabilité générale: principes, opérations de régularisation, états financiers anglo-saxon**, Bréal, France, 4ème edition,2006 .
- 10) Catherine MAILLET & al, **Les normes comptables internationales IAS-IFRS**, Foucher Paris, France, 5ème édition, 2007.
- 11) Claude LOPATER, **Une nouvelle information sectorielle fondée sur votre reporting interne**, Edition Francis Lefebvre, paris, France, 2008.

- 12) Code IFRS, Normes et interprétations, **Groupe revue fiduciaire**, 3ème édition , 2007 .
- 13) Denis CORNIER & al, **Le reporting de gouvernance, les attributs du conseil et la qualité des résultats comptables : incidence sur les marchés boursiers, association francophone de comptabilité**, 2010/2, Tome 16, France, 2010.
- 14) Frédéric COMPIN, **Manuel de droit de l'information financière**, manuel universitaire numérique, Avril 2010, p43. Disponible sur le site : http://alertelangagecomptable.fr/contenu/droit_info_financ.pdf
- 15) James A. O' BRIEN, **Introduction to information systems: essentials for the internal work. Ed E-Business enterprise**, Eleventh edition, Chapter1, Mc Graw-Hill, New York, Etats Unis 2002. Disponible sur le site: <http://nidjosandjojo.files.wordpress.com/2011/09/chapter-01.pdf>
- 16) Jean Jacques JULIAN, **Les normes comptable internationales IAS/IFRS**, Foucher editeur , Paris, France, 2 édition , 2007.
- 17) Lakshmanan SHIVAKIMAR, **Mandatory Disclosure Vs Voluntary disclosure**, London business school, 2010.
- 18) le manh et maillet-baudrier, **Les normes comptables internationales IAS/IFRS** , Berti edition, Paris: Foucher, 2006.
- 19) Michael HARVEY & Fred KEER, **Financial accounting theory and standards**, second edition, prentice hall international, London, 1983.
- 20) Obile BARBE & al, **Les normes comptables internationaux IAS/IFRS** , Gualino éditeur, Paris, France, 2édition, 2006.
- 21) Odile BARBE & Laurent DIDELOT, **Les IFRS**, Groupe revue fiduciaire, 2007 .
- 22) Rahma CHEKKAR & Pierre LABARDIN, **De l'information comptable à la connaissance financière des années 1670 a nos jours**, 26 éme congres de l'AFC, LILLE, France, Version A, 2005.
- 23) Stephan BRUN, **Les normes comptables internationales IAS-IFRS**, Cualino éditeur, EJA-paris, 2006.
- 24) Terry LUCEY, **Managment information systems** , High Holboen, London, Ninth edition, 2005
- 25) Veronique COLLARD & Florence BERNAL, **Code IFRS norme et interprétation**, groupe revue fiduciaire, Paris, 3eme édition, 2007.

2.2- Articles et magazines

- 1) Abdullah Al MUTAWAA and Aly M HEWAIDY, "**Disclosure level and compliance with IFRSs: An empirical investigation of Kuwaiti Companies**", International Business & Economics Research Journal, Vol.9, No.5, 2010.
- 2) Ana LALEVIC FILIPOVIC, Revised qualitative characteristics of financial statements as precondition for strengthening information power on capital market, economics and organization Vol.9, N°1, 2012,
- 3) Begona GINER and Manuel LARRAN, **The use of the internet for corporate reporting by Spanish companie**, the international journal of digital accounting research, vol 2. N° 1, 2001.
- 4) Borhan Uddin BHUIYAN & al, **Corporate governance compliance and discretionary accrual: New Zealand evidence**, Austratian accounting bisness and finance journal, 2013.
- 5) Catherine WHELAN and Ray McNAMARA, **The impact of earnings management on the value-relevance of financial statement information**, Working Paper, 2004. Available at: [http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=585704,\(07/05/2010 \)](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=585704,(07/05/2010))
- 6) Chaker HAOUET, **Information décisionnelle et management de la performance**, Cahier de Recherche, Laboratoire Orléanais de Gestion I.A.E.d'Orléans, France, 2008 .

- 7) Chunli KUANG, **Audit committee characteristics and earnings management in New Zealand**, Working Paper, 2007. Available at: <http://aut.researchgateway.ac.nz/bitstream/10292/689/1/KuangC.pdf>, (28/06/2010).
- 8) Edilson PAULO & al, **The impact of the adoption of international financial reporting standards on the quality of accounting information of the Brazilian and European public firms**, Working paper. Available at: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2270678
- 9) Etienne FARVAQUE & al, **Corporate disclosure: A review of its (direct and indirect) benefits and costs**, *économie internationale*, CAIRN.INFO, 2011, 2011/4 n° 128.
- 10) Ferday VAN BEEST & al, **Quality of financial Reporting: measuring qualitative characteristics**, Nijmegen centre for Economics (NiCE), Nice working paper 09-108, 2009.
- 11) Francisco BRAVO URQUIZ and AL., **"Disclosure" "indices design: does it make a difference ?**, *Spanish accounting review*, Vol.12, N°2, legal: MA- 1436/97,2009, p 260-264.
- 12) George Emmanuel LATRIDIS, **Accounting disclosures, accounting quality and conditional and unconditional conservatism**, *International review of financial analysis* 88-102, Production and hosting by ELSEVIER, 2011.
- 13) Irina Dounia PASCAN, **Measuring the effects of IFRS adoption on accounting quality : A review**, *Procedia economics and finance*, 32(2015), ELSEVIER, 2015.
- 14) Kenneth A. MERHANT & Joanne ROCKNESS, **The ethics of managing earnings: An empirical investigation**, *Journal of accounting and public policy*, Volume 13, Issue1, Spring 1994 (79-94).
- 15) M.M Mukaka, **Statistics Corner: A guide to appropriate use of correlation coefficient in medical research**, *Malawi medical journal*, 24(3): 69-71, september2012.
- 16) Mary E. BARTH & al, **Accounting Quality: International accounting standards and US GAAP**, *Journal of accounting research*, Working paper series, November 2007.
- 17) Mary E. BARTH & al, **International accounting standards and accounting quality**, *Journal of accounting research*, USA, Vol 46. N° 3, 2008.
- 18) Mehdi NEKHILI et Ines FAKHFAKH, **Les relations entre les mécanismes de gouvernement et l'indice de divulgation volontaire d'information : étude clinique de deux entreprises tunisiennes**, pp.CD-Rom. HAL ID : « halshs-00558233. Tunisia.
- 19) Nidal Omar ZALLOUM & al, **"Degree of disclosure and conservatism in the annual financial statements in service and industrial public shareholding companies listed in Amman stock exchange"**, *europen journal of business and management*, ISSN2222-1905, Vol5, n°25,2013.
- 20) Omaima HASSAN & Claire MARSTON, **Disclosure measurement in the empirical accounting literature : A review article**, Working paper, Economics and finance working paper series, N°10-18, LONDON, September 2010.
- 21) Panagiotis E. DIMITROPOULOS & al, **The impact of IFRS on accounting quality: Evidence from Greece**, Working paper,2013, P 109. Available at ELSEVIER.
- 22) Philippe PAQUET, **De l'information à la connaissance**, cahier de recherche, laboratoire orléanais de gestion I.A.E.d'orléans, France, 2006.
- 23) Rajendra P. SRIVASTAVA, **XBRL: A research perspective**, *Indian accounting review*, vol 13, n°1, 2009.
- 24) Roger S DEBRECNY & al, **Financial reporting in XBRL on the SEC's EDGAR system: A critique and evaluation**, *journal of information system*, N°19, 2005
- 25) Standard & Poor, **Transparency and disclosure: Overview of methodology and study results**, United States, 2002.
- 26) Stefano AZALI & al, **The value relevance of earning management industries before and during the financial crisis**, *European journal accounting: finance & business*, ISSN 2324-102X, 2013.

- 27) Sugata ROYCHOWDHURY, **Earnings management through real activities manipulation**, Journal of accounting and economics, 2006, Available at ELSEVIER: www.elsevier.com/locate/jae
- 28) Susan R. COCKRELL, **Financial statement quality: A comparison of small and large cities**, journal of interdisciplinary Business studies, Austin peay State University,2010. Available at: http://www.sbrconferences.com/uploads/Vol1-Cockrell_Susan.pdf
- 29) Timothy S. DOUPNIK and Edson luiz RICCIO, **The influence of conservatism and secrecy on the interpretation of verbal probability expressions in the Anglo and latin cultural areas**, The international journal of accounting , 2006, Available at: http://www3.uma.pt/eduardog/IMG/pdf/Article_Riccio_-_Doupnik_IJA_Cross_Cultural.pdf
- 30) Van Ferdy BEEST & al, **Quality of financial reporting: measuring qualitative characteristic**, Nice working paper 09-108, April 2009.
- 31) Vera PELEA, **IAS/IFRS and financial reporting quality: lessons from the european experience**, China journal of accounting research, Production and hosting by ELSEVIER, 2012.

2.3- Conférences

- 1) Guy DJOUGOUE, **Fiabilité de l'information comptable et gouvernance d'entreprise: une analyse de l'audit légal dans les entreprises camerounaise**, colloque international: la gouvernance: Quelles pratiques promouvoir pour le développement économique de l'Afrique, Lille, France, 3/11/2007.
- 2) Heidi Vander BAUWHEDE, **What Factors Influence Financial Statement Quality? A Framework and Some Empirical Evidence**, Prepared for The Euro conference on Financial Reporting and Regulatory Practices in Europe Palermo, Italy,20-23 May 2001. Available at: <http://venus.unive.it/bauhaus/Heidi%20Vander%20Bauwhede.PDF>
- 3) Keith HOUGHTON & al, **Audit quality: Earnings management in the context of the 1997 Asian Crisis**, Illinois international accounting, summer conference, College of business , Illinois, Germany, 2003.
- 4) Laid ROUABHI, **Tableaux des flux de trésorerie (IAS 7)**, Formation SCF MBI, Sétif, Alegria, 2010, P 7.

2.4- Mémoires et thèses

- 1) Erik PEEK, **Detecting earnings management : A critical assessment of the beneish model**, faculty of economics and business, Maastricht, Pays bas, 2007. Available at: http://www.memoireonline.com/07/08/1304/m_la-normalisation-comptable-internationale-cas-de-l-espace-ohada12.html
- 2) K.V PESSNEL & al, **Detecting earnings management using Gross- sectional abnormal accruals models**, Financial reporting and business communication conference, Lancaster university, Angleterre, decembre 2009. Available at: <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.41.5628&rep=rep1&type=pdf>

2.5-Rapports/Lois

- 1) AAA, **Statement of Basic Accounting Theory**, AAA, 1966.
- 2) Charles Hoffman. Raynier vanEgmond , **Digital Financial Reporting: using an XBRL- based model**, DRAFT, version8, 2012.
- 3) Conseil National de la Comptabilité (CNC), Note méthodologique de première application du SCF, Ministère des finances. Disponible sur le site : <http://www.cnc.dz>
- 4) FASB, **Electronic Distribution of business Reporting information**, Business Reporting Project, Financial Accounting Standard Baord, 2000.

- 5) Financial Accounting Standard Board , **Qualitative characteristics of accounting information** , SFAC n° 2.1980, in: www.fasb.org,
- 6) International Accounting Standards Board (IASB), conceptual framework for financial reporting 2010, September 2010.
- 7) Lymer ANDREW et al, **Business Reporting on the Internet: A Report Prepared for the International Accounting Standard Committee**, 1999.
- 8) Ministère des finances, Conseil national de la comptabilité, **Projet de système comptable financier**, 2006, p43.
- 9) Norme comptable internationale 24, paragraphe n° 24.
- 10) Principes de gouvernement d'entreprise de l'OCDE, **Organisation de coopération et de développement**, OECD elibrary, 2004.

3- مراجع الإنترنت

- 1) Wikipédia, **liste des normes internationales d'information financière**, Disponible sur le site : http://fr.wikipedia.org/wiki/Information_financi%C3%A8re .
- 2) أحمد شوقي، مقياس جودة التقارير المالية، الأهرام الاقتصادي، مصر، تاريخ الصدور: 2009/09/28، متوفرة على الموقع الإلكتروني:
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=83315&eid=265>
- 3) البنك الدولي، بيانات متوفرة على الموقع الآتي:
<http://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?page=1>

الملاحق

جانب الأصول:

N-1 صافي	N صافي	N اهتلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصول
					<u>أصول غير جارية</u> فارق بين الاقتناء تثبيبات معنوية تثبيبات عينية أراضي مباني تثبيبات عينية أخرى تثبيبات ممنوح امتيازها تثبيبات يجري إنجازها تثبيبات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصول غير الجارية
					<u>أصول جارية</u> مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

جانب الخصوم:

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطيات - احتياطيات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية/نتيجة صافية حصة المجمع (1) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			الجموع 1
			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ومرصود لها ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص ص 28-29.

الملحق رقم (02): حساب النتيجة حسب الطبيعة

N-1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تغير مخزون المنتجات التامة والقيد التنفيذ الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم، والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (التغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة المجمع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 30.

الملحق رقم (03): حساب النتيجة حسب الوظيفة

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال تكلفة المبيعات
			الهامش الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقديم مفصل للأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين، مخصصات للاهتلاكات) الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب المطلوبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) حصة المجمع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 31.

الملحق رقم (04): جدول تغير الأموال الخاصة

الاحتياطات والنتيجة	فارق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأسمال المؤسسة	ملاحظة	
						الرصيد في 31 ديسمبر N-2
						تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التنبؤات الأرباح أو الخسائر غير المدمجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N-1
						تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء إعادة تقييم التنبؤات الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 37.

الملاحق رقم (05): جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة المباشرة الفترة من ...إلى...

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية المتحصلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج الأخرى المدفوعة تدفقات أموال الخزينة قبل التدفقات غير العادية. تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار..... المسحوبات عند اقتناء تقييدات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقييدات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تقييدات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقييدات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديد القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيوليات وشبه السيوليات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص35.

الملحق رقم (06): جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة الفترة من ...إلى...

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية</p> <p>صافي نتيجة السنة المالية</p> <p>تصححات من أجل:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاهتلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزيائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			<p>تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</p> <p>مسحوبات عن اقتناء تقييدات</p> <p>تحصيلات التنازل عن تقييدات</p> <p>تأثير تغيرات محيط الإدماج (*)</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</p> <p>الحصص المدفوعة للمساهمين</p> <p>زيادة رأس المال النقدي</p> <p>إصدار قروض</p> <p>تسديد قروض</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)</p> <p>تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)</p> <p>أموال الخزينة عند الافتتاح</p> <p>أموال الخزينة عند الإقفال</p> <p>تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (*)</p> <p>تغير أموال الخزينة</p>

(*) لا يُستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص36.

الملحق رقم (07): قائمة المؤسسات التي تم زيارتها

الاسم التجاري	الرقم	الاسم التجاري للمؤسسات	الرقم
تربية الدواجن الهضاب العليا سطيف مركب	.30	شبالى بروفيلاست	.1
الوطنية لإنتاج اللوالب والساكابين والصنابير المؤسسة	.31	سوفيبلاست	.2
مساهمة لصناعة الجلود الاصطناعية سنسات شركة	.32	ش.ذ.أ: كال بلاست	.3
الدراسات والانجازات العمرانية سطيف مركز	.33	سيبلاست	.4
MACS الأحذية السطيفية صناعة	.34	شركة البنية التحتية لأعمال الطرق بولاية سطيف	.5
مامي :ش.ذ.أ	.35	ش.ذ.أ: ايمو انفاست	.6
الإسمنت عين الكبيرة شركة	.36	ش.ذ.أ: فارما انفاست	.7
مواد البناء مؤسسة توزيع	.37	أرسولورميثال الجزائر	.8
الاستصلاح والتهيئة الريفية مؤسسة	.38	أقرو التغذية لابل	.9
ذ.أ المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة ش	.39	اتصالات الجزائر	.10
الأصالة للطباعة سطيف : ش.ذ.أ/م.ع.ا	.40	شركة مساهمة ستار براندى	.11
التعمير والبناء السطيفية شركة	.41	شركة القوالب والأدوات آل مول	.12
المؤسسة الوطنية للدهن :ش.ذ.أ	.42	سانياك شركة الصناعية للوازم الصناعية والصحية	.13
نفضال	.43	أ تي أم موبيليس	.14
إيني " ش.ذ.أ: المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية	.44	ش.ذ.أ: المركزية الجزائرية للبيطرة	.15
والبناء المنشآت لأشغال العامة المؤسسة	.45	الوطنية للاتصالات الجزائر	.16
ذ أسهم إيبياكوم ش	.46	ش.ذ.أ: سوتراست	.17
أس.جي.اي سطيف التسيير العقاري شركة	.47	ش.ذ.أ: اس جي بال	.18
تريفيسود	.48	ش.ذ.أ: مجموعة العيد بوراس	.19
المجمع الوطني الشركة الوطنية للبلاستيك والمطاط م.ع.أ	.49	سيفيتال مقاولات	.20
صناعة المواد الغذائية ومشتقاتها الرياض سطيف مؤسسة	.50	بروم باتي	.21
شركة الإنتاج الحصي بسطيف ذ.أ: ش	.51	شركة بيع التجهيزات المنزلية والصناعية الجزائرية" فيديا"	.22
التوزيع والصيانة للعتاد الفلاحي مؤسسة	.52	ش ذ أسهم: شركة الهندسة والإنشاءات	.23
أسيب الجزائرية للاستثمار والبناء ش.ذ.أ:	.53	ايزي فارما	.24
شركة الدراسات التقنية بسطيف ش.ذ.أ:	.54	روايال	.25
كوزيات ش.ذ.أ:	.55	ش.ذ.أ: نونفا أنفاست	.26
الصناعية ميتابلاست	.56	ش ذ أسهم الرياض سطيف مطاحن الهضاب العليا	.27
تربية الدواجن بالشرق مجمع	.57	المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهرو كيميائية	.28
		ملبنة التل	.29

الملحق رقم (08): قائمة المؤسسات محل الدراسة

الاسم التجاري للمؤسسات	الرقم
ش ذأ المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة " AMC "	-01
شركة بيع التجهيزات المنزلية والصناعية الجزائرية "VEDIA"	-02
روايال " ROYAL "	-03
شركة القوالب والأدوات آل مول " ALMOUL "	-04
ش.ذ. أ فارما انفست "PHARMA"	-05
ش.ذ.أ: نوبا أنفست "NOVA-INVEST"	-06
ملبنة التل "TELL"	-07
مؤسسة صناعة المواد الغذائية ومشتقاتها الرياض سطيف " ERIAD "	-08
سوفيلاست "SOFIPLAST"	-09
المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهرو كيميائية "EMPEC"	-10
مؤسسة الاستصلاح والتهيئة الريفية "EMIVAR"	-11
"SPA LAID BOURAS"	-12
ش.ذ.أ ألسيب الجزائرية للاستثمار والبناء " ALCIB "	-13
شركة الإسمنت عين الكبيرة "SCAEK"	-14
سيبلاست "SIPLAST"	-15
ش.ذ.أ كال بلاست "CALPLAST"	-16
مؤسسة التوزيع والصيانة للعتاد الفلاحي " EDIMMA "	-17
سانياك الشركة الصناعية للوازم الصناعية والصحية "SANIAK"	-18
مؤسسة توزيع مواد البناء " EDIMCO "	-19
ش.ذ.أ شركة الدراسات التقنية بسطيف "URBAS"	-20
سيفيتال مقاولات "CEVITAL ENTREPRENEUR"	-21

الملحق رقم (09): مؤشر قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة

4	3	2	1	0	1. معلومات غير مالية
					1. مقر المؤسسة
					2. أهداف المؤسسة
					3. الإفصاح عن الشكل القانوني للمؤسسة (الإفصاح عن معلومات مختصرة عن المؤسسة)
					4. الفترة التي تغطيها البيانات المالية السنوية
					5. فترة إعداد القوائم المالية المرحلية
					6. العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية
					7. معلومات حول الأسهم (النوع، العدد، القيمة الاسمية)
					8. كبار المستثمرين في المؤسسة
					9. هيكل المساهمين
					10. الأنشطة الرئيسية للمؤسسة
					11. بيان بأجال استحقاق الديون
					12. بيان بالعملاء الرئيسيين للمؤسسة
					13. تفسيرات تغير المبيعات في المؤسسة
					14. سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة وتغطية الخسائر
					15. وصف لكيفية تحديد القيمة العادلة
					16. المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة
					17. سياسة إدارة المخاطر المتعلقة بنشاط المؤسسة
					18. خسائر غير قابلة للقياس ولم توضع لها مؤونة
					19. وصف لطريقة تحديد قطاعات المؤسسة
					20. العاملين وخطط الحوافز
					21. تطبيق مبدأ الأهمية النسبية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية
4	3	2	1	0	II. السياسات المحاسبية التي تم الاعتماد عليها لإعداد القوائم المالية.
					22. طرق الإهلاك المطبقة والأعمار المقدرة للأصول
					23. أسس القياس المستخدمة للأصول
					24. أسس القياس المستخدمة للخصوم
					25. طرق تقييم المخزون
					26. الانخفاض في قيمة الأصول (خسائر القيمة)
					27. طبيعة التقدير المحاسبي الذي يكون له تأثير في الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له تأثير في الفترات المستقبلية
					28. الأخطاء المحاسبية وتصحيحها

					29. استخدام القيمة العادلة لتقييم الأصول
4	3	2	1	0	III. المعلومات المالية
					30. قائمة المركز المالي في نهاية السنة المالية بالمقارنة مع السنة السابقة
					31. الأصول الملموسة
					32. شهرة المحل
					33. الأصول غير ملموسة
					34. الأصول المالية
					35. القيمة الدفترية لكل فئة من فئات أصول الأدوات المالية
					36. القيمة الدفترية لكل فئة من فئات التزامات الأدوات المالية
					37. الأصول المصنفة كأصول محتفظ بها للبيع
					38. تصنيف الخصوم إلى خصوم جارية وغير جارية
					39. طبيعة كل احتياطي ضمن حقوق الملكية
					40. رأس المال المصدر
					41. قائمة الدخل في نهاية السنة المالية بالمقارنة مع السنة السابقة
					42. حسابات الأرصدة الوسيطة للتسيير
					43. رقم الأعمال
					44. مصاريف التمويل
					45. مصروف الضريبة
					46. توزيعات الأرباح
					47. حصة السهم من التوزيعات
					48. فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية
					49. مبلغ المكافآت المقدمة
					50. الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية
					51. قائمة جدول سيولة الخزينة في نهاية السنة المالية بالمقارنة مع السنة السابقة
					52. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
					53. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
					54. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
					55. التدفقات النقدية من توزيعات الأرباح
					56. التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية
					57. جدول تغير الأموال الخاصة في نهاية السنة المالية بالمقارنة مع السنة السابقة
					58. العمليات الرأسمالية مع المالكين
					59. ملحقات القوائم المالية في نهاية السنة المالية بالمقارنة مع السنة السابقة
					60. قائمة الدخل حسب الوظيفة

					61. الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية
					62. المعلومات المستقبلية التي تؤثر على عناصر القوائم المالية
					63. الارتباطات المالية مع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة
					64. الالتزامات الطارئة (المحتملة)
					65. تأثير التضخم على بنود الأصول
					66. إيرادات المؤسسة حسب قطاع النشاط
					67. إيرادات المؤسسة حسب القطاع الجغرافي
					68. بيان حول الديون الخاصة غير محددة المدى ومبلغها ومعالجتها المحاسبية
					69. الإفصاح عن تنبؤات الإدارة بالمبيعات
					70. القوائم المالية المرحلية

الملحق رقم (10): قائمة المحكمين

- أ. د. بلمهدي عبد الوهاب؛
- أ. د. بن فرحات ساعد؛
- د. روابحي عبد الناصر؛
- د. بوحروود فتيحة؛
- د. يعلى فاروق؛
- أ. محلي كمال؛
- أ. أوغليسي محند آكلي؛
- أ. مساهل ساسية.
- أ. لعلام لامية ؛

جامعة فرحات عباس - سطيف 1
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تخصص: محاسبة، مالية وتدقيق

رقم الاستمارة:	التاريخ:
----------------	----------

استمارة موجهة للمهنيين المحاسبين

تقوم الطالبة بإجراء دراسة تحت عنوان: "أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية - دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف -"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه تخصص محاسبة، مالية وتدقيق.

تلتزم الطالبة من سيادتكم إبداء رأيكم حول الفقرات التي تتضمنها الاستمارة المرفقة بوضع إشارة (x) في الخانة المناسبة، وذلك بما يعبر عن وجهة نظركم حول الموضوع.

المعلومات المتضمنة في الاستمارة ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وشكراً

الطالبة: قسوم حنان

المحور الأول: بيانات عامة:

الرجاء إبداء رأيكم بوضع علامة (x) في الخانة المناسبة:

1- الجنس:	ذكر <input type="checkbox"/>	أنثى <input type="checkbox"/>
2- السن:	20 - 30 سنة <input type="checkbox"/>	31 - 40 سنة <input type="checkbox"/>
	41 - 50 سنة <input type="checkbox"/>	أكثر من 50 سنة <input type="checkbox"/>
3- المؤهل العلمي:	أقل من جامعي <input type="checkbox"/>	جامعي <input type="checkbox"/>
	دراسات متخصصة <input type="checkbox"/>	شهادة دراسات تطبيقية في المحاسبة <input type="checkbox"/>
5- المؤهل المهني:	محاسب <input type="checkbox"/>	محافظ حسابات/ خبير محاسبي <input type="checkbox"/>
	رئيس مصلحة المحاسبة / المالية <input type="checkbox"/>	رئيس دائرة المالية والمحاسبة <input type="checkbox"/>
	موظف مكلف بالدراسة التقنو اقتصادية <input type="checkbox"/>	
6- الخبرة:	أقل من 5 سنوات <input type="checkbox"/>	5 - 10 سنوات <input type="checkbox"/>
	11 - 20 سنة <input type="checkbox"/>	أكثر من 20 سنة <input type="checkbox"/>

المحور الثاني: دراسة أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية

الرجاء إبداء رأيكم حول الفقرات الموضحة أدناه وذلك بوضع علامة (X) في خانة الرقم الدال على إجاباتكم، مع اعتماد السلم الموالي:

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
5	4	3	2	1

1	2	3	4	5	تحديد درجة توفر الخصائص النوعية للمعلومة المالية في القوائم المالية المعدة وفق SCF* .
غير موافق إطلاقا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	خاصية الملاءمة
					1. تساعد المعلومات المعدة وفق SCF على تغيير درجة التأكد (المخاطر) المتصلة بالقرارات المراد اتخاذها.
					2. الإفصاح المحاسبي وفق SCF يساعد مختلف المستخدمين في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية.
					3. يوفر SCF معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد في تقييم مختلف القرارات.
					4. تتميز المعلومات المالية المعدة وفق SCF بقيمة استرجاعية تساعد مستخدميها في تقييم تنبؤاتهم السابقة وتصحيحها.
					5. القوائم المالية المعدة وفق SCF لها قدرة تفسيرية كافية.
					6. استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس يساهم في تقديم معلومات مالية ملائمة.
					7. يكفل تطبيق SCF إنتاج معلومات مالية وغير مالية تلبي احتياجات مختلف المستخدمين.
					8. تطبيق SCF يساعد على تقديم معلومات مالية تقدم لمختلف المستخدمين في الوقت المناسب.
غير موافق إطلاقا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	خاصية الموثوقية
					9. يرتب SCF المعلومات المالية بصورة تعكس بصدق الأحداث والعمليات المالية
					10. يركز SCF على تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني
					11. يعتمد SCF على بدائل للقياس المحاسبي تسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع الاقتصادي
					12. تطبيق SCF يجعل القوائم المالية خالية من التحيز
					13. تطبيق SCF يجعل القوائم المالية خالية من الأخطاء الهامة
					14. يتوافق SCF مع الوسائل المعلوماتية الحديثة مما يسمح بتوفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضع المالية للمؤسسات
					15. الإفصاح المحاسبي وفق SCF يعكس مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في

*يستخدم المختصر SCF للتعبير عن النظام المحاسبي المالي في متن هذا البحث.

					نشاطها
					16. تطبيق SCF يخفض من مشكلة عدم تماثل المعلومات
					17. تتميز معلومات SCF بالاكتمال من خلال تغطيتها لكافة الأحداث المالية والاقتصادية
					18. تبني SCF لمبدأ الحيطة والحذر يجعل القوائم المالية موثوقة
					19. يرسخ SCF أسس التسيير الشفاف
					خاصية القابلية للفهم
غير موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	
					20. معلومات SCF منسجمة ومقروءة بلغة موحدة بين المؤسسة الأم وفروعها
					21. تصنيف SCF للبيانات في مجموعات يساهم في فهم معلومات المحاسبة المالية واستيعابها
					22. عناوين أرقام حسابات SCF واضحة المعنى وسهلة الفهم
					23. زيادة درجة تفصيل المعلومات المعروضة في القوائم المالية تعتبر إحدى المؤثرات الهامة على استقطاب رأس المال المحلي والدولي
					24. القوائم المالية المعدة وفق SCF توفر معلومات يسهل فهمها
					25. تطبيق SCF يساعد الجهات الحكومية في أداء مهامها
					خاصية القابلية للمقارنة
غير موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	
					26. تطبيق SCF يساعد على إجراء المقارنة بين نتائج الفترات السابقة لنفس المؤسسة ومؤسسات أخرى
					27. تساعد الطرق والسياسات المحاسبية التي جاء بها SCF على توفير معلومات مالية تمكن من إجراء المقارنة بين الوضعيات المالية للمؤسسات
					28. إعداد جدول سيولة الخزينة يساعد مستخدم المعلومات المالية في المقارنة بين المؤسسات من حيث القدرة على توليد السيولة المالية
					29. يبويب SCF المعلومات المالية بطريقة تجعلها قابلة للمقارنة
					30. يضيف SCF صفة الدولية على المعلومات المالية للمؤسسات التي تنشط في الجزائر.
					31. يساعد SCF على تحقيق خاصية الثبات في عرض القوائم المالية (يساعد على إتباع نفس مفاهيم القياس في الوحدة).

الملحق رقم (13): نسبة الإفصاح في المؤسسات محل الدراسة

رقم المؤسسة	اسم المؤسسة	قيمة مؤشر الإفصاح	نسبة الإفصاح	مستوى الإفصاح
-1	"AMC"	0.70	٪70	متوسط
-2	"VEDIA"	0.72	٪72	متوسط
-3	" ROYAL "	0.74	٪74	متوسط
-4	" ALMOUL "	0.73	٪73	متوسط
-5	"PHARMA"	0.69	٪69	متوسط
-6	"NOVA-INVEST"	0.70	٪70	متوسط
-7	"TELL"	0.70	٪70	متوسط
-8	" ERIAD"	0.74	٪74	متوسط
-9	"SOFIPLAST"	0.73	٪73	متوسط
-10	"EMPEC"	0.72	٪72	متوسط
-11	"EMIVAR"	0.75	٪75	متوسط
-12	LAID BOURAS"	0.69	٪69	متوسط
-13	"ALCIB"	0.74	٪74	متوسط
-14	"SCAEK"	0.77	٪77	متوسط
-15	"SIPLAST"	0.72	٪72	متوسط
-16	"CALPLAST"	0.71	٪71	متوسط
-17	" EDIMMA"	0.75	٪75	متوسط
-18	"SANIAK"	0.69	٪69	متوسط
-19	" EDIMCO"	0.74	٪74	متوسط
-20	"URBAS"	0.71	٪71	متوسط
-21	"CEVITAL ENTREPRENEUR"	0.73	٪73	متوسط

الملحق رقم (14): متوسط قيمة الخصائص النوعية (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة) في كل مؤسسة محل الدراسة

رقم المؤسسة	اسم المؤسسة	متوسط خاصية الملاءمة	متوسط خاصية الموثوقية	متوسط خاصية القابلية للفهم	متوسط خاصية القابلية للمقارنة	الجودة
-1	"AMC"	3.56	3.53	3.89	3.89	28.50
-2	"VEDIA"	3.71	3.42	3.61	3.94	28.17
-3	" ROYAL "	3.93	3.71	4.13	3.83	30.00
-4	" ALMOUL "	3.54	3.64	3.61	3.67	28.00
-5	"PHARMA"	3.72	3.25	3.58	3.38	26.81
-6	"NOVA-INVEST"	3.69	3.45	3.42	3.92	27.88
-7	"TELL"	3.73	3.25	3.70	4.20	28.25
-8	" ERIAD"	3.81	3.62	4.06	4.11	29.83
-9	"SOFIPLAST"	3.75	3.66	4.04	4.04	29.69
-10	"EMPEC"	3.45	3.47	3.63	4.10	28.05
-11	"EMIVAR"	4.00	3.87	4.17	4.23	31.25
-12	LAID BOURAS"	3.56	3.45	3.96	3.46	27.50
-13	"ALCIB"	4.38	3.94	4.50	3.89	32.17
-14	"SCAEK"	3.98	4.21	4.11	4.08	31.83
-15	"SIPLAST"	3.92	3.82	3.92	4.08	30.33
-16	"CALPLAST"	3.59	3.41	3.63	4.17	28.25
-17	" EDIMMA"	3.66	3.77	4.38	4.08	30.38
-18	"SANIAK"	3.41	3.61	3.52	3.50	27.29
-19	" EDIMCO"	4.18	3.94	4.07	4.24	31.64
-20	"URBAS"	3.21	3.15	3.61	3.83	26.25
-21	"CEVITAL ENTREPRENEUR"	3.75	3.73	3.83	3.67	29.00

الملحق رقم (15): المستحقات الكلية للمؤسسات محل الدراسة خلال الفترة (2011-2013)

الوحدة: دج	المستحقات الكلية	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	صافي الدخل	السنة	المؤسسة
162796760000	7603240000	170400000000	2011	ش ذأ المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة " AMC "	
211978047000	1021953000	213000000000	2012		
674680000	407320000	1082000000	2013		
-21347004.84	21441292.34	94287.5	2011	مؤسسة بيع التجهيزات المنزلية والصناعية الجزائرية "VEDIA"	
-14179621.04	21441292.34	7261671.3	2012		
47000147.21	-38372943.59	8627203.62	2013		
152500569.25	-22428980.83	130071588.42	2011	روايال " ROYAL "	
-405020482.13	483418807.92	78398325.79	2012		
-292351190.09	322740924.74	30389734.65	2013		
-13272672.19	952164.63	-12320507.56	2011	مؤسسة القوالب والأدوات آل مول " ALMOUL "	
32613617.79	-50508645.37	-17895027.58	2012		
-8757505.5	-8908061.57	-17665567.07	2013		
-146168447.21	162841502.69	16673055.48	2011	ش ذ. أ فارما انفست "PHARMA"	
-83397653.17	110122293.8	26724640.63	2012		
-336076658.74	364191369.9	28114711.16	2013		
-206087.65	1802273.57	1596185.92	2011	ش.ذ.أ:نونا أنفست -NOVA "INVEST"	
-1688174.24	1902724.07	214549.83	2012		
-9964509.07	4496898.96	-5467610.11	2013		
139263271.65	-167525529.16	-28262257.51	2011	ملبنة التل "TELL"	
-67759080.91	215994149.79	148235068.88	2012		
122041221.91	32964796.88	155006018.79	2013		
171373467.28	-163132707.41	8240759.87	2011	مؤسسة صناعة المواد الغذائية ومشتقاتها الرياض سطيف " ERIAD "	
-46326824.02	23265989.79	-23060834.23	2012		
-1100677198.86	1120797118.92	20119920.06	2013		

-85727687.73	38333816.32	-47393871.41	2011	سوفيلاست "SOFIPLAST"
157583259.6	-121504511.64	36078747.96	2012	
39164765.44	-25525692.91	13639072.53	2013	
851674417.25	-679401008.42	172273408.83	2011	المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهرو كيميائية "EMPEC"
-109886347.82	284778488.3	174892140.48	2012	
-349414303.33	479676700.58	130262397.25	2013	
341546970.1	-344520340	-2973369.9	2011	مؤسسة الاستصلاح والتهيئة الريفية "EMIVAR"
188061686.24	-112785171	75276515.24	2012	
140197787.81	16760895	156958682.81	2013	
-171364373.86	222689219.05	51324845.19	2011	SPA LAID BOURAS
-9166865.98	54550699.52	45383833.54	2012	
-15538715.36	44018286.49	28479571.13	2013	
170504247.96	-155921990.23	14582257.73	2011	ش.ذ.أ. ألسيب الجزائرية للاستثمار والبناء "ALCIB"
139567703.01	-131511247.02	8056455.99	2012	
-431345587	445944764.92	14599177.92	2013	
-1891684460.89	4256897243.32	2365212782.43	2011	مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة "SCAEK"
-1369737564.44	4712952106.86	3343214542.42	2012	
-1538599742.98	4828996112.63	3290396369.65	2013	
-27337770.61	3680038.99	-23657731.62	2011	سيلاست "SIPLAST"
33032446.37	-37981786.15	-4949339.78	2012	
-30618377.52	16805617.91	-13812759.61	2013	
-56712851.61	81394770.1	24681918.49	2011	ش.ذ.أ. كال بلاست "CALPLAST"
5947053.97	49622989.9	55570043.87	2012	
32447764.4	-18562446.31	13885318.09	2013	
1074547.35	623760.65	1698308	2011	مؤسسة التوزيع والصيانة للعتاد الفلاحي "EDIMMA"
2891852.35	-2796360.97	95 491,38	2012	
1751560.85	524300.15	2275861	2013	
-49015533.87	-10799060.85	-59814594.72	2011	سانياك شركة الصناعية للوازم

238996128.72	-245152955.84	-6156827.12	2012	الصناعية والصحية "SANIAK"
179742601.03	-182439926.64	-2697325.61	2013	
-15299115.66	68526281.85	53227166.19	2011	مؤسسة توزيع مواد البناء " "EDIMCO
-55367092.46	102777751.7	47410659.24	2012	
85783319.82	-27075336.26	58707983.56	2013	
61739610.43	-50579334.68	11160275.75	2011	ش.ذ.أ شركة الدراسات التقنية بسطيف "URBAS"
-7013494.33	17793103.63	10 779 609,30	2012	
-638185500.9	675574894.32	37389393.42	2013	
-577284616.37	302935038.37	-274349578	2011	سيفيتال مقاولات CEVITAL " "ENTREPRENEUR
-255248183.07	80856575.07	-174391608	2012	
-127642288.34	90948968.34	-36693320	2013	

الملحق رقم (16): معادلات نموذج الانحدار للمؤسسات محل الدراسة (سنة 2011)					
L'entreprise	TACit/Ait-1	1/Ait-1	(Δ REVit - Δ RECit)/Aijt-1	PPEijt/Ait-1	ROAit-1
AMC	0.0362302679646619	2.22549072626887E-13	-0.0293980648467939	1.0588041414602	0.0189611809878108
VEDIA	-0.0681401952816687	3.19202603795675E-09	-0.0125290397557337	0.138534418554988	0.0291522995334303
ROYAL	0.0648894414719698	4.25502945930608E-10	0.0550087462047776	1.21152203455692	0.0225509187930323
ALMOUL	-0.0429217929122169	3.23384713325139E-09	0.0252430131529938	1.58290236985782	-0.0657241301158719
PHARMA	-0.293389183705751	2.0071991548507E-09	0.488448883000538	0.170301323045204	0.00712317872965737
NOVA-INVEST	-0.00102734257561941	4.98497884574552E-09	-0.00609934045834097	0.582857326115505	-0.0129038796530008
TELL	0.0688438782576494	4.94343393214756E-10	0.19651539223495	1.11809859107043	0.0170640517102301
ERAD	0.101953470258834	5.94919808048559E-10	0.581942569791629	1.62391303977856	-0.0755224074251155
SOFIPLAST	-0.086012410522663	1.00332124661474E-09	0.33859741104949	1.39981172806236	-0.178647543297888
EMPEC	0.168871892948458	1.98282218566261E-10	0.0515333465002716	0.734113999628058	0.0468489622196024
EMIVAR	0.308721729624536	9.038924559458E-10	-0.974856508518847	0.609283398182676	0.0450239317459092
LAID BOURAS	-0.0285191168491073	1.66423838320132E-10	-0.0310736245356507	0.298675750983195	0.0116366492024129
ALCIB	0.160598125078521	9.41901020062545E-10	-0.0113475163702043	0.793556142150649	0.0150088987873883
SCAEK	-0.354920294557644	1.87621298316666E-10	0.0441190621209493	2.30981699662785	0.328696789288005
SIPLAST	-0.0463462668377262	1.69531991100887E-09	0.0608133579950707	1.30564135533458	-0.0502224485200792
CAPLAST	-0.106333167060234	1.87493952502089E-09	0.177956252640768	0.960886025315068	0.0312620214571774
EDIMMA	0.00939379900907962	8.7420987163382E-09	0.173533366859865	0.84447999584016	0.0342585014811913
SANIAK	-0.0168364471041147	3.434920682241E-10	0.0302053481341104	0.6313775016495	-0.00525986613542002
EDIMCO	-0.0377285489946545	2.46606077325743E-09	0.561183618676597	0.847159999161796	0.108653153594349
URBAS	0.0261545185690914	4.23626232607108E-10	-0.00709692717210885	0.0755034383546451	0.00192626957140908
CEVITAL ENTREPRENEUR	-0.130602283061773	2.26235515997304E-10	-0.48611302604393	0.108737240468476	0.0324020345150007

الملحق رقم (16): معادلات نموذج الانحدار للمؤسسات محل الدراسة (سنة 2012)					
L'entreprise	TACit/Ait-1	1/Ait-1	(ΔREVit - ΔRECit)/Aijt-1	PPEijt/Ait-1	ROAit-1
AMC	0.0281737451450081	1.32908787224595E-13	-0.0287141460271503	0.79041214616192	0.0226476573430709
VEDIA	-0.0432173113410071	3.04784671036646E-09	0.0825934336643261	0.141220566507066	0.000287373846703678
ROYAL	-0.156647765891986	3.86765047209901E-10	0.0403826844941823	1.26323429484474	0.0503071440359281
ALMOUL	0.107502115660184	3.29623399502603E-09	0.011857812478909	1.61807643429975	-0.0406112758552472
PHARMA	-0.126708202740886	1.51932575947432E-09	0.826914391956447	0.135502488200403	0.0253318026799084
NOVA-INVEST	-0.00801778859781799	4.74938451721547E-09	-0.140253888239486	0.5507669651	0.00758090069504532
TELL	-0.0342451745920613	5.05396090563078E-10	0.145888572627585	1.17605846432363	-0.014283634456041
ERIAS	-0.0273397649227715	5.90149778257377E-10	-0.135422812919787	1.61103952242408	0.00486328260995279
SOFIPLAST	0.157157318843845	9.9729704311717E-10	0.174884186601546	1.38949539847536	-0.0472657678190684
EMPEC	-0.0217885088358935	1.98282218566261E-10	-0.0629900043200638	0.744819146601476	0.034158753702785
EMIVAR	0.108229046699998	5.75497587328228E-10	-0.0281057368116731	0.734333801512514	-0.00171116720368438
LAI BOURAS	-0.00138859412471186	1.51479701758644E-10	-0.00377020560734632	0.273937257927191	0.00777467224218977
ALCIB	0.121090561124021	8.6761162154646E-10	-0.246765066799103	0.716285627329625	0.0126517362749337
SCAEK	-0.440374983320134	3.2150318042871E-10	0.220527280690751	4.0605455415993	0.760423431941882
SIPLAST	0.0567069862939565	1.71670561903819E-09	0.0789802829552229	1.33121238455311	-0.0406133608057514
CAPLAST	0.00980859313110877	1.64931967669847E-09	0.0635013022478614	0.839500272468204	0.0407083738242249
EDIMMA	0.0242956416522117	8.40141152165384E-09	0.199244427960296	0.81288637584878	0.0142681843985169
SANIAK	0.0800399529439819	3.3490062526391E-10	0.0500934761605975	0.616813431819015	-0.0200319451716354
EDIMCO	-0.123857606884463	2.23702566599365E-09	-0.171281775896506	0.792373416266305	0.119070536895139
URBAS	-0.00271299263629164	3.86824670932847E-10	-0.0419894469101712	0.0680467403774944	0.00431706999451358
CEVITAL ENTREPRENEUR	-0.0803209650087777	3.14677910897216E-10	-0.493535730746122	0.151104358745506	-0.0863317520605727

الملحق رقم (16): معادلات نموذج الانحدار للمؤسسات محل الدراسة (سنة 2013)					
L'entreprise	TACit/Ait-1	1/Ait-1	(AREVijt - ΔRECit)/Ait-1	PPEijt/Ait-1	ROAit-1
AMC	0.0000672042903646093	9.96091337591292E-14	0.104519465616919	0.000502826907216084	0.0212167454906945
VEDIA	0.235051207996513	5.0010738678389E-09	0.0106046441581982	0.250436211679122	0.0363161545752658
ROYAL	-0.101251643146892	3.46335662651899E-10	-0.0890260842436747	1.39407058906252	0.0271521361132791
ALMOUL	-0.0258912254740166	2.9564612290585E-09	-0.0234766147026979	1.44076160542713	-0.0529059552332026
PHARMA	-0.320730202947053	9.54336442612578E-10	0.458800962699453	0.0983747444684631	0.0255042984689338
NOVA-INVEST	-0.0439319823316673	4.40884563635279E-09	-0.2038348386064	0.475908686261852	0.000945917081775734
TELL	0.0561393772763285	4.60003402110549E-10	0.0455658015392774	1.09724590704076	0.0681886359968916
ERIOD	-0.65801256504514	5.97825198638312E-10	-0.0398410072284021	1.63023610522516	-0.0137863478043149
SOFIPLAST	0.0313385575874212	8.00172227136953E-10	0.0190043256211322	1.12343167338317	0.028869212107466
EMPEC	-0.0612101130611043	1.75179185504879E-10	0.0382101277353689	0.689364178283002	0.0306374627204913
EMIVAR	0.0555262365003297	3.960564383197E-10	-0.137881634287683	0.710900170439918	0.029813748515073
LAIID BOURAS	-0.00213468520894923	1.37378487184621E-10	-0.00555323865202096	0.252280778554962	0.00623476239436385
ALCIB	-0.43524416605041	1.00903817998354E-09	0.132868148353067	0.838710638160085	0.00812927168926706
SCAEK	-0.21750388263879	1.4136482449784E-10	0.079121675061561	1.85299279465765	0.47261293704783
SIPLAST	-0.0511842352550937	1.67168345944066E-09	0.0567151619834972	1.26054176134672	-0.00827372944537767
CAPLAST	0.0504070918937164	1.55348427929649E-09	-0.0278871289408062	0.799929482150604	0.0863271895518614
EDIMMA	0.0147780575139646	8.43707914227737E-09	0.091688351833797	0.816776411685343	0.000805668330465283
SANIAK	0.0648603119403558	3.60851081316723E-10	-0.00193645772890507	0.697375446635162	-0.00222169772373212
EDIMCO	0.176706730228128	2.05991946451727E-09	-0.0267271582383159	0.766068211060174	0.0976621397940715
URBAS	-0.270439020948987	4.2376240226016E-10	0.175756805401959	0.105854153619771	0.00456799313239396
CEVITAL ENTRERENEUR	-0.0466738778636012	3.65661556766173E-10	0.65722059721556	0.191043655192033	-0.0637683068682363

الملحق رقم (17): معادلات نموذج الانحدار لسنة 2011

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	.002	.064		.029	.977
x1	-1601597.429	15002775.53	-.023	-.107	.916
x2	-.196	.099	-.450	-1.978	.065
x3	.012	.057	.048	.211	.836
x4	-.646	.348	-.405	-1.855	.082

a.dependent variable

Y : (TACit/Ait-1)

X1 : (1/Ait-1)

X2 : (Δ REVit - Δ RECit)/Aijt-1

X3 : (PPEit/Ait-1)

X4 : ROAit-1

الملحق رقم (18): معادلات نموذج الانحدار لسنة 2012

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	-.038	.035		-1.093	.291
x1	3224506.804	8939670.147	.050	.361	.723
x2	-.021	.074	-.040	-.281	.782
x3	.051	.034	.344	1.518	.149
x4	-.805	.174	-1.069	-4.633	.000

a.dependent variable

Y : (TACit/Ait-1)

X1 : (1/Ait-1)

X2 : (Δ REVit - Δ RECit)/Aijt-1

X3 : (PPEit/Ait-1)

X4 : ROAit-1

الملحق رقم (19): معادلات نموذج الانحدار لسنة 2013

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	.039	.102		.384	.706
x1	23468969.54	21909332.58	.239	1.071	.300
x2	-.373	.262	-.341	-1.420	.175
x3	-.175	.100	-.453	-1.757	.098
x4	.321	.466	.166	.690	.500

a.dependent variable

Y : (TACit/Ait-1)

X1 : (1/Ait-1)

X2 : (Δ REVit - Δ RECit)/Aijt-1

X3 : (PPEit/Ait-1)

X4 : ROAit-1

الملحق رقم (20): المستحقات الاختيارية، المستحقات غير اختيارية وإدارة الأرباح في المؤسسات محل الدراسة

إدارة الأرباح	متوسط المستحقات الاختيارية	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية	المستحقات الاختيارية	المستحقات غير اختيارية	السنة	المؤسسة
1	166905212707.03	134855097597.43	134855097597.43	27941662402.57	2011	AMC
1		41311521493.20	41311521493.20	170666525506.80	2012	
1		324549019030.46	324549019030.46	-323874339030.46	2013	
0	21670806.97	15135707.96	-15135707.96	-6211296.88	2011	VEDIA
0		19122209.93	-19122209.93	4942588.89	2012	
1		30754503.03	30754503.03	16245644.18	2013	
0	304991022.67	179510553.35	179510553.35	-27009984.10	2011	ROYAL
1		467918586.33	-467918586.33	62898104.20	2012	
0		267543928.33	267543928.33	-559895118.42	2013	
0	30156887.62	29144067.02	-29144067.02	15871394.83	2011	ALMOUL
0		5488558.90	-5488558.90	38102176.69	2012	
1		55838036.93	55838036.93	-64595542.43	2013	
0	110893052.39	95596154.27	-95596154.27	-50572292.94	2011	PHARMA
0		66319287.93	-66319287.93	-17078365.24	2012	
1		170763714.99	-170763714.99	-165312943.75	2013	
0	14646284.60	1919582.50	-1919582.50	1713494.85	2011	NOVA-INVEST
0		10162165.84	-10162165.84	8473991.60	2012	

* تقسم المستحقات الاختيارية على إجمالي الأصول لكل المؤسسة، وبعد ذلك يتم تحليلها إحصائياً.

1		31857105.45	-31857105.45	21892596.38	2013	
0	308550610.53	213937983.21	213937983.21	-74674711.55	2011	TELL
0		206349983.83	-206349983.83	138590902.92	2012	
1		505363864.55	505363864.55	-383322642.64	2013	
0	367094649.16	249937222.27	249937222.27	78563754.99	2011	ERIAS
0		186960434.75	-186960434.75	140633610.73	2012	
1		664386290.45	-664386290.45	-436290908.41	2013	
0	152417049.83	149747107.86	-149747107.86	64019420.13	2011	SOFIPLAST
0		48832880.41	48832880.41	108750379.18	2012	
1		258671161.23	258671161.23	-219506395.78	2013	
1	508697146.81	1012420882.74	1012420882.74	-160746465.49	2011	EMPEC
0		172676305.94	-172676305.94	62789958.12	2012	
0		340994251.74	340994251.74	-690408555.07	2013	
0	183005980.02	155849939.88	155849939.88	185697030.22	2011	EMIVAR
0		116342133.03	116342133.03	71719553.21	2012	
1		276825867.15	276825867.15	-136628079.34	2013	
1	166422213.19	182725246.58	-182725246.58	11360872.72	2011	LAID BOURA
0		63826404.85	-63826404.85	54659538.87	2012	
1		252714988.15	252714988.15	-268253703.51	2013	
0	177585924.35	169928293.55	169928293.55	575954.41	2011	ALCIB
0		100004372.57	100004372.57	39563330.43	2012	
1		262825106.94	-262825106.94	-168520480.06	2013	
1		859988413.47	-859988413.47	-1031696047.42	2011	

0	363755990.24	98685056.50	-98685056.50	-1271052507.94	2012	SCAEK
0		132594500.75	-132594500.75	-1406005242.23	2013	
1	55672768.47	47084344.46	-47084344.46	19746573.85	2011	SIPLAST
1		27818132.15	-27818132.15	60850578.52	2012	
1		92115828.80	92115828.80	-122734206.32	2013	
0	36334297.04	31887006.95	-31887006.95	-24825844.66	2011	CALPLAST
0		2558870.22	-2558870.22	8505924.19	2012	
1		74557013.96	74557013.96	-42109249.56	2013	
1	4031453.51	7939156.95	7939156.95	-6864609.60	2011	EDIMMA
0		3402041.51	-3402041.51	6293893.85	212	
0		753162.09	-753162.09	2504722.94	2013	
0	217803295.65	62127974.34	-62127974.34	13112440.47	2011	SANIAK
0		96831188.91	96831188.91	142164939.80	2012	
1		494450723.69	494450723.69	-314708122.66	2013	
0	65999383.27	55244824.28	55244824.28	-70543939.94	2011	EDIMCO
0		35416263.61	-35416263.61	-19950828.85	2012	
1		107337061.91	107337061.91	-21553742.09	2013	
0	180019589.51	60856307.82	60856307.82	883302.61	2011	URBAS
0		12504973.39	-12504973.39	5491479.06	2012	
1		466697487.32	-466697487.32	-171488013.58	2013	
1	704511264.59	910074749.43	-910074749.43	332790133.06	2011	CEVITAL ENTREPRENEURE
0		536749715.42	-536749715.42	281501532.35	2012	
0		666709328.92	666709328.92	-794351617.26	2013	

تم بحمد الله